مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية في الجزائر
Laboratoire DEHALG Algérie

مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية

دورية دولية علمية محكمة و مفهرسة

ر.د.م.ك ISSN 0827-2253

رقم الإيداع القانوني:65-2011

العدد 08 / ديسمبر 2013

الجزء الأول

المراسلات و الاستفسارات:

تبعث جميع المراسلات إلى الأستاذ الدكتور كمال رزيق

مدير مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية

مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية في الجزائر

جامعة البليدة 02 الجزائر

dehalg.revue@yahoo.fr

obeikan.com

مدير المجلة :

أ.د كمال رزيق

رئيس التحرير :

أ.رحمون بوعلام

هيئة التحرير :

أ.د خضراوي ساسية

د.منصوري الزين

د.عمورة جمال

د. للوشي محمد

د. مراكشي محمد لمين

د. عامر بشير

أ. قاسي ياسين

التصميم والطبع

دار التل للطباعة

اللجنة العلمية :

أ.د سويسي عبد الوهاب جامعة الجزائر 3 الجزائر

ا.د خالص صالح جامعة البليدة 2 الجزائر

أ.د صخري عمر جامعة الجزائر 3 الجزائر

أ.د علي عبد الله جامعة الجزائر 3 الجزائر

أ.د الطيب ياسين جامعة الجزائر 3 الجزائر

ا.د قدي عبد المجيد جامعة الجزائر 3 الجزائر

أ.د بن حمودة محبوب جامعة الجزائر 3 الجزائر

أ.د فريد كورتل جامعة سكيكدة الجزائر

أ.د صالح صالحي جامعة سطيف الجزائر

ا.د بوجلال محمد جامعة المسيلة الجزائر

أ.د هواري معراج جامعة غارداية الجزائر

أ.د زكان احمد م.و.ع.للتخطيط و الإحصاء الجزائر

أ.د زايري بلقاسم جامعة وهران الجزائر

أ.د الطيب داودي جامعة بسكرة الجزائر

أ.د بلعزوز بن علي جامعة الشلف الجزائر

أ.د راتول محمد جامعة الشلف الجزائر

أ.د عبد الرزاق بن حبيب جامعة تلمسان الجزائر

أ.د عبيرات مقدم جامعة الاغواط الجزائر

أ.د رمضان الشراح جامعة الكويت الكويت

أ.د عبد الحفيظ بلعربي جامعة العين للعلوم و التكنولوجيا الامارات العربية

أ.د. غالب عوض الرفاعي - جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، الإمارات العربية

أ.د طارق الحاج جامعة النجاح فلسطين

أ.د زغدار أحمد جامعة المدية الجزائر

أ.د علاش احمد جامعة البليدة 2 الجزائر

أ.د ماضي بلقاسم جامعة عنابة الجزائر

أ.د علي همال جامعة باتنة الجزائر

أ.د درمان سليمان صادق جامعة دهوك العراق

أ.د.حيدر احمد عباس جامعة دمشق سوريا

أ.د باشي أحمد جامعة الجزائر 3 الجزائر

أ.د آيت زيان كمال جامعة خميس مليانة الجزائر

أ.د منور أوسرير جامعة بومرداس الجزائر

أ.د بوكساني رشيد جامعة البويرة الجزائر

أ.د كوثر الأبجي جامعة بني سويف مصر

أ.د بن عبد الفتاح دحمان جامعة أدرار الجزائر

أ.د كمال بن موسى جامعة الجزائر 3

د. غزازي عمر جامعة البليدة 2 الجزائر

د. جليد نور الدين جامعة تيبازة الجزائر

د.عبد الكريم احمد قندوز جامعة الملك فيصل السعودية

د.سميرة صندوقة معهد الموجز للتعليم و التدريب السعودية

د.محمد القاضي جامعة الزيتونة الأردن

د.حسن توفيق جامعة الزرقاء الأردن

قواعد النشر بالمجلة :

تنشر مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، الأبحاث و الدراسات العلمية غير المنشورة من قبل أو قدمت للنشر بمجلات أخرى أو بملتقيات ، في جميع تخصصات العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير (إدارة الأعمال) ، و باللغات الثلاث : العربية ، الفرنسية و الانجليزية ، و التي تهتم بالدراسات التطبيقية و الإحصائية ، و دراسة الحالة فقط، وفق الشروط التالية :

- يرسل المقال فقط الكترونيا إلى مدير المجلة، في حدود 12 صفحة من صفحات A4 وتضبط الهوامش كالتالي: أعلى الصفحة : 5سم، أسفل الصفحة 4، يمين ويسار الصفحة 4.5سم .
- يكتب المقال باستخدام Microsoft Word ، وبخطTimes New Roman و بحجم خط 12، و بمسافة بين الأسطر simple ، و العناوين و العناوين الفرعية تكتب بـ Gras .
- تتضمن الورقة الأولى ، العنوان الكامل للمقال، اسم الباحث و رتبته العلمية و المؤسسة الجامعية التابع لها ، العنوان الالكتروني، و ملخصين للموضوع في حدود 80 كلمة أو 05 اسطر ،احدهما بلغة المقال و الثاني بإحدى اللغتين الاخريتين ، على أن يكون إجباريا احد الملخصين باللغة العربية.
- يتم الإشارة إلى المصادر العلمية في متن المقال و في النهاية، وفق الأصول العلمية.
- ترقم الجداول و الأشكال حسب ورودها في متن المقال.
- تخضع كافة المقالات المرسلة إلى المجلة للتقييم العلمي الموضوعي، و يبلغ الباحث بنتيجة التقييم، أو التعديلات التي تطلب منه، و لا يمكن للباحث الطعن في نتائج التقييم.
- لا ترد المقالات المرسلة إلى المجلة سواء قبلت للنشر أو لم تقبل.
- تصبح المقالات المنشورة ملكا للمجلة ، فلا يجوز إعادة نشرها في مجلة أخرى أو استعمالها في أي ملتقى.
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر إلا عن أراء أصحابها.
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المقال المقدم متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.

حقوق النشر محفوظة للمجلة

Open-Kan.com

فهرس العدد

د. عايض شافي الأكلبي	جامعة شقراء المملكة العربية السعودية	أثر إدارة المعرفة على تحسين الأداء الوظيفي للعاملين دراسة حالة على شركة سابك	07
د.عقون عبد السلام	جامعة برج بوعريريج	تقييم أداء الأسواق المالية العربية في ظل الأزمة المالية العالمية 2008	23
أ.د. رابح شريط أ.عبد المالك مهلل	جامعة الجزائر 03 جامعة باتنة	تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	37
د. العرابي حمزة	جامعة البليدة 02	المعالجة المحاسبية لمنافع الموظفين وفق النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 19 منافع الموظفين	53
أ. محي الدين محمود عمر	المركز الجامعي تيسمسيلت	معايير المحاسبة من المنظور الإسلامي لرفع درجة الإفصاح المحاسبي في الأسواق المالية الإسلامية وتحدياتها للأزمات المالية	65
أ.صاغور مسعود	جامعة الجزائر 03	تعزيز الإفصاح بعد الإصلاح المحاسبي في الجزائر ودوره في تفعيل حوكمة الشركات	77
د. شريفي خيرة	جامعة المدية	المناهج المعرفية الداعمة للإبداع الجامعي دراسة حالة عينة من الطلبة الجامعيين	93
أ. د. شريط عابد أ. بنية صابرينة	جامعة تيارت	أثر معايير الجدارة الائتمانية المعروفة بـ 5Cs على اتخاذ القرار الائتماني	107
أ.حنـك سعيدة	جامعة الجزائر	دور نظم المعلومات في تحسين الأداء الإداري	121
د. زواوي عمر حمزة	جامعة البليدة 02	دراسة أثر التأمين ضد أخطار الكوارث الطبيعية على اتجاهات المستهلك الجزائري	135
أ. عقبة عبد اللاوي أ.د. أعمر عزاوي	جامعة ورقلة جامعة الوادي	واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات تكتل النافتا وأزمة الرهون العقارية الأمريكية نموذجا	151
أ. بن مكرلوف خالد	جامعة البليدة 02	برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية «دراسة تقييمية»	167
أ.د. قدي عبد المجيد أ. كساب أمينة	جامعة الجزائر 03	الجاذبية الضريبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي	183
أ. عمروش شريف	جامعة البليدة 02	إشكالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر	201
أ.مقراتي عبد العزيز	جامعة بومرداس	سياسة سعر الصرف وأثره على بنية التجارة الخارجية حالة الجزائر دراسة نظرية وقياسية	217
Dr. Nadir SI-AHMED	Université de Blida 02, Algérie	Le Secteur commercial, otage d'une économie rentière. Cas de l'Algérie	243
Dr.Asaad Alzayed Dr.Abdulaziz Alkandari	P.A.A.E.B.C.I.S.D Kuwait U.L LE11 3TU, United Kingdom	Towards a Trusted e-election in Kuwait: Requirements and Principles	263

الكلمة الافتتاحية

مع صدور آخر عدد من مجلة (مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية) لمس قرّاء المجلة من باحثين وأساتذة وطلاب دراسات عليا التطور الكبير الذي تحقّقه المجلّة، والذي كان سبباً في زيادة عدد قرّائها حتى أصبحت على الصورة التي هي عليه الآن. ونسعى في إدارة المجلة لضمان الالتزام بإصدار أعداد المجلة بشكل منتظم وفق المعايير العلمية التي اتخذتها المجلة نبراسا، خاصة مع النجاح الذي حققته داخل الجزائر وخارجها. وفي هذا العدد (الثامن) والذي يحوي مجلدين تتعدد البحوث المنشورة من ناحية اللغة ما بين العربية والفرنسية والانجليزية، ومن ناحية التوزيع الجغرافي للباحثين: من الجزائر (من مختلف الجامعات) والأردن والكويت والسعودية والعراق، تأكيدا وتعزيزا للبعد الدولي للمجلة. وتتنوع بحوث العدد ما بين موضوعات اقتصادية دولية (التكتلات الاقتصادية والأسواق المالية العربية) إلى موضوعات الاقتصاد الكلي (الاستثمار الوطني، السياسات النقدية والمالية، الزكاة...) فموضوعات الاقتصاد الجزئي (الشركات)، مرورا بالمؤسسات المالية (البنوك والتأمين) والسياحة والجامعات. في الأخير تشجع إدارة المجلة الباحثين من الجزائر وخارجها على إرسال بحوثهم للتحكيم بالمجلة مع الالتزام بمعايير النشر. وبالله التوفيق.

هيئة التحرير

Oberkan.com

obeikan.com

أثر إدارة المعرفة على تحسين الأداء الوظيفي للعاملين
دراسة حالة على شركة سابك

د. عايض شافي الأكلبي

جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية

الملخص:

لإدارة المعرفة تطبيقات كبيرة في المؤسسات الصناعية، خاصة تلك التي تتميز بتركيزها على التطور المستمر. وينصب التركيز في هذه المؤسسات على دعم استدامة الأعمال فضلا عن القيمة عالية المستوى لدى المستثمرين. وفي هذا الصدد، فإن توظيف إدارة المعرفة في المؤسسات الصناعية يلعب دورا هاما بوصفه عاملا يساهم في استمرارية نمو هذه المؤسسات. ومن الجدير بالملاحظة أن إدارة المعرفة الفعلية المطبقة في المؤسسات الصناعية إنما تميل لأن تكون مختلفة عن إدارة المعرفة في غيرها من الشركات، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يكمن في وجود سلاسل قيم لدى الشركات الصناعية غير موجودة في غيرها من المؤسسات. ونتيجة لوجود هذه الميزة، تميل الشركات الصناعية إلى توظيف المعرفة الآتية من بيئة العمل الخارجية باعتبارها مدخلات يمكن البناء عليها في صياغة الاستراتيجيات واتخاذ القرارات. يدرس هذا التقرير دور إدارة المعرفة، في حالة الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، في دعم جهود الشركة في صياغة الاستراتيجيات باستخدام المعرفة الواردة من بيئة العمل الخارجية.

الكلمات المفتاحية: إدارة المعرفة (KM)، الاستدامة، الإدارة الاستراتيجية.

Abstract:

Knowledge management has significant applications in manufacturing organizations, especially those organizations that are characterized by their emphasis on progressiveness. In such organizations, the focus is on supporting sustainability of business as well as high level value for investors. In this regard, the use of knowledge in manufacturing organizations serves as an important factor that contributes to the continuing improvement of these organizations. It is important to note that the actual knowledge management that occurs in manufacturing companies tends to be distinct from knowledge management in other kinds of companies, mainly because manufacturing firms tend to have value chains that are not found in other kinds of organizations. As a

result of such characteristic, manufacturing companies tend to utilize knowledge that comes from the external business environment for input that can be sued for strategy formulation and the decision making. This report explores the use of knowledge management in the case of the Saudi Basic Industries Corporation (SABIC) in supporting the company's efforts in strategy formulation utilizing knowledge acquired from the external business environment.

Key words: KM, knowledge management, sustainability, strategic management

المقدمة:

تعتمد استدامة أي شركة على قدرتها على تعزيز ميزتها التنافسية كمؤسسة أعمال (ربحي، 2011). وتقوم هذه الميزة التنافسية على القدرة الفعلية للشركة على استخدام مزيج من إدارة المعرفة والابتكار بهدف ضمان متابعتها المستمرة لأحدث معايير العمل واتجاهات السوق (منصور وأوساتو، 2010). ونظرا للمدى الكبير لتأثير إدارة المعرفة على القدرة الفعلية للشركة على ضمان استدامة ميزتها التنافسية على المدى الطويل، فقد أصبحت إدارة المعرفة تحظى بانتشار واسع النطاق في مجالات متعددة أبرزها اتخاذ القرارات الاستراتيجية. وعند الحديث عن الشركات الصناعية مثل سابك، فإن الاستخدام الفعلي لإدارة المعرفة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية يرتبط بعملية إدارة المعرفة وكذلك الاستفادة من مصادر المعرفة في بيئة الأعمال الخارجية (وحدة الإيكونوميست للمعلومات، 2007). وهذا يعني أن الشركات الصناعية مثل سابك عندما ترغب في الاستفادة الفعالة من إدارة المعرفة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية فإنها ينبغي أن تكون قادرة على تحقيق التكامل بين عمليات إدارة المعرفة القائمة لديها وبين الفوائد التي يمكن جنيها من مصادر المعرفة المتوفرة في بيئة الأعمال الخارجية للشركة.

مجال الدراسة وخلفيتها:

يختص مجال الدراسة في حالة الصياغة الاستراتيجية واتخاذ القرارات في شركة سابك. ومن الجدير بالذكر أن سابك تعتبر الآن أكبر شركة للكيماويات في العالم، وهي شركة صناعية متنوعة لا تعمل في مجال النفط وإنما تختص بسوق البتروكيماويات (سابك، 2008). وهذا يعني أن بعض المنتجات التي تصنعها سابك مشتق من البتروكيماويات، بما في ذلك بعض المركبات الكيميائية مثل البوليمرات. وتنتج الشركة أيضا الأسمدة والمعادن (سابك، 2011 أ). وتعتبر هذه الشركة اليوم أكبر شركة مساهمة عامة في المملكة العربية السعودية وكذلك منطقة الشرق الأوسط. وتملك الحكومة السعودية فيها نسبة تبلغ حوالي 70 بالمائة. كما أن غالبية مساهمي شركة سابك ينتمون إلى الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (سابك، 2011 ب).

ومن الاعتبارات الهامة الخاصة بشركة سابك أنها تعتبر الآن أكبر صانع في العالم لغليكول الإيثيلين الأحادي واليوريا الحبيبية وغيرهما من المنتجات. كما تحتل الشركة موقعا متقدما على مستوى العالم

في إنتاج الكثير من الكيماويات الأخرى. وقد دخلت سابك المرتبة الرابعة في تصنيف Fortune 500 لأكبر شركات العالم اعتبارا من العام 2008. وتعتبر الشركة أيضا واحدة من أفضل 200 شركة كبرى في العالم (سابك، 2011 جـ)، وقد بلغت أرباحها 5.7 مليار دولار (ستنسغارد، 2008). يقع المقر الرئيسي للشركة في مدينة الرياض، وهي تحتفظ بحصص ملكية في شركات متعددة في المنطقة.

وبالنظر إلى كون سابك مؤسسة بالغة الضخامة وتتسم عملياتها بالتنوع الكبير، فإن من شأن استخدام إدارة المعرفة في الشركة أن يوفر دعما شديد الأهمية للتنمية الفعالة للاستراتيجيات الموجهة للتعامل مع الاحتياجات المتنوعة للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة (ستنسغارد، 2008).

وتعتبر تنمية القيمة بالنسبة للعملاء من أهم الاعتبارات التي ينبغي مراعاتها عند مناقشة استخدام إدارة المعرفة في شركة صناعية مثل سابك. وتتطلب تنمية القيمة الاهتمام المناسب بالحاجات والقضايا القائمة في سلسلة القيمة لدى الشركة (هولسابل، 2004). وهذا يعني أن الشركة ينبغي أن تكون قادرة على إدارة سلسلة القيم لديها بصورة سليمة تضمن دعم جهود إيجاد القيمة عند العملاء. ومن الجدير بالملاحظة أنه، قبل ظهور مفهومي إدارة المعرفة والاستدامة في الأعمال، كان التركيز الأكبر في إدارة الأعمال منصبا على قدرة المؤسسات على الاستفادة من اقتصاديات السعة، واعتماد الأعمال على تكنولوجيا متطورة معينة، أو هيمنة الشركة على السوق في منطقة معينة (ريمر وكاراغيانيس، 2006). وبالرغم من أن هذه الاستراتيجيات وفرت دفعات قوية لتنمية المؤسسات في الماضي، فقد تحول الاهتمام بالنسبة للأعمال واتخاذ القرارات الاستراتيجية اليوم إلى خلق قيم أو فوائد غير محسوسة عند كل من الشركة وعملائها وحملة أسهمها. وهذا يعني أن الشركة إذا أرادت أن تستفيد على نحو فعال من إدارة المعرفة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية فإنه يتعين عليها أن تهتم بإنشاء قيم غير محسوسة باعتبارها الهدف من استخدام إدارة المعرفة بحيث تتمكن الشركة بالفعل من الاستفادة من إدارة المعرفة على المدى الطويل (عالم إدارة المعرفة، 2009).

وفي هذا المشروع ينصب القدر الأكبر من الاهتمام على استخدام إدارة المعرفة كوسيلة تستطيع الشركة من خلالها أن تحتفظ بميزتها التنافسية (ديلغادو-هيرناندیز، وونغ ووونغ، 2009). وبصورة أكثر تحديدا، فإن الاهتمام يكون منصبا على السياق المحدد للشركات الصناعية مثل سابك. وفي هذا الصدد، يتناول هذا التقرير الأهداف التالية: (أ) استعراض أدبيات إدارة المعرفة وخاصة تلك التي تتعلق باستخدام إدارة المعرفة في الشركات الصناعية، (ب) دراسة كيفية التوظيف الحالي والممكن مستقبلا لإدارة المعرفة لدى سابك، مع التركيز على المعرفة المكتسبة من بيئة الأعمال الخارجية (غوناسيكاران، 2001).

طرق تحقيق أهداف التقرير:

إن الطريقة الأبرز المستخدمة في تحقيق أهداف هذا التقرير هي استعراض الأدبيات. ويركز هذا الاستعراض بصورة رئيسية على توظيف إدارة المعرفة في العمليات الصناعية. وسوف يتم أيضا اعتماد بعض المعلومات المستقاة من استخدام إدارة المعرفة في أنواع أخرى من الشركات ما دام بالإمكان

الربط بين حالة الشركات الصناعية مثل سابك وبين غيرها من الشركات التي توظف إدارة المعرفة (Experiment Resources، 2011). كما يهتم استعراض الأدبيات أيضا بالآثار والقضايا وغيرها من الاعتبارات في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وإمكانية استغلال إدارة المعرفة في دعمها. وهناك جانب آخر لهذه الطريقة المستخدمة في هذا التقرير يتمثل في التحليل البعدي لبعض المعلومات التي تم جمعها من الأبحاث المتعلقة باستخدام إدارة المعرفة في الشركات الصناعية. وتجدر ملاحظة أن طريقة التحليل البعدي تستخدم بغرض الاستفادة من توفر معلومات ذات صلة وثيقة بالموضوع يمكن الاستفادة منها في تحليل استخدام إدارة المعرفة ومدى استفادة شركات مثل سابك من إدارة المعرفة (جامعة أوكلاهوما الحكومية، 2011). كما أن طريقة التحليل البعدي تهدف بدرجة كبيرة إلى تيسير الحصول على المعلومات التي يمكن استخدامها في تأييد القضايا والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير والمتعلقة بأهداف البحث. وبالنظر إلى حقيقة أن طرق التحليل البعدي لا تنطوي على استخدام المعلومات المباشرة أو البيانات الأولية من الشركات المعنية الخاضعة لدراسة الحالة فإن التحليل الفعلي سوف يكون مقتصرا على المعلومات المتوفرة من الأبحاث المماثلة (Experiment Resources، 2011). وعليه فإن التحليل البعدي الموضح في هذا التقرير يعتبر مقيدا ومحددا.

إن تصميم هذا البحث وصفي وفي الغالب نوعي. وتقوم الطبيعة الوصفية لهذا التقرير على حقيقة أنه لا يسعى في الواقع إلى إعداد وتطبيق إجراءات إدارة المعرفة أو برامجها وسياساتها في شركة سابك أو أي شركات أخرى مماثلة (جامعة أوكلاهوما الحكومية، 2011). كما أن هذا التقرير لا يقدم حلولا للتطبيق الفعلي لطرق وأساليب إدارة المعرفة في سابك، وإنما تتناول الطبيعة الوصفية لهذا البحث الظواهر القائمة التي يمكن ملاحظتها من خلال متابعة توظيف إدارة المعرفة في شركات أخرى كما أوردتها الأبحاث ذات الصلة. وقد تم تناول ظاهرة إدارة المعرفة وآثارها في شركة سابك على وجه الخصوص. وتقوم الطبيعة النوعية لهذا التقرير على حقيقة أن القاعدة الأساسية التي تقوم عليها قضايا التقرير واستنتاجاته هي مجموعة من البيانات النوعية التي قدمها باحثون في أبحاث ذات صلة (Experiment Resources، 2011). أما الخطوات المحددة التي تم اتباعها في استعراض الأدبيات فكانت على النحو التالي: تم استخدام الإنترنت بهدف اكتساب المعلومات حول إدارة المعرفة في الشركات الصناعية وعلى وجه الخصوص شركة سابك. وتتضمن محددات البحث كلا من الكتب والمقالات على الإنترنت التي تتصل باستخدام إدارة المعرفة في شركة سابك وغيرها من الشركات الصناعية.

النتائج:

انصب الاهتمام الأكبر لهذا البحث على توظيف إدارة المعرفة في الشركات الصناعية مثل سابك. وقد أظهرت الدراسات أن الشركات الصناعية التي حققت نجاحا كبيرا في الأسواق ذات التنافسية المرتفعة إنما تتميز بقدرتها على الوصول إلى كفاءات متنوعة تستطيع دعم الميزة التنافسية لكل منها (ثيروف، 1999). وهذه الكفاءات هي في الواقع العوامل الأبرز التي تدعم الميزة التنافسية لهذه

الشركات الصناعية. وعليه، فإن الشركات التي تملك كفاءات أكثر إنما تميل لأن تحقق قدرا أكبر من النجاح التشغيلي في الأسواق ذات التنافسية المرتفعة. وقد ظلت شركة سابك على وجه الخصوص مستفيدة من قدرتها على الوصول إلى موارد متنوعة نظرا لاشتغالها في طيف واسع من الأعمال المتنوعة. ويمكن أن يعزى نمو شركة سابك إلى قدرتها على الاستفادة من اتساع نطاق أعمالها وكذلك اتساع نطاق صلاتها بالشركات الأخرى داخل منطقة الشرق الأوسط بما يلبي الحاجة إلى ضمان ارتفاع مستوى الأداء الوظيفي للعاملين في الشركة (مؤسسة الأعمال الأسترالية، 2010).

وتشير الدراسات أيضا إلى أن نطاق العمليات للشركات الصناعية أصبح الآن على مستوى العالم بأكمله؛ ولهذا السياق العالمي تأثيران هامان على توظيف إدارة المعرفة في هذه الشركات: (أ) أصبحت الشركات الصناعية تمتلك المزيد من مصادر المعرفة في بيئة الأعمال الخارجية، حيث بات بوسع هذه الشركات أن تحتفظ بمصادر معينة للمعرفة في أجزاء مختلفة من العالم وفي أسواق مختلفة (كيم، 1999) (ب) أصبحت الشركات الصناعية تعاني من تزايد الضغوط التنافسية نتيجة لعولمة عملياتها، حيث لم تعد الشركات تتنافس مع بعضها على المستوى المحلي أو الإقليمي فحسب بل أصبحت الشركات الكبرى تمارس الضغوط التنافسية حتى في داخل الأسواق المحلية. وهذا يعني أن سابك أصبحت تملك صلات ممتدة على صعيد توفر مصادر المعرفة في بيئة أعمالها الخارجية. وعادة ما يتأثر الأداء الوظيفي للعاملين في الشركة بطبيعتها العالمية (ربحي، 2011). على سبيل المثال، ونظرا لكون عمليات سابك تتم على مستوى عالمي، فإن مصادر المعلومات الفعلية لديها تقع في جميع أنحاء العالم وتتمثل في شركائها وحلفائها فضلا عن عملائها ومورديها. وهذه المصادر للمعلومات في بيئة الأعمال الخارجية للشركة تعتبر ذات أهمية كبيرة لأنه ينبغي ربط هذه المصادر بالعمليات الفعلية بهدف تطوير الأداء الوظيفي للعاملين في سابك بما يسهم في دعم قدرة الشركة على تعزيز عولمة عملياتها. وإضافة لما سبق، فإن سابك تواجه منافسة كبيرة في أسواقها البعيدة وكذلك في وجود شركات أجنبية داخل الشرق الأوسط (فيشر وستوكيتش، 2010). ويمكن تفسير هذه المنافسة المتزايدة على أنها زيادة في الضغط على العاملين لتحقيق الأداء الوظيفي المتوقع منهم في الشركة.

وقد أظهرت الدراسات أيضا، في سياق الحديث عن بيئة الأعمال العالمية، أن الشركات الصناعية تتجه الآن بصورة متزايدة إلى الاختصاص الدقيق في تناول كل من حاجات الأعمال وحاجات العملاء. فيما يتعلق بحاجات الأعمال، فإن أكبر مثال على جهود الشركات الصناعية هو السياسات والبرامج المالية التي يتم اتباعها بهدف ضمان الاحتفاظ بميزة تنافسية مستدامة. وقد عمرت هذه السياسات والبرامج لفترة طويلة حتى في الماضي عندما لم تكن هذه الشركات الصناعية تعرف إدارة المعرفة أو تستخدمها (أكرمان، 2008). وفي هذا الصدد فإن جهود الشركات الصناعية المتعلقة بحاجاتها المالية تعتبر أساسية وتعود جذورها إلى فلسفات قديمة حول الأعمال. وعليه فإن شركات مثل سابك ظلت تعمل باستمرار على استخدام البرامج والسياسات المالية التي تهدف بصورة أساسية إلى زيادة أرباحها الإجمالية. ولهذه السياسات المالية آثار مباشرة على المتطلبات المفروضة على الأداء الوظيفي للعاملين. ويمكن أن يعزى نجاح شركة سابك جزئيا إلى إعداد وتنفيذ سياسات وبرامج مالية تتناسب إلى حد

كبير مع احتياجات الشركة وكذلك مع الأداء الوظيفي المتوقع من العاملين فيها (وحدة المعلومات الاقتصادية، 2007).

ومن جهة أخرى، وعند الحديث عن حاجات العملاء فإن جهود الشركات الصناعية تتبدى في استخدامها للمعايير والاستراتيجيات التي تقوم على رغبات العملاء. على سبيل المثال، أصبحت الشركات الصناعية الآن تعتبر جودة المنتجات من ضمن المقاييس المستخدمة في تقييم أدائها. كما أصبحت فاعلية دعم العملاء تعتبر واحدة من المقاييس القائمة على حاجات العملاء. كما أصبح دعم العملاء يعتبر بصورة متزايدة واحدا من الإجراءات التقييمية التي تستخدمها الشركات الصناعية لمعرفة مدى قدرتها على مجاراة حاجات عملائها (روي، 2001). وفي حالة سابك، فإن الشركة ظلت مهتمة باعتبار جودة المنتجات عاملا يخضع لوجهة نظر العملاء وذلك بهدف ضمان قدرة الشركة على تلبية احتياجات عملائها وليس مجرد الحصول على الأرباح. وفيما يتعلق بالأداء الوظيفي للعاملين فإن استخدام هذا الإجراء القائم على آراء العملاء يتطلب أن يتوازى الأداء الوظيفي الفعلي للعاملين مع توقعات العملاء حول جودة المنتجات التي تصنعها سابك.

وفيما يتعلق بتلبية حاجات الأعمال وحاجات العملاء، فقد عملت الشركات الصناعية على الاستفادة من إدارة المعرفة في دعم نشاطاتها. على سبيل المثال، عملت شركة سابك – بهدف تلبية حاجاتها المالية – على استغلال المعرفة المكتسبة من السوق بوصفها إحدى الأسس المستخدمة في تقييم الأداء الفعلي للشركة من الناحية المالية (ريمر وكاراغيانيس، 2006). إن التطورات والتغيرات التي تطرأ على الأداء الوظيفي للعاملين إنما تعتمد في الواقع على المعرفة المكتسبة من السوق. كما أن سابك ظلت تعمل على الاستفادة من المعلومات المكتسبة من العملاء فضلا عن الاتجاهات السائدة في القطاع الصناعي في سبيل اتخاذ القرارات اللازمة بشأن مستوى جودة منتجاتها وبالتالي ضمان رضا عملائها عن هذه المنتجات. وباستخدام هذه المعرفة الآتية من بيئة العمل الخارجية تكون سابك قد نجحت في توظيف إدارة المعرفة ودمجها في مختلف جوانب الشركة بهدف الاستفادة من هذه المعرفة في تعزيز قدرة الشركة على تقييم نفسها وإعداد الخطوات الممكنة لتحسين أدائها. وعليه فإن إدارة المعرفة تؤثر على الأداء الوظيفي للعاملين من ناحية مدى قدرتهم على الوفاء بالمتطلبات الوظيفية المتوقعة منهم في الشركة من خلال توفر المعلومات في مختلف أجزائها (أكرمان، 2008).

وقد توصلت الدراسات أيضا إلى أن أداء الشركات الصناعية بات الآن عرضة لتأثير كبير من التكنولوجيا، وهذا يتمثل في مدى قدرة هذه الشركات على اكتساب المعرفة واستغلالها بما يحقق أهدافها وغاياتها العملية. وتتجلى الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاستخدام المتزايد لها في الشركات الصناعية. على سبيل المثال، يزداد في كل يوم عدد الشركات التي تعتمد تكنولوجيا المعلومات كجزء من جهودها الهادفة إلى ضمان احتفاظها بميزتها التنافسية. وفي السياق ذاته، يزداد كل يوم عدد الشركات الصناعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على تكنولوجيا المعلومات في جميع جوانب أعمالها (منصور وأوساتو، 2010). ونتيجة لذلك فإن جمع المعلومات واستخدامها أصبحا يتأثران إلى حد كبير بنوع تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الشركات الصناعية.

وفي حالة سابك فإن قدرة الشركة على جمع واستخدام المعلومات الواردة من بيئة الأعمال الخارجية إنما تعتمد الآن على حسن استغلال الشركة لتكنولوجيا المعلومات الخاصة بها. وفي المحصلة فإن الأداء الوظيفي للعاملين يعتمد الآن على مدى استخدامهم لتكنولوجيا المعلومات وهذا يتضمن الحواسيب وقواعد البيانات والشبكات. ويتأثر الأداء الوظيفي للعاملين بنوع المعرفة التي يمكن الحصول عليها عبر استخدام هذه التكنولوجيا (عالم إدارة المعرفة، 2009).

وهناك عامل هام آخر ينبغي مراعاته عند دراسة زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات في الشركات الصناعية يتمثل في أن هذه الشركات أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على تكنولوجيا المعلومات في عمليات إدارة المعرفة الخاصة بها. ومن الجدير بالملاحظة أن الاستخدام المتزايد لهذه التقنيات في الشركات الصناعية يعني أن التكنولوجيا باتت الآن أكثر انخراطا في العمليات التنظيمية البحتة، بما في ذلك اتخاذ القرارات الاستراتيجية وإدارة المعرفة. وفي هذا الصدد فإن عمليات إدارة المعرفة في الشركات الصناعية أصبحت الآن تتأثر بصورة كبيرة بتكنولوجيا المعلومات. وهكذا فإن الشركات التي تملك تكنولوجيا معلومات محدثة أو متقدمة تكون أكثر قابلية للاستفادة والتنفيذ المناسب لإدارة المعرفة الفعالة (كيم، 1999). تتأثر قدرة الشركات الصناعية على تنفيذ وتطبيق إدارة المعرفة الفعالة بمدى ملاءمة تكنولوجيا المعلومات وفعاليتها. وفي حالة سابك، فإن الشركة معروفة بتقنياتها المتطورة وكذلك باتجاهها نحو الابتكار (محمد، 2007)، وهما عاملان يسهمان لدرجة كبيرة في القدرة الفعلية لسابك على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في دعم إدارة المعرفة. أما الاتجاه نحو الابتكار فيؤثر مباشرة على الأداء الوظيفي للعاملين بما في ذلك إسهامهم في تطوير وتطبيق الابتكار في الشركة (فيشر وستوكيتش، 2010). كما يعمل الاتجاه نحو الابتكار أيضا على توجيه الأداء الوظيفي للعاملين إلى المزيد من الدعم لصالح التغيير بدلا من الاكتفاء بأداء مهمات محددة وإجراءات محدودة ضمن عمليات الشركة. ونظرا للطبيعة المتطورة والشاملة لتكنولوجيا المعلومات لدى سابك فإن الشركة تملك القدرة على مضاعفة الفوائد التي يمكن جنيها من إدارة المعرفة عبر دعم هذه التقنيات. إن الأداء الوظيفي للعاملين يتعزز باستخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة المعرفة. ويتطور الأداء الوظيفي للعاملين تبعا لقدرة الشركة على استخدام إدارة المعرفة بهدف توظيف تكنولوجيا المعلومات الملائمة والمتناسبة مع احتياجات العاملين.

وتشير الدراسات إلى أن الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات أدى أيضا إلى زيادة الروابط بين الكيانات المختلفة في السوق (سورلي، دراغان، أورسيفيتش، سيفيريس 2005). على سبيل المثال، فقد أصبحت الشركات الصناعية بفضل تكنولوجيا المعلومات أكثر استعدادا للدخول في روابط وفق مفاهيم الاتصالات والصفقات في عالم الأعمال. كما أن شركاء الأعمال أصبحوا اليوم أكثر استعدادا للاتصال بالشركات الصناعية نتيجة للاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات في مختلف مجالات الأعمال. كما أن العملاء أنفسهم أصبحوا أكثر ارتباطا ببعضهم على نحو متزايد وأكثر اتصالا بالشركات الصناعية نتيجة لتزايد استخدامهم لتكنولوجيا المعلومات لتلبية الاحتياجات الخاصة بهم. وفي حالة سابك فإن التواصل مع الشركة اليوم سهل ميسور عبر موقعها الإلكتروني. كما أن بوسع الشركة الآن وفي

أي وقت أن تتصل بشركائها في الأعمال وحلفائها (وحدة المعلومات الاقتصادية، 2007). ويمكن للعملاء أيضا أن يفتحوا خطوط اتصال مع الشركة بسهولة. ونتيجة لدعم إدارة المعرفة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والعكس بالعكس، فإن الأداء الوظيفي للعاملين يصبح الآن أكثر انخراطا إلى حد كبير في توفير المعلومات لقادة الشركة ومديريها، وكذلك في التواصل مع العملاء.

ومن النتائج المترتبة على اتساع الروابط في السوق أن الشركات الصناعية باتت تعيش اليوم تحولا في أولويات إنشاء القيم من القيم المحسوسة إلى القيم غير المحسوسة. ومن الجدير بالملاحظة أن القيم المحسوسة يمكن أن تكون على شكل أرصدة تكتسبها الشركة وتستخدمها كأساس لتقييم أداء الأعمال. على سبيل المثال، كانت النظرة التقليدية تعتبر زيادة الأرصدة مؤشرا على تحسن أداء الشركة. أما في الوقت الحاضر فإن أعدادا متزايدة من الشركات الصناعية آخذة في التحول نحو استخدام مقاييس أخرى أيضا مثل الأرصدة غير المحسوسة، والتي تتمثل في المعارف المتاحة لاستخدام للشركة لتطوير أدائها والمحافظة على ميزتها التنافسية (زو، دينغ-كونتز 2004). تتضمن هذه المعارف جميع المعلومات التي جرى معالجتها وتقييمها وتعديلها وتطبيقها في العمليات والإجراءات والمهمات المختلفة داخل الشركة. كما أن المعرفة المكتسبة من بيئة الأعمال الخارجية يمكن أن تستغل أيضا في تعزيز المهارات والتجارب والخبرات للعاملين في الشركة بهدف جعل الموارد البشرية للشركة أكثر فعالية في دعم مستويات أعلى من الميزات التنافسية. وفي حالة سابك فإن تركيز الشركة الحالي على جودة المنتجات وكذلك الخبرة في مختلف أعمالها يمكن اعتباره دليلا على استغلال الأرصدة غير المحسوسة التي تقوم على المعرفة المكتسبة من بيئتي الأعمال الداخلية والخارجية. إن التركيز على جودة المنتجات يقتضي وجود معايير مرتفعة تنعكس على متطلبات الأداء الوظيفي للعاملين. وتعتبر إدارة المعرفة اليوم عاملا أساسيا يؤثر على أداء شركة سابك لأن إدارة المعرفة تحدد القدرة الفعلية للشركة على تطوير المعلومات إلى معرفة يمكن تطبيقها على سائر العمليات والإجراءات والمهمات التي تدخل في نشاطات الشركة وأعمالها (ديلغادو-هرناندیز، وونغ وونغ، 2009). وفي هذا الصدد فإن إدارة المعرفة تؤثر على فعالية العاملين في تصميم العمليات والإجراءات والمهمات التي يقوم بها العاملون كجزء من وظائفهم في سابك.

وتشير الدراسات أيضا إلى أن العمر الافتراضي لسلاسل القيم التي تنشئها الشركات الصناعية أصبح الآن يعتمد على على المعلومات التي تستخدمها هذه الشركات. ومن الجدير بالملاحظة أن الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات في الشركات الصناعية يدل على أن هذه الشركات تستخدم المعلومات بكثافة في عملياتها. ومما يترتب على هذا الاستخدام المتزايد للمعلومات أن تطوير المنتجات وأعمارها الافتراضية وجودتها باتت الآن تعتمد إلى حد كبير على مدى فعالية استغلال الشركة للمعلومات التي اكتسبتها من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات (غوناسيكاران، 2001). وعليه فإن القدرة الفعلية لشركة سابك على تطوير منتجات ذات جودة عالية تعتمد على نوع المعلومات التي تجمعها و/ أو تعالجها عبر التقنيات المتاحة لها. ويتأثر الأداء الوظيفي للعاملين في توفير الدعم اللازم لتصنيع منتجات ذات جودة عالية بقدرة الشركة على توفير النوع المناسب من المعلومات للعاملين عبر إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات المتصلة بها.

وفي ذات السياق، وبالنظر إلى حقيقة أن مدى فعالية الشركة في تطوير منتجاتها وجودة هذه المنتجات يؤثر على مدى نجاح الشركة على المدى الطويل. كما تظهر الدراسات أيضا أن الشركات التي تتمتع بأعلى مستويات النجاح في السياق الحالي من عولمة الأعمال في عصر المعلومات هي الشركات الأكثر فعالية والأكثر كفاءة في استغلال الأرصدة غير المحسوسة المتاحة لها (ثيروف وهوكتور، 2006). وبالتالي فإنه يمكن اعتبار نجاح الشركات الصناعية نتيجة لفعاليتها وكفاءتها في استخدام المعرفة التي تم جمعها من بيئة الأعمال الداخلية وبيئة الأعمال الخارجية. وقد يجادل البعض بأن النجاح النسبي لشركة سابك إنما يعود جزئيا إلى قدرة الشركة على الاستغلال الكفء والفعال للمعرفة التي حصلت عليها من مختلف عملياتها المتنوعة فضلا عن شركائها وحلفائها. يعتمد الأداء الوظيفي للعاملين في سابك على قدرة الشركة على دمج وإدارة حاجات العاملين من خلال الصلات التي تجمع ما بين كل من العاملين والفرق والإدارات.

في الوقت الحالي، وفي ضوء كثافة وضخامة استخدام تكنولوجيا المعلومات، باتت المعلومات والمعارف في الشركات الصناعية تعني أن هذه الشركات باتت الآن تعتمد على الاستخدام السليم للمعرفة باعتبارها الأساس الذي يقوم عليه تطوير الميزة التنافسية. وتظهر التقارير أن هناك عددا متزايدا من الشركات التي أصبحت الآن تستخدم مصادر المعرفة لديها كأسس لضمان الميزات التنافسية لديها وكذلك الاستدامة الفعلية للأعمال على المدى الطويل (ثيروف، 1999). في كل يوم يزداد عدد الشركات التي تعتبر أن المعرفة هي المورد الأكثر أهمية الذي يمكن استخدامه في دعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتطوير المنتجات. ونتيجة لذلك فإن الشركات الصناعية مثل سابك أصبحت الآن تستخدم المعرفة لمصلحتها الخاصة باعتبارها مصدرا للأفكار ومقاييس فعلية يمكن استخدامها لتطوير منتجات أفضل، وتحسين نوعية المنتجات ودعم العملاء، فضلا عن الاستراتيجيات المالية الإجمالية. ويمكن اعتبار النجاح الإجمالي لسابك ناتجا عن قدرة الشركة على استغلال مصادر المعرفة المتاحة لديها، عبر إدارة المعرفة، بهدف دعم الأداء الوظيفي للعاملين لابتكار منتجات ذات جودة مرتفعة وتتناسب مع احتياجات وتوقعات العملاء حول العالم.

تحظى إدارة المعرفة اليوم بأهمية متزايدة لدى الشركات الصناعية نظرا لحقيقة أن اهتمام هذه الشركات آخذ في التحول إلى الاعتماد على الاستخدام الفعال والكفء للمعرفة. ومن الجدير بالملاحظة أن العملية والنتائج الفعلية لاستخدام المعرفة تعتمد على مدى قدرة الشركة على استخدام إدارة المعرفة (روي، 2011). على سبيل المثال، من المرجح أن تؤدي إدارة المعرفة الملائمة والفعالة إلى أداء عالي المستوى في استخدام المعرفة في الشركة وفوائد عالية المستوى للشركة نتيجة لاستخدام هذه المعرفة. وعليه فإن إدارة المعرفة تحظى باهتمام متزايد من المديرين والقادة في الشركات الصناعية، وسابك ليست استثناء. إن اعتماد سابك المتزايد على تكنولوجيا المعلومات يجعلها أكثر اعتمادا على المعرفة المكتسبة عبر التكنولوجيا لتحسين الأداء الوظيفي للعاملين. وإضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد المتزايد للشركة على هذه المعرفة يعني أنها باتت الآن أكثر اعتمادا على الاستخدام السليم لإدارة المعرفة لاستجلاب أقصى درجة ممكنة من الأداء الوظيفي للعاملين بناء على هذه المعرفة (ديلغادو-هرناندیز، وونغ وووونغ، 2009).

أما في مجال صيغة الاستراتيجيات المؤسسية فإن إدارة المعرفة تعتبر أيضا عاملا هاما، خاصة عند النظر إلى الاستراتيجيات التي يتم إعدادها وتنفيذها في الشركات التي تعتمد على المعرفة التي يملكها القادة والمديرون عن الأعمال. على سبيل المثال، يتم إعداد الاستراتيجيات المؤسسية بناء على معرفة قائمة حول العوامل المالية، وهي عادة ما تكون متاحة في تقارير الشركة وتقارير السوق، وكذلك العوامل غير المالية، التي تقوم على المعرفة التي اكتسبتها الشركة من عملياتها الداخلية فضلا عن بيئة العمل الخارجية، وهذا يشتمل أيضا على التغذية الراجعة من العملاء فضلا عن التوجهات العامة للقطاع والسوق. هذا يعني أن إدارة المعرفة تتطلب الآن الاهتمام ببيئة العمل الداخلية فضلا عن بيئة العمل الخارجية. أيضا، يمكن اعتبار إدارة المعرفة اليوم وسيلة تستطيع الشركات الصناعية من خلالها أن تستفيد من المعلومات حول العوامل غير المالية كأساس لإعداد الاستراتيجيات المؤسسية. وهذا يعني أيضا أن الشركات الصناعية مثل سابك تحتاج لأن تكون قادرة على التطبيق السليم لإدارة المعرفة بهدف الاستخدام الكفء والفعال للمعلومات حول العوامل غير المالية في تلبية الحاجة إلى استراتيجيات أكثر استدامة وفعالية للأعمال. كما إن مدى فعالية إدارة المعرفة لدى سابك يحدد مدى قدرة الشركة على ضمان دعم الأداء الوظيفي للعاملين عبر توفير معلومات محدثة ومناسبة حول المعايير غير المالية للعاملين (سورلي، دراغان، غوروستيزا، أوروسيفتش، سيفيريس، 2005).

خامسا: المناقشة

تظهر نتائج الدراسة دور وأهمية الوصول إلى الكفاءات المتنوعة في النجاح الفعلي للشركات الصناعية. إن قدرة الشركات الصناعية مثل سابك على تطوير والاحتفاظ بالميزة التنافسية في الأسواق العالمية تقوم أيضا على الاستخدام الفعال لهذه الكفاءات، وهذا يمكن أن يتضمن كفاءات الشركة بناء على الأداء الوظيفي للعاملين فيها وقدراتهم الفعلية. ويمكن القول إن ثمة حاجة لأن تكون الشركات الصناعية مثل سابك قادرة على استغلال إدارة المعرفة وصولا إلى الاستفادة المنهجية من المعلومات المتوفرة التي يمكن تحويلها إلى معرفة مخصصة لاحتياجات العمل (غوناسيكاران، 2001). كما تحتاج الشركة إلى تحويل المعرفة إلى صيغ وأشكال ميسرة يمكن أن يستخدمها العاملون لكي يتمكنوا من تلبية توقعاتهم الوظيفية داخل الشركة. ويمكن لسابك أن تعزز كفاءاتها إلى الحد الأقصى من خلال الاستخدام الشامل والمناسب لإدارة المعرفة في جميع أنحاء الشركة. إن شمولية استخدام إدارة المعرفة في الشركة تقتضي أنه يتعين عليها أن تتأكد من أن الأداء الوظيفي لكافة العاملين مدعوم على نحو مناسب بإدارة المعرفة.

كما ينطوي التركيز على الاستخدام المنهجي لإدارة المعرفة على حاجة الشركة للتأكد من تطبيق إدارة المعرفة بصورة شاملة ليس فقط في جميع أنحاء الشركة وإنما أن يتم تطبيقها بوسائل تعمل بسلاسة على دمج عمليات إدارة المعرفة في العمليات القائمة بالشركة (هولسابل، 2004). ويتطلب الدمج السلس لإدارة المعرفة في الشركة أن تكون الشركة قادرة على التعرف بصورة ملائمة على الاحتياجات المتنوعة لأعمالها المختلفة وكيفية ارتباط كل منها بالاستراتيجيات والطرق والأساليب

المتاحة كجزء من إدارة المعرفة. وعليه، ولكي يكون تطبيق إدارة المعرفة في الشركة منهجيا، لا بد من أن تتناسب عملية إدارة المعرفة مع حاجات العاملين في مختلف عمليات سابك. وهناك حاجة لإجراء تقييمات للحاجات والقضايا التي تخص الأداء الوظيفي للعاملين واستخدام نتائج هذه التقييمات في الربط بين إدارة المعرفة وحاجات العاملين.

وهناك اعتبار هام آخر يظهر في النتائج وهو أن هناك في الوقت الحاضر اتجاه متسارع نحو استخدام معايير مرتبطة بالعميل في تقييم أداء الشركات (زو، دينغ-كونتز، 2004). على سبيل المثال، يتم استخدام معايير مثل جودة المنتجات على نطاق واسع في شركات مثل سابك. وهذا يعني أن قدرة إدارة المعرفة في سابك على ترجمة هذه المعايير إلى مكونات للأداء الوظيفي للعاملين سوف تقرر أيضا مدى ارتباط الأداء الوظيفي للعاملين باستراتيجيات الشركة.

التوصيات:

إن الوضع الحالي للشركات الصناعية يسلط الضوء على تعزيز الأداء المؤسسي من خلال تعزيز الأداء الوظيفي للعاملين، والذي يمكن دعمه بالمعرفة الأفضل وبالاستخدام الأفضل للمعرفة. ولكي تتأكد سابك من مدى قدرتها على تحسين الأداء الوظيفي للعاملين فيها وصولا إلى أداء مؤسسي أفضل فإنه يتعين عليها أن تطبق إدارة المعرفة على أوسع نطاق ممكن داخل الشركة. وينبغي أن يكون الهدف من ذلك هو التأكد من أن كافة المكونات والعمليات في الشركة، فضلا عن الأداء الوظيفي للعاملين فيها، مدعومة بإدارة المعرفة (مؤسسة الأعمال الأسترالية، 2010). إن مجمل فعالية الأداء الوظيفي للعاملين وفعاليته بما يدعم أهداف العمل لدى سابك يعتمد على قدرة الشركة على تطبيق إدارة المعرفة في أوسع نطاق ممكن.

ويتعين على سابك إن أرادت أن تضاعف الفوائد التي يمكن جنيها من إدارة المعرفة أن تقوم بخلق ثقافة قائمة على المعرفة. وهذا يقتضي أن يكون الأداء الوظيفي للعاملين في الشركة مبنيا على الحاجات المعرفية الإجمالية داخلها. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون الأداء الوظيفي للعاملين قائما على قدرة الشركة وقابليتها لتطبيق إدارة المعرفة (سورلي، دراغان، غوروستيزا، أورسيفيتش، سيفيريس، 2005). على سبيل المثال، فإن المدى الذي يمكن للشركة من خلاله تطبيق إدارة المعرفة ينبغي أن يعتمد جزئيا كأساس لتطوير الأداء الوظيفي للعاملين.

ونوصي أيضا أن يكون التركيز في تطبيق إدارة المعرفة منصبا على خلق القيم، خاصة القيم غير المحسوسة في عمليات الشركة. وهذا يعني أن استخدام إدارة المعرفة ينبغي أن يكون موجها إلى التأكد من دعم الأداء الوظيفي للعاملين لسلسلة القيم في شكل المعرفة وخلق القيمة النهائية على شكل جودة مرتفعة للمنتجات التي يتم تقديمها للعملاء. وينبغي استخدام إدارة المعرفة في تلبية الحاجات الفعلية للأداء الوظيفي للعاملين في استخدام المعايير غير المحسوسة لتحسين الأداء الفردي والمؤسسي (محمد، 2007). كما ينبغي أن تكون إدارة المعرفة موجهة نحو صياغة الأداء الوظيفي للعاملين بحيث

يسهل خلق سلاسل للقيم تراعي مصالح العملاء، خاصة عند معرفة أن هذه المصالح سوف تنعكس نجاحا طويل المدى لشركة سابك.

الخاتمة:

لقد تبين أن استخدام إدارة المعرفة عنصر هام يحدد الأداء الوظيفي للعاملين في الشركات الصناعية مثل سابك. ويترتب على الحجم الكبير لشركة سابك تعرضها لقوى فاعلة في الأسواق العالمية بما في ذلك ضغوط المنافسة التي تمارسها القوى الكبرى في الاقتصاد العالمي. وتقوم الميزة التنافسية للشركة على قدرتها الفعلية على استخدام مزيج من إدارة المعرفة والابتكار لتبقي نفسها على صلة بأحدث المعايير والتوجهات في السوق. يرجع الفضل في النمو الكبير لشركة سابك إلى قدرتها على الاستفادة من اتساع نطاق عملياتها ومن صلاتها الكثيفة مع الشركات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بهدف تلبية الحاجة لضمان ارتفاع مستوى الأداء الوظيفي للعاملين في الشركة. كما تشير الأبحاث أيضا إلى أن الشركات الصناعية أصبحت اليوم تعمل على نطاق عالمي.

يمكن أن ينعكس تزايد المنافسة على زيادة الضغط على العاملين لتحقيق الأداء الوظيفي المتوقع منهم داخل الشركة. وتظهر الدراسات أن الشركات الصناعية، في سياق بيئة الأعمال العالمية، تتجه إلى المزيد من التخصيص في تناول كل من احتياجات الأعمال واحتياجات العملاء. ويمكن اعتبار نجاح سابك بصورة جزئية نتيجة لإعداد وتطبيق سياسات وبرامج مالية ملائمة إلى حد كبير لاحتياجات الشركة وتتناسب مع الأداء الوظيفي المتوقع للعاملين فيها. ومن جهة أخرى، عند الحديث عن تناول احتياجات العملاء فإن جهود الشركات الصناعية تتبدى في مدى استخدامها للمعايير والاستراتيجيات التي تعتمد على العملاء بالدرجة الأولى. أما بالنسبة للأداء الوظيفي للعاملين فإن استخدام هذا المعيار القائم على رغبات العملاء يتطلب أن يكون الأداء الوظيفي الفعلي للعاملين متناسبا مع توقعات العملاء حول جودة المنتجات التي تصنعها شركة سابك. وفيما يتعلق بتناول احتياجات الأعمال واحتياجات العملاء فإن الشركات الصناعية آخذة في الاستفادة من إدارة المعرفة بهدف دعم نشاطاتها. إن إدارة المعرفة تؤثر على الأداء الوظيفي للعاملين من حيث مدى قدرتهم على الوفاء بمتطلباتهم الوظيفية في الشركة بناء على توفر المعرفة في جميع أنحاء المؤسسة. وتظهر الدراسات أيضا أن أداء الشركات الصناعية بات يتأثر الآن لدرجة كبيرة بالتكنولوجيا وفقا لمدى قدرة هذه الشركات على اكتساب واستغلال المعرفة لتحقيق مصالحها وأهدافها وغاياتها. كما يتأثر الأداء الوظيفي للعاملين بنوع المعرفة التي يمكن اكتسابها من تكنولوجيا المعلومات. ومن العوامل الأخرى الهامة التي ينبغي مراعاتها حول الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات في الشركات الصناعية أن هذه الشركات أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على تكنولوجيا المعلومات في عمليات إدارة المعرفة الخاصة بها. يتطور الأداء الوظيفي للعاملين تبعا لمدى قدرة الشركة على استخدام إدارة المعرفة بهدف تطبيق تكنولوجيا معلومات تتناسب مع احتياجات العاملين. وتشير الدراسات إلى أن الاستخدام المتزايد

لتكنولوجيا المعلومات قد أدى أيضا إلى زيادة الروابط بين الكيانات المختلفة في السوق. ومن نتائج زيادة الروابط في السوق أن الشركات الصناعية تعايش الآن تحولا في الاهتمام عند تشكيل القيم من القيم المحسوسة إلى القيم غير المحسوسة. تؤثر إدارة المعرفة على الأداء الوظيفي للعاملين من حيث تصميم العمليات والإجراءات والمهمات التي يؤديها العاملون في إطار وظائفهم في شركة سابك. ومن الجدير بالملاحظة أن الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات في الشركات الصناعية يقتضي تزايد استخدام هذه الشركات للمعلومات في عملياتها التجارية. يستند الأداء الوظيفي للعاملين في شركة سابك على قدرة الشركة على دمج وإدارة حاجات العاملين عبر الصلات فيما بينهم وبين المديرين والدوائر الأخرى. ويمكن اعتبار النجاح الإجمالي لسابك نتيجة لقدرة الشركة على الاستفادة من مصادر المعرفة المتاحة، عبر إدارة المعرفة، بهدف تعزيز الأداء الوظيفي للعاملين للخروج بمنتجات ذات جودة مرتفعة تتناسب مع احتياجات وتوقعات العملاء في جميع أنحاء العالم. وختاما، فإنه ينبغي اعتبار إدارة المعرفة وسيلة تستطيع الشركة من خلالها أن تتأكد من مدى قدرتها على تطوير وتغيير الأداء الوظيفي للعاملين فيها بحيث يكون هؤلاء العاملون قادرين على تلبية احتياجات العمليات التجارية للشركة. ويمكن القول إن الأداء الوظيفي للعاملين يعتمد على الطريقة التي تطبق الشركة من خلالها مبدأ إدارة المعرفة. كما يعتمد الأداء الوظيفي للعاملين أيضا على نوع المعرفة التي تصلهم عبر إدارة المعرفة. ونتيجة لما سبق، فإنه ينبغي أن يتم الربط بين الأداء الوظيفي للعاملين وإدارة المعرفة بحيث يستطيع كلاهما أن يدعم الأهداف والغايات الإجمالية للشركة.

Obeikan.com

المراجع:

اللغة العربية:

1. ياسر الصاوى، إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، الجامعة العربية المفتوحة، الكويت، ط1، سنة 2007م.
2. عبد الستار العلي، وآخرون، مدخل إلى إدارة المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، سنة 2006م.
3. نجم عبود نجم، إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، سنة 2005م.
4. رزوقي، نعيمة حسن جبر. رؤية مستقبلية لدور اختصاصي المعلومات في إدارة المعرفة.إدارة المعلومات في البيئة الرقمية: المعارف والكفاءات والجودة.وقائع المؤتمر الثالث عشر للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (بيروت 29 أكتوبر،1 نوفمبر2002). تونس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. 2003م.
5. د. محمد عواد أحمد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، سنة 2008م.
6. جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، مج 8، بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، سنة1990م.
7. الكسندر روشكا، الإبداع العام والخاص، ترجمة د غسان ابوفخر، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ع 144، سنة 1989م.
8. حسن ابشر الطيب، محاور لتنمية التجارب الإبداعية في استراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري، مجلة الإدارة العامة، الرياض -معهد الإدارة العامة، السنة 28، ع 59، (سبتمبر 1988م).
9. محسن مخامرة واميمة الدهان، العوامل المؤثرة على الإبداع في الشركات المساهمة الأردنية، دراسات عمان، الجامعة الأردنية، مج 15، ع 2، سنة 1988م.
10. مصطفى سويف، دراسات نفسية في الإبداع والتلقي، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، سنة 2000 م.
11. عبد الستار إبراهيم، آفاق جديدة في دارسة الإبداع، (الكويت: وكالة المطبوعات، د0ت).
21. عبد الرحمن احمد هيجان، كيف نوظف التدريب من أجل تنمية الإبداع في المنظمات، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض -أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مج 10، ع 20، سنة 1416هـ
31. ممدوح عبد المنعم الكناني، الأسس النفسية للابتكار وأساليب تنميته، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، سنة 1990م.
41. زهير منصور، مقدمة في منهج الإبداع، (الكويت: دار ذات السلاسل للطباعة والنشر، سنة 1405 هـ

15. فتحي عبد الرحمن جروان، الموهبة والتفوق والإبداع، (العين -الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، سنة 1998م.
16. علي محمد عبد الوهاب، القدرات الإبداعية للعاملين، مجلة الإدارة العامة، الرياض -معهد الإدارة العامة، ع 25، سنة 1980م.

اللغة الأجنبية

17. Branch, bob (2004) The development of expertise in early stage design cost estimating through portfolio strategy 2nd. The annual conference, Oxford University, l0th Jun.
18. Soo, Christine, Timothy Devinney, Divid Midgley, Anne Deering (2002) Knowledge management, philosophy, processes and pitfalls, California Management Review vol. 44. No4 summer.
19. Archer, Stephen H. (1979) Choate, Mark and Racette, George Financeial Management, An Introduction, NY. John Wiley and Sons, Inc.
20. Markowitz. Z. H. Portfolio Selection, Journal of Finance, (March).
21. Statman, Meir, 1987, How Many stocks, Make a Diversified Portfolio, Journal of financial and Quantitative Analysis, vol. 22- No-3 (Sept).
22. Curley, Authony. J- And Bear, Robert. M. 1979 Investment Analysis and Management, New York. Harper and Row. Publishers.
23. Levary, Reuven R. and Avery, Michael L. 1982 A practical LP Model for Equity Portfolios, OMEGA Int., J. Of Mgmt- Sci, Vol. 11, No1.
24. Kritzman. M and Rich D. 2002 The Mismeasurement of Risk, Financial Analysts Journal, Vol- 58, No3, May, June.
25. Levy, Haim, and Sarnat, Marshall 1988, Principles of- Financial Management, Prentice-Hall International ltd. London.
26. Stone, Bernell k. 1973 A linear Programming formulation of The General Portfolio Selection Problem, Journal of financial and quantitative Analysis (Sept).
27. Sharpe, William F- (1967) A linear Programming Algorithm for Mutual fund portfolio Selection, Management Science, Vol. 13. No 7 (March).
28. McEnally, Richard W., (1973) Some Portfolio- Relevant Risk characteristics of Long- Term Marketable Securities, Journal of Financial and quantitative Analysis, vol. V111, 1vo. 4 (Sept).
29. Hawawini, Gabriel A. 1980. Intertyemporal cross- Dependence in Securities Daily Returns and Shor- Run Intervolving Effect on Systematic Risk, Journal of financial and quantitative Analysis vol- xv, No (March).
30. Chen, Son-Nan, and keown, Arthur J- 1980, Risk Decoposition and Portfolio Diversification when Beta is Nonstationary, A Note: The Journal of finance vol. XXX, 1vo4(Sept).

31. Alexander, Gordon J, and Chervany, Norman L. (1980) on The Estimation and Stability of Beta, Journal of Financial and quantitative Analysis, vol. Xv, 1vo-1 March.
32. Evans, John,L. and Stephen, Arther. H- Diversification and Reduction of Dispersion, An Empirical Analysis, Journal of finance, Dec).
33. Elton, Edwin J. and Gruber, Martin, (1977) Risk Reduction and portfolio Size," An Analytical Solution, The Journal of Business vol. 50, No, 4. (Oct).

obeikan.com

تقييم أداء الأسواق المالية العربية في ظل الأزمة المالية العالمية 2008

د. عقون عبد السلام

جامعة برج بوعريريج، الجزائر

الملخص:

عرف العالم بداية من أكتوبر 2008 أزمة مالية خانقة، بدأت من الأسواق المالية الأمريكية، ثم امتدت تأثيراتها إلى باقي دول العالم، بفعل العدوى والترابطات الكبيرة بين اقتصاديات هذه الدول.

الأسواق المالية العربية وكغيرها من الأسواق المالية وصلتها الأزمة، وتأثر أداءها بها، بحيث عرفت مؤشراتها انهيارات متتالية خلال هذه الأزمة. وبذلك فإن هذه الورقة تبحث في تقييم أداء الأسواق المالية العربية خلال هذه الأزمة، باستعمال عدة اختبارات قياسية. ولقد توصلت إلى أن أداءها تأثر بالأزمة، وكان ذلك ناتج في الغالب عن عدوى الأزمة التي انتقلت إليها من الأسواق الغربية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية، الأسواق المالية العربية، تقييم الأداء.

المقدمة:

ظهرت الأسواق المالية منذ القدم وسعت إلى الربط بين أصحاب رؤوس الأموال، ومن هم بحاجة إليها، وتطورت عبر العصور ليتعاظم دورها في تحويل رؤوس الأموال الفائضة بين الأعوان الاقتصاديين، وأصبحت التدفقات المعاكسة رؤوس الأموال أكثر سرعة، نتيجة التكامل بين الأسواق المالية العالمية في ظل العولمة، واستعملت في ذلك عدة أدوات تطورت هي الأخرى مع تطور دور الأسواق المالية وآليات عمله. لكن التَّحرير الكبير لنشاطها وقلَّة المراقبة المفروضة عليها، ما فتأت أن أدَّت إلى تحوّل الاستثمار فيها من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد المالي الأكثر ربَّحية، ونما نشاط المضاربات فيها، وتعقَّدت الّتعاملات بها لاستعمال أدوات تمتاز بالمخاطرة الكبيرة، وغابت الأخلاق الاقتصادية في تعاملاتها، وهو ما نشأ عنه أزمات ماليَّة كثيرة عبر عدة عقود.

تعرّض الاقتصاد الأمريكي بداية من صيف 2007 إلى أزمة الرهن العقاري، الّتي كانت نتيجة تعثر القروض العقّارية الممنوحة للعائلات، ثم تحولت بعد ذلك إلى أزمة مالية حقيقيّة في سبتمبر 2008، تعد الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير الّذي عرفه العالم في ثلاثينيات القرن الماضي.

بدأت الأزمة من الأسواق المالية الأمريكية، ثم انتقلت بعدها إلى باقي دول العالم سواء المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، بفعل العدوى التي غذتها العولمة المالية، والترابط الكبير والتكامل بين

Obeikan.com

الأسواق المالية والاقتصاديات الدولية، بالإضافة إلى جملة من الأسباب والعوامل والتي تراكمت عبر الزمن فكانت وراء حدوث هذه الأزمة، وشدة عمقها.

الإشكالية:

الأسواق المالية العربية وكغيرها من الأسواق المالية انتقلت إليها الأزمة المالية، بفعل العدوى والارتباطات الموجودة بينها وبين الأسواق المالية الغربية، لذى سنحاول في هذا المقال دراسة أثر الأزمة المالية على أداء الأسواق المالية العربية، وذلك من خلال معالجة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أثرت الأزمة المالية العالمية 2008، على أداء الأسواق المالية العربية؟

الفرضيات: كإجابة أولية على هذه الإشكالية، يتم صياغة الفرضيات التالية:

- انعكست الأزمة المالية العالمية 2008 سلبا على أداء الأسواق المالية العربية، ويظهر ذلك من خلال الانخفاض الكبير الذي عرفته قيمة مؤشراتها خلال الأزمة على ما كانت عليه قبلها؛
- انخفاض مؤشرات الأسواق المالية العربية خلال الأزمة ناتج عن انتقال عدوى الأزمة المالية من الأسواق الغربية إلى السوق الأمريكية.

منهج وعينة الدراسة:

تهتم هذه الدراسة بتقييم أداء الأسواق المالية العربية خلال الأزمة المالية العالمية 2008، وذلك بدراسة مؤشرات أسواق مالية عربية مختارة قبل وأثناء الأزمة لمعرفة سلوكها قبل وبعد الأزمة، لنختبر مدى تأثر أدائها بهذه الأزمة، فقمنا باختيار ثلاثة مؤشرات للأسواق المالية، المؤشر المركب الذي يعده صندوق النقد العربي، ومؤشر سوق الدوحة المالي ممثلا للأسواق الدول ذات الوفرة المالية، ومؤشر سوق عمان المالي ممثلا لأسواق الدول ذات العجز المالي، وتم اختيارها باعتبارها مثالا للتنظيم وحسن التسيير بين الأسواق المالية العربية. بمشاهدات شهرية من أكتوبر 2007 إلى سبتمبر 2009 (سنة قبل الأزمة وسنة خلالها) بـ 24 مشاهدة لكل مؤشر، بمجموع 72 مشاهدة، والمتحصل عليها من النشرة الفصلية لصندوق النقد العربي لسنة 2007 إلى 2009.

ولتقييم أداء الأسواق المالية خلال الأزمة المالية استعمالنا عدة نماذج قياسية، قمنا بعرض مؤشرات عينة الدراسة بيانيا، ثم قمنا باختبار استقرارية السلسلة باستعمال اختبار ADF، وبعدها قمنا باستعمال مقاييس التشتت والنزعة المركزية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري)، بالإضافة إلى اختبار السببية لجرانجر. وهذا بالاستناد على حزمة. (E-Views 7)

المحور الأول: الجوانب النظرية للأسواق المالية العربية

أولا: نشأة السوق المالية ومفهومها

ظهرت سوق الأوراق المالية لأول مرة مع انطلاقة الثورة الصناعية، وتجسدت عملياً منذ ما يزيد على 400 عام وتحديداً في هولندا»[1]»، ثم ظهرت في فرنسا في عام 1724 وفي بريطانيا بورصة لندن في عام 1776، ثم ظهرت في الولايات المتحدة في عام 1821 حيث أنشأت بورصة نيويورك في وول ستريت، ثم تلتها بورصة طوكيو في اليابان في عام 1878م. وكانت بورصة باريس هي السوق المالية الأهم عالمياً حتى قيام الثورة الفرنسية، فاحتلت عندها بورصة لندن المرتبة الأولى في العالم، ومع نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي تغير ترتيب البورصات الدولية لصالح الولايات المتحدة واليابان»[2].

وتعرف السوق المالية بأنها: «عبارة عن تنظيم يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشترين لنوع معين من الأوراق المالية أو لأصل مالي معين، إما عن طريق السماسرة أو الشركات العاملة في هذا المجال. وقد تكون موجودة في موقع مادي أو تكون ببساطة عبارة عن شبكة حاسوبية وهاتفية أي أنه وجودها يكون افتراضي»[3]».

كما يعرف على أنه المكان الذي يتم فيه التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء، بحيث يشكل إحدى القنوات التي ينساب فيها رأس المال من وحدات الادخار الرئيسية (أفراد، مؤسسات) إلى وحدات الاستثمار (مشاريع الأعمال والدولة)[4].

تمثل الأسواق المالية وسيلة من الوسائل التي يتم من خلالها تمويل الاحتياجات المالية، حيث تمثل أداة مهمة في الاقتصاد بين المشترين البائعين وذلك لتبادل الأصول المالية المختلفة حيث يتم الجمع بين طالبي وعارضي رؤوس الأموال يوجد داخلها هيئات ووسطاء يعملون على تنظيم وسير العمليات حيث تحكمها قوانين وتعليمات.

يؤدي السوق المالي على هذا الأساس عدة وظائف نذكر منها:

- ايجاد فرصة للتفاعل ما بين البائعين والمشترين تؤدي بالتالي إلى تحديد الأسعار للأوراق المالية المتداولة؛
- السوق المالي يوفر الآلية المناسبة لمالك الأصل المالي لبيعه، لذا يقال بأن السوق المالي يوفر إمكانية الحصول على السيولة للمستثمر؛
- وجود السوق المالي بشكله الرسمي يقلل من تكلفة عملية الاستثمار؛ لأن المعلومات الضرورية

1 - حيان سلمان. « قراءة في سوق الأوراق المالية السوية». الاقتصادية، 17 أيار، 2009، ص 16-17.

2 - عصام حسين. أسواق الأوراق المالية (البورصة). عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.

3 - Frank J. Fabozzi & Pamela P. Peterson. Financial Management and Analysis. New Jersey: John Wiley & Sons, Inc. 2003.

4 - غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، عمان، الأردن، 2002، ص 42.

لاتخاذ قرار الاستثمار يفترض أن تتوفر من خلال أجهزة السوق مما يؤدي بالتالي إلى توفير في المصاريف المترتبة على اتخاذ مثل هذا القرار؛

- توفير الآلية المناسبة والفعالية للمحافظة على الاستقرار النقدي في البلد، عن طريق الإبقاء على معدلات التضخم بأدنى مستوياتها، والمحافظة على أسعار صرف العملة؛
- تسهيل تسوية الديون الناجمة عن التبادل التجاري المحلي أو الخارجي بين الأفراد والمؤسسات على السواء، وهذا بدوره يساهم في دعم جهود تطوير التجارة المحلية والأجنبية.

ثانيا: الأسواق المالية العربية:

يبلغ عدد الدول العربية التي لديها أسواق الأوراق المالية 15 دولة يصدر بياناتها ويرصد تطوراتها صندوق النقد العربي بشكل فصلي، الذي أنشأ قاعدة بيانات للأسواق العربية بهدف جمع البيانات حول أنشطة البورصات العربية، ومعالجتها بصورة منسقة، وإعداد مؤشرات أدائها باستخدام منهجية موحدة، ونشرها بصورة دورية ومنتظمة، لزيادة الوعي الاستثماري في هذه الأسواق، وتفعيل دورها التنموي في الاقتصاد، وتمكين المستثمرين فيها من اتخاذ قرارات الاستثمار السليمة.

يعود تاريخ تأسيس أغلب أسواق الأوراق المالية العربية إلى فترات السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، باستثناء أسواق مصر الذي يعتبر أول سوق العربي للأوراق المالية إذ يعود تاريخ إنشائها إلى سنة 1883، تلتها بورصة بيروت 1920، وبورصة الدار البيضاء سنة 1929، ولم يكن في المنطقة العربية حتى منتصف عقد الثمانينات سوى ستة بورصات في كل من مصر والمغرب وتونس والأردن والكويت ولبنان، وفي عام 1989 شهدت المنطقة العربية قيام سوق البحرين المالي وسوق مسقط للأوراق المالية، وسوق بغداد المالي، إضافة إلى سوق الأسهم السعودي. أما العقد الأخير من القرن العشرين فقد شهد تطورات ملحوظة في مجال إنشاء بورصات جديدة في كل من السودان، قطر، فلسطين، الإمارات والجزائر[1].

تعتبر أسواق رأس المال في البلدان العربية الأقل نموًا مقارنة بنظيراتها في الأسواق الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية، فهي تعاني من ضعف مؤسساتها، كما أن تحرير أسواقها لاستقطاب الرساميل الأجنبية لم يتأتى إلا في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، فيما يخضع صناع السوق بشكل كبير لضغوط الحكومات في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

تشترك الدول العربية في مجملها فيما يتعلق بأنظمتها المالية بدرجة اعتمادها الكبير على القطاع المصرفي في تمويل اقتصادياتها، كما أن حكومات تلك الدول كانت تهيمن بشكل كامل على الأنشطة الاقتصادية من خلال الاعتماد على التخطيط الاقتصادي، غير أن موجة التغيرات التي شهدها العالم مطلع تسعينيات القرن العشرين دفع بالدول العربية إلى تحرير اقتصادياتها وفتح المجال أمام القطاع الخاص، ولتسهيل هذه المهمة تم اللجوء إلى إصلاح القطاع المالي بما في ذلك تنظيم الأسواق المالية فتم

1 - محمد الهاشمي حجاج، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية السوق، جامعة ورقلة، 2012، ص ص: 134، 135.

بذلك إنشاء البورصات ودعم القائمة منها لمواكبة تلك التطورات. وبالرغم من أن جمهورية مصر قد سبقت دولاً عديدة من حيث إنشاء البورصة حيث يعود تاريخ بداية التعاملات في بورصة القاهرة والإسكندرية إلى سنة 1888 بل تصدرت المرتبة الخامسة بين بورصات العالم الأكثر نشاطًا، إلا أن موجات التأميم في العهد الاشتراكي قلصت من نشاط البورصة بسبب انخفاض عدد الشركات المدرجة. كما أن بورصات المغرب، تونس ولبنان عرفت بداية نشاطها منذ النصف الأول من القرن العشرين غير أن تأثيرها على الاقتصاد كان محدودًا للغاية[1].

المحور الثاني: تقييم الأداء الأسواق المالية

أولا: مفهوم تقييم الأداء: الأداء مفهوم واسع يعبر عن أسلوب الكيان في استثمار موارده المتاحة وفقا لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافه في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها الوحدة الاقتصادية، في سعيها لتحقيق كفاءتها وفعاليتها لتأمين بقائها، كما أن أهمية الأداء تكمن في كونه يعبر قابلية الوحدة الاقتصادية في خلق النتائج المقبولة في تحقيق طلبات المجموعات المهمة بالوحدة الاقتصادية كونه ممثلا للمدى الذي تستطيع فيه أن تنجز مهمة بنجاح، أو تحقق هدفا بتفوق، وبتعبير آخر أنه يمثل النتيجة النهائية التي يهدف الكيان للوصول إليها، لذا فإن الأداء محصلة لكافة العمليات التي يقوم بها الكيان، وإن أي خلل في أي منها لابد أن يؤثر على الأداء سلبيا[2].

يمثل تقييم الأداء المالي تحديد وتعريف الكيفية التي يتم من خلالها هذا الأداء، كما أنه يمثل عمل خطة لتحسينه وتطويره، وعندما يطبق تقييم الأداء المالي بصورة جيدة وصحيحة، فإنه لا يوضح مستوى الأداء الحالي فقط، وإنما يكون له انعكاسات إيجابية على الأداء المستقبلي المتوقع، وتؤكد معايير تقييم الأداء على جانبين: أحدهما موضوعي يركز على كمية العمل المنجز والسرعة وتحقيق الأهداف، والآخر سلوكي يكشف عن صفات العاملين في الإدارة المالية الشخصية كالقابلية والسرعة والتعلم والاستفادة من التدريب[3].

ثانيا: أهمية تقييم الأداء: تتجلى أهمية تقييم الأداء في[4]:

- يوفر مقياسا لمدى نجاح الوحدة الاقتصادية من خلال سعيها للبقاء بغية تحقيق أهدافها؛

1 - علي أحمد بلبل، محمد مصطفى عمران، أيتن فتح الدين، «التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر، 1974-2002»، أوراق صندوق النقد العربي، عدد 9، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، أبريل، 2004: ص21.

2 - نعمة نغم حسين، أثر استثمار رأس المال الفكري على الأداء المنظمي، رسالة ماجستير، إدارة الأعمال، جامعة بغداد، العراق، 2002، ص 56.

3 - الهيتي خالد عبد الرحيم، إدارة الموارد البشرية، مدخل استراتيجي، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000، ص 180.

4 - مشعل جهز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 15.

- تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط الوحدة الاقتصادية (الانتاج، التسويق، التمويل...)، لتحقيق الوفرات الاقتصادية، وتجنب الضياع الاقتصادي والإسراف المالي؛
- توفير مناخ من الثقة والتعامل الأخلاقي بين الموارد البشرية للكيان، عن طريق تأكيد الأسس العلمية في التقييم والنهوض بمستواهم، من خلال استثمار طاقاتهم الكامنة؛
- التأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل كل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر.

ثالثا: مراجل تقييم الأداء: تمر عملية تقييم الأداء بثلاثة مراحل أساسية[1]:

مرحلة التخطيط: يتم فيها تحديد أدوات التقييم التي سيتم استخدامها، وتحديد المراكز المسؤولة عن عملية التقييم التي سيتم استخدامها، وتحديد المراكز المسؤولة عن عملية التقييم والأهداف المستقبلية المتوقعة؛

مرحلة مقارنة النتائج: يتم فيها مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط، وذلك لمعرفة مدى تحقق الأهداف الموضوعة سلفا؛

مرحلة ما بعد مقارنة النتائج: يتم فيها اكتشاف الانحرافات لغرض تحليلها ومعرفة أسبابها لمعالجتها.

رابعا: مؤشرات قياس أداء السوق المالي: يعرف مؤشر السوق المالي على أنه قيمة رقمية تقيس التغيرات الحاصلة في السوق المالي، حيث يمكن تكوين المؤشر في بداية الفترة وتحديد قيمته، وبالتالي فإن المؤشر يمكننا من التعرف على تحركات السوق سراء لأعلى أو لأسفل، حيث يعكس المؤشر أسعار السوق واتجاهها. إذ يمثل مقياسا شاملا لاتجاه السوق، ويعكس الاتجاه العام لتحركات أسعار الأسهم، حيث يمثل مؤشر السوق المستوى المرجعي للمستثمر عن سوق المال، وتستخدم مؤشرات السوق كمعايير لأداء السوق المالي سواء في الدول النامية أو المتقدمة، ويستخدم لكل سوق مؤشرا أو عدد من المؤشرات لتقييمه[2].

خامسا: كفاءة الأسواق المالية: إن أسواق الأسهم تتسم بالكفاءة عندما تعكس القيمة الحقيقية الواقعية للأسهم، وحيث وظائف الأسواق المالية هدفها الأساسي تخصيص الموارد المالية للمشاريع الأكثر إنتاجية فإنه لابد من تحقيق الكفاءة لتتمكن هذه الأسواق من تحقيق أهدافها، ويعود ذلك لأسباب موضوعية تجعل أسعار الأسهم معبرة عن قيمتها الواقعية الحقيقية[3].

1 - نفس المرجع السابق، ص 19.

2 - داوي خيرة، تقييم كفاءة وأداء الأسواق المالية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية الأسواق، جامعة ورقلة، 2012، ص 59.

3 - هندي منير، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2004، ص 494.

المستوى القوي: وفقا لهذه الصيغة يفترض أن تعكس الأسعار الحالية بصفة كاملة كل المعلومات المتاحة للعامة والخاصة، فهذه الصيغة أختيرت بطريقة غير مباشرة من خلال قياس العائد الذي تحققه فئات معينة من المستثمرين يفترض أن لها وسائلها الخاصة في الحصول على معلومات لا تتاح لدى مستثمرين آخرين بذات السرعة، ويقوم بها المؤسسات المالية المتخصصة في الاستثمار، والمتخصصون في تحليل الأوراق المالية[1].

المستوى شبه القوي: أي إن أسعار الأسهم تعكس المعلومات التاريخية والحالية، وإن المستثمر لا يتمكن من تحقيق أرباح غير عادية من خلال دراسة التقارير المحاسبية المنشورة والمعلومات المتاحة للجميع والسبب الأساسي في عدم تحقيقه لأرباح غير عادية هو إن المعلومات المتاحة الحالية والتاريخية قد أثرت بالفعل في أسعار الأسهم.[2]

المستوى الضعيف: كفاء السوق عند المستوى الضعيف تعني أن الأسعار في السوق تعكس تماما كل المعلومات الخاصة بالتتابع التاريخي للتغيرات في الأسعار، ولذلك فإن تطبيق أي قاعدة للتعامل أو التحليل التي تعتمد على المعلومات السوقية التاريخية لن تعطي أي عائد إضافي، وعليه فإن سعر الأصل في الزمن t هي التوقع العقلاني للقيمة الأساسية للأصل «V^*» بناءا على المعلومات المتاحة في الزمن t[3].

تقاس كفاءة السوق بتوفر الخواص التالية:

- انخفاض تكلفة التبادل في السوق المالي، ويقصد بذلك تكاليف الصفقات المالية وتعتبر هذه الميزة في حال توفرها مؤشرا على الكفاءة الداخلية للسوق المالي؛
- سرعة تكيف أو استجابة الأسعار السائدة في السوق للمعلومات الجديدة التي تتوفر للمتعاملين فيه، وتعتبر هذه الخاصية مؤشرا للكفاءة الخارجية للسوق المالي؛
- أن تعكس المعلومات بطريقة غير متحيزة.

سادسا: تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على أداء الأسواق المالية العربية

شهدت أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2008 تقلبات حادة وتراجعات غير مسبوقة في مؤشراتها متأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية التي امتدت لتطال كافة البورصات العالمية والناشئة على حد سواء. فبعد التحسن النسبي في أداء أسواق الأوراق المالية العربية خلال عام 2007 وفي بداية

1 - مفتاح صالح، معارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية، دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، مجلة الباحث، 2010/2009، عدد 07، ص 186.

2 - Cooper S Kerry, Fraser R Donald, The financial market place, Thied edition, libracy of cougress 1990, P 368.

3- محمد يوسف عنتر الفالوجي، اختبار كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية عند المستوى الضعيف، [على للخط]، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2007، متاح على <http://li-brary.iugaza.edu.ps/thesis/73833.pdf>، تاريخ الإطلاع (18/12/2012)، ص 36.

عام 2008، عاودت مؤشرات هذه الأسواق الهبوط وبشكل كبير خلال النصف الثاني من عام 2008 وانخفضت أحجام التداول باستثناء سوق العراق وبورصة تونس للأوراق المالية.

وانخفض المؤشر المركب الذي يحتسبه صندوق النقد العربي والذي يقيس أداء أسواق الأوراق المالية العربية بما نسبته 49.40% ليصل إلى 166.2 نقطة في نهاية عام2008 ، مقارنة مع 328.7 نقطة في نهاية عام2007 وفيما يتعلق بالأداء الفردي للأسواق وفقا لمؤشراتها المحلية، فقد سجل سوق دبي المالي أكبر تراجع من بين الأسواق العربية بنسبة بلغت 72.42% تليه السوق المالية السعودية بنسبة 57.02% وسجلت البورصة المصرية خسارة بلغت نسبتها 56.43% ثم سوق أبو ظبي للأوراق المالية بنسبة 47.49%وتراجعت سوق الدوحة للأوراق المالية بنسبة 28.12% بينما تعتبر بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء أقل البورصات العربية تراجعا خلال عام 2008 وذلك بنسبة 13.48%.[1]

المحور الثالث: قياس أثر الأزمة المالية 2008 على أداء الأسواق المالية العربية

أولا: التمثيل البياني لعينة الدراسة

الشكل رقم (01): التمثيل البياني لعينة الدراسة.

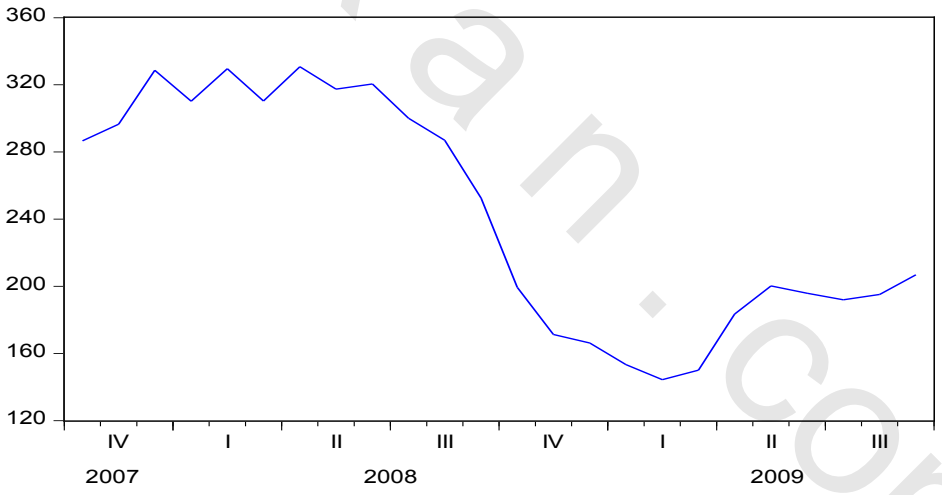

1 - محمد الهاشمي حجاج، مرجع سابق، ص ص: 141، 142.

Obeikan.com

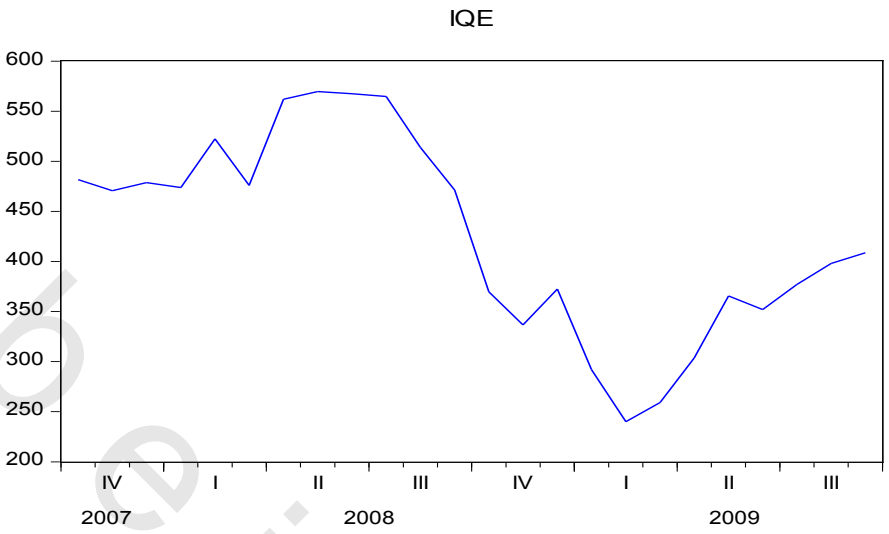

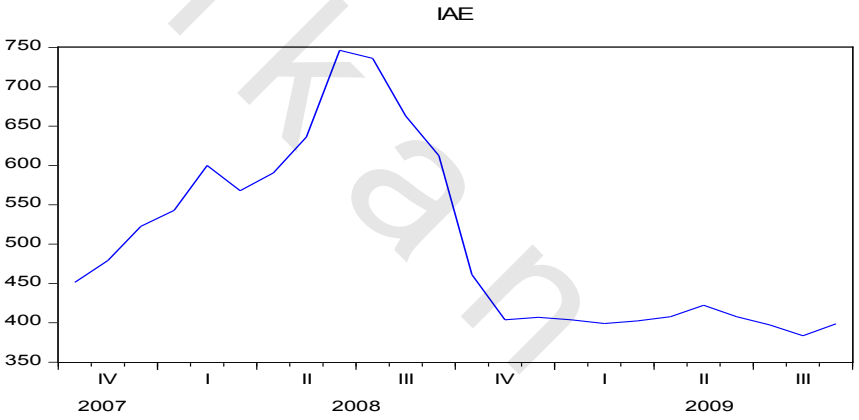

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views 7)).

تمثل الأشكال التالية تطور مؤشرات الأسواق المالية خلال فترة الدراسة، المؤشر المركب (Comp)، مؤشر سوق عمان المالي (IAE)، مؤشر سوق الدوحة المالي (IQE) بحيث تظهر تدهور قيمة كل المؤشرات بدون استثناء بداء من أكتوبر 2008 وهو تاريخ بداية الأزمة المالية العالمية 2008، وهو ما يشير إلى انتقال الأزمة إلى هذه الأسواق وتأثر أدائها بها.

ثانيا: اختبار استقرار السلسلة (اختبار ADF)

نقوم باختبار استقرار سلسلة مؤشرات الأزمة لأن هناك بعض السلاسل الزمنية تتسم بالاستقرار لعدم احتوائها على جذر الوحدة، وهذا ما يؤدي إلى عدم استقلال متوسط وتباين المتغير عن الزمن، لهذا تكون العلاقة بين المتغيرات زائفة، وعليه نقوم باختبار وجود جذر الوحدة باستخدام اختبار

(ADF). والذي يتعمد على النموذج التالي:

$$\Delta y_t = A_1 + A_2 T + \lambda y_{t-1} + \beta_i \sum_{i=1}^{k} \Delta y_{t-1} + \mu_t$$

الفروق الأولى:

$$\Delta y_{t-1} = y_{t-1} - y_{t-2}$$

الفروق الثانية:

$$\Delta y_{t-2} = y_{t-2} - y_{t-3}$$

يتم اختبار السلسلتين تحت الفرضيتين التاليتين:

H_0 : السلسلة غير مستقرة؛ $\lambda \neq 0 \lambda \neq 0$

H_1 : السلسلة مستقرة؛ $\lambda = 0 \lambda = 0$

فإذا كانت الفروض الأولى من سلسلة السير العشوائي مستقرة فنقول أن السلسلة الأصلية متكاملة من الدرجة الأولى 1) (I)، أما استقر المتغير العشوائي عند الفروق الثانية فنقول أن السلسلة متكاملة من الدرجة الثانية.

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): نتائج اختبار ADF.

		Test ADF		Test critical values		
		t-Statistic	Prob.*	1%	5%	10%
Level	ICOMP	-2.6001	0.2837	-4.5325	-3.6736	-3.2774
	IAE	-2.5535	0.3022	-4.4407	-3.6329	-3.2547
	IQE	-1.1144	0.6920	-3.7529	-2.9980	-2.6387
1st difference	ICOMP	-3.1830	0.1133	-4.4407	-3.6329	-3.2547
	IAE	-2.6980	0.2464	-4.4407	-3.6329	-3.2547
	IQE	-3.8169	0.0351	-4.4407	-3.6329	-3.2547
2nd difference	ICOMP	-9.0779	0.0000	-4.4679	-3.6449	-3.2614
	IAE	-5.5053	0.0012	-4.4679	-3.6449	-3.2614
	IQE	-4.8106	0.0054	-4.4983	-3.6584	-3.2689

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views 7)).

من خلال الجدول يتبين أن كل اختبارات ADF لكل المؤشرات، أكبر من اختبار القيم الحرجة عند كل مستويات، سواء بثابت أو بثابت واتجاه عام أو بدون ثابت ولا اتجاه عام، مما يعني أن كل السلاسل تحتوي على جذر الوحدة، إذا هي مستقرة في الزمن، في المستوى، وعند الفارق الأول، وهي عكس ذلك بالنسبة للفروق الثانية، مما يعني أن كل السلاسل غير مستقر في الزمن وهي متكاملة من الدرجة الأولى.

ثالثا: عرض قيمة مؤشرات الأسواق المالية قبل وخلال الأزمة

لملاحظة تأثير الأزمة المالية على أداء الأسواق المالية، نستعرض قيمة مؤشرات الأسواق محل الدراسة، لمقارنة قيمها خلال الأزمة على ما كانت عليه في نفس الفترات قبل الأزمة، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2): قيمة مؤشرات الأسواق المالية محل الدراسة قبل وخلال الأزمة.

	المؤشر المشترك		مؤشر سوق عمان		مؤشر سوق الدوحة	
	قبل الأزمة	بعد الأزمة	قبل الأزمة	بعد الأزمة	قبل الأزمة	**بعد الأزمة**
أكتوبر	286.6	199.4	451.5	461.2	481.7	369.8
نوفمبر	296.5	171.3	479.2	403.9	470.7	336.6
ديسمبر	252.5	166.2	522.6	406.9	478.7	372.4
جانفي	328.7	153.3	542.9	403.8	473.8	292.0
فيفري	310.3	144.4	600.0	399.0	522.3	240.0
مارس	329.6	150.0	568.0	402.4	475.9	259.1
أفريل	310.4	183.4	590.5	407.7	562.0	303.5
ماي	330.8	200.2	636.1	422.4	569.6	365.6
جوان	317.4	195.9	746.3	407.7	567.4	352.0
جويلية	320.5	192.0	736.1	397.3	564.6	377.0
أوت	300.1	195.1	663.0	383.6	513.9	398.0
سبتمبر	287.0	206.8	612.3	398.7	471.3	408.7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي.

نلاحظ من خلال الجدول حجم الانخفاض الذي عرفته كل المؤشرات المدروسة، وهو يدعم فرضية الأثر البالغ للأزمة المالية 2008 على أداء الأسواق المالية العربية، والذي انعكس بصورة واضحة على مؤشراتها.

رابعا: دراسة أثر الأزمة على أداء الأسواق المالية باستعمال مقاييس التشتت والنزعة المركزية

نحاول من خلال هذا العنصر دراسة أثر الأزمة المالية 2008 على أداء مؤشرات الأسواق المالية محل الدراسة، باستعمال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ومقارنتها بين فترة الأزمة والفترة ما قبلها، والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (3): دراسة أثر الأزمة على أداء الأسواق المالية باستعمال مقاييس التشتت والنزعة المركزية.

	المؤشر المشترك		مؤشر سوق عمان		مؤشر سوق الدوحة	
	قبل الأزمة	بعد الأزمة	قبل الأزمة	بعد الأزمة	قبل الأزمة	**بعد الأزمة**
المتوسط الحسابي	305,8667	179,8333	595,7083	407,8833	512,6583	339,5583
الانحراف المعياري	22,9422	21,9194	91,5223	19,0262	42,5438	54,2554

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-Views 7)).

يبين الجدول السابق قيمة المتوسطات الحسابية للمؤشرات قبل وخلال الأزمة بحيث بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر المشترك 305,8667 قبل الأزمة وانخفض إلى 179,8333، وهو نفس حال مؤشر سوق عمان المالي بحيث انخفض المتوسط الحسابي لمؤشره من 595,7083 قبل الأزمة 407,8833 خلالها، وكذلك المتوسط الحسابي لمؤشر سوق الدوحة المالي بحيث انخفض المتوسط الحسابي من 512,6583 قبل الأزمة إلى 339,5583 خلال الأزمة. وهذا ما يؤكد فرضية تأثر أداء الأسواق المالية العربية محل الدراسة بالأزمة المالية العالمية 2008. أما الانحرافات المعيارية فلقد انخفضت بالنسبة للمؤشر المركب ومؤشر سوق عمان المالي وهو دليل على استقرار المؤشرين عند مستويات دنيا بفعل الأزمة، أما الانحراف المعياري لمؤشر سوق الدوحة فقد ارتفع بفعل التحسنات التي كان يعرفها من فترة إلى أخرى بفعل التدخلات الحكومية في السوق نظرا للوفرة المالية التي تتمتع بها الدولة.

خامسا: اختبار السببية لجرانجر

من خلال ما سبق يتبين أن أداء الأسواق المالية انخفض بشكل كبير في فترة الأزمة على ما كان عليه في الفترة التي سبقت الأزمة، والذي انعكس على قيمة مؤشرات عينة الدراسة، وعليه سنحاول في هذا العنصر اختبار ما إذا كان هذا التأثير ناتج عن الأزمة المالية العالمية 2008، وذلك باختبار السببية بين مؤشرات عينة الدراسة مع مؤشر السوق الأمريكية (داو جونز) باعتبارها مهد الأزمة. وهو يتبع النموذج التالي:

$$x_t = a_0 + \sum_{i=1}^{\infty} a_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{\infty} \beta_j y_{t-i} + \varepsilon_t$$

النموذج يختبر الفرضيتين التاليتين:

H_0: Y لا يتسبب في X إذا كان $\beta_j = 0 \beta_j = 0$

H_1: Y يتسبب في X إذا كان $\beta_j \neq 0 \beta_j \neq 0$

هذا الاختبار يتبع قانون فيشر، ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي.

الجدول رقم (5): نتائج اختبار السببية لجرانجر

	F-Statistic	**Prob***
DOWJONES does not Granger Cause Comp	0.83059	0.3887
DOWJONES does not Granger Cause IAE	0.37914	0.7026
DOWJONES does not Granger Cause IQE	0.45495	0.5190

* ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (E-Views 7).

تتحقق السببية وبذلك رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة إذا كان الاحتمال أصغر من 5% أ قيمة اختبار فيشر أصغر من احتمالها، وهذا من نجده في كل من سوق الدوحة المالي وسوق عمان المالي بحيث قيمة اختبار فيشر أصغر من احتماله، وعليه نرفض الفرضية ونقبل الفرضية البديلة وجود السببية بين هذه الأسواق والسوق الأمريكية. في حين لم يتحقق الشرطين السابقين بالنسبة للمؤشر المركب وبذلك نقبل الفرضية الصفرية عدم وجود السببية بين السوق الأميركية والأسواق المالية العربية مجتمعة.

الخاتمة:

بناءا على نتائج الدراسة القياسية التي قمنا بها في هذه الدراسة يتضح لنا أن الأزمة المالية العالمية 2008 التي شهدها العالم أثرت وبشكل سلبي على أداء الأسواق المالية العربية، بحيث يظهر بشكل واضح الانخفاض الكبير الذي عرفته مؤشرات الأسواق المالية العربية خلال فترة الأزمة مقارنة على ما كانت عليه قبلها، وهذا متبين لنا من خلال العرض البياني للمؤشرات، وكذا عند استعمال مقاييس التشتت والنزعة المركزية.

أما اختبار السببية فقد أظهر أن أداء الأسواق المالية قطر والأردن تغير خلال الأزمة بفعل تأثيراتها السلبية، وأن الأزمة انتقلت إليها بفعل العدوى، أما المؤشر المركب فقد انخفض نتيجة تدهور أداء بعض الأسواق وليس كلها، وعليه فإن الأزمة لم تصل إلى كل الأسواق المالية العربية خلال الفترة المدروسة، نظرا لقلة فعاليتها ونشاطها.

المراجع:

1. حيان سلمان. « قراءة في سوق الأوراق المالية السوية». الاقتصادية، 17 أيار، 2009.
2. داوي خيرة، تقييم كفاءة وأداء الأسواق المالية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية الأسواق، جامعة ورقلة، 2012.
3. عصام حسين. أسواق الأوراق المالية (البورصة). عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع،2008.
4. علي أحمد بلبل، محمد مصطفى عمران، أيتن فتح الدين، «التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر، 1974-2002»، أوراق صندوق النقد العربي، عدد 9، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، أبريل، 2004.
5. غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، عمان، الأردن، 2002.
6. محمد الهاشمي حجاج، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية السوق، جامعة ورقلة، 2012.
7. محمد يوسف عنتر الفالوجي، اختبار كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية عند المستوى الضعيف، [على الخط]، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2007، متاح على <http://library.iugaza.edu.ps/thesis/73833.pdf>، تاريخ الإطلاع (2012/12/18.
8. مشعل جهز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2011.
9. مفتاح صالح، معارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية، دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، مجلة الباحث، 2010/2009، عدد 07.
10. نعمة نغم حسين، أثر استثمار رأس المال الفكري على الأداء المنظمي، رسالة ماجستير، إدارة الأعمال، جامعة بغداد، العراق، 2002،
11. هندي منير، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2004.
12. الهيتي خالد عبد الرحيم، إدارة الموارد البشرية، مدخل استراتيجي، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000.
13. Cooper S Kerry, Fraser R Donald, The financial market place, Thied edition, libracy of cougress 1990.
14. Frank J. Fabozzi & Pamela P. Peterson. Financial Management and Analysis. New Jersey: John Wiley & Sons, Inc. 2003.

تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أ.د رابح شريط

جامعة الجزائر 03، الجزائر

أ.عبد المالك مهلل

جامعة باتنة، الجزائر

الملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحور الرئيسي والمحرك الاقتصادي الأكثر فعالية، وفي ظل طلب الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فرض عليها هذا تأهيل مؤسساتها وجعلها في مستوى المنافسة المطلوب.

Abstract :

The small and medium-sized enterprises the main focus and the most efficient economic engine, under Algeria's application to join the World Trade Organization and the signing of the partnership agreement with the European Union to impose upon this rehabilitation institutions and make them in the desired level of competition.

المقدمة:

خلال الآونة الأخيرة مست المحيط الاقتصادي العالمي تغيرات عميقة، وسريعة حيث يظهر ذلك جليا في طريقة الإنتاج، التوزيع والتسيير في مختلف الصناعات وهذا ما أدى بالدول النامية التي تعيش مرحلة اقتصادية انتقالية بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبإمضاء العديد من الاتفاقيات. إن هذا الوضع الجديد يفرض على الدول النامية إثبات نفسها لاسيما في الفضاء الاقتصادي للدول المتقدمة، إلا أنه بالمقابل يضع البلدان النامية أمام تحدي تأهيل محيطها الاقتصادي، المالي، التنظيمي، الاجتماعي وكذا نظم الإنتاج.

كل هذه العوامل جعلت الدولة من خلال وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار إلى تبني برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الاقتصادية.

وللرفع من قدرتها التنافسية لمواجهة نظيراتها من المؤسسات الأجنبية.

انطلاقا مما سبق فإننا نطرح الإشكالية التالية:

openkan.com

أمام الصعوبات التي تعانيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعتبر عملية التأهيل التي باشرتها السلطات العمومية أحد الأساليب الكفيلة بإخراج هاته المؤسسات من الوضعية التي تعانيها.

ومنه كيف يمكن لعملية التأهيل أن تعطي دفعا جديدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي ظل هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومفهوم تأهيلها؟
- ما هي أهداف وآليات التأهيل وبرامج تحقيقه؟
- ما هي السياسات المعتمدة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ولتحديد الإطار الأساسي لدراسة هذا الموضوع قمنا ببناء الفرضيات التالية:
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة حتمية.
- لا يقتصر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الاقتصادية على الجانب المادي فقط بل يشمل الجانب المعنوي أيضا.
- تركيز سياسات التأهيل على جانب الهيكل التنظيمي وعلى تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا محيطها الداخلي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية ها ته الدراسة في لفت الانتباه لعملية التأهيل في حياة المؤسسة الجزائرية وفي بقائها وتطورها وهذا بإبراز مدى ضرورة التأقلم والتكيف مع الظروف الجديدة للمحيط المتميزة بالتغير والحركة المستمرة وكذا القدرة على مواجهة عولمة الأسواق واشتداد المنافسة والتطور السريع في طرق الإنتاج والتسيير والتكنولوجيا الحديثة.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص الأهداف التي نريد الوصول إليها من خلال هاته الدراسة فيما يلي:

- توضيح ماهية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الأهداف، الآليات، وكذا البرامج الخاصة بالتأهيل.
- إبراز أهمية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي يلعبه التأهيل أمام مخاطر المنافسة التي يفرضها انفتاح السوق.

وتغيرات المحيط الخارجي.

المنهج والأسلوب المستخدم:

بهدف الإجابة عن الإشكالية وإثبات صحة الفرضيات المقترحة أو نفيها، اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يسمح لنا بالتعريف بالظاهرة، أي تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتطرق إلى مختلف الأهداف والآليات الخاصة بالبرنامج الوطني للتأهيل.

واستخدمنا المنهج التحليلي لتحليل البيانات والإحصاءات الخاصة بهاته الدراسة.

المحور الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[1]

إن محاولة تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يطرح نفسه كضرورة أمام كل باحث يتناول هذا الموضوع، بالدراسة والتحليل وكذلك أمام مقرري السياسة التنموية في مختلف الدول، مما يساعدهم في إعداد برامج تنموية ووضع مخططات إستراتجية، ذلك نظرا لوجود صعوبات وقيود في إبراز مفهوم يلقى القبول من كل الدول، غير أن هناك إجماع حول المعايير التي تستند عليها عند تعريف هاته المؤسسات وهي:

1- المعايير الكمية: وهي المعايير التي يمكن قياسها أو كمها وهي بدورها تنقسم إلى:

- المؤشرات الاقتصادية: مثل (عدد العمال، حجم الإنتاج).
- المؤشرات ال نقدية: مثل (رأس المال، رقم الأعمال، قيمة الاستثمار).

2- المعايير النوعية: وهي بدورها تنقسم إلى:

- معيار المسؤولية.
- معيار السوق.
- معيار الملكية.

وبما أن هاته الدراسة ستركز على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فسنكتفي بالتعريف المعتمد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1 لخلف عثمان دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995 ص4.

obeikan.com

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:(1)

حسب القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422هـ الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي بدوره يعرف حسب المادة (4) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

تشغل من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية.

أما المادة (05) تعرف المؤسسة المتوسطة: أنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين: مائتي (200) مليون دينار وملياري (2) دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين (100) مليون دينار وخمسمائة (500) مليون دينار جزائري.

المادة (06) تعرف المؤسسة الصغيرة: «بأنها المؤسسة التي تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار جزائري.

- المادة (07) تعرف المؤسسة المصغرة: «على أنها مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار جزائري.

ثالثا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسط في الجزائر من حيث العدد

عند نهاية سنة 2011، بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 659309 مؤسسة منها حوالي 60% أشخاص معنوية و18.21% أشخاص طبيعية والنشاطات الحرفية بنسبة 22.28% كما بلغ عدد المؤسسات العمومية 572 مؤسسة من مجموع هذه المؤسسات.

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العدد 77.

Openkan.com

الجدول (01): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها حتى نهاية سنة 2011.

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2010	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2011				2011	النسبة%
		إنشاء	إعادة إنشاء	شطب	الزيادة		
أشخاص معنوية	369319	26 239	5 392	9 189	22 442	761 391	6.08
أشخاص طبيعية	113573	757 6	-	235	522 6	095 120	5.74
نشاطات حرفية	135623	379 11	-	121	258 11	881 146	8.31
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	618515	375 44	-	-	222 40	737 658	6.50
العمومية	557	15	-	-	15	572	2.69
المجموع	619072	390 44	392 5	545 9	237 40	309 659	6.50

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار

إن تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا ما اعتمدنا على مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2010 والمقدر ب 619072 مؤسسة ومقارنته بسنة 2011 أي ما يعادل 659309 مؤسسة، من هنا يتضح لنا جلياً هذا التطور العددي حيث عرف نمو بـ 40237 مؤسسة خلال سنة واحدة.

هذا ما يمثل تطور سنوي يقدر بحوالي 6.50% وهذا راجع إلى التوجيهات العامة وانطلاق برنامج المخطط الخماسي للفترة ما بين (2010-2014)، كما تميز عام 2011 برفع قدرات هيئات الدعم والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستفيدة من الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة خلال اجتماع مجلس الوزراء في 22 فيفري 2011 والذي يهدف إلى دعم إنشاء المؤسسات وديناميكية الاستثمار وتسهيل مناخ الأعمال.

حيث تم إنشاء إلى غاية نهاية سنة 2011، 658737 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة وأعلى نسبة منها كانت تابعة لأشخاص معنوية والمقدرة ب 59.41% أي ما يعادل 391761 مؤسسة.

ومقارنة بسنة 2010 يعرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تزايداً يقدر بـ 6.50% ويتمثل هذا التزايد في خلق 40222 مؤسسة خاصة.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فإنها تمثل نسبة ضئيلة من محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حيث نلاحظ تزايد في عددها خلال سنة 2011 بنسبة 2.69% مقارنة مع سنة 2010 حيث إنتقل عددها من 557 سنة 2010 إلى 572 مؤسسة سنة 2011.

على العموم يبقى عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية أقل بكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتزايد في عددها بنسب ضئيلة مقارنة مع قرينتها الخاصة.

المحور الثاني: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: التعريف بعملية التأهيل:[1]

التأهيل يعني تطوير المؤسسة من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة والكفاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تضمن شروط بقاء وتحقيق مردودية اقتصادية.

وبالتالي نستطيع أن نقول التأهيل يعني بالدرجة الأولى التنافسية، والتي أصبحت عالمية، ومعنى ذلك هو مساعدة المؤسسات الصناعية على مواجهة وضعها الصعب من ناحية الجودة والكفاءة في التسيير وعدم تركها تواجه مصيرها لوحدها.

إن الجزائر مقبلة على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذا إنشاء منطقة حرة مع الاتحاد الأوروبي، مما يتطلب على المؤسسات القيام بإصلاح المحيط الاقتصادي، وهذا ما استدعى أيضا إعادة النظر في دور الدولة في الميدان الاقتصادي.

- التأهيل حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI):
- إن عولمة المنافسة وتنوع الأسواق وتحديد المنتوجات وتطبيق التكنولوجيا الحديثة قد غيرت من محددات المنافسة الصناعية على المستوى الدولي، فالمنافسة الآن لا تقتصر على مستوى تكلفة عوامل الإنتاج وتوفير المواد الأولية بل تتعداها إلى الأمور المتعلقة بما يلي:
- نوعية هيكل المؤسسات.
- مدى ضغط المنافسة على الكفاءات والقدرات التنظيمية والتقنية للمؤسسات في الاستجابة السريعة لحاجيات الطلب والتغيرات الحاصلة فيه.
- فعالية مصادر التجديد داخل المؤسسة.
- ويضع خبراء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تحدي السنوات القادمة للعولمة بكيفية الاستفادة من الآثار الإيجابية للتحرير، وكذا تدعيم المزايا التنافسية المستدامة للصناعة، ويتطلب ذلك فهم الواقع أولا من خلال:
- المحيط الاقتصادي العام الذي تنشط فيه.
- تحليل التطور التاريخي للصناعة.
- المعرفة التامة للمنتجات والتكنولوجيا الحديثة.
- دراسة المتعاملين الرئيسيين المحليين والدوليين في الصناعة.

1 كمال رزيق، التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، تقرير مقدمة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أكتوبر، 2001.

- تقييم مؤشرات النجاعة الرئيسية.
- تعيين العوامل الرئيسية للنجاح والعناصر المحددة للقدرة التنافسية لكل صناعة.
- صياغة برنامج متكامل لتأهيل المستوى والتنمية بالنسبة للصناعات التي لها آفاق مستقبلية للبناء.

وأيضا الإيمان بالمبادئ التالية:

- المؤسسات تتصارع في الصناعات وليس في الأمم.
- الميزة التنافسية تبنى على التحالف وليس على التشابه.
- الميزة التنافسية غالبا ما تكون متمركزة جغرافيا.
- تبنى الميزة التنافسية في الأجل الطويل.

ثانيا: شروط نجاح عملية التأهيل

حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) يهدف التأهيل المؤسساتي إلى ترقية قطاع صناعي تنافسي وتطويره ليصبح ذا قدرة وكفاءة هيكلية تنافسية، ويشترط في ذلك:

- فترات انتقالية ضرورية من أجل السماح للمؤسسات من امتلاك الوقت الكافي للتكيف مع الانفتاح الكلي على السوق لتفادي أثر التفكك الصناعي يجب أن يقوم البلد بتعاون الحكومة مع المتعاملين الاقتصاديين من أجل إيجاد إجراءات مرافقة ومساعدات ملائمة.
- كل مؤسسة يجب أن تعمل على بذل جهود التكيف اللازم، والالتزام ببرامج التأهيل للوصول إلى مستوى أدنى من التنافس والعمل من أجل الحفاظ عليه[1].

ثالثا: أهداف تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-أهداف التأهيل على المستوى الكلي:

أ-تحديث وتطوير المحيط الصناعي

إن تحديث وتطوير المحيط الصناعي يمس عدة جوانب من الناحية المادية والتنظيمية، فوجود محيط ملائم يساعد حتما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على مواجهة المنافسة المحلية أو الأجنبية، ويكون هذا التحديث عن طريق تجديد الآلات والمعدات التي تعمل بها هاته المؤسسات من أجل الحصول على منتوج ذو جودة عالية[2].

1 كمال رزيق، التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، تقرير مقدمة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أكتوبر، 2001.

2 -Ministère de l'industrie, Fonds de production de la compétitive. Industrielle, op-cit, p10.

obeikan.com

ب-الهيئات المشرفة:

- صندوق ترقية التنافسية الصناعية (FPCI) :

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 1999 لتمويل جزء من عمليات تنفيذ برامج التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا في شكل مساعدات مالية، يمكن التمييز بين نوعين من المساعدات:

- المساعدات المالية المقدمة للمؤسسات:

وهي مخصصة لتغطية جزء من التكاليف التي تتحملها المؤسسة عند إجراء تشخيص استراتيجي شامل لوضعيتها ووضع خطة التأهيل الخاصة بها.

وأيضا مخصصة للقيام بالاستثمارات المادية التي تدخل في إطار البرنامج كتكوين المسيرين في المؤسسة والتدرب على استعمال التكنولوجيا الحديثة.

- المساعدات المالية المقدمة لهيئات الدعم:

وهذا قصد تغطية جزء من التكاليف التي تتعلق أساسا بالعمليات الموجهة لتحسين محيط المؤسسات الإنتاجية أو المؤسسات الخدمية المتعلقة بالقطاع الصناعي مثل المعهد الجزائري للتقييس.

وأيضا من أجل تغطية جزء من التكاليف الخاصة بالعمليات والإجراءات التي تتعلق بدراسات تحسين وتطوير المناطق الصناعية.[1]

2-الأهداف على مستوى القطاعي (الوسيط)

أ-تعزيز وتدعيم هيئات الدعم:

إن نجاح أي برنامج للتأهيل مرتبط بمدى قدرة وفعالية هياكل الأطراف المتدخلة في تنفيذه (هيئات الدعم)، وبالتالي فهذا البرنامج يهدف إلى تحديد المتعاملة من حيث إمكانياتها ومهامها، بالإضافة إلى ترقيتها وتكييفها مع العالم الجديد للاقتصاد.

ب-العمل على ترقية وتطوير الصناعات الأكثر شفافية

يتم هذا من خلال تحسين وتطوير رأس المال البشري وتشجيع الشراكة مع مؤسسات أخرى محلية أو أجنبية.[2]

1 كمال رزيق، التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، تقرير مقدمة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أكتوبر، 2001.

2 كمال رزيق نفس المرجع السابق.

obeikan.com

ج-تأهيل محيط المؤسسات

- **البنوك والهيئات المالية:** تعتبر البنوك والهيئات المالية مهمة في نجاح عملية التأهيل نظرا لكونها المرفق المالي المميز والمستشار المقرب للمؤسسة وبالتالي يجب على البنك أن يستعد من أجل القيام بدوره من منظور التأهيل وذلك بـ:
  - تعزيزها لهياكل تقييم المشاريع والمخاطرة.
  - وضع هياكل مخصصة للتنسيق بين المؤسسة والإدارة.
  - برمجة وإعدادا مخططات تكوين متخصصة لصالح إطاراتها.
- المساعدة التقنية للوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار:

تقدم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كل المعلومات المتعلقة بالاستثمار للمهتمين سواء المقيمين أو غير المقيمين، وتبلغهم بقرار القبول أو الرفض لمنح المزايا المطلوبة في أجل أقصاه (30) يوما من تاريخ إيداع الطلب.

- **بورصة المناولة والشراكة:**

تعتبر هذه الهيئة جمعية ذات منفعة عمومية، كما تعتبر بورصة الجزائر للمناولة والشراكة أداة لمساعدة الشركاء المتواجدين، كما تسعى لتطوير الصادرات وزيادة الاندماج الوطني، وذلك بالمشاركة في زيادة الإنتاجية والمردودية وتحسين النوعية والتسيير.

ومن بين مهام بورصة المناولة والشراكة:

- ترقية العلاقات بين المؤسسات في مجال المناولة والشراكة.
- تمكين مؤطري المشاريع الصناعية من وضع منهج منظم للاستثمارات.
- التمكين من الاستعمال الأمثل للطاقات الإنتاجية.
- تقديم مساعدة تقنية في مجال التسيير لتحسين قدرات وحدات المناولة.
- تنظيم ملتقيات ومؤتمرات بين أصحاب العرض والطلب.

- هيئات تسيير المناطق الصناعية:

بما أن المناطق الصناعية ملتقى لكل المبادلات والمبادرات المتعلقة بالاستثمارات الجديدة، فإنها تستحق الكثير من العناية في مجال الترقية والعصرنة. ونجد الجزائر تمتلك حظيرة هامة من حيث المناطق الصناعية.

- **مكاتب الدراسات:** يظهر جليا من خلال التدخل في جميع مجالات التشخيص وضع استراتيجيات التنظيم، أنظمة المعلومات وتسيير المعلوماتية، مما يستدعي هيكلتها وارتباطها مع مكاتب أجنبية لاكتساب المهارات والمراجع والتجارب الضرورية.

- **هيئات التكوين:** عمدت وزارة الصناعة إلى إنشاء مجموعة من الهيئات والمعاهد المكلفة بإعداد إطارات في الميدان الصناعي مثل: المعهد الوطني للإنتاجية والتنمية.

3-الأهداف على المستوى الجزئي:

أ-تحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ويتم هذا من خلال مسار التأهيل حيث يتم بواسطة تحديث آليات الإنتاج المستخدمة في المؤسسة، والطرق المستعملة في عملية الإنتاج وكذا تطوير الكفاءات البشرية وتحسين النوعية والجودة وجعلها تتناسب ومتطلبات السوق.

ب-مستويات تدخل البرنامج على مستوى المؤسسة:

- **استراتيجية وسياسة المؤسسة:** إن بقاء المؤسسة مرتبط أساسا بمدى قدرتها على الاستجابة لحاجات زبائنها، فالإستراتيجية تصرف على أنها تلك الوسائل الواجب استعمالها من أجل السياسة العامة داخل المؤسسات.
- **النظام التكنولوجي**[1]: ويقوم هذا المجال بالاهتمام بتحقيق شخصية مسار الإنتاج سواء على المستوى التنظيمي أو التكنولوجي وتكييف نظام الإنتاج مع التكنولوجيا الحديثة لمواجهة متطلبات السوق.
- **التسويق التجاري:** من أجل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجب عليها أن تقوم بتحديد زبائنها وتصنيفهم.

- التقرب إليهم وفهم حاجياتهم.

- تصريف السلع والخدمات الأكثر تكيفا لإشباع الحاجات.

- إنشاء إستراتيجية تسويقية متضمنة تصريف السلعة السعر المناسب، نمط التوزيع، وسياسة ترقية المنتوج.

- **التنظيم:** إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتوي على مجموعة من العناصر والهياكل منها المادية والمعنوية، ويمكن حصر المجالات التي يتم التدخل في تقويمها فيما يلي:

- إعادة تشغيل أو تكييف نشاطات هاته المؤسسات مع أهدافها.

- الاعتماد على البحث والتطوير واستغلال الإمكانيات المتاحة.

- ترشيد العمليات والوظائف من أجل اتخاذ القرار الأمثل.

1 محمد أمين دهاوي، اعادة الهيكلة وتأهيل المؤسسة الجزائرية، الجزائر، 2003، ص 74.

Openkan.com

- **الموارد البشرية والتسيير والتكوين**[1]: يتم التدخل في هذا المجال في كل ما يتعلق بتكييف الموظفين مع مستواهم الشخصي والفكري والمهني، من أجل فعالية أكثر، حيث يعمل المستشار في التسيير على فهم تصرفاتهم وتعليمهم العمل الجماعي.
- **التسيير المالي:** يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تسير قدراتها المالية متيحة في ذلك استراتيجياتها العامة، كما يجب عليها إعداد إستراتيجية مالية تسمح بتوفير مختلف عوامل النجاح للمؤسسة مستعينة بنظام معلومات للتسيير وهذا بغية الوصول إلى مستوى الأداء الاقتصادي الجيد، وتتعلق التدخلات في هذا المستوى:
  - تحديد إستراتيجية مالية باختيار الاستثمارات.
  - إنشاء مخطط التطوير.
  - وضع نظام المحاسبة التحليلية ومحاسبة التسيير.
- **المعلوماتية:** عندما نقول نظام المعلوماتية فإنا لا نقصد فقط الحواسب والبرامج بل تتعداه إلى تنظيم المعلومات داخل المؤسسة كونها أداة تسيير للنتائج والمساعدات في اتخاذ القرارات.

ويتم التدخل في هذا المجال على المستويات التالية:

- تحديد دفتر الأعباء للتعليمات المعلوماتية.
- المساعدة في اختيار الموردين.
- مراقبة ومتابعة القروض.

المحور الثالث: آليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: التشخيص كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عرف المصطلح استخداما واسعا في مجالات أعراض المؤسسات لمحاولة فهمها وتحليلها من أجل التمكن من تقدير الإجراءات اللازمة لتحسين وضعيتها أو تعزيز مركزها في السوق.

ويمكن أن يقوم بهاته العملية (التشخيص)، لجنة أو فرقة من مسيري وإطارات المؤسسة أو تلجأ المؤسسة إلى محللين اقتصاديين ومكاتب دراسات ويتم ذلك عبر عدة مراحل.

1-مراحل التشخيص: من أجل الوصول إلى نتائج جيدة ومعرفة القوة والضعف في المؤسسة تجعله يحدد بدقة وضعية المؤسسة من خلال الأعراض وتتمثل هاته المراحل فيما يلي[2]:

أ-الاجتماع التحضيري: ويتم من خلالها عرض المشاكل لإعطاء المشخص (سواء كان داخلي أو خارجي) صورة عن طبيعة الموضوع ونوعية المهمة.

---

1 محمد أمين دهاوي نفس المرجع السابق.

2 Khelifaji Nour, Introduction à l'organisation et au diagnostic d'entreprise Berti éducation, Alger, 2001-p43.

obeikan.com

ب-تخطيط العمل ووضع البرنامج: بعد حصول المشخص على المعلومات الأولية يقوم بوضع الخطوط العريضة.

ج-جمع المعلومات: يسعى المشخص إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات من مختلف مصادرها عن طريق الاستبيان، المقابلة، الوثائق المختلفة.

د-التحليل الانعقادي: هنا تتم المقارنة بين ما هو موجود وما يجب أن يوجد على مستوى المؤسسة وما يجب أن يكون اتجاه المحيط.

هـ-التوصيات: نجاح المراحل السابقة، يجعل هذه المرحلة سهلة وممكنة بمجرد وضوح حالة المؤسسة يجعل عملية إيجاد الحلول سهلة ويجب أن تكون توصيات المشخص واضحة ودقيقة، سهلة الفهم، ممكنة التطبيق محددة التنفيذ وتأخذ بعين الاعتبار مختلف التغيرات الممكنة في المؤسسة والمحيط.

و-مخطط التنفيذ: بعد تحديد البدائل وتكاليفها ونتائجها المتوقعة يقدمها المشخص في شكل إجراءات تنفيذية حسب زمن تطبيقها والأطراف التي تؤديها، ومن الممكن لعملية التشخيص أن تشمل أيضا مرحلة مراقبة النتائج وشرح الفروقات التي تظهر.

2-أشكال التشخيص:

التشخيص أسلوب لمعرفة اختلالات المؤسسة ووضعيتها الحقيقية ومنهجية التشخيص تختلف حسب الزاوية التي ينظر منها المشخص للمؤسسة، هذا يعني أن هناك عدة أنواع من التشخيص وهي:

أ-التشخيص الشامل[1]: وهو فحص كامل للمؤسسة من خلال نظرتها الإستراتيجية وتحليل وظائفها المختلفة، توازنها المالي وبالتالي فهو نظرة شاملة للمؤسسة.

ب-التشخيص السريع: يعتمد هذا النوع على السرعة في جلب المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج للتعرف على المشكل وتقديم حلول عاجلة.

ج-التشخيص الوظيفي: وهو عملية فحص وظيفة أو عدة وظائف في المؤسسة من أجل الوقوف على نقاط القوة والضعف وتصحيح الاختلالات.

د-التشخيص الاستراتيجي: يدرس ويفحص قدرات المؤسسة وإمكانياتها أمام المنافسة ويسمح بإظهار وتقييم نشاطها، ويسمح هذا النوع بوضع اقتراح الإستراتيجية المستقبلية للمؤسسة.

هـ-التشخيص المالي: يسمح بتحديد وجود أو غياب مؤشرين هما: مؤشر التوازن المالي ومؤشر المردودية.

Hamdi Kamel, comment diagnostiquer et redresser une entreprise, Alger Rissola, 2000, P30 1

ثانيا: إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتم هذه الإجراءات الموضوعة من قبل وزارة الصناعة عبر مرحلتين:

1-المرحلة الأولى: تقوم مكاتب الدراسات أو المستشارين المختارين من طرف مسؤولي المؤسسة بدراسة وتشخيص استراتيجي شامل ووضع مخطط تأهيل المؤسسة المعنية، ثم ترفق هذه الدراسة بطلب إعانات مالية من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية يصبح لهذه المؤسسة الحق في الاستفادة من الإعانات بمجرد الموافقة على ملفها.

2-المرحلة الثانية: بعد الموافقة من الصندوق الوطني للتنافسية الصناعية، يتم البدء في الإجراءات المادية إذ يعطي لها الحق أي المؤسسة في الاستفادة من الإعانات المالية حسب اختيارين هما:

أ-على ثلاث دفعات: وتكون الدفعة الأخيرة عند نهاية خطة العمل وهذه الأخيرة لا تتجاوز السنتين بدءا من إشعار المؤسسة بقرار الموافقة.

ب-على دفعة واحدة: تكون في نهاية المدة التي لا تتجاوز السنتين، في حالات استثنائية يمكن للجنة التي تمدد مهلة الإنجاز لسنة أخرى من أجل تحقيق باقي الإجراءات المتعلقة بتأهيل المؤسسة.

obeikan.com

الشكل رقم (1): مخطط يبين إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموضوع من قبل وزارة الصناعة

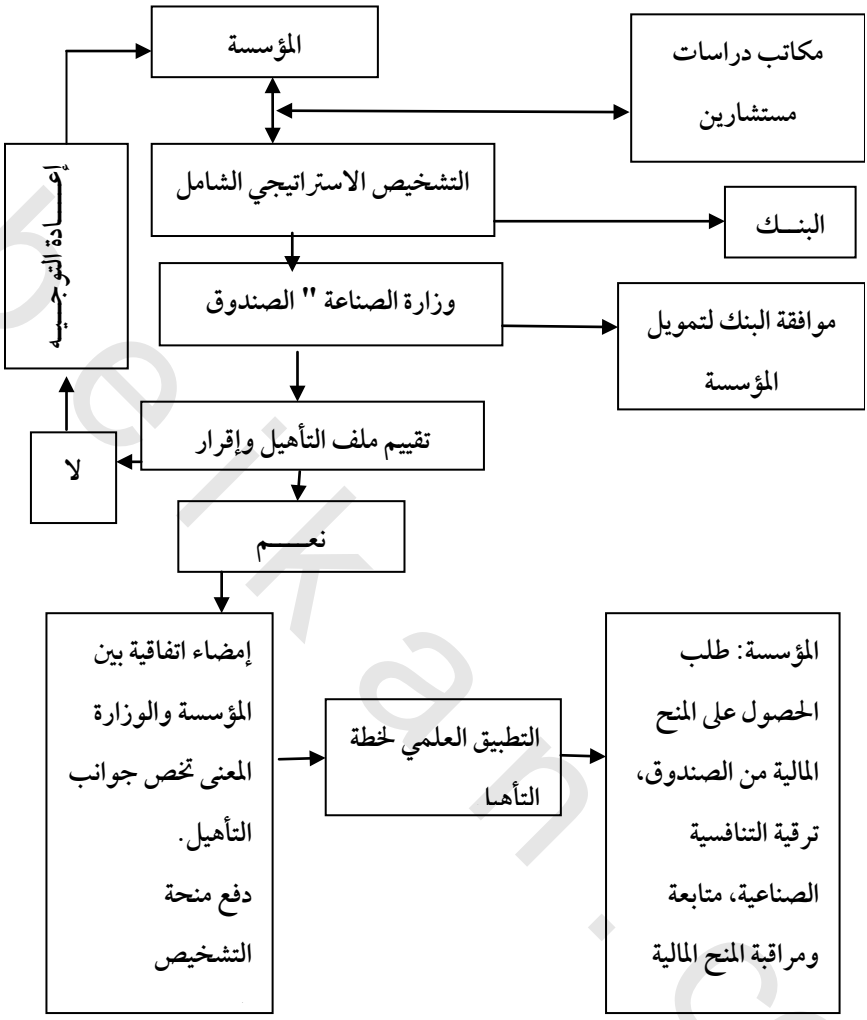

المصدر: وزارة الصناعة

ومن خلال استعراضنا لموضوع (تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) أدركنا جليا مدى أهمية التأهيل حيث توصلنا إلى بعض النتائج:

- تنمو القدرة التنافسية للمؤسسة من خلال مجموعة العوامل التي تحتاج إلى تأهيل سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي.

- تعقد المحيط وتنامي المنافسة الذي صاحبه انتقال مفهوم القدرة التنافسية إلى الميزة التنافسية، أوجد لدى المؤسسة حاجة ملحة إلى التأهيل لجعلها أكثر قدرة على التكيف ومواجهة المحيط الخارجي.
- ضرورة العمل على تكييف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المناهج الحديثة للتسيير والتنظيم، خاصة التحكم في نوعية المنتوج والخدمات، هذا التأقلم يقتضي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مراعاة المقاييس الدولية من حيث النوعية والجودة (شهادة الأيزو).
- تكييف المحيط من المتطلبات الجديدة للعولمة، وكذا اقتصاد السوق يساعد ويسهل عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التوصيات:

من خلال هاته الدراسة حاولنا أن نخرج مجموعة من الاقتراحات والتوصيات:

- الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره المحرك الأساسي لأي نشاط وذلك بإقامة دورات تربص تكوينية للمسؤولين والعمال داخل المؤسسة وخارجها.
- الاهتمام بالتسويق وإعطائه الطابع والبعد والمفهوم الحديث.
- ضرورة تكييف الهيكل الاداري والتنظيمي مع المتغيرات الداخلية والخارجية للمؤسسة.
- الاهتمام بنظام الاتصالات والمعلومات داخل المؤسسة وهذا باستعمال برنامج معلوماتي متطور.
- ضرورة تكييف المحيط المصرفي والمالي والجبائي خاصة مع سياسة الانفتاح على السوق الأوروبية والعالمية.
- الاستفادة من خبرة مكاتب الدراسات الأجنبية من خلال إقامة التعاون عند القيام بالتشخيص المقارن.
- تحسيس البنوك بالدور المفترض القيام به عند مرافقة المؤسسات والاستفادة من تجارب الدول ذات المستوى الاقتصادي المتقارب في هذا المجال.
- ضرورة تحسيس رؤساء المؤسسات (أرباب العمل) بأهمية التأهيل، والاعتماد على الكفاءات من أجل ضمان البقاء من جهة والرفع من تنافسية مؤسساتهم من جهة أخرى.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشتى الوسائل لتبني برنامج التأهيل.
- التقليص من القيود المفروضة على المؤسسات من أجل الاستفادة أكثر من البرامج.

Obeikan.com

الخاتمة:

في خضم التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، وكذا المعالم التي فرضت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات جديدة، مما دفع بالدولة إلى إيجاد سبل للتأقلم مع هذا الوضع، وفي هذا الإطار حاولت الدولة تأهيل المؤسسات، من خلال برنامج التأهيل بالتعاون مع شركاء أجانب من منظمات ودول، إذ أن هذا البرنامج تبنته الدولة تحت وصاية الوزارة، ولقد سمح لنا الحديث عن التأهيل وأهدافه وآلياته وعن هذا البرنامج وآلية عمله بداية من التشخيص مع إبراز فعاليته في ترقية تنافسية هذه المؤسسات في ظل التحولات والتكتلات الاقتصادية.

المراجع:

1. محمد لمين دهاوي، إعادة الهيكلة وتأهيل المؤسسة الجزائرية، الجزائر، 2003.
2. كمال رزيق، التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وثيقة مقدمة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أكتوبر، 2001.
3. لخلف عثمان دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77.
5. Minister de l'industrie, Fond de production de la cométitive. Industrielle.
6. Khelifaji Nour, Introduction à l'organisation et au diagnostic d'entreprise Berti éducation, Alger, 2001.
7. Hamdi Kamel, comment diagnostiquer et redresser une entreprise, Alger Rissola, 2000.
8. Bourse algérienne de sous tritance et de partenarial présentation de lussaciatio 1996.

Open Kan.com

المعالجة المحاسبية لمنافع الموظفين وفق النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 19 منافع الموظفين

د.حمزة العرابي

جامعة البليدة 02، الجزائر

الملخص:

هدف هذا البحث بالأساس إلى معرفة كيفية معالجة المعايير المحاسبية الدولية لمنافع الموظفين مع التركيز على المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 منافع الموظفين، وقصد الإجابة على الإشكالات المطروحة تم إعتماد المنهج الإستقرائي باعتباره الأنسب لطبيعة البحث، وفي الأخير خلص البحث لمجموعة من النتائج من بينها أن لمنافع الموظفين تأخذ عدة أشكال أهمها المنافع قصيرة الأجل، والمنافع بعد انتهاء الخدمة.

الكلمات المفتاحية: منافع الموظفين، المعايير المحاسبية الدولية.

Abstract :

This study aims at discussing the theoretical dimension of accounting treatment for employee benefits according to the International Accounting Standards and Financial Accounting system of Algeria, after treating, the most imported result of the study which is employee benefits take several kinds like short term employee benefits and post-employment benefit.

Keys word: employee benefits, International Accounting Standards,

المقدمة:

تعد منافع الموظفين أحد عوامل الرضاء الوظيفي لأي عامل بمؤسسة ما، فهي تدخل ضمن الأمن الوظيفي الذي يشعر العامل بالإنتماء للمؤسسة، وعليه فمنافع الموظفين وإن كانت تحمل المؤسسة أعباء إضافية على المدى القصير فهي مهمة لنجاح المؤسسة على المديين المتوسط والطويل، فشعور الموظف بالحماية تدفعه بتقديم كل ما لديه لفائدة مؤسسته؛ وعليه عالج هذا البحث موضوع المعالجة المحاسبية لمنافع الموظفين ، وتركيز هذا البحث على الجانب المحاسبي لايعني إهمال الجانب الإجتماعي، فالمعالجة المحاسبية لأي موضوع ما هي إلا إنعكاس له ولطبيعته ، بل بالعكس فاهتمام المحاسبة بمنافع الموظفين تؤكد أهمية هذا الموضوع بالرغم من كونه غير مرتبط بنشاط المؤسسة؛

وعليه عالج هذا الموضوع الإشكالية الآتية: كيف يتم معالجة منافع الموظفين وفق معايير المحاسبة الدولية؟

ولتبسيط هذه الإشكالية تم تجزئتها إلى أسئلة فرعية كالتالي:

- ما المقصود بمنافع الموظفين؟
- ما هي الخطط المتبعة لتنفيذ منافع الموظفين؟
- كيف عالجت معايير المحاسبة الدولية منافع الموظفين؟
- كيف عالج النظام المحاسبي المالي منافع الموظفين؟

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي لهذا البحث هو الإجابة على الأسئلة المطروحة من خلال تحقيق ما يلي:

- معرفة المقصود من منافع الموظفين،
- تحديد الخطط المتبعة لتنفيذ خطط منافع الموظفين داخل المؤسسة الاقتصادية،
- معرفة طريقة معالجة معايير المحاسبة الدولية لمنافع الموظفين،
- معرفة طريقة معالجة النظام المحاسبي المالي لمنافع الموظفين.

منهجية البحث:

نظرا لطابع الدراسة تم إستخدام المنهج الإستقرائي الذي يعد الأنسب حيث تم عرض جزئيات الدراسة من مفاهيم أولية وكذا المعالجة المحاسبية لمنافع الموظفين وفق المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي الدولي، وبعدها تم إستخلاص النتائج من تلك الجزئيات،

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة:

تعد المزايا والمنافع التي يحصل عليها الموظفون من أهم العوامل التحفيزية التي تدفعهم لبذل المجهود اللازم لإتمام واجباتهم اتجاه مؤسستهم، وعليه تم في هذا الجانب عرض مختلف المفاهيم والتعريفات المرتبطة أساسا بمنافع الموظفين:

أولا: تعريف منافع الموظفين:

يعرف المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 منافع الموظفين على أنها: كافة أشكال التعويض الذي تمنحه المؤسسة لموظفيها مقابل الخدمة التي يقدمها الموظفون (IASB, 2012).

في حين لايخرج النظام المحاسبي المالي عن اعتبار المزايا أو المنافع المقدمة للموظفين كمصروف للفترة مقابل أن يؤدي الموظفين العمل المطلوب منهم (النظام المحاسبي المالي، 2008)،

ثانيا: أنواع منافع الموظفين:

بحسب المعيار المحاسبي الدولي هناك عدة منافع للموظفين هي كالتالي:

1-منافع الموظفين قصيرة الأجل: هي منافع الموظفين النقدية وغير النقدية (عدا عن منافع نهاية الخدمة ومنافع التعويضات في صورة حقوق ملكية) التي تصبح مستحقة بكاملها خلال اثني عشر شهراً بعد نهاية الفترة التي يقوم خلالها الموظفون بتقديم الخدمة (أبو نصار وحميدات، 2010)، ومن أمثلتها:

- الرواتب والأجور،
- المساهمات في الضمان الإجتماعي، المكافآت والأرباح،
- العناية الطبية، وإجازات السنوية والمرضية المدفوعة الأجر. إلخ.

2-**المنافع لما بعد انتهاء الخدمة:** هي منافع الموظفين الواجب تأديتها للموظفين بعد انتهاء فترة الخدمة أي تكون مستحقة بعد إكمال فترة الخدمة وهي ترتيبات رسمية وغير رسمية تقوم المؤسسة بموجبها بتقديم منافع بعد انتهاء فترة الخدمة لموظف واحد أو أكثر (عدا عن منافع نهاية الخدمة ومنافع التعويضات في صورة حقوق ملكية) (C. Roberts et autres, 2005)، ومن أمثلتها:

- منافع التقاعد،
- التأمين على الحياة والعناية الطبية بعد انتهاء الخدمة.

ويمكن التمييز بين نوعين من خطط المنافع لما بعد انتهاء الخدمة، خطط المساهمات المحددة وخطط المنافع المحددة،

أ. خطط المساهمات المحددة: هي خطط المنافع لما بعد انتهاء الخدمة تقوم المؤسسة بموجبها بدفع مساهمات ثابتة في وحدة منفصلة (صندوق) ولا يكون عليها التزام قانوني أو ضمني لدفع ما مزيد من المساهمات إذا لم يكن الصندوق يحتفظ بموجودات كافية لدفع كافة منافع الموظفين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة (Keith Alferdson and al., 2005).

ب. خطط المنافع المحددة: هي خطط المنافع لما بعد انتهاء الخدمة عدا عن خطط المساهمات.

3- منافع الموظفين الأخرى طويلة الأجل: وتشمل إجازة التفرغ للبحث أو الاحتفال بالمناسبات أو منافع الخدمة الطويلة الأخرى ومنافع العجز طويلة الأجل، بالإضافة إلى المشاركة في الأرباح والمكافآت والتعويضات المؤجلة، سواءا كانت مستحقة بعد اثني عشر شهراً أو أكثر أو بعد نهاية الفترة.

أ. منافع نهاية الخدمة: هي تلك التعويضات التي تقدمها المؤسسة لموظف نتيجة فسخ عقده سواء من قبل المؤسسة أو بإرادته،

ب. منافع التعويضات في صورة حقوق ملكية: تم معالجة هذا النوع من التعويضات في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 2، (عباس علي ميرزا وآخرون، 2006)

أما النظام المحاسبي المالي فذكر كذلك عدة أنواع لمنافع الموظفين هي (SCF; 2008):

- مساهمة التقاعد،
- تعويضات التقاعد المسبق،
- أيء تعويضات أخرى.

غير أن الملفت للانتباه أن النظام المحاسبي المالي قام بسرد هذه التعويضات دون التفصيل فيها أو التأكيد عليها، حيث إعتبرها ضمن أعمال نهاية السنة.

التطور التاريخي للمعيار المحاسبي الدولي رقم 19:

فيما يلي جدول يلخص أهم المحطات التي تم تعديبل المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 فيها:

الجدول رقم 01 التطور التاريخي للمعيار المحاسبي الدولي رقم 19

التاريخ	الحدث
أفريل 1980	المسودة رقم E 16:محاسبة منافع التقاعد للموظفين في القوائم المالية
جانفي 1983	المعيار 19IAS محاسبة منافع التقاعد للموظفين في القوائم المالية، ساري تطبيق من 1-1-1985
ديسمبر 1992	المسودة رقم E 47 تكاليف منافع التقاعد
ديسمبر 1993	المعيار 19IAS تكاليف منافع التقاعد، ساري تطبيق من 1-1-1995
أكتوبر 1996	المسودة رقم E 54: منافع الموظفين
فيفري 1998	المعيار 19IAS منافع الموظفين، ساري تطبيق من 1-1-1999
أكتوبر 2000	تعديل 19IAS منافع الموظفين، ساري تطبيق من 1-1-2001
ماي 2008	تعديل 19IAS منافع الموظفين، ساري تطبيق من 1-1-2009
جوان 2011	تعديل 19IAS منافع الموظفين، ساري تطبيق من 1-1-2013

المصدر: http://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias19 الموقع الرسمي لشركة المحاسبة Deloitte

المحور الثاني: المعالجة المحاسبية عن منافع الموظفين

تم في هذا الجانب تم التطرق للمعالجة المحاسبية وفق المعايير المحاسبية الدولية:

المعالجة المحاسبية لمنافع الموظفين وفق المعايير المحاسبية الدولية:

المعايير الدولية للمحاسبة هدفت إلى بيان شروط الاعتراف وطريقة القياس وكيفية الافصاح عن منافع الموظفين،

أولا: شروط الاعتراف وقياس منافع الموظفين:

فيما يلي شروط الإعتراف الواجب توفرها في أي خطة لمنافع الموظفين حتى يتم معالجتها محاسبيا:

من الشروط الأولية للاعتراف هي أن تعترف المؤسسة بمنافع الموظفين قصيرة الأجل عند قيام الموظف بتقديم خدمة مقابل هذه المنافع.

1-منافع الموظفين قصيرة الأجل:

تشمل منافع الموظفين قصيرة الأجل بنوداً مثل (عبد العال، 2006):

أ. الأجور والرواتب ومساهمات الضمان الجماعي.

ب. حالات الغياب قصيرة الأجل المعوضة (مثل الإجازة السنوية المدفوعة والإجازة المرضية المدفوعة) حيث يتوقع حدوث حالات الغياب خلال اثني عشر شهراً بعد نهاية الفترة التي يقوم فيها الموظفون بتقديم خدماتهم.

ت. المشاركة في الأرباح والمكافآت خلال اثني عشر شهراً بعد نهاية الفترة التي يقوم الموظفون خلالها بتقديم الخدمة.

ث. المنافع غير النقدية (مثل العناية الطبية والانتقال والخدمات بدون مقابل أو المدفوعة) للموظفين الحاليين.

محاسبة منافع الموظفين قصيرة الأجل تكون عادة غير معقدة لأنه لا يطلب افتراضات اكتوارية لقياس الالتزام أو التكلفة ولا يوجد احتمال بأي مكسب أو خسارة اكتوارية، علاوة على ذلك يتم قياس التزامات منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم.

2-منافع ما بعد انتهاء الخدمة: يختلف الإعتراف بمنافع الموظفين بحسب طبيعة خطط منافع الموظفين (Ralph, T., 2004):

حيث تم تصنيف خطوط المنافع لما بعد انتهاء الخدمة على أنها خطط مساهمات محددة أو خطط منافع محددة، ويقدم المعيار إرشادات معينة فيما يتعلق بتصنيف خطط أصحاب العمل المتعددين وخطط الدولة والخطط ذات المنافع المؤمن عليها.

أ. خطط المساهمات المحددة تدفع المؤسسة مساهمات ثابتة إلى وحدة منفصلة (صندوق)، ولا يكون عليها التزام قانوني أو ضمني لدفع مزيد من المساهمات إذا لم يكن الصندوق يحتفظ بموجودات كافية لدفع كافة منافع الموظفين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة،

ب. تعرف كافة خطط المنافع الأخرى لما بعد انتهاء الخدمة على أنها خطط منافع محددة، وقد لا تكون خطط المنافع المحددة ممولة أو قد تكون ممولة كلياً أو جزئياً، ويتطلب المعيار من المؤسسة ما يلي:

- ألا تكون فقط مسؤولة عن التزامها القانوني ولكن كذلك عن أي التزام ضمني ناتج عن ممارسات المؤسسة.
- تحديد القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة والقيمة العادلة لأية موجودات خطة بشكل منتظم كاف بحيث لا تختلف المبالغ المعترف بها في البيانات المالية مادياً عن المبالغ التي كان سيتم تحديدها في تاريخ الميزانية العمومية.
- استخدام أسلوب الوحدة الإضافية المقدرة لقياس التزاماتها وتكاليفها.
- اسناد المنافع لفترات الخدمة بموجب صيغة المنافع للخطة إلا إذا كانت خدمة موظف في سنين لاحقة ستؤدي إلى مستوى من المنافع أعلى مادياً مما هو في السنين السابقة.
- استخدام افتراضات اكتوارية غير متحيزة ومتفقة مع بعضها خاصة بالمتغيرات الديموغرافية (مثل معدل تغير الموظفين والوفيات) والمتغيرات المالية (مثل الزيادات المستقبلية في الرواتب والتغيرات في التكاليف الطبية وتغيرات معينة في منافع الدولة)، ويجب أن تكون الافتراضات المالية بناء على توقعات السوق في تاريخ الميزانية العمومية للفترة التي سيتم على مداها تسوية الالتزامات.
- تحديد سعر الخصم بالرجوع إلى عائدات السوق في تاريخ الميزانية العمومية على سندات الشركات ذات النوعية العالية (أو على السندات الحكومية في البلدان التي لا يوجد فيها سوق عميق لهذه السندات) ذات العملة والفترة التي تتفق مع عملة وفترة التزامات المنافع لما بعد انتهاء الخدمة.
- خصم القيمة العادلة لأية موجودات خطة من مبلغ الالتزام المسجل.
- تحديد المبلغ المسجل لأصل بحيث لا يزيد عن صافي إجمالي ما يلي:
    - أية تكلفة خدمة سابقة لا يزيد عن صافي إجمالي ما يلي:
- يضاف إلى ذلك القيمة الحالية لأية منافع اقتصادية متوفرة على شكل استردادات من الخطة أو تخفيضات في المساهمات المستقبلية في الخطة.
- الاعتراف بتكلفة الخدمة السابقة على أساس القسط الثابت على مدى معدل الفترة إلى أن تصبح المنافع المعدلة مستحقة.
- الاعتراف بالمكاسب والخسائر من تقليص أو تسوية خطة منافع محددة عندما يحدث التقليص أو التسوية، ويجب أن يشمل المكسب أو الخسارة أي تغير ناجم في القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة والقيمة العادلة لموجودات الخطة والجزء غير المعترف به لأية مكاسب أو خسائر اكتوارية متعلقة بذلك وتكلفة الخدمة السابقة.

- الاعتراف بجزء محدد من المكاسب والخسائر الاكتوارية التراكمية التي تزيد عما يلي أيهما أعلي:
  - 10%من القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة (قبل خصم موجودات الخطة).
  - 10% من القيمة العادلة لأية موجودات خطة.

3-منافع نهاية الخدمة

هي منافع الموظفين المستحقة نتيجة لواحد مما يلي: قرار المؤسسة بإنهاء خدمة موظف قبل تاريخ التقاعد العادي أو قرار الموظف بقبول ترك العمل الاختياري مقابل هذه المنافع، والحدث الذي يتسبب في نشوء التزام هو إنهاء الخدمة وليس خدمة الموظف، ولذلك يجب أن تعترف المؤسسة بمنافع نهاية الخدمة فقط عندما تكون المؤسسة ملتزمة بواحد مما يلي (Greuning, 2006):

- إنهاء خدمة الموظف أو مجموعة الموظفين قبل تاريخ التقاعد العادي، أو
- تقديم منافع نهاية الخدمة نتيجة لعرض يقدم لتشجيع ترك العمل الاختياري.

4-منافع الموظفين الأخرى طويلة الأجل: تشمل منافع الموظفين الأخرى طويلة الأجل ما يلي على سبيل المثال (أبو نصار وحميدات، 2010):

أ. حالات الغياب طويلة الأجل المعوضة مثل إجازة الخدمة الطويلة أو التفرغ.

ب. منافع الاحتفالات بالمناسبات أو منافع الخدمة طويلة الأجل الأخرى.

ت. منافع العجز طويل الأجل.

ث. المشاركة في الأرباح والمكافآت المستحقة بعد اثني عشر شهراً أو أكثر بعد نهاية الفترة التي يقوم خلالها الموظف بتقديم الخدمة.

ج. التعويض المؤجل المدفوع بعد ثلاثة شهور أو أكثر بعد نهاية الفترة التي يتم الحصول عليها فيها.

لا يكون قياس منافع الموظفين الأخرى طويلة الأجل عادة خاضعاً لنفس الدرجة من عدم التأكد مثل قياس منافع ما بعد انتهاء الخدمة، علاوة على ذلك قلما يتسبب إدخال منافع الموظفين الأخرى طويلة الأجل أو التغيرات فيها في مبلغ مادي لتكلفة الخدمة السابقة، ولهذه الأسباب يتطلب هذا المعيار أسلوباً مبسطاً لمحاسبة منافع الموظفين الأخرى طويلة الأجل، ويختلف هذا الأسلوب عن المحاسبة المطلوبة لمنافع الموظفين لما بعد انتهاء الخدمة كما يلي:

أ. يتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر الاكتوارية فوراً ولا يتم تطبيق أي «نطاق».

ب. يتم الاعتراف بتكلفة الخدمة السابقة بكاملها فوراً.

5-منافع التعويضات في صورة حقوق ملكية: هي منافع للموظفين يتم بموجبها إما (IASB,2012):

أ-يستحق الموظفون استلام أدوات مالية في صورة حقوق ملكية تصدرها المؤسسة (أو المؤسسة الأم)،

ب-يعتمد مبلغ التزام المؤسسة للموظفين على السعر المستقبلي للأدوات المالية في صورة حقوق ملكية الصادرة عن المؤسسة.

ثانيا: الافصاح

بالرغم من أن هذا المعيار لا يتطلب افصاحات محددة بشأن منافع الموظفين قصيرة الأجل فقد تتطلب معايير المحاسبة الدولية الأخرى إجراء افصاحات، فعلى سبيل المثال حيث يتطلب ذلك معيار المحاسبة الدولي الرابع والعشرون «الافصاح عن الأطراف ذات العلاقة» تقوم المؤسسة بالافصاح عن المعلومات الخاصة بمنافع الموظفين لكبار موظفي الإدارة، ويتطلب معيار المحاسبة الدولي الأول «عرض البيانات المالية» وجوب اعتراف المؤسسة بتكاليف الموظفين.

1-بالنسبة لمنافع ما بعد انتهاء الخدمة:

بالنسبة لخطط المساهمات:

- يجب على المؤسسة الافصاح عن المبلغ المعترف به كمصروف لخطط المساهمات المحددة.
- حسبما يتطلب معيار المحاسبة الدولي الرابع والعشرون الافصاح عن الأطراف ذات العلاقة تقوم المؤسسة بالافصاح عن المعلومات حول المساهمات في خطط مساهمات محددة لكبار موظفي الإدارة (IASB,2012).

بالنسبة لخطط المنافع المحددة:

إن محاسبة خطط المنافع المحددة معقدة لأنه يطلب افتراضات اكتوارية لقياس الالتزام والمصروف، وهناك احتمال بمكاسب وخسائر اكتوارية، علاوة على ذلك يتم قياس الالتزامات على أساس مخصوم لأنه يمكن تسويتها بعد عدة سنوات بعد قيام الموظفين بتقديم خدماتهم (أبو نصار وحميدات، 2010).

2-بالنسبة لمنافع نهاية الخدمة:

- ينشأ احتمال حيث يكون هناك تأكد بشأن عدد الموظفين الذين سيقبلون عرضًا لمنافع نهاية الخدمة، وحسبما يتطلب معيار المحاسبة الدولي العاشر -"البنود المحتملة والأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية العمومية" تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بالبند المحتمل إلا إذا كان احتمال حدوث خسارة بعيدًا.

- حسبما يتطلب معيار المحاسبة الثامن -"صافي الربح أو الخسارة للفترة، الأخطاء والتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية" تقوم المؤسسة بالإفصاح عن طبيعة ومبلغ المصروف إذا كان ذا حجم أو طبيعة أو تكرار بحيث أن الإفصاح عنه مناسب لشرح أداة المؤسسة للفترة، وقد ينجم عن منافع نهاية الخدمة مصروف يجب الإفصاح عنه من أجل أن يمتثل لهذا المتطلب.
- حيث يتطلب معيار المحاسبة الدولي الرابع والعشرون -" الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" تقوم المؤسسة بالإفصاح عن منافع نهاية الخدمة لكبار موظفي الإدارة (عبد العال، 2006).

3-بالنسبة لمنافع الموظفين الأخرى طويلة الأخرى:

بالرغم من أن هذا المعيار لا يتطلب إفصاحات محددة بشأن منافع الموظفين الأخرى طويلة الأجل فقد تتطلب معايير المحاسبة الدولية الأخرى افصاحات، على سبيل المثال حيث يكون المصروف الناجم من هذه المنافع ذا حجم أو طبيعة أو تكرار بحيث أن الإفصاح مناسب لإيضاح أداة المؤسسة للفترة (أنظر معيار المحاسبة الدولي الثامن- صافي الربح أو الخسارة للفترة، الأخطاء التغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية)، وحيث يتطلب معيار المحاسبة الدولي الرابع والعشرون-الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات حول منافع الموظفين الأخرى طويل الأجل لكبار موظفي الإدارة (عبد العال، 2006).

4-بالنسبة منافع التعويضات في صورة حقوق ملكية:

يجب على المؤسسة الإفصاح عما يلي (أبو نصار وحميدات، 2010):

أ. طبيعة وشروط (بما في ذلك أية أحكام استحقاق) خطط منافع التعويضات في صورة حقوق ملكية.

ب. السياسة المحاسبية لخطط منافع التعويضات في صورة حقوق ملكية.

ت. المبالغ المعترف بها في البيانات المالية لخطط التعويض في صورة حقوق ملكية.

ث. عدد وأحكام (بما في ذلك حيث ينطبق أرباح الأسهم وحقوق التصويت وحقوق التحويل وتواريخ الممارسة وأسعار الممارسة وتواريخ الانتهاء) الأدوات المالية لحقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة التي تحملها خطط منافع التعويضات في

صورة حقوق ملكية (وفي حالة خيارات الأسهم الأدوات المالية لحقوق الملكية التي يملكها الموظفون) في بداية ونهاية الفترة، ويجب تحديد المدى الذي تستحق فيه حقوق الموظفين في هذه الأدوات في بداية ونهاية الفترة.

ج. عدد وأحكام (بما في ذلك حيث ينطبق أرباح الأسهم وحقوق التصويت وحقوق التحويل وتواريخ الممارسة وأسعار الممارسة وتواريخ الانتهاء) الأدوات المالية لحقوق الملكية الصادرة من قبل المؤسسة إلى خطط التعويضات في صورة حقوق ملكية أو إلى الموظفين (أو الأدوات المالية لحقوق

الملكية للمؤسسة الموزعة للموظفين حسب الأدوات المالية لحقوق الملكية) خلال الفترة والقيمة العادلة لأي عوض تم استلامه من خطط التعويضات في صورة حقوق ملكية أو للموظفين.

أ. عدد وتواريخ الممارسة وأسعار الممارسة لخيارات الأسهم التي تمت ممارستها بموجب خطط التعويضات في صورة حقوق ملكية خلال الفترة.

ب. عدد خيارات الأسهم التي تحملها خطط التعويضات في صورة حقوق ملكية أو التي يحملها الموظفون بموجب هذه الخطط التي انقضت خلال الفترة.

ت. المبلغ والأحكام الرئيسية لأية قروض أو ضمانات تمنحها المؤسسة المقدمة للتقارير لخطط التعويضات في صورة ملكية أو نيابة عنها.

الخاتمة:

لمنافع الموظفين أهمية كبيرة داخل المؤسسة، حيث يعتبر الرضا الوظيفي للعمال أحد أهم أسباب نجاح أي مؤسسة واستمراراها في النشاط، وعليه تم في هذا البحث تسليط الضوء على المعالجة المحاسبية لمنافع الموظفين، ومن خلال العرض المقدم سابقا نستخلص ما يلي:

- تأخذ منافع الموظفين داخل المؤسسة عدة أشكال هي:
- المنافع قصيرة الأجل،
- المنافع بعد إنتهاء الخدمة
- منافع نهاية الخدمة،
- المنافع الأخرى للموظفين طويلة الأجل،
- منافع الموظفين في شكل حقوق ملكية.
- النظام المحاسبي المالي اقتصر على سرد أنواع منافع الموظفين دون التفصيل فيها،
- فيما يخص المعالجة المحاسبية اقتصر النظام المحاسبي المالي على تقديم التسجيلات المحاسبية فقط دون الخوض في أساليب القياس ومعايير الاعتراف المتبعة من قبل المعايير المحاسبية الدولية

obeikan.com

المراجع:

1. أبو زيد محمد، المحاسبة الدولية وإنعكاساتها على الدول العربية، ط:1، إيزاك للنشر والتوزيع، مصر،2005،
2. أبو نصار محمد وحميدات جمعة، 2010، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية جوانب النظرية والعملية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
3. جربوع يوسف وحلس محمد وسالم عبد الله، المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002،
4. عباس علي ميرزا وآخرون، المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية: كتاب ودليل، وايلي لنشر والتوزيع، طبع في الأردن، 2006،
5. عبد العال طارق، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية الحديثة، دار الجامعية، مصر، 2006.
6. المرسوم التنفيذي 08-156 والمؤرخ في 26 ماي 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27 للسنة 45، الصادرة بتاريخ: 28 ماي 2008.
7. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وعرضها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19 للسنة 46 الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009.
8. C. Roberts et autres, International Financial Reporting, Prentice Hall, 3eme edition, UK, 2005
9. International Accounting Standards Board, (2010), International financial reporting standards, London, UK: IASB.
10. Keith Alferdson and al.., 2005, Applying international accounting standards, John Wiley & Sons Australia
11. Kieso, D. E., Weygandt, J. J. and Warfield, T. D. (2005). Intermediate Accounting, 11th edition, USA: John Wiley & Sons
12. Norlin G. Rueschhoff. (1976), international accounting & financial reporting, preager publishers, USA
13. Ralph, T., 2004, Complete Guide to international financial reporting standards: including IAS and interpretation, London: thorogood.
14. Van Greuning, H. 2006. International financial reporting standards: A Practical Guide, (4th Edition), USA: The World Bank
15. www.IASB.ogr
16. www.IASPLUS.com

obeikan.com

معايير المحاسبة من المنظور الإسلامي لرفع درجة الإفصاح المحاسبي في الأسواق المالية الإسلامية وتحدياتها للأزمات المالية

أ. محي الدين محمود عمر

المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر

الملخص:

من خلال هاته الدراسة حاولنا أن نقدم اجتهادا في مجال الإفصاح المحاسبي للاستثمارات الإسلامية من صكوك مالية على اثر الأزمة المالية ، وهذا من خلال الوقوف على تشخيص أسباب الأزمة المالية من وجهة إسلامية وكذا الجوانب الشرعية للاستثمار في الأسواق المالية ، ودراسة الصكوك المالية الإسلامية كبديل للاستثمارات الربوية الأخرى ، والوقوف على ضوابط الاستثمار في الأسواق المالية للاستثمارات على اعتبارها الحل الوحيد للخروج من الأزمات المالية للأسواق المالية ومعالجة بعض المشاكل الاقتصادية ومعرفة مدى تأثيره وحلوله لها دون أي عناء مما يجعلنا نرجع دائما إلى الشريعة السمحاء ، وخلصنا في الأخير إلى أنه مهما كانت الطرق الشرعية مطبقة فهي تؤدي إلى نتائج أحسن.

الكلمات المفتاحية: الازمة المالية، الاسواق المالية.

Résumé :

Cette étude a tenté d'offrir preuve de diligence dans l'information comptable des investissements instruments financiers islamiques sur l'impact de la crise financière, et en se tenant debout sur le diagnostic des causes de la crise financière D'un point de vue islamique ainsi que les aspects juridiques de l'investissement sur les marchés financiers, et l'étude des instruments financiers islamiques comme une alternative aux investissements usure d'autre part, se contrôle des investissements sur les marchés financiers pour les investissements à prendre en considération la seule solution pour sortir de la crise financière sur les marchés financiers et de s'attaquer à certains des problèmes économiques et de connaître son impact et les solutions doivent sans aucun problème en nous faisant toujours revenir à la système islamique, et a conclu à ce dernier de que tout ce que les routes de place légitime qu'ils mènent pour meilleurs résultats.

Mots clés : Crise financière, les marchés financiers.

المقدمة:

يعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة التي تتصل بها الشركة أو المؤسسة بالعالم الخارجي لإظهار المعلومات التي بحوزة الإدارة إلى المستثمرين مما يسهل عملية تقييم أداء الشركات والمفاضلة بينها بهدف الاستثمار فيها. فللإفصاح المحاسبي أهمية بالغة تتمثل في عرض المعلومات المحاسبية بشكل موضوعي دون لبس أو تظليل أو تحيز حيث تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية.

يعد نموذج انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي والذي كان يتحدى شرع الله ومنهاجه ، حيث كان يقوم على قتل الحافز على التملك والربح كما كان يعتمد على التسلط على أرزاق الناس وسبلهم الحرية والعدالة فضلا عن ذلك كان يتعامل بالربا وعدم إتقان العمل ، إلا أن الاقتصاد الإسلامي ارتكز على ثوابت وأسس مكنته من مقاومة الأزمات والتغلب عليها بل جعلته هو الملاذ الوحيد والمخرج الأخير ، وحث الإسلام على الاستثمار وفق ضوابط شرعية, ومن بين مجالات الاستثمار المعاصر : الاستثمار في الأوراق المالية (أسهم – سندات – صكوك), كما أنشأت العديد من الوحدات الاستثمارية (صناديق الاستثمار) لتساعد في هذا المجال وكذلك للتعامل في سوق الأوراق المالية ، ومع ظهور أهمية المعلومة المحاسبية من منظور إسلامي تخالف فيه عمل الأسواق المالية التقليدية الذي يعرفها الناس فقد ظهرت الحاجة إلى وجود استثمار في الأسواق المالية الإسلامية عن طريق الصكوك الإسلامية .

مشكلة البحث: تتثمل في كيفية تحديد المعايير المستخدمة للإفصاح المحاسبي للصكوك الإسلامية وتحدياته للأزمة المالية؟

أهداف البحث: يهدف البحث إلى توضيح طبيعة الإفصاح المحاسبي من منظور إسلامي كوسيلة لإرجاع ثقة المستثمرين في الأسواق المالية فضلا عن توضيح الأزمة المالية من منظور إسلامي وأسبابها.

ولتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على الفرضية التالية:

يحتاج المستثمرون عند التعامل مع في الأسواق المالية الإسلامية إلى معلومات محاسبية خاصة تختلف عن تلك المعلومات المحاسبية التقليدية وهذا ما يتطلب من موفري المعلومات المحاسبية في الأسواق المالية الإسلامية اخذ هذا بعين الاعتبار من خلال الوفاء ببعض المتطلبات اللازمة لتحقيق ذلك.

المحور الأول: تشخيص أسباب الأزمات في سوق الأوراق المالية من منظور إسلامي

يتساءل الكثير عن الأزمة هل هي راجعة إلى أسباب حقيقية واقعة ام لا، وهذا راجع إلى تراكم كبير للأسباب والعوامل انطلقت منها وفعلت فعلتها التي أدت إلى تدهور كبير في اقتصاديات دول كبيرة وللتطرق إلى أسباب الأزمة المالية لابد من دراسة مفهوم الأزمة المالية.

أولا: مفهوم الأزمة المالية:

« تعرف الأزمة على أنها انهيار في الأسواق المالية مصحوبا بفشل عدد كبير من المنظمات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي «.[1]

1 جاد الله محمود، إدارة الأزمات، دار أسامة، عمان، الأردن، 2003، ص 8.

ومهما تعددت العواملُ والمؤثرات المحدثة للأزمة، ومهما تنوَّعَت الأزمات، يجب أن تتوفرَ في الحدث سمتان أساسيتان؛ لكي نستطيع أن نسيمها أزمة، وهما: تضاؤل الوسائل والغموض، وصعوبة التنبُّؤ في عملية اتخاذ القرار.[1]

ثانيا: أسباب الأزمة المالية من منظور إسلامي

إن تشخيص أسباب الأزمة هو مفتاح العلاج السليم، فتصور الشيء تصويراً سليماً ودقيقاً ومحايداً وموضوعياً هو جزء من تقديم الحل السليم الموضوعي الرصين.

ومما ذكر من أسباب هذه الأزمة يمكن أن نلخصها فيما يلي:

1-انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي كالاستغلال والكذب والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية والتي تؤدى إلى ظلم من أصحاب الأموال الأغنياء والدائنين للفقراء والمساكين والمدينين وهذا سوف يقود إلى تذمر المظلومين عندما لا يستطيعون تحمل الظلم، وسوف يقود ذلك إلى حدوث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم.

2-أصبحت المادة هي الطغيان وسلاح الطغاة والسيطرة على السياسة واتخاذ القرارات السيادية في العالم.

3-نظام الفائدة الذي يعمل في إطار منظومة تجارة الديون شراءً وبيعاً ووساطة، وكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع كلما ارتفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والشركات والمستفيد هو البنوك والمصارف والوسطاء الماليين والعبء والظلم يقع على المقترضين الذين يحصلون على القروض سواء لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الإنتاج

4-يقوم النظام المالي والمصرفي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى، وهذا يلقي أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الأول بسبب سعر الفائدة الأعلى.[2]

5-التعامل بنظام المشتقات المالية التي تمارسها البورصات وهذه النظم جميعاً منهي عنها شرعاً لأنها تقوم على المقامرات أي الميسر الذي نهى الله عنه حيث قال: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ [المائدة:90].

-6سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية والتي تقوم على إغراء الراغبين للقروض والتدليس عليهم وإغرائهم والغرر والجهالة بالحصول على القروض من المؤسسات المالية، ويطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر، والذي يتحمل تبعة ذلك كله هو المقترض المدين الذي لا حول له ولا قوة وهذا ما حدث فعلاً وهذا يقود في النهاية إلى الأزمة.

---

1 نفس المرجع

2 سامي مظهر القنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمة المالية العالمية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، 2008، ص 55

7-التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف) والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية وهذا من أسباب الأزمة، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية، زِيدَ له في سعر الفائدة وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله، وهذا ما حدث فعلاً للعديد من حاملي هذه البطاقات وقادت إلى خلل في ميزانية البيت وكانت سبباً في أزمة في بعض البنوك الربوية.[1]

8-من الأسباب كذلك التخلي عن نظام الغطاء بالذهب والفضة واستبداله بالدولار وبالعملات الورقية، وهذا أحدث تضخماً من خلال نظام خلق النقود، ويعتبر هذا النظام من نماذج أكل أموال الناس بالباطل والذي نهى الله عنه فقال: وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقاً مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْأِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ [البقرة:188].[2]

ثالثا: طرق التعامل في الأسواق المالية والتكييف الفقهي:

إن المبدأ الرئيسي في المعاملات في إطار الأسواق المالية، يتمثل في التقاء العرض والطلب حيث تباع وتشترى الأوراق المالية، مما ينتج عنه تقلبات الأسعار المالية، وهذا يؤدي إلى المضاربة بين فئتين، فئة تضارب على ارتفاع الأسعار وأخرى على انخفاضها.

ومن حيث كيفية أداء الالتزامات المترتبة عن الصفقة في البورصة، يمكن تقسيم العمليات إلى نوعين:

1-المعاملات العاجلة ويراد بالمعاملات العاجلة في سوق الأوراق المالية: المعاملات التي يتم فيها تسليم الأوراق المالية المباعة، وتسليم ثمنها بعد تنفيذ العقد مباشرة، أو خلال مدة قصيرة

وهذه العملية تتم في قاعة التداول ببورصة الأوراق المالية، والتي بدورها تقوم بإتمام الصفقة بين البائع والمشتري وتكون هذه العملية على أصول مادية تمثل حقوقا لأصحاب المشروع، على أصوله المادية، ويحقق المتعاملين في البورصة من هذه العمليات العاجلة أمرين:[3]

1-1-أرباح ايرادية من خلال الاحتفاظ بالأوراق المالية والاستفادة من أرباحها عند التوزيع.

1-2-أرباح رأسمالية من خلال المضاربة على ارتفاع أسعارها، وإعادة بيعها عند تحقق ذلك.

التكييف الفقهي لهذه العمليات: أن شروط عقد البيع والشراء ينطبق عليها من إيجاب وقبول وشروط العاقدين، والمعقود عليه، لذا فهي جائزة من الناحية الشرعية إذا كانت الأوراق المالية المتداولة جائزة بيعها كالأسهم دون السندات بفائدة لأنها لا يجوز التعامل بها.

1 أشرف محمد دوابة، ومجلة الاقتصاد الإسلامي العددان 331-332 شوال – ذو القعدة 1429، د. معبد على الجارحي ص 9-10

2 سامي مظهر القنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية، دار النهضة العربية، ط1، سورية، 2008، ص 28.

3 مبارك بن سليمان الفواز، الأسواق المالية من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ط1،2010 م، ص72.

وقد صدر عن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي قرارا حول سوق الأوراق المالية والبضائع (البورصة) جاء فيه ما يلي:

- أن العقود العاجلة على السلع الحاضرة الموجودة في ملك البائع التي يجري فيها القبض فيما يشترط له القبض في مجلس العقد شرعا هي عقود جائزة، ما لم تكن عقودا على محرم شرعا.
- أن العقود العاجلة على أسهم الشركات والمؤسسات حين تكون تلك الأسهم في ملك البائع جائزة شرعا، مالم تكن تلك الشركات والمؤسسات موضوع تعاملها محرم شرعا كشركات البنوك الربوية وشركات الخمور، فحينئذ يحرم التعاقد في أسهمها بيعا وشراء
- أن العقود العاجلة والآجلة على سندات القروض الربوية بفائدة، بمختلف أنواعها غير جائزة شرعا، لآتها معاملات تجري بالربا المحرم.[1]

2-المعاملات الآجلة: وهو نوع من أنوع المعاملات التي تجري في بورصات الأوراق المالية، وهي عقود بيع، يتفق فيها على نوع الأوراق المالية محل الصفقة، وعددها، وثمنها، عند إبرام العقد، على أن يتم تسليم الأوراق المباعة وتسليم الثمن في تاريخ لاحق، يسمى يوم التصفية.ومن هنا فإنه يمكن تعريفها تعريفًا مختصرا بأنها: بيع أوراق مالية مؤجلة، بثمن مؤجل.

وبهذا تختلف المعاملات الآجلة عن البيع بأجل، وهو البيع الذي يحصل فيه تسليم الأوراق وقت العقد، وتأجيل دفع الثمن إلى أجل أو آجال محددة.[2]

أنواع العمليات الآجلة والحكم الشرعي لنوعين منها

النوع الأول: العمليات الباتة القطعية

وهي العمليات التي يحدد تنفيذها بموعد ثابت لاحق يسمى موعد التصفية، وهو الموعد الذي يدفع فيه الثمن، ويتم فيه تسليم الأوراق المالية موضوع الصفقة، وتسمى هذه العمليات الباتة، لأن العاقدين ليس لهم حق الرجوع في تنفيذ العملية، ولكن لهم الحق في تأجيل موعد التصفية النهائية إلى موعد آخر

تتميز العمليات الآجلة الباتة القطعية بما يلي:

- عمليات يكون التعامل فيها بالنقد، ولكن تنفيذها يؤخر إلى اجل مضروب متفق عليه.
- عمليات تتحدد فيها في يوم التعاقد الأمور الآتية: سعر الصفقة-مقدار ونوعية الصفقة مكان وتاريخ التسليم.
- يلزم فيها كل من البائع والمشتري تنفيذ الصفقة في الأجل المضروب.

1 شعبان محمد البرواري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، دار الفكر دمشق، ط 1، 2002، ص 184 ،185، 186

2 معاملات البورصة بين النظم الوضعية والأحكام الشرعية، احمد محمدا، دار الفكر الجامعي، 2006، ص260

- عقود هذه العمليات غير منمطة حيث تعتمد على التفاوض بين الطرفين على مقدار الصفقة.

الحكم الشرعي: وهذا النوع من العمليات لا يتم فيه تسليم المعقود عليه، ولا الثمن ولا المثمن، بل يشترط تأجيلهما، وعلى هذا فأن العملية لا تجوز شرعاً، لأن شرط صحة العقود أن يتم تسليم العوضين أو أحدهما ولا يجوز اشتراط تأجيل الاثنين، كما أن هذه العمليات دخلت فيها الجهالة من أوسع أبوابها، وفيها إضرار بأحد الطرفين حيث لا يكسب أحدهما إلا على حساب الأخر، كما هو في القمار

النوع الثاني: العمليات الشرطية البسيطة أو العمليات الآجلة بشرط التعويض: وهي أن يلتزم كل من البائع والمشتري بتصفية العمليات في تاريخ معين، إلا أن يشترط لأحد الطرفين الخيار في عدم تنفيذ العملية، وذلك مقابل تخليه عن مبلغ من المال يتم الاتفاق عليه مسبقاً، وهذا المبلغ بمثابة تعويض عن عدم تنفيذ العملية.

الحكم الشرعي: وحكم العمليات الآجلة بشرط التعويض لا يختلف عن الحكم في العمليات الآجلة الباتة في أن العقد لم يتم من الناحية الشرعية، لأنه لم يتم فيه التسلم والتسليم، لا للثمن، ولا للمثمن، بل اشترط فيه تأخير الاثنين معاً، لذلك فهي عمليات غير جائزة شرعاً.

المحور الثاني: المنهج الإسلامي لعلاج الأزمات في سوق الأوراق المالية: يقوم المنهج الإسلامي لمعالجة الأزمات في سوق الأوراق المالية على مجموعة من الأسس (المبادئ) المستنبطة من فقه المعاملات بصفة عامة وفقه التعامل في الأسواق بصفة خاصة وتمثل الدستور المالي الإسلامي الذي يضبط المعاملات في تلك الأسواق وفى حالة عدم الالتزام بها تظهر تلك الأزمات، وقد جاءت فكرة الصكوك الإسلامية كوسيلة من وسائل تفادي الأزمات المالية

أولا: فكرة الصكوك الإسلامية: تقوم فكرة الصكوك الإسلامية على المشاركة في تمويل مشروع أو عملية استثمارية متوسطة أو طويلة الأجل وفقاً لقاعدة (الغنم بالغرم) (المشاركة في الربح والخسارة) على منوال نظام الأسهم في شركات المساهمة المعاصرة ونظام الوحدات الاستثمارية في صناديق الاستثمار، وقد تم اعتماد تقسيم الصكوك الإسلامية إلى:

- **الأسهم** والتي وتعتبر كل الأسهم التي تتوفر فيها الضوابط الإسلامية، صكوك الإجارة، صكوك المشاركة، صكوك المضاربة، صكوك المرابحة، صكوك السلم، صكوك الاستصناع.

ثانيا: الضوابط الشرعية للصكوك المتداولة في الأسواق الإسلامية: من أهم الضوابط الشرعية التي تحكم إصدار وتداول الصكوك الإسلامية ما يلي:

- ان يحكم الصك عقود الاستثمار الإسلامية.
- يضبط الصكوك أحكام المشاركة، يكون للشركة المصدرة للصكوك الاعتبارية المستقلة عن أشخاص المشتركين في الصكوك وهي المسئولة عن إدارة الصكوك.

- يتولى إدارة الصكوك الشركة المصدرة لها وذلك مقابل نسبة شائعة من العائد وفقا لفقه المضاربة، وأحيانا قد يتفق المشاركون في الصكوك مع الشركة المصدرة (التي تقوم بالإدارة) على أن تقوم الأخيرة بالإدارة نظير عقد وكالة بأجر معلوم بصرف النظر عن تحقيق الأرباح ويكون ذلك مستقلا عن عقد المضاربة، ولقد أجاز الفقهاء ذلك.
- يجب أن ينص صراحة في نشرة الاكتتاب طريقة توزيع العائد بين المشاركين في الصكوك وبين الشركة المصدرة للصكوك، ولا يجوز إرجاء ذلك لما بعد انتهاء المشروع أو العملية الممولة من الصكوك.
- يجوز أن يتدخل طرف ثالث لضمان رأس مال الصكوك أو ضمان حد أدنى للعائد ويقوم بذلك على سبيل التبرع والمروءة، ولقد أجاز الفقهاء ذلك.
- إذا حدثت خسارة لا قدر الله بدون تقصير أو إهمال أو تعدى من الشركة المصدرة للصكوك والتي تتولى الإدارة، فتكون على المشاركين وليس على الشركة والتي تكون قد خسرت جهدها.
- يتم قياس العوائد (الأرباح) الفترية (الدورية) قبل نهاية أجل الصكوك وفقاً لمبدأ التنضيض الفعلي أو التنضيض الحكمي (التقديري) في ضوء المعايير الشرعية التي تضبط ذلك.
- لا تثبت ملكية الأرباح الموزعة الدورية (الفترية) تحت الحساب إلا بعد سلامة رأس المال وفقا لمبدأ: « الربح وقاية لرأس المال « أو المفهوم المحاسبي: « لا ربح إلا بعد سلامة رأس المال».
- يتم تداول الصكوك في سوق الأوراق المالية أو بأي وسيلة بديلة مناسبة وفق الضوابط الشرعية، ويتم تقويم الصك عند التداول عن طريق المساومة والتراضي بين البائع والمشترى وذلك كله في ضوء اللوائح والشروط التي تنظم ذلك.
- يجوز للشركة المصدرة للصكوك أن تتعهد بإعادة شراء الصكوك من حامليها حسب القيمة السوقية لها أو بالسعر الذي تعرضه ويتم ذلك بالتراضي بين الطرفين.
- يتم استهلاك (إطفاء) الصكوك إما مرة واحدة في نهاية أجل المشروع أو العملية أو على فترات دورية وهذا ما يطلق عليه إطفاء الصكوك، ويجب الإشارة إلى ذلك في نشرة الاكتتاب.

ثالثا: الأسس المحاسبية لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية

يحكم عمليات الإثبات والقياس والإفصاح المحاسبي لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية مجموعة من الأسس المحاسبية المستنبطة من المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، من أهمها ما يلي:[1]

- أساس استقلال الذمة المالية للشركة المصدرة (المنشئة) للصكوك عن الذمة المالية للمشاركين في الصكوك، ويتم التعامل مع هذه الشركة على أن لها شخصية معنوية مستقلة، وتأسيساً على ذلك

1 حسين حسين شحاتة، « أصول محاسبة الشركات في الفكر الإسلامي « ، من مطبوعات كلية التجارة – جامعة الأزهر ، 2007 م .

يكون لها تنظيمها المحاسبي وقوائمها المالية، ويكون لها مراقب حسابات خارجي، وكذلك هيئة رقابة شرعية.

- أساس الفترة المالية، حيث تقسم حياة المشروع أو العملية الاستثمارية التي أصدرت من أجلها الصكوك إلى فترات مالية قصيرة، مثلاً سنوية، حيث يتم في نهاية كل فترة إعداد القوائم المالية والتقارير المختلفة، ويطبق في هذا الخصوص مبدأ التنضيض الفعلي أو التنضيض الحكمي التقديري حسب ما يتم الاتفاق عليه، وكلاهما جائز من المنظور الفقهي المالي والمحاسبي على النحو الذي سنفصله فيما بعد.

- أساس استمرارية المشاركة حتى انتهاء المشروع أو العملية التي أصدرت الصكوك من أجلها سواء كانت مرابحة أو استصناع أو سلم أو إجارة أو نحو ذلك، وتتم المحاسبة الفترية على نتائج الأعمال على أساس التنضيض الفعلي لمرحلة معينة أو التنضيض الحكمي التقديري في ضوء المعايير الشرعية التي تضبط ذلك.

- أساس تحميل الشركة المصدرة للصكوك بالمصروفات التي أنفقت على إصدار الصكوك مثل مصروفات الاكتتاب والترويج والتسويق ومصروفات البنوك ذات العلاقة بإصدار الصكوك وما في حكم ذلك، ويجب أن يشار إلى ذلك في نشرة الاكتتاب ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك، ولا تحمل الصكوك بأي مصروفات هي من مسئوليات الشركة المصدرة حيث أخذت في الاعتبار عند تحديد حصتها الشائعة في الأرباح.

- أساس التقويم وفقاً للقيمة السوقية، وذلك لموجودات المشروع أو العملية موضوع الصكوك عند إعداد القوائم المالية، وهي قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل – ويستعان بأهل الخبرة والاختصاص في ذلك، والتي تعتبر أساساً سليماً لتقويم قيمة الصك عند التداول أو إعادة الشراء وبيان الأرباح أو الخسائر الرأسمالية.

- أساس الاحتياط للمخاطر المستقبلية، وذلك بتكوين المخصصات اللازمة عند توزيع العوائد الدورية (السنوية) ما دام المشروع أو العملية موضوع الصكوك المصدرة لم تنتهي بعد، وذلك للمحافظة على رأس المال.

- أساس المقابلة بين مصروفات العمليات وإيراداتها عند إعداد قائمة الدخل للمشروع أو العملية الممولة من الصكوك، وذلك بهدف قياس العوائد التشغيلية التي سوف توزع بين حملة الصكوك (المشاركين) وبين الشركة المصدرة للصكوك والمديرة (رب العمل)، ويحكم ذلك الضوابط الشرعية لنفقات شركة المضاربة كما هي مبينة تفصيلاً في فقه المضاربة.

- أساس توزيع دفعات تحت حساب الأرباح، وذلك إلى أن تتم التصفية النهائية للصكوك، وفي هذه الحالة يجوز أن تجبر أي خسارة لاحقة بالربح الموزع تحت الحساب وذلك لوقاية رأس المال، ويطبق في هذا الخصوص مبدأ التنضيض الحكمي أو التقديري كما سبق الإيضاح، ولقد صدرت

فتوى عن ندوة البركة الثامنة رمضان 1413هـ/ 1993م نصها: « للتنضيض الحكمي بطريقة التقويم في الفترات الدورية خلال مدة عقد المضاربة حكم التنضيض الفعلي لمال المضاربة، شريطة أن يتم التقويم وفقاً للمعايير المحاسبية المتاحة «

- أساس توزيع عائد المشروعات أو العمليات موضوع الصكوك على أساس نسبة شائعة لكل من المشاركين والشركة القائمة على الصكوك، فعلى سبيل المثال يذكر نسبة كذا في % للمشاركين، ونسبة كذا % للشركة، وذلك حسب المنصوص عليه في نشرة الاكتتاب.
- يتم تقويم الصك لأغراض التداول على أساس سعر السوق في سوق الأوراق المالية، أو التراضي عليه بين الأطراف (البائع والمشتري) وقد يكون المشتري الشركة الصادرة للصكوك.
- يتم إهلاك الصكوك على فترات دورية أو في نهاية أجل العملية أو المشروع التي أصدرت من أجله، وذلك وفقاً لأسس ومعايير المحاسبة السائدة والمتعارف عليها والتي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- يتم توزيع أرباح أو خسائر المشروع أو العملية موضوع الصكوك الرأسمالية وفقاً لأسس ومعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أو السائدة، متى كانت تتفق مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية.
- يتم الإفصاح المحاسبي عن كل فترة دورية عن معاملات الصكوك بالوسائل والأدوات والطرق المحاسبية المتعارف عليها
- يتم الإفصاح عن التدقيق الشرعي لمعاملات الصكوك من خلال تقرير هيئة الرقابة الشرعية للشركة المصدرة للصكوك. (1)

المحور الثالث: الإفصاح المحاسبي

ظهرت اهتمامات الإفصاح المحاسبي نظرا لما للمعلومة المحاسبية من أهمية بالغة في اتخاذ القرار وكذا لمعرفة المجالات التي يتم التوجه إليها للاستثمار.

أولا: مفهوم الإفصاح المحاسبي

يقصد بالإفصاح لغة: العلانية الكاملة.

أما في المحاسبة فيقصد بها أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات والتي تساعدهم على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة. ويعتمد حجم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها على خبرة مستخدم المعلومات ومتطلباته والقياس المحاسبي المطلوب

« أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية، والتي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية نحو المشروع بصورة رشيدة»

1 التورق المصرفي في نظر التحليل المحاسبي والتقويم الاقتصادي، بحث منشور بمجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 274، محرم 1425هـ/ مارس 2004م.

openkan.com

1-أهمية الإفصاح: تكمن أهمية الإفصاح والشفافية للشركات المساهمة في التقارير المالية وأخبارها الاستثمارية التي تفصح عنها، وذلك ليكون المستثمر على دراية كافية عن المعلومات ذات العلاقة بالشركات المدرجة في أسواق المال والتمكن من التعرف على العوائد من نشاط هذه الشركات ليستطيع اتخاذ قراره الاستثماري، كما يسهل الإفصاح على عملية الاطلاع والمتابعة لصاحب العلاقة بالشركة، كما تأتي أهمية الإفصاح والشفافية في البيانات المالية في عملية الكشف عن معلومات (مالية وغير مالية) التي تهم المستثمرين.

ثانيا: الإفصاح المحاسبي عن الصكوك في القوائم المالية الدورية في الشركة المصدرة لها: تطبيقاً لمبدأ استقلال الشخصية المعنوية للشركة المصدرة للصكوك عن أصحاب الصكوك وهم المشاركون، تقوم الشركة في نهاية كل فترة مالية دورية بالإفصاح عن معاملاتها لكل من المشاركين والمساهمين فيها ولمن يعنيهم الأمر من خلال مجموعة من القوائم والتقارير المالية والشرعية، من أهمها ما يلي:

- قائمة نتائج أعمال الصكوك (قائمة دخل الصكوك)، قائمة توزيع صافي الأرباح التشغيلية للصكوك، قائمة التغير في حقوق أصحاب الصكوك، قائمة الدخل للشركة المصدرة للصكوك، قائمة مشروع توزيع صافي أرباح الشركة المصدرة للصكوك،
- قائمة المركز المالي للشركة المصدرة للصكوك، تقرير مجلس إدارة الشركة المصدرة للصكوك، تقرير المراقب الشرعي على معاملات الشركة المصدرة للصكوك، تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية للشركة المصدرة للصكوك، أي قوائم وتقارير أخرى تتضمن المزيد من الإيضاحات والمعلومات عن نشاط الشركة المصدرة للصكوك.

ثالثا: متطلبات الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية:

يقع على عاتق القائمين بالعمل المحاسبي العديد من البيانات والمعلومات التي يجب توفيرها وتقديمها بصورة تقارير وقوائم مالية وكشوفات تفصيلية إلى العديد من الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات بما يؤدي في نهاية الأمر إلى إمكانية توفير صيغ الطمأنينة لدى المساهمين والمستثمرين والمتعاملين في الأسواق المالية الإسلامية المالية والتأكد من صحة وسلامة قراراتهم التي اتخذوها بشأن استثماراتهم سواء كانت في الأمد القريب أو البعيد ويقع على عاتق القائمين على العمل المحاسبي في الأسواق المالية الإسلامية القيام بالأتي :

- إعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمعايير الإسلامية التي يُعتمد عليها في تلك الأسواق مع الأخذ بعين الاعتبار تلك الحسابات التي تتأثر بها الأسواق المالية الإسلامية دون غيرها من الأسواق الأخرى.
- إعداد الكشوفات التفصيلية التي يتم من خلالها توضيح كيفية التوصل إلى كل بند من البنود التي تظهر في الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي.

- توضيح صيغ الاستثمار المختلفة في المؤسسات المالية الإسلامية وبيان تأثيرها على نتيجة النشاط وكذلك بيان حصة المستفيدين من كل منها
- ضرورة تعزيز الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي بتقرير مرفق عن هيئة التدقيق الشرعية التي يجب أن تتواجد في كل مؤسسة مالية إسلامية يعزز مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية في الأعمال التي قامت بها والموضحة في تلك الحسابات والقوائم المالية المرفقة.
- الإفصاح عن مبالغ الزكاة المقتطعة من صافي الأرباح القابلة للتوزيع والكيفية التي تمت وفقها عملية الاحتساب بهدف تعريف المساهمين بذلك وكذا الجهات المستفيدة من تلك المبالغ.
- توضيح الجوانب الاجتماعية التي يساهم فيها المصرف الإسلامي ولا سيما ما يتعلق بمبالغ القروض الحسنة التي قام بها مع بيان الجهات المستفيدة ورأي المراقب الحسابات بقوة المركز المالي ومدى تأثير منح تلك القروض في تاريخ منحها مع بيان مدة كل منها وإمكانية تحصيلها في تاريخ استحقاقها.
- توضيح كيفية التعامل مع البنك المركزي فيما يتعلق بنسب الاحتياطات بالمبالغ المودعة لديه ومدى مطابقتها لطبيعة عمل المصرف الإسلامي.
- توضيح كيفية التعامل مع المؤسسات المالية الأخرى ولا سيما تلك التي لاتعتمد على أحكام تشريعية إسلامية في أعمالها وخصوصا التي تعتمد على سعر الفائدة في معاملاتها المالية المختلفة.
- توضيح المقارنات باستخدام النسب المالية مع المؤسسات الأخرى.(1)

الاستنتاجات:

إضافة إلى ما تم التوصل إليه من استنتاجات في متن البحث يمكننا أن نستنتج ما يلي:

- لقد ازدادت الحاجة إلى الأسواق المالية الإسلامية بعد ظهور الأزمات المالية المتوالية التي تطلبت من المحاسبة أن تأخذ بعين الاعتبار العديد من المتطلبات التي يمكن من خلالها خدمة المتعاملين في هاته الأسواق والمستفيدين من أعمالها نظرا لحاجة هؤلاء المتعاملين إلى الكم الهائل من المعلومات المحاسبية خاصة تلك التي تحكمها الشريعة الإسلامية
- توحيد مجموعة من الأسس والمبادئ تحكم عمل الأسواق المالية الإسلامية لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار عند عرض الحسابات الختامية وكذا المركز المالي والقوائم المالية وهذا ما يسهل على متخذي القرار بخصوص تعاملهم في تلك الأسواق
- يساعد الإصلاح المحاسبي للصكوك المالية الإسلامية بكل أنواعها على متخذي القرار لما له من درجة هامة وثقة كبيرة في اتخاذ قرارتهم، وكذا الابتعاد عن درجة الخطورة التي سببتها الأزمة المالية.

1 زياد هاشم يحي، أهمية الإفصاح المحاسبي ومتطلباته في المصارف الإسلامية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 70، 2002، ص ص 263-278.

- ظهر هناك حاجة كبيرة إلى توضيح كل البنود في الحسابات الختامية بكل تفصيل مع تعزيز ذلك بتقرير مرفق من هيئة المراجعة الشرعية المتخصصة في سبيل خلق جو الطمأنينة لدى المستفيدين عند اتخاذ قراراتهم

المراجع:

القرآن الكريم

الكتب:

1. احمد محمد، معاملات البورصة بين النظم الوضعية والأحكام الشرعية، دار الفكر الجامعي، 2006
2. حسين حسين شحاتة، " أصول محاسبة الشركات في الفكر الإسلامي "، من مطبوعات كلية التجارة – جامعة الأزهر، 2007.
3. سامر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمة المالية العالمية، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، 2008.
4. شعبان محمد البرواري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، دار الفكر دمشق، ط 1، 2002
5. عبد الستار أبو غدة "الضوابط الشرعية لإصدار وتداول الصكوك " بنك التمويل المصري السعودي، دورة الصكوك، الإسكندرية، يوليو 2008.
6. مبارك بن سليمان الفواز، الأسواق المالية من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ط1، 2010 م.
7. المجلات والمنشورات:
8. زياد هاشم يحي، أهمية الإفصاح المحاسبي ومتطلباته في المصارف الإسلامية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 70، 2002.
9. التورق المصرفي في نظر التحليل المحاسبي والتقويم الاقتصادي، بحث منشور بمجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 274، محرم 1425هـ/ مارس 2004م.

openkan.com

تعزيز الإفصاح بعد الإصلاح المحاسبي في الجزائر ودوره في تفعيل حوكمة الشركات

أ.صاغور مسعود

جامعة الجزائر 03، الجزائر

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر الإصلاحات المحاسبية في الجزائر على توفير مناخ مناسب لتطبيق حوكمة الشركات وتفعيلها، نظرا للمكانة التي أصبحت تحتلها الحوكمة بالنسبة لمختلفة الأطراف ولعل أهمهم المستثمرين، وذلك من خلال توضيح التصورات التي يجري بها تعزيز مبادئ حوكمة الشركات حتى تمارس دورها بفاعلية وكفاءة، من خلال الإصلاحات المحاسبية المتمثلة في النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية للمحاسبة والجديد الذي أتى به هذا الإصلاح لتعزيز الإفصاح المحاسبي والشفافية وزيادة وترسيخ الثقة لمختلف أطراف الحوكمة، وهي كلها أمور تعد من أهم متطلبات التطبيق الجيد لحوكمة الشركات.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات المحاسبية، النظام المحاسبي المالي، المعايير الدولية للمحاسبة، حوكمة الشركات، الإفصاح المحاسبي

Abstract:

This study aimed to identify the impact of the accounting reforms in Algeria to provide an appropriate environmen for the application of corporate governance, Given the high profile that has become occupied by governance for different parties and perhaps the most important one investors, Through clarifying perceptions that are promoting new who came by this reform to strengthen accounting disclosure and transparency, and increase confidence of the various parties to corporate governance, all of which are of the most important requirements of a good application of corporate governance.

Through accounting reforms of financial accounting system based on international standards of accounting and the the principles of corporate governance as practised its role effectively and efficiently

Key words: Accounting reforms, financial accounting system, International Accounting Standards, corporate governance, accounting disclosure

المقدمة:

نتيجة للانهيارات والإخفاقات المالية، سارعت الكثير من الشركات الدولية والمنظمات المهنية في العديد من الدول إلى وضع مجموعة من القوانين والضوابط والأنظمة والمبادئ الأخلاقية للرقابة على إدارة الشركات، وذلك لحماية المستثمرين والأطراف ذات العلاقة من التلاعب المالي والاحتيال وتعزيز الثقة في مصداقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية، بالشكل الذي يساعد على زيادة الثقة في الشركات وبالخصوص المسعرة في البورصة ونقصد هنا حوكمة الشركات.

أما في الجزائر وبعد القيام بإصلاح النظام المحاسبي فإنه يمكن القول إننا خطونا خطوة جيدة في توفير متطلبات الحوكمة من خلال مبدأ الإفصاح والشفافية لهذا سنحاول معرفة إلى أي مدي تساهم الإصلاحات المحاسبية في تعزيز الإفصاح بغية تلبية متطلبات حوكمة الشركات في الجزائر.

المحور الأول: الإطار العلمي لحوكمة الشركات

حضي موضوع الحوكمة مؤخرا باهتمام كبير لما يمثله من قواعد تحكم وتوجيه وإدارة في الشركات بما يعود بالفائدة على المتعاملين مع الشركة، فقد تسبب إهمال بعض الشركات العالمية والأمريكية خصوصا لموضوع تطبيق الحوكمة إلى إفلاسها وانهيارها على غرار كل من شركة انرون (Enron) للطاقة وشركة ورلد كوم (World Com) للاتصالات...الخ، وتعرض المتعاملين مع هذه الشركات من مساهمين وبنوك وشركات مالية...الخ إلى مشاكل أدت بهم إلى الإفلاس وخسارة استثماراتهم وأموالهم، وفقدان عدد كبير من العاملين وظائفهم، وانعكس كل ذلك على عمل البورصات العالمية والمحلية التي انهارت هي بدورها نتيجة فقدان المستثمرين الثقة في كفاءة ونزاهة إدارة الشركات وزيادة الشك في صحة قوائمها المالية.

أولا: مفهوم الحوكمة وتطورها التاريخي

هنالك العديد من التعريفات لحوكمة الشركات سواء من قبل المنظمات أو الأكاديميين. التعريف الأولي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ((OECD1999 لحوكمة الشركات أشارت فيه إلى أنه يشمل مجموعة من العلاقات بين إدارة المنظمة ومجلس إداراتها وحملة الأسهم بها وغير ذلك من أصحاب المصالح. وكذلك الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف المنظمة وطرق تحقيق تلك الأهداف، والرقابة على الأداء، وينبغي أن تقدم الحوكمة الجيدة حوافز مناسبة للإدارة لتحقيق الأهداف التي تحقق بدورها صالح المنظمة وحملة الأسهم وتسهل من عملية الرقابة[1].

قدمت(OECD) أيضا تعريفاً أوسع ذكرت فيه أن حوكمة الشركات تشير إلى المؤسسات الخاصة والعامة، بما في ذلك القوانين والأنظمة والممارسات التجارية المقبولة التي تحكم العلاقة في اقتصاد السوق بين مدراء الشركات والمالكين «داخلي الشركة « من جهة والذين يستثمرون الموارد في الشركات من جهة أخرى[2].

ويعرف البنك الدولي حوكمة الشركات من منظورين مختلفين، من منظور الشركة فإن حوكمة الشركات "تأكد على وضع العلاقات بين المالكين ومجلس الإدارة وأصحاب المصالح الآخرين، وتعطى حوكمة الشركات أهمية كبرى لمجلس الإدارة نظراً لقدرته على الإنجاز في الأمد الطويل واستدامة القيمة من خلال إيجاد التوازن بين المصالح.

ووفقا للجنة بازل فإنها ترى أن الحوكمة من المنظور المصرفي تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا والتي من شأنها أن تؤثر في كيفية قيام المؤسسة بما يلي:

- وضع أهداف المؤسسة (بما فيها تحقيق عوائد اقتصادية للملاك).
- إدارة العمليات اليومية للمؤسسة.
- مراعاة مصالح ذوي الشأن المتعاملين مع المؤسسة بما فيهم الموظفين والعملاء والمساهمين وغيرهم.
- إدارة أنشطة المؤسسة وتعاملاتها بطريقة آمنة وسليمة ووفقاً للقوانين السارية وبما يحمى مصالح المودعين[3].

وهناك من يرى أن هناك مفهوم ضيق ومفهوم واسع لحوكمة الشركات، فمن المنظور الضيق يرى Shaleifer and Vishny , 1997 أن حوكمة الشركات تتعامل مع الطرق التي يستخدمها مقدمو الأموال للشركة لتأمين أنفسهم، وتأكيد حصولهم على عائد مقابل استثماراتهم[4].

ومن المنظور الواسع ينظر إلى حوكمة الشركات باعتبارها منظومة من القوانين والقواعد والعوامل التي تتحكم في عمليات الشركة. وتتضمن علاقة الشركة بأصحاب المصالح والمجتمع ومجموعة القوانين والتعليمات وقواعد الإدراج وممارسات القطاع الخاص الطوعية التي تمكن الشركة من جذب رأس المال، وتحقيق أهداف الشركة بكفاءة، وتلبية كلاً من الالتزامات القانونية وتطلعات المجتمع عموما.

وفي ضوء التعريفات السابقة المختلفة يمكن وضع التعريف التالي لمفهوم حوكمة الشركات، حيث يمكن النظر إلى حوكمة الشركات على أنها مجموعة من الآليات التي تسهم في فرض الانضباط والرقابة على إدارة الشركة بما يضمن توجهها نحو تحسين أداء الشركة وبما يخدم مصالح المساهمين والأطراف الأخرى.

ويمكن النظر إلى هذه الآليات من مستويات مختلفة تشمل الآليات القانونية والإدارية والمحاسبية، وإذا ما نظرنا على مستوى الآليات القانونية للحوكمة نلاحظ أنها تركز على ضمان حقوق المساهمين التي تتصل أساساً باستثماراتهم وعوائد تلك الاستثمارات وكذلك تحقيق مراعاة حقوق أصحاب المصلحة. وعلى مستوى الآليات الإدارية يلاحظ أنها تهتم أساساً بجوانب تتعلق بالتحديد الواضح لاختصاصات مجلس الإدارة ومسئولياته وطرق الاضطلاع بتلك المسئوليات ومتابعتها، ويجب أن تنفذ تلك المسئوليات من خلال القرارات التي تتخذها بما يحقق مصالح المساهمين ومصالح الأطراف الأخرى في الشركة بصورة عادلة ومتساوية. وتلعب الآليات المحاسبية دوراً هاما في هذا الصدد من

خلال توفير المعلومات الكافية عن القرارات المتصلة بحقوق جميع الأطراف، حيث تمثل التقارير المالية أداة لتقييم أداء الإدارة تجاه مختلف الأطراف.

ثانيا: أهمية ومقومات حوكمة الشركات:

إن دعم وتعزيز نظام حوكمة الشركات يتطلب توفير مجموعة من المقومات هي:[5]

- إحساس رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم وجسامتها؛
- الاعتراف بحقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى وحمايتهم؛
- وجود أجهزة فعالة ومستقلة عن الإدارة مثل لجان المراجعة تعمل على ضمان تطبيق قواعد الحوكمة ومتابعة الالتزام بها ومنح المراجع الخارجي استقلالية أكثر؛
- جود هيكل تنظيمي يحدد الواجبات والمسؤوليات في الشركة بشكل دقيق ومتوازن؛
- توفير نظم محاسبية ومالية فعالة تضمن تشغيل عملية اتخاذ القرار الإداري بكفاءة عالية؛
- إيجاد مدونة أخلاق أو ميثاق شرف يتميز بالنزاهة والموضوعية؛
- توفير بيئة اقتصادية واجتماعية وقانونية تتصف بكل مقومات الكفاءة والصدق والعدالة؛
- الالتزام بالمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق لضمان عملية المقارنة وتحقيق الرقابة وتسهيلها.

ثالثا: أهمية حوكمة الشركات

تتمتع الحوكمة بمزايا ومنافع كبيرة يمكن لكل من يطبقها أن يجنى ثمارها والتي تتمثل فيما يلي:[6]

- الشفافية والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات بالشكل الذي يزيد ثقة المستثمرين فيها ويدفعهم إلى الاعتماد عليها عند اتخاذ قراراتهم؛
- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية ودرء حدوث الانهيارات المصرفية؛
- زيادة درجة حماية حقوق أصحاب المصالح بالشركات وتخفيض المخاطر؛
- ارتفاع مستوى الأداء الاقتصادي؛
- تحسين صورة الشركة بالسوق وهو ما ينعكس على حركة أسهمها؛
- تخفيض تكلفة التمويل؛
- زيادة القدرة التنافسية للشركة.

رابعا: مبادئ الحوكمة الشركات

تنقسم المبادئ الدولية الخاصة بالقواعد المنظمة لإدارة الشركات إلى ست مجموعات رئيسيه ويندرج تحت كل قسم مجموعه من المبادئ التفصيلية يمكن تلخيصها كما يلي[7]:

obeikan.com

1-توافر الأسس اللازمة لفاعلية إطار حوكمة الشركات:

يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسئوليات بين الهيئات المختلفة المسئولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون.

2-حقوق المساهمين:

يجب أن يحمي إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات، ويسهل ممارسة حقوق المساهمين.

3-المعاملة العادلة للمساهمين:

يجب أن تتضمن قواعد حوكمة الشركات المساواة في معاملة المساهمين من ذات الفئة، بما في ذلك الأقلية والأجانب من المساهمين كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة انتهاك حقوقهم.

4-دور الأطراف ذات المصلحة أو الصلة بالنسبة للقواعد المنظمة لحوكمة الشركات:

يجب أن يقر الإطار الخاص بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون، ويشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بالشركة لخلق الوظائف وتوفير الاستمرارية للشركات السليمة ماليا.

5-الإفصاح والشفافية:

يجب أن يؤكد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على الإفصاح السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي، الأداء، الملكية والرقابة على الشركة.

6-مسئوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يؤكد إطار قواعد حوكمة الشركات على استراتيجية رئاسة الشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومسئولية مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين.

خامسا: واقع مفهوم حوكمة المؤسسات في الجزائر

لقد حاولت الجزائر كغيرها من الدول النامية لمحاولة مسايرة الدول السابقة لموضوع حوكمة المؤسسات، وذلك بإصدار أول ميثاق لحوكمة المؤسسات في الجزائر تحت تسميه «ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر».[8]

في شهر جويلية من سنة 2007 انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول «حوكمة المؤسسات» وقد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقى جميع الأطراف في عالم المؤسسة، وحدد لهذا الملتقى هدف جوهري يتمثل في:

تحسيس المشاركين قصد الفهم الموحد والدقيق للمصطلح وإشكالية الحكم دراسة من زاوية الممارسة في الواقع، وسبل تطوير الأداء ببلورة الوعي بأهمية حوكمة المؤسسات في تعزيز تنافسية المؤسسات في الجزائر، وكذا الاستفادة من التجارب الدولية.

وخلال فعاليات هذا الملتقى، تبلورت فكرة «إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة» كأول توصية وخطوة عملية تتخذ، وقد تفاعلت كل من جمعية حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة، ومنتدى رؤساء المؤسسات مع الفكرة، بترجمتها إلى مشروع، ومن ثم تم ضمان تنفيذه بواسطة إنشاء فريق عمل متجانس ومتعدد التمثيل.

وقد تفاعلت السلطات العمومية، ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، بدعمها للمشروع ورعايته، كما شارك في المبادرة مجموعة من الهيئات والمؤسسات الدولية المقيمة في الجزائر مثل مؤسسة التمويل الدولية وبرامج ميدا لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المنتدى الدولي لحوكمة المؤسسات.

وفي غضون الفترة الممتدة بين نوفمبر2007 ونوفمبر 2008، تمكن فريق العمل بعد سلسلة مشاورات مع الأطراف الفاعلة في إعداد ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر أخذتا عن مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كحوكمة الشركات أهم المراجع مع أخذ بعين الاعتبار خصوصيات المؤسسة الجزائرية.

ووجه هذا الميثاق بصفة خاصة لـ:

- مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة؛
- المؤسسات المساهمة في البورصة وتلك التي تتهيأ لذاك.

المحور الثاني: البعد المحاسبي والإفصاحي لحوكمة الشركات

لعل من الأسباب الرئيسية لظهور نظرية حوكمة الشركات هي المشاكل المحاسبية المطروحة ومحاولات إيجاد حلول لها، لذا سنحاول إيجاد العلاقة بين المعلومات المحاسبية المحاسبة من خلال إبراز درجة اعتماد الحوكمة على المعلومات المحاسبة من منظور الإفصاح المحاسبي بما انه مبدأ من مبادئ الحوكمة.

أولا: مفهوم الإفصاح المالي:

مصطلح الإفصاح Disclosure يعني نشر المعلومات، والمحاسبون يشيرون إلى استخدام المصطلح بمعنى أكثر تحديداً لكي يعني نشر المعلومات المالية عن المنشأة من خلال التقارير المالية وبوجه عام

التقارير الدورية. وفي بعض الأحيان فإن مصطلح الإفصاح المالي قد يستخدم بطريقة أكثر تحديداً لكي يدل على المعومات غير المدرجة في القوائم المالية ذاتها[9].

ويعرف الإفصاح المالي على أنه النشر العمدي للمعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية، إجبارية كانت أم تطوعية، من خلال قنوات رسمية أو غير رسمية.

فالإفصاح المالي يعني الإظهار الكامل والواضح للحقائق أو الأحداث أو الظروف المختلفة في قائمة المركز المالي والقوائم المالية الأخرى في صورة ملاحظات تفسيرية أو رؤوس جانبية.

فالإفصاح يشير إلى المعلومات المالية ذات الاختصاص داخل أو خارج نطاق الهيكل الأساسي للقوائم المالية متضمناً الطرق المستخدمة في إعداد القوائم المالية، حيث هناك أكثر من فرصة للاختيار غير العادي أو المستحدث والجدل بخصوص الإفصاح عن المعلومات في قوائم المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية يقع تحت قضايا الاعتراف والقياس. كما أن الإفصاح قد يغطي مجالات مثل مناقشات وتقارير الإدارة والملاحظات والجداول والقوائم الملحقة. وهذا الجدول بدوره يقودنا إلى الجدول المحتدم بشأن اتجاهات الإفصاح والمعايير التي تحكم هذه الاتجاهات. مثل اتجاه الإفصاح الوقائي، اتجاه الإفصاح الإعلامي، واتجاه التوسع في الإفصاح. فالإفصاح الوقائي يستند إلى رؤية مفادها أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، والإفصاح الإعلامي يتلاقى مع مدخل اتخاذ القرارات في طرحه لمفهوم المنفعة كمعيار يتأسس عليه إنتاج المعلومات لكل من متخذي القرار أو نماذج القرار. والتوسع في الإفصاح ظهر كحل لمشكلة عدم إمكانية تحديد مستخدمي التقارير المالية، وهو يمثل نتيجة موضوعية لفروض الكفء، إذ أن المعلومات الإضافية سوف تؤثر على أسعار الأسهم والسندات في البورصة بما يؤدي إلى خدمة المستثمرين في توجيه استثماراتهم إلى أوجه الاستثمارات البديلة[01].

ثانيا: علاقة المعلومات المحاسبية والمالية بحوكمة الشركة

لقد عرفت حوكمة الشركات بالنظام الذي تقاد وتراقب به الشركة، والمعلوم أن الذي يقود الشركة هم المسيرون، وأن الذي يتحكم في المعلومة المحاسبية والمالية هم المسيرون أيضا، وهذا ما يؤدي بهم إلى تحويل بعض من ثروة هذه الشركات التي يشرفون عليها إلى حسابهم الخاص لتحقيق دالة هدفهم وفق طرق القانونية أو غير القانونية التي تلبي لهم طموحاتهم، وهذا ليس بالشيء الغريب فحسب النظرية الإيجابية للوكالة فالفرد من المفروض أن يكون عاقلا، فهو يفكر ويخطط قبل أن يقرر من أجل بلوغ هدف أو على الأقل البحث عنه بفكرة تعظيم المنفعة، ولن يجد المسيرون أحسن من المعلومات المحاسبية والمالية للتأثير عليها وتحقيق هذه المنفعة.

هذا ما يرهق بال المساهمين، لكن الخلل في العلاقات التعاقدية لم يقتصر على المساهمين والمسيرين فحسب بل تعداه ليشمل مجموع الشركاء أي جميع الأطراف الفاعلة الأخرى الذين تهمهم مصالح الشركة حسب نظرية الأطراف وحسب مفهوم الخيارات التسيرية الذي أدخله Charreaux[11] والذي حدد من خلاله منطقة للنفوذ وسلطة للمسيرين، لا تخضع لأية رقابة من قبل الشركاء، وهذا ما يكون

في صالح المسيرين لتحقيق أهدافهم التي لن تكون في صالح المساهمين طبعا. وعليه وحسب النظرية الإيجابية للوكالة فإن الشركة تعتبر كوحدة تلعب دور مركز المتعاقدين وتأخذ شكل تقاطع العقود في مركز محتل من طرف المسيرين، وعليه فالحديث يركز على أهمية تدنية التكاليف الوكالة التي تتعلق بانخفاض قيمة الشركة الناتجة عن تضارب المصالح بين مختلف الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية من المساهمين، المسيرين، أجراء، دائنين...الخ.[21]

يمكن اعتبار المحاسبة على أنها أداة لتسير العلاقات التعاقدية بين مختلف الأطراف المعنية بتمويل أو تسير الشركة، من هذا المنظور لا يتوقف دور المحاسبة على إعطاء الصورة العادلة للمركز المالي للشركة ونتائجها والحالة المالية لها فحسب، بل تتعداها لكونها مكانيزم كل تكاليف الوكالة المترتبة عن تضارب المصالح بين المساهمين والمستثمرين والمسيرين...الخ.

بالرغم من التصور الجديد لدور المحاسبة وأهميته إلا أن محدوديته قد تتجسد في عدة مناحي أهمها: علاقة المسيرين بمسار معالجة المعلومات، والتي تتسم بتحكم هؤلاء في كل ما يتعلق بمعالجة البيانات المترجمة لنشاط الشركة، بالإضافة لتسيير نتائجها عن طريق استغلال الخيارات المحاسبية التي يبقيها التنظيم المحاسبي في أيادي المسيرين، والمتعلقة أساسا باختبار طرق المعالجة المحاسبية التي يرونها ضرورية، وهذا فيما يتعلق بالمعلومات التي يعد الإفصاح عنها ملزما.

أما فيما يتعلق بباقي المعلومات الأخرى التي لا يعد الإفصاح عنها ملزما (مخرجات محاسبة التسيير) فإنه للمسيرين الخيار المطلق في التعامل بشأنها، إذ لا يخضع لأي تنظيم أو إلزام بقدر تصور الإدارة، وهو ما يجعل من التقارير المالية السنوية للحسابات باعتبارها المصدر الرئيسي للمعلومات حول أداء الشركة، الدعامة المفضلة للمسيرين ضمن إستراتيجية السيطرة التي يمارسونها بقدر إعطاء الصورة العامة للشركة بواسطة المعلومات المحاسبية والمالية الكفيلة بخدمة مصالحهم.

ثالثا: العلاقة بين المعايير المحاسبية وحوكمة الشركات:

تعتبر المعايير المحاسبية إحدى متطلبات الأساسية لنجاح حوكمة الشركات، وقد أشارت مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن OEDC ضمن مبدأها الخامس المرتبط بالإفصاح والشفافية إلى ضرورة أن يتم إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها بإستخدام معايير محاسبية ذات جودة عالية وأن يفي ذلك بمتطلبات الإفصاح الغير مالي[31]، وهي بذلك تعتبر المعايير المحاسبية ضمن الأليات الأساسية لتحقيق الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات، كما سارت الإصدارت الدولية الأخرى المرتبطة بحوكمة الشركات إلى نفس هذا الإتجاه، فقد أشار تقرير كادبوريCadbury إلى قائمة بمجموعة من المسئوليات الواجبة على إدارة الشركة في ظل حوكمة الشركات، ومنها ضرورة التحقق والتأكد من إعداد التقارير المالية في ضوء المعايير المحاسبية المقبولة[41]، كما تضمنت مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن معهد التمويل الدولي IIF مبدأ خاص بالمحاسبة والذي الذي يحوي مجموعة من الممارسات التي تشكل الأداء الجيد لحوكمة الشركات في مجال المحاسبة ومنها ضرورة إتباع معايير المحاسبة الدولية في مجال إعداد التقارير المالية.

ومن جهة أخرى فإن النماذج المستخدمة في تقييم تطبيق حوكمة الشركات سواء على مستوى الشركات قد راعت المعايير المحاسبية ضمن مؤشرات المستخدمة في التقييم، فقد قام البنك الدولي مثلا بالإشتراك مع صندوق النقد الدولي IMF بإعداد تقارير عن مستوى حوكمة الشركات في الدول المختلفة بالاعتماد على مدى تطبيق المعايير المحاسبية وذلك في ضوء مبادئ OECD مثلما خضعت له مصر سنة 2004 والتي راعت عند التقييم مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية كإحدى أليات حوكمة الشركات[51].

رابعا: علاقة حوكمة الشركات بالإفصاح في التقارير المالية

تهدف حوكمة الشركات فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية بالتقارير المالية الى تحقيق هدفين، الهدف الأول هو إعداد وتوفير قوائم مالية معدة وفقاً لمعايير ومعالجات محاسبية سليمة تعبر بصورة عادلة عن المركز المالى للشركة ونتائج أعمالها، وتدفقاتها النقدية. من خلال المعلومات المدرجة بها، وبما يفى باحتياجات مستخدمى القوائم المالية من مستثمرين وبنوك ومحللين ماليين وغيرهم وكذا إعداد وتوفير النشرات مثل الدعوة إلى الإكتتاب فى الأسهم والسندات. ويتمثل الهدف الثانى فى توفير مصداقية للقوائم المالية ونشرات الاكتتاب وكذلك مراجعتها من قبل مراقب حسابات مستقل وفقا لمعايير مراجعة عالمية، وكذا من خلال مراجعتها بمعرفة الأجهزة الرقابية.

خامسا: متطلبات تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

لقد كان مبدأ الإفصاح والشفافية أحد المبادئ الأساسية الستة للحوكمة كما أعلنتها منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي، وورد في شرح هذا المبدأ ما يفيد بأن إطار الحوكمة ينبغي أن يكفل الإفصاح الكافي والملائم فيما يتعلق بجميع أمور الشركة وأن الإفصاح يجب أن يشتمل دون أن يقتصر على المعلومات التالية:

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة؛
- أهداف وخطط الشركة؛
- حقوق الأغلبية من حيث المساهمة والتصويت؛
- أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفذيين؛
- عوامل المخاطرة المنظورة؛
- الموضوعات والمسائل الهامة المتصلة بالعاملين أو بغيرهم من أصحاب المصالح؛
- هياكل وسياسات الحوكمة.

سادسا: نوعية المعلومات والإفصاح عنها في الميثاق الحوكمة الجزائري:

ينص الميثاق الجزائري على نشر الوضعية المالية السنوية للمؤسسة والإفصاح عنها وفق أفضل المعايير الدولية المقبولة، أما عن تلك المساهمة في البورصة، فهي مطالبة بنشر حالتها المالية في كل الثلاثي، وكذا كل المعلومات التي لها أثر مادي على تقييم المؤسسة، لذا أوصى الميثاق على المؤسسة أن تنتج في نفس الوقت المناسب المعلومات المالية الكاملة والصحيحة والتي قد قد يطلبها الشركاء الماليين.

المحور الثالث: إسهامات الإصلاح المحاسبي في تعزيز الإفصاح المالي:

بدأت عملية الإصلاح للمخطط المحاسبي الوطني في شهر ابريل سنة 2001، وذلك من طرف خبراء فرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة، وقد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القرار 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وطبقا لهذا القانون فان «المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، ويهدف لعرض كشوف مالية تعطي الصورة الصادقة عن الحالة المالية للشركة وممتلكاتها خلال السنة».[61]

يتضمن النظام المحاسبي إطار تصوري للمحاسبة المالية المستمد مباشرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية، ومعايير محاسبية هي عبارة عن نقاط مدرجة في هذا النظام المستمدة من المعايير المحاسبية الدولية، وكذا مدونة الحسابات لإعداد كشوف مالية على أساس مبادئ محاسبية المعترف بها. والتي تشمل الميزانية المالية، حسابات النتائج، التدفقات النقدية، تغيرات رؤوس أموال، الملاحق، والملاحظ على هذا الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية /IAS IFRS في الجزائر انه أحدث ثورة جديدة وتغيير كبير جدا بالقياس إلى التصور الجديد الذي أتى به بالنسبة للمعلومة المالية والإفصاح والشفافية المحاسبية.

أولا: إسهامات الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي لتعزيز الجودة والإفصاح:

يمكن ربط العلاقة بين الإطار التصوري للمحاسبة مع حوكمة الشركات من خلال الصراع بين الإدارة والمساهمين، حيث تلعب فيه المعلومات دورا مهما باعتبارها الرابط الأساسي بينهم، فالإطار التصوري الصادر عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية والمعتمد في النظام المحاسبي المالي يعمل على التقليل من هذا المشكل من خلال العناصر التي يحتويها، وبالأخص مشكلة انعدام الثقة والشفافية في المعلومات المقدمة بين جميع الأطراف سواء الإدارة والمساهمين وحتى الأطراف الفاعلة الأخرى.

لقد أعتبر الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية IAS/IFRS تغيير كبير جدا في ميدان المحاسبة لأنها أتت بتصميم جديد للمعلومات المالية، فالآن نحن نمر من محاسبة قانونية وجبائية إلى لغة جديدة تخدم الاستثمار والمستثمرين، فوفقا للنظام المحاسبي المالي وكما هو مذكور في الإطار التصوري، فالبيانات المالية هي موجهة وبالدرجة الأولى إلى المستثمرين والدائنين للشركة.

وبالإضافة إلى هذا فقد أوضح الإطار التصوري للمعايير المحاسبية الدولية 03 عناصر يمكن اعتبارها أساسية:

- العمليات التي يتم تسجيلها والاعتراف بها في الميزانية وجدول حسابات النتائج؛
- طرق القياس والتقييم الأصول والخصوم؛
- المعلومات الإضافية التي تعرض بغية تفسير الحسابات.
- هذا وقد أعتبر أن أي تنفيذ الجزئي للمعايير المحاسبية غير مقبول وهذا ما أعطى مفاهيم جديدة أيضا من حيث جودة المعلومات المعروضة فنجد أن:
- المعلومة المحاسبية يجب أن تكون واضحة (قابلة للفهم) ويجب أن تسمح بتكوين صورة واضحة عن الشركة ونشاطاتها وحساباتها، ومن ثم فان القوائم المالية يجب أن تستعمل مصطلحات ومؤشرات معروفة أو معترف بها من قبل الجميع؛
- المعلومة يجب أن تكون ملائمة ما يسمح للمستعمل بتصحيح وتأكيد توقعاته واتخاذ قرارات اقتصادية التي من شأنها أن تكون ضرورية؛
- الأهمية النسبية بمعنى أنه يجب الكشف عن المعلومات التي تقدم مساهمة وتأثير على اتخاذ القرار؛
- المعلومة المحاسبية يجب أن تكون صادقة وتسمح باستخدامها دون خطر الوقوع في الخطأ.

إن المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي تعتبر أكثر اقتصادية وموجهة أكثر نحو قياس الأداء، وتهدف إلى تحسين مصداقية التوقعات، كما أن احترام مبدأ أولوية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني هو الأساس الرئيسي للنموذج المحاسبي الجديد، لما له من تأثير على القوائم المالية من حيث إظهار الصورة الحقيقية للشركة، ومفهوم الصورة الصادقة والحقيقية الذي بدوره يعتمد على مبادئ وقواعد وسياسات محاسبية سليمة ولا تحتمل الغموض والعيوب وبالتالي على الإدارة إثباتها بعناية تامة، على هذا الأساس أكد الإطار التصوري أنه إذا كانت بعض المعايير المحاسبية قد تشوه صورة الشركة عند استعمالها فينبغي على الشركة عدم تطبيق هذه المعايير، وهذا ما يؤكد مبدأ الصورة الصادقة فمثلا أخذ صورة لمنظر طبيعي الآن بآلة تصوير مصنوعة سنة 1986 تعطي صورة صادقة وحقيقية لذلك المنظر، واخذ صورة أخرى لنفس المنظر ولكن بآلة تصوير مصنوعة سنة 2010 تعطي صورة حقيقية أخرى أيضا، لكن هل الصورة الحقيقية الأولى هي نفس الصورة الحقيقية الثانية؟ طبعا لا.

وعليه فإن تحديد الفروض والمبادئ المحاسبية والسياسية المحاسبية التي تعد على أساسها القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها ضروري ولابد منه حتى يتم تحليلها وقراءتها بطريقة مفهومة وجيدة دون أي عناء أو لبس، وقد جاء تأكيد المشرع على مبدأ ثبات الطرق المحاسبية خير دليل على ذلك،

فمثلا استخدام هذا المبدأ والذي بموجبه لا يمكن تغيير أحد أو بعض الطرق المحاسبية المستعملة من سنة لأخرى، يؤدي إلى غلق الباب أمام مسيري الشركة في تغيير الطرق المحاسبية من سنة لأخرى من أجل إعطاء بيانات مالية مغايرة للواقع الحقيقي والصادق للشركة، كما أن الالتزام بهذا المبدأ يمكن المساهمين من معرفة التطور الحقيقي لأداء الشركة عبر الزمن عن طريق إجراء المقارنة بين القوائم المالية خلال عدة سنوات، وبالتالي يمكن القول أن المفهوم الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي والذي يتطلب استعمال معايير محاسبية تتمتع بالثقة والشفافية اللازمة حتى تلبي احتياجات مختلف الأطراف الداخلية والخارجية للشركة، هو ما يستجيب لمتطلبات حوكمة الشركات .

وبالتالي يمكن القول إنه وفقا لهذا الإطار التصوري الجديد للمحاسبة فإنه يؤكد على أهمية وجود نظام معلومات فعال، وكذا تنظيم الاتصالات المحاسبية الموثوقة لتوفير الأدوات اللازمة لاتخاذ قرارات مستقبلية سليمة وتقيس القدرة المستقبلية للشركة بكل عدالة وشفافية وهو ما يلبي متطلبات حوكمة الشركات.

ثانيا: القوائم والتقارير المالية لتفعيل الإفصاح المحاسبي

إن نظم الإفصاح القوية تعتبر بمثابة سمة أساسية من سمات متابعة الشركات المستندة إلى قوى السوق، وهي أيضا على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم التصوتية، وتشير التجارب الدول التي توجد بها أسواق كبيرة وفاعلة لحقوق الملكية إلى أن الإفصاح يمثل أداة قوية للتأثير على سلوك الشركات وحماية المستثمرين، ومن شأن نظم الإفصاح القوية المساعدة على جذب رؤوس الأموال والحفاظ على الثقة في أسواق المال، وفي ظل حوكمة الشركات يحتاج المساهمون والمستثمرون المستقبليون إلى معلومات منظمة وذات قابلية للمقارنة مع شركات أخرى، بحث تمتاز بالتفصيل الكافي الذي يلبي طموحاتهم في تحقيق كفأت الإدارة واتخاذ القرارات المناسبة بشأن الشركة وحقوق الملكية، ويساهم الإفصاح في تحسين مستويات تفهم جميع الأطراف لهياكل وأنشطة الشركة وكذا تفهم سياساتها وأدائها وكذا علاقة الشركة بمحيطها. لهذا اعتبرت القوائم المالية التي أتى بها النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية مثل الميزانية المالية، حسابات النتائج، التدفقات النقدية، تغيرات رؤوس أموال، بالإضافة إلى الملاحق، خطوة كبيرة في مجال الإفصاح المحاسبي والمالي في المحيط الجزائري.

إذا يعتبر تبني النظام المحاسبي المالي الجديد لأهم المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية لها أهمية بالغة في تحسين مستوى الشفافية والثقة لدى مختلف الإطراف ويعزز من جودة المعلومات المالية والمحاسبية وهذا بفضل الإطار التصوري لمجلس الدولي للمعايير المحاسبية، وهذا أيضا ما يساهم في تعزيز الحوكمة في المؤسسات كما أن تطبيق المعايير المحاسبية سيساهم من رفع درجة الإفصاح حيث يعمل المعيار المحاسبي الدولي (IAS01) على تطوير وتحسين إعداد وتقديم القوائم المالية مما يسمح بسهولة تفسيرها وفهمها من قبل المستثمرين الأجانب والمحليين، ويسمح أيضا بتوجيه المعلومات إلى أكبر قدر ممكن منهم. وفيما يخص المعيار الدولي (IAS07) فإنه يسمح

بتعريف المستثمرين بصافي موجودات الشركة وهيكلها التمويلي بما في ذلك السيولة والملاءة المالية. ويعمل معيار التقارير المالية المرحلية (IAS34) على ترشيد القرارات الاستثمارية بجعل المستثمرين على إطلاع دائم بالوضع المالي والمستجدات المتعلقة بالشركة، وتكمن أيضا أهمية معيار الإفصاحات في التقارير القطاعية في توفير معلومات أكثر تفصيلية عن أداء الشركة والقطاع الذي تنتمي إليه، بالإضافة إلى المعايير الموجهة للمؤسسات المالية التي ستساهم بالتأكيد في رفع درجة الإفصاح في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

وبالإضافة إلى أن الإفصاح المحاسبي وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد يضمن ثقة المستثمر في المعلومات المالية والمحاسبية التي تعرضها الشركات كما أشرنا سابقا، فإنه يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بقرارات الاستثمار، وذلك بالإفصاح عن كل التفاصيل وتقديم مختلف التفسيرات والتوضيحات بخصوص الأرقام الواردة في القوائم المالية، والسياسيات المحاسبية المطبقة في الشركة. دون أن ننسى أن الالتزام بمبدأ القيمة العادلة يسمح بالتقييم الدقيق لموجودات والتزامات الشركة وهو ما يوفر معلومات حقيقية وواقعية عن أداء الشركة ووضعيتها المالية. فيساهم كل من الإفصاح المحاسبي والالتزام بمبدأ القيمة العادلة في توفير المعلومة الحقيقية والموثوقية التي يستند إليها المستثمر أو الراغب في الاستثمار وهذا كله يلبي متطلبات الحوكمة.

الخاتمة:

تهدف المعايير الدولية للمحاسبة التي استمدت منها الإصلاحات المحاسبية في الجزائر إلى مساعدة المستثمرين الدوليين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية العالمية، بتوفير معلومات مالية شفافة وموثوق ا وقابلة للمقارنة دوليا عن الوضعية المالية والأداء في الشركات.

إن تبني النظام المحاسبي المالي لأهم المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية لها أهمية بالغة في تحسين مستوى الشفافية والثقة لدى مختلف الإطراف ويعزز من جودة المعلومات المالية والمحاسبية وهذا بفضل الإطار التصوري لمجلس الدولي للمعايير المحاسبية، وكذا الحد الأدنى من الإفصاح التي تفرضه هذه المعايير وهو ما يساهم في تعزيز الحوكمة في الشركات شريطة توفير البيئة المناسبة لذلك.

المراجع:

1. OECD, "**Principles of Corporate Governance"**, 2008.
2. Oman, Charles P., "**Corporate Governance and National Development"**, OECD, 2001, PP147-.
3. Basel Committee on Banking Supervision – BIS, "**Enhancing corporate governance for banking organizations"**, 2009.
4. Shleifer, Andrei and Vishny, Robert W., 1997, "**A Survey of Corporate Governance** ", the Journal of Finance, 2007. Vol. LII, No. 2. PP 737 -783.

5. **باستخدام كل من:**

- فيصل محمود الشواورة، «**قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية** «، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، دمشق-سوريا، 2009، الصفحة 129-128.
- -محمود عبد الملك فخرا، «**أثر حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في أسواق الأوراق المالية على درجة الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية**»، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر،2003، الصفحة 216.

6. أحمد أشرف عبد الحميد،" الحوكمة والتقارير المالية المنشورة للشركات المصرية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 16، العدد 02، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، ديسمبر 2002، ص 229.
7. طارق عبد العال، "حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2007، الصفحة 12-13.
8. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية،" ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر»، الجزائر، 2009، ص 16.
9. Hendrikson, E. S. & Breda, M. F., "**Accounting Theory"**, 5th ed., Richardson D. Irwin, Boston, 1992,
10. عبد الحميد أحمد محمود، "أثر متغيرات السوق على كثافة الإفصاح في التقارير المالية»، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 15، العدد 01، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، ديسمبر 2000، ص 202.
11. مداني بن بلغيث، «أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية التطبيق على حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 2004، ص 91.
12. Gérard Charreaux, "**gouvernement d'entreprise et la** comptabilité", Éditions Economica, France, 2003, p 02.

13. Organization for economic co-operation and development, "principles of corporate governance", 2004.
14. FRC, "Audit committees combined code guidance",2003
15. The World Bank and The International Monetary Fund, "report on the observance of standards and codes", corporate governance country assessment, Arab Republic of Egypt the World Bank, Washington, September 2004
16. المرسوم رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF) والمؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية العدد رقم 25، المادة 3، الصفحة 3.

obeikan.com

obeikan.com

المناهج المعرفية الداعمة للإبداع الجامعي
دراسة حالة عينة من الطلبة الجامعيين

د. شريفي خيرة

جامعة المدية، الجزائر

الملخص:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى عرض أهم المناهج المعرفية المساندة لعملية الابتكار والإبداع في الجامعات الجزائرية من وجهة نظر الطلبة الجامعيين، وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى ضرورة استخدام الأساليب المعرفية التالية: التعليم المدمج، الإدارة بالمشاركة، إدارة المعرفة، العصف الذهني، حلقات الجودة لدعم الإبداع؛ لما لها من فوائد لتنمية الإبداع، خاصة إبداع المجموعات وتوليد الأفكار الخلاقة مع تطوير مهارات الحل الإبداعي للمشكلات.

الكلمات المفتاحية: الإبداع، التعليم العالي، الأساليب المعرفية (التعليم المدمج، الإدارة بالمشاركة، إدارة المعرفة، العصف الذهني، حلقات الجودة).

Abstract:

The aim of this study was to investigate cognitive styles are supported for the creative process in Algerian higher education institutions from the perspective of students belonging to the Faculty of Economic at the University of Blida and Medea, and had reached the field study to the need to use cognitive styles following: blended learning, management participation, knowledge management, brainstorming , QCs to support creativity; because of its benefits to a private development groups and creativity generate creative ideas with the development of the skills of a creative solution to problems.

Key words: innovation, higher education, cognitive styles (blended learning, management participation, knowledge management, brainstorming, QCs).

المقدمة:

إن المؤسسات باختلاف أشكالها إنتاجية كانت أو خدمية تطمح إلى تحقيق أهدافها بطريقة جد ذكية؛ أين يتم استغلال مواردها استغلالا امثلا سواء كانت مادية أو بشرية، لتكون هذه الأخيرة الأهم في عصر اقتصاد المعرفة واستحواذ المعلومة على السوق؛ مؤدية بذلك إلى تغير الاقتصاد الصناعي

إلى اقتصاد معرفي بحت يرتكز أساسا على كيفية جمع المعلومة وتحليلها وكيفية استعمالها بصورها المختلفة للولوج إلى مصاف المؤسسات العالمية تقدما.

كما أن الجامعات من المؤسسات التي تطمح إلى اقتناص المراتب الأولى موازاة مع المؤسسات الأخرى، وخاصة أنها منبر ومنبع الموارد البشرية الخلاقة لسوق العمل؛ فتكامل الجامعة وسوق العمل يؤدي إلى ازدهار الاقتصاد الوطني. وباعتبار أن الجامعة الجزائرية مؤسسة خدمية تعليمية مخرجاتها متمثلة أساسا في الموارد البشرية المؤهلة التي تعتبر مدخلات لسوق العمل، فهي ملزمة بالاهتمام به وتكوينه أحسن تكوين للوصول لتحقيق أهدافها أولا (رفع الجودة) وأهداف سوق العمل ثانيا بتزويده بكفاءات مواكبة للتغيرات المختلفة خاصة التكنولوجية منها.

وبحكم عدم قابلية المورد البشري للتقليد يعتبر عنصر الإبداع العنصر الأساسي الواجب الاهتمام به في هذا العصر، خاصة مع التطور الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات؛ فلم يعد أمام المؤسسات التعليمية سوى توفير الأساليب المعرفية الملائمة لتدعيم عملية إبداع الخريجين أو الأساتذة في الجامعة الجزائرية. انطلاقا من أهمية موضوع الإبداع في الجامعة ارتأينا البحث عن أهم الأساليب المعرفية المدعمة له للعمل بها مستقبلا.

الإطار المنهجي للدراسة:

إشكالية الدراسة: تنحصر إشكالية هذه الدراسة في السؤال الجوهري التالي: فيما تتمثل الأساليب المعرفية الداعمة لعملية الإبداع الجامعي من وجهة نظر الطلبة الجامعيين الجزائريين؟
للإجابة على هذه الإشكالية، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تكمن عناصر الإبداع؟
- ما هي الأساليب المعرفية المساندة للعملية الإبداعية في الجامعات؟
- فيما تتمثل العوامل المؤثرة في الإبداع الجامعي وما معوقاته؟
- كيف يرتب الطلبة الجامعيين الأساليب المعرفية الداعمة للعملية الإبداعية في الجامعة، وفيما تكمن اقتراحاتهم لدعم العملية الإبداعية في ظل التغيرات السريعة التي مست قطاع التعليم العالي؟

الفرضيات المعتمدة في الدراسة: انطلاقا من إشكالية الدراسة، تمت صياغة الفرضيات التالية:

- هناك علاقة ايجابية بين التعليم المبرمج وتنمية العملية الإبداعية في الجامعات.
- هناك علاقة ايجابية بين حلقات الجودة وتنمية العملية الإبداعية في الجامعات.
- هناك علاقة ايجابية بين العصف الذهني وتنمية العملية الإبداعية في الجامعات.
- هناك علاقة ايجابية بين الإدارة بالمشاركة وتنمية العملية الإبداعية في الجامعات.
- - هناك علاقة ايجابية بين إدارة المعرفة وتنمية العملية الإبداعية في الجامعات.

openkenn.com

أهمية الدراسة: يمكن تحديد أهمية هذه الدراسة في النقطتين التاليتين:

- الأهمية العلمية: تكمن في التعرف على متغيرات الدراسة انطلاقا من كون الإبداع عملية مهمة جدا في عصر اقتصاد المعرفة، المستمدة من أهمية المورد البشري في المؤسسات الإنتاجية والخدمية خاصة، والجامعة على وجه الخصوص، كون الإبداع موردا غير قابل للتقليد ومكسب للمزايا بالنسبة للمؤسسات.
- الأهمية العملية: التوصل من خلال هذه الدراسة إلى نتائج ميدانية تخص العملية الإبداعية في الجامعات وحصر مختلف الأساليب المعرفية المدعمة للإبداع من وجهة نظر الطلبة التابعين لكلية العلوم الاقتصادية بجامعة البليدة وجامعة المدية.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة بلوغ الأهداف التالية:

- التوجه بمستوى الطلبة التفكيري نحو الأفضل وفسح المجال للأفكار الخلاقة للانبثاق والظهور.
- تحديد الأساليب المعرفية الملائمة لتدعيم العملية الإبداعية في الجامعات الجزائرية.
- تحديد أهم المعوقات والعوامل المؤثرة في العملية الإبداعية.

منهجية الدراسة: بالنظر لطبيعة الدراسة، تم توزيع استبيان على عينة من الطلبة بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة البليدة وجامعة المدية، قصد حصر وترتيب الأساليب والمناهج حسب أولوياتها في التطبيق؛ كما تم إتباع المنهج التحليلي، من خلال تحليل النتائج المجمعة من الاستبيان باستعمال الأدوات الإحصائية واستخدام الاختبارات الإحصائية الملائمة لذلك.

محتوى الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة آنفا، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور:

- عرض مفهوم العملية الإبداعية.
- الجامعات و الأساليب المعرفية الملائمة لتدعيم العملية الإبداعية فيها.
- عرض نتائج الدراسة الميدانية و ترتيب الأساليب وفقا لوجهة نظر عينة الطلبة الجامعيين.

المحور الأول: عرض مفهوم العملية الإبداعية

إن عصر المعلومات اجبر المؤسسات على اختلاف أشكالها على الاهتمام بالمورد البشري وتنمية مهاراته الإبداعية؛ فما معنى العملية الإبداعية ومختلف العناصر المكونة لها، وكذا أهم معيقات هذه العملية.

أولا: مفهوم الإبداع وأهميته: لقد حضي مفهوم الإبداع باهتمام العديد من المفكرين في مجال إدارة الأعمال، حيث عرفه بيتر دريكر على أنه البحث المستمر والمنظم بهدف تحقيق التغيير وتحليل الأنظمة الملائمة.[1] لإحداث أية تغييرات يمكن استغلالها من أجل التطوير اقتصاديا أو اجتماعيا. كما تم تعريف الإبداع على انه يتمثل في الجهود المنظمة بهدف تطوير منتجات جديدة أو عمليات إنتاجية جديدة أو تحسين الموجود من كليهما.[2]

كما تم التعبير عن الإبداع بأنه عملية متكاملة لتوظيف القرارات الذهنية لدى الفرد للتوصل إلى شيء جديد نافع للفرد، للمنظمة وللمجتمع. وبناء عليه يشير الإبداع إلى المنتج النهائي الذي يطلق عليه عملا إبداعيا، والذي تم التوصل إليه نتيجة عملية إبداعية يمارسها الأفراد باستخدام ما لديهم من قدرا ت ذهنية أو عقلية معينة. إضافة إلى أن الإبداع يتمثل في عملية إنشاء الأفكار الجديدة ووضعها في الممارسة.[3]

أما بالنسبة لأهمية الإبداع على مستوى المنظمات، فيمكن تلخيصها في النقاط التالية [4]:

- عملية الإبداع تؤدي إلى التجديد والتطوير المستمر، الأمر الذي يساعد منظمات الأعمال على مواكبة التطورات والتغيرات المستمرة للمحيط الخارجي.
- الإبداع يعمل على دعم التنمية الاقتصادية من خلال إيجاد الأساليب والتقنيات والتكنولوجيا الملائمة المدعمة للتنمية.
- لقد أضحت المنافسة اليوم تعتمد أساسا على قدرة المنظمات في التحكم في عملية الإبداع المستمر.
- الإبداع له تأثير على مختلف المجالات، والنابع من أهميته في تعزيز علاقة التفاعل بين منظمات الأعمال وبيئتها.
- يعمل الإبداع على إيجاد الحلول للمشكلات الداخلية والخارجية التي تواجهها منظمات الأعمال.
- يساهم الإبداع في تنمية وتطوير مهارات العاملين والتأثير على اتجاهاتهم وسلوكياتهم.

ثانيا: خصائص الإبداع وأنواعه: تتميز عملية الإبداع بعدد من المميزات والخصائص نوجزها في النقاط التالية:

- الجدية والحداثة: حيث أن المنتج الإبداعي سواء كان أسلوب، تقنية، سلعة أو خدمة يجب أن يكون جديد من حيث الخصائص والاستعمال والمنفعة.
- المنفعة أو القيمة: أي انه يجب أن يكون المنتج الإبداعي ذا منفعة أو قيمة، وليس هذا فحسب بل يجب ا نياتي بقيمة أو منفعة إضافية.
- التكامل أو الترابط: حيث يشترط في المنتج الإبداعي أن يتصف بوضوح أبعاده ومكوناته والتكامل فيما بينها.
- التراكمية: حيث يكون الإبداع مؤسس على نتائج ومعطيات مسبقة ويكون خلاصة الجهود التراكمية التي تستعمل كمعطيات ومدخلات لعملية الإبداع.
- المواءمة الزمنية: يعني ذلك تقديم المنتج الإبداعي في الوقت المناسب.
- أما فيما يتعلق بأصناف الإبداع، فيمكننا عرض الأنواع التالية:[6]

الإبداع المتعلق بالاختراع والتصميم والاستنباط: يشمل هذا النوع من الإبداع على العناصر التالية:

- - الإبداع العلمي: وهو أن يكون الإنتاج غير مرتبط بالمبدع كشخص وإنما يكون نتاج وسيط بين الحاجيات والأهداف المحددة خارجيا وهذا النوع من الإبداع يعالج المبدع مظاهر متعلقة بالمحيط الذي يوجد به مستهدفا تحقيق نتاج جيد ومناسب وأنه يضفي على هذا النتاج أسلوبه الخاص، ومن الأمثلة على الإبداع العلمي هو إبداع الباحثين في مجال الفيزياء والهندسة والصناعة والطب وغيرها...الخ.
- - الإبداع الفني: وهو التعبير عن الحاجات الداخلية كالدوافع والإدراك وفي هذا المجال؛ إذ أن المبدع يظهر ما بداخله إلى الخارج مثل الرسام والنحات والموسيقى.

الإبداع المتعلق بالتأليف: وذلك مثل الإبداع المتعلق بالشعر والنثر.

الإبداع المتعلق بالتخطيط: ويشمل الإبداع الإداري على الفروع الأساسية التالية:

- عملية الإبداع وتخطيط الاستراتيجي المرتبطة بعملية إنتاج السلع والخدمات.

الإبداع في تصميم الهيكل التنظيمي.

- الإبداع في هندسة العلاقات بين مختلف العاملين في المنظمة.
- الإبداع المرتبط بنشاط معين: مثل الإبداع السياسي، والإبداع العسكري، والإبداع الرياضي.
- الإبداع العام والخاص: ويقصد بالإبداع العام هو الإبداع الجماعي، مثل فرق البحوث الطبية. أما الإبداع الخاص فهو يتمثل في الإبداع الفردي.
- الإبداع متعدد الجوانب والشخصية متعددة الوجوه: وهو أن يكون الشخص مبدعا في أكثر من مجال، كأن يكون رساما ومهندسا ورياضيا وميكانيكيا في آن واحد.

ثالثا: العوامل المساعدة على تحقيق الإبداع: إن العوامل التي تساعد على التفكير الخلاق وتشجع الإبداع متمثلة فيما يلي:7

- تخصيص وقت مناسب للتفكير: وذلك يجعل للعديد من المنظمات وقت التفكير نوعا عن السياسة المكتوبة ضمن خطة المنظمة، لذا فإن أغلب المنظمات تشجع أفرادها للاستفادة من أوقات الفراغ، لأنه عامل أساسي في الحث على ابتكار أفكار جديدة.
- المشاركة الحقيقية: إذ تظهر دراسات عديدة أن الأفراد في المنظمة الابتكارية يعتبرون أنفسهم أجزاء من نظام متكامل؛ إذ يعبرون عن أفكارهم التي ستؤخذ بصفة جدية.
- التسامح أثناء الإخفاق: إن ذلك يساعد الأفراد على السعي والبحث واكتشاف الفرص.
- فهم الحاضر: إن الفرص الخاصة بالإبداع والابتكار لا يمكن أن تتواجد إلا في الوقت الحاضر وذلك

يعني أن أفضل وأهم الأشياء هي قبول الموقف الذي نعيشه، وبذلك فإن الشرط الأول من أجل تحقيق الإبداع هو أن ترى بوضوح أين تتواجد الآن بحيث لا تخفي نفسك بعيدا عن الحقيقة الراهنة؛ فإذا كانت هناك بعض المظاهر السيئة يمكن أن تتخلص منها، وبالتالي نجد أن إمكانية تغيير المستقبل لا يمكن أن تتواجد إلا في الظرف الحالي.

- عدم الانشغال بالماضي: فمن الخطأ أن نسمح للماضي أن يكون سجنا لنا وضرورة اعتباره بنكا للمعلومات يمكن أن نتعلم منه.
- الشك في المستقبل: حيث ينبغي أن نتقبل ما هو غير مؤكد بالنسبة لنا، إلا أن أهم المشاكل التي تصادفنا هي صعوبة التنبؤ بالمستقبل؛ ولكي يتم تحقيق الإبداع يجب ترك مساحة للمجهول المشكوك فيه، كما أننا بحاجة إلى موقف من الصراحة والثقة في المستقبل والماضي أيضا.

المحور الثاني: التعليم العالي والأساليب المعرفية: إن الجامعات هي أكثر المؤسسات عرضة لخطر الرداءة أو تدني الجودة؛ لذا لابد لها أن تسعى نحو مختلف الحلول لتنمية الطاقات الإبداعية المتواجدة بها أو المغادرة منها إلى سوق العمل وفيما يلي نظرة عن التعليم العالي وعن الأساليب المعرفية الأكثر نجاعة لتنمية الإبداع خاصة إبداع المجموعات.

أولا: مؤسسات التعليم العالي: تنحصر أهداف الجامعات عامة والجزائرية خاصة فيما يلي :8

- نقل المعرفة: عن طريق التدريس في مستوى الدرجة الجامعية الأولى والدراسات العليا والتربية المستمرة.
- تطوير المعرفة: والعمل على تقدمها عن طريق إجراء البحوث النظرية والعملية والتطبيقية والاستثمار في التعليم العالي.
- تنمية شخصيات الطلاب: مع توجيه عناية خاصة لتنمية القدرات العقلية والأحكام الخلقية عن طريق التدريس والبحث والنقد.
- إعداد أفراد المجتمع وتعديل سلوكياته: مع تزويدهم بالكم الكثير والنافع من المعلومات والمعرفة اللازم لمواجهة التغيرات العصرية والمجتمعية.
- تلبية الحاجات الاجتماعية: على مستوى كل ولاية بمفردها بوجه خاص.
- تطوير إمكانية التعليم العالي: لطلبة المدارس الثانوية وخاصة التركيز على الجانب المهني.
- إعداد باحثي المستقبل: اللازمين لاستمرار الجامعات ومراكز البحث العلمي.
- الحفاظ على العناصر الأصيلة من الثقافة القومية.

أما عن ركائزها فتمحورت أساسا حسب " senge" في خمس أسس تتمثل في9:

* الاتفاق /التفوق الشخصي: وهي ما يرتبط بنظام وضع رؤية شخصية واضحة، تستفيد من طاقات وجهود الأفراد العاملين، وتساعد على رؤية الحقيقة بموضوعية.

* النماذج الفكرية: وتتضمن نظم العمل من خلال نماذج فكرية تسمح للأفراد بإيضاح الافتراضات والعموميات التي تؤثر على فهمهم للعالم وتحدد طريقة تصرفهم في المواقف المختلفة.

* وضع رؤية مشتركة: وتتضمن توضيح الصورة المشتركة والرؤى الخاصة باستكشاف المستقبل التي تدعم التزام الأفراد بقواعد العمل داخل التنظيم وتشجيعهم على تحسين إدارتهم وتنمية مهاراتهم وقدراتهم

* التعلم التعاوني: ويعتمد على قدرة أعضاء الفريق على التوقف عن إبداء وطرح الافتراضات والدخول في مرحلة جديدة من التفكير معا، ويتضمن أيضا تعلم كيفية إدراك نماذج التفاعل في الفرق مثل الدفاعية التي قد تكون حائلا لعملية التعلم.

* التفكير النظمي: إذ أن النظام الخامس يتكامل مع الأربعة السابقة في كيان موحد سواء من جانب النظرية أو الممارسة.

ثانيا: الأساليب المعرفية المدعمة للإبداع في الجامعات: تمثل الأساليب المعرفية الطرق التي يستخدمها الأفراد في الأعمال العقلية؛ إذ أنها بمثابة طرق للإدراك، التفكير، التذكر، تكوين المعلومات وحل المشكلات؛ ومن أهم هذه الأساليب ما يلي:

- التعلم المدمج: وفيه يتم مزج أحداث معتمدة على النشاط تتضمن التعلم في الفصول التقليدية التي يلتقي فيها الأستاذ مع الطلاب وجها لوجه. إذ يعتمد فيه على التعلم الذاتي الذي يأخذ بالنمطين (المتزامن وغير المتزامن) إذ أن التعليم المتزامن يعني التقاء الأستاذ والطالب في نفس الوقت الكترونيا على عكس غير ألتزامني، فهو تعلم قد يشتمل على مجموعة من الوسائط التعليمية التي تصميمها لتتمم بعضها البعض وتعزز التعلم التعاوني الافتراضي الفوري والمقررات المعتمدة على الانترنت ومقررات التعلم الذاتي وإدارة نظم التعلم وأنظمة دعم الأداء الالكتروني .10
- الإدارة بالمشاركة: كما يدل اسمها، هي طريقة تشاركيه بين الفرق والأفراد بهدف الإبداع المستمر، تطوير أداء المنظمة فهي تتطلب الاتصال بالدرجة الأولى، الحوار وتفويض السلطات11.
- إدارة المعرفة: عرفها (Petrides& Nodine 2003) بأنها: "أسلوب أو صورة من صور تمكين العاملين في المنظمة التعليمية بهدف تزويدهم بمجموعة من الممارسات في إطار جمع المعلومات ومشاركة معارفه مع بعضهم البعض؛ مما يولد سلوكيات ومواقف تؤدي إلى تحسين مستوى الخدمات والمنتجات التي تقدمها المنظمة التعليمية"12.
- حلقات الجودة: عرفت حلقات الجودة من قبل (Reiker) رئيس حلقات السيطرة النوعية، والذي قام بنقل حلقات الجودة إلى الولايات المتحدة الأمريكية كما يلي:" هي عبارة عن مجموعة من العاملين في اختصاصات متشابهة يعملون طواعية، ويتلقون بمحض إرادتهم ساعة في الأسبوع لمناقشة المشكلات النوعية وإيجاد الحلول المناسبة لها، حيث يتخذون الإجراءات التصحيحية بشأنها لمقابلة الانحراف الحاصل بين المتحقق فعلا والمخطط "13.

- عصف الأفكار: يستخدم عصف الأفكار لتشخيص الحلول الممكنة للمشاكل وتحديد الفرص الكامنة لتحسين الجودة، إذ يشتمل مرحلتين هما:
- مرحلة توليد الأفكار: حيث تعقد جلسة لعصف الأفكار تطرح فيها قائمة من الآراء بهدف توليد أكبر عدد ممكن من الأفكار.
- مرحلة الإيضاح: حيث يستعرض الفريق قائمة الأفكار للتأكد من استيعابها ومن ثم تقييمها14.

المحور الثالث الدراسة الميدانية: في إطار معرفة المناهج المعرفية الداعمة للابتكار ولإبداع في الجامعات الجزائرية تم التقرب من عينة من الطلبة التابعة لكلية العلوم الاقتصادية بجامعة البليدة وجامعة المدية، حيث تم توزيع استمارة ضمت ثلاثة محاور تتمثل في: معلومات عامة عن الطلبة، واقع الابتكار والإبداع في الجامعة، المناهج المعرفية الملائمة لدعم عملية الإبداع في الجامعة وفق التوضيحات التالية:

أولا: مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في كل الطلبة الجامعيين الجزائريين الذين يدرسون في كلية الاقتصاد بجامعتي البليدة والمدية، وتم اختيار عينة من الطلبة بطريقة عشوائية، حيث تم توزيع 600 استمارة؛ تم استرجاع 580 استمارة من أصل 600 بمعدل 96.66%.

ثانيا: حدود الدراسة: تم تقسيم الدراسة الميدانية إلى:

-حدود مكانية: انحصرت الدراسة على كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة البليدة.

-حدود زمنية: استغرقت عملية توزيع الاستمارة واسترجاعها أسبوعين أين كان تجاوب ايجابي نحو الإجابة عن الاستمارة، تم بعدها الشروع مباشرة في تفريغ الاستمارات في جهاز الحاسوب، وذلك تمهيدا لمعالجتها. وقد كانت معالجة وتحليل النتائج كما يلي:

1-معلومات عامة عن عينة الدراسة:

جدول رقم 1: توزيع الطلبة حسب عدد سنوات الدراسة بالجامعة

عدد سنوات الدراسة	النسبة المئوية
من 1-3 سنوات	20%
من 4-6 سنوات	% 35
أكثر من 6 سنوات	45%
المجموع	100%

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن معظم الطلبة المستقصين لهم أكثر من 6 سنوات دراسة وتمثلت نسبتهم في 45% وهي أكبر نسبة، ونسبة 35% من المبحوثين يتمركزون في الفئة (من 4 إلى 6 سنوات)، في حين أن نسبة 05% لا تتعدى عدد سنوات دراستهم 3 سنوات حيث توحي هذه النسب أن قسم

الماستر والماجستير يحتوي على أكبر عدد من الطلبة ذوي عدد سنوات دراسة كثيرة، وبالتالي ذوي رؤية مستقبلية عن مصير الجامعة خاصة مع التغيرات الحادثة.

واقع توفر إمكانيات للإبداع في الكلية: لقد تم عرض النتائج المتوصل إليها حول هذه الفقرة في الجدول الموالي.

جدول رقم2: توزيع الطلبة حسب توفر إمكانيات للإبداع في الجامعة

الإجابة	النسبة المئوية
لا	%90
لا أدرى	7.5%
نعم	2.5%
المجموع	%100

من خلال الجدول السابق، يتبين لنا أن توفر الإمكانيات الإبداعية في الجامعة حسب رأي أغلبية الطلبة تنحصر في الاختيار السلبي (لا) الذي يغطى نسبة90%، أما نسبة 7.5%فكانت تعبر عن اختيار عدم معرفة الطلبة بالإمكانيات الإبداعية في الجامعة، أما الفريق ذو الرأي الايجابي في توفر إمكانيات للإبداع في الجامعة فقد مثل نسبة 2.5%. لتكون هذه النسب معبرة عن الإمكانيات المعنوية والتحضيرية لتشجيع عملية الإبداع ولا يقصد بها الإمكانيات المادية كون الكلية تحتوي على مخابر لكن تفعيلها ناقص للغاية.

تدعيم العملية الإبداعية في الجامعات الجزائرية: انقسمت آراء المستجوبين حول هذه النقطة إلى:

جدول رقم3: الأساليب المعرفية المدعمة للعملية الإبداعية في الجامعات

الأساليب المعرفية المدعمة للعملية الإبداعية	**التكرارات النسبية**		
	ملائمة	غير ملائمة	لا أدري
التعليم المدمج	**%50**	**%25**	**%25**
العصف الذهني	**%70**	**%20**	**%10**
إدارة المعرفة	**%70**	**%15**	**%15**
الإدارة بالمشاركة	**%40**	**%10**	**%50**
حلقات الجودة	**%80**	**%2**	**%8**

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه، نلاحظ بأن غالبية المستجوبين من الطلبة سرحوا بأن المناهج المعرفية المختلفة المعتمدة في الجامعات الجزائرية، لها تأثير معتبر على عملية تدعيم الإبداع لدى الطلبة الجامعيين. كما أن الطلبة يرون بأن أسلوب الإدارة بالمشاركة فعالة أكثر لعملية الابتكار والإبداع التنظيمي وتخص أكثر الموظفين الإداريين في الجامعة.أما بالنسبة لمعوقات العملية الإبداعية على مستوى الجامعة، فقد كانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم 4: معيقات العملية الإبداعية في الجامعات

الإجابة	النسبة المئوية
انشغال الأستاذ بأعمال أخرى	%3
قلة الحجم الساعي لاجتماع الطالب والأستاذ	%15
قلة الوسائل التكنولوجية للبحث	%2
قلة فرق العمل بين الأستاذ والطالب	60%
قلة التحفيز المادي والمعنوي	%5
الجمع بين التدريس والبحث	%15
المجموع	%100

من خلال نتائج الجدول يتبين لنا أن ترتيب معوقات العملية الإبداعية في الجامعات تمثلت في النسب التالية: 60% لعائق عدم توفر فرق العمل التي تجمع الأساتذة والطلبة من جهة والطلبة مع بعضهم من جهة أخرى؛ 15% بالنسبة لعائق الجمع بين وظيفتي التدريس والبحث بالنسبة للأساتذة، ونفس النسبة لقلة الحجم الساعي الذي يجمع بين الأستاذ والطالب خارج حصص التدريس؛ لتكون نسبة5% ممثلة لقلة التحفيز المادي والمعنوي لعملية الإبداع المعرفي بالجامعة. أما عن انشغال الأستاذ بأعمال أخرى فقدرت نسبتها ب 3% لتكون أصغر نسبة 2% من نصيب عائق قلة الوسائل البيداغوجية والتكنولوجية للبحث؛ وهذا ما يعكس أهمية الأساليب المعرفية الجماعية (فرق العمل) في عملية تدعيم الإبداع بالجامعات.

إذ انه وفق أراء الطلبة يمكن حل مشكل تنمية العملية الإبداعية من خلال توفير الأساليب المعرفية المتمثلة في فرق العمل الجماعية، وهي حلول بسيطة لكن ما لها من ايجابيات تعود على الطالب والأستاذ والكلية، وبالتالي الجامعة الجزائرية بالإيجاب واحتلالها المراتب العليا مقارنة بالجامعات الأخرى.

ليقترح الطلبة طرق أخرى لتدعيم عملية الإبداع في الجامعات أهمها:

- التحسين المستمر في كافة نشاطات الجامعة وخاصة تشجيع العمليات الإبداعية للطلبة.
- نشر الوعي بأهمية الإبداع بين كليات الجامعة خاصة مع التطورات الحادثة.

- ربط شبكة من العلاقات العلمية مع الجامعات العريقة للاستفادة من تجاربها.
- بناء وتفعيل حاضنات الأعمال والإبداع بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية.

الخاتمة:

نذكر في نهاية الدارسة بأن الهدف من هذه الدراسة تبيان مدى ارتباط عملية الإبداع بالمناهج المعرفية في الجامعات الجزائرية، حيث كانت جامعة البليدة نموذج لذلك؛ وقد توصلت الدراسة إلى نتائج تمحورت من خلال تحليل نتائج كل فرضية على حدى وفق الطرح التالي:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ايجابية بين التعليم المدمج والعملية الإبداعية في الجامعات؛ فهي فرضية صحيحة إلى مدى معين حسب أراء الطلبة وصالحة في البيئة التي أجريت فيها الدراسة على الأقل، وما يؤكد ذلك نسبة 50%المعبرة عن درجة العلاقة بين التعليم المدمج والإبداع.

الفرضية الثانية: "هناك علاقة ايجابية بين حلقات الجودة والعملية الإبداعية في الجامعات" تعتبر فرضية ايجابية جدا ومؤيدة من طرف الطلبة بنسبة 80%؛ إذ عبروا عن اتفاقهم على أهمية حلقات الجودة كأسلوب من الأساليب المعرفية المدعمة بصورة كبيرة جدا للإبداع في الجامعات الجزائرية وجامعة البليدة كنموذج مصغر منها ونظرا للطبيعة المتشابهة لكل جامعات الوطن نستطيع أن نقول أن ما ينطبق على جامعة البليدة ينطبق على باقي الجامعات الجزائرية الأخرى

الفرضية الثالثة والخامسة: "هناك علاقة ايجابية بين العصف الذهني والعملية الإبداعية في الجامعات " و" هناك علاقة ايجابية بين إدارة المعرفة والعملية الإبداعية في الجامعات فرضيتان تحصلتا على نفس النسبة 70%أي أن الطلبة يوافقون على أن كل من أسلوبي عصف الأفكار وإدارة المعرفة مدعمين لعملية الإبداع في الجامعات وخاصة في ظل تراكم المعلومات وتقادمها بسرعة كما أن استعمالها في غير مكانها يؤدي إلى عواقب لا يحمد عقباها.

الفرضية الرابعة: «هناك علاقة ايجابية بين الإدارة بالمشاركة والعملية الإبداعية في الجامعات « فرضية مدعمة بنسبة 40%حسب أراء الطلبة للعملية الإبداعية لكن ليست غير مجدية بصورة كبيرة؛ إذ أوعزوا السبب إلى مناسبتها أكثر لعملية الإبداع التنظيمي والخاص بالإداريين وعملية اتخاذ القرارات خاصة غير المبرمجة منها.

على ضوء ما تم عرضه، يمكننا تلخيص النتائج النهائية للدراسة والتوصيات في النقاط التالية:

- - من الأجدر على الجامعات الجزائرية توظيف وتجسيد الأساليب المعرفية المختلفة بين الطلبة من حلقات جودة، عصف ذهني، تعليم المدمج، إدارة المعرفة والإدارة بالمشاركة، لما لهذه الأساليب من أثار ايجابية على عملية الإبداع خاصة مع طلبة ما بعد التدرج.

- - من الأحسن الفصل بين أنواع الإبداع، فكما للإبداع في البحث العلمي أهمية فأيضا للإبداع التنظيمي دور مهم؛ إذ أن نجاحه مرهون بمشاركة الأطراف فيه للإحاطة بمختلف جوانب المشكلة وإيجاد الحلول المناسبة.
- - ضرورة الربط بين وظيفتي البحث العلمي والتدريس؛ إذ انه حسب أراء الطلبة فأكبر عائق أمام الإبداع في الجامعة هو عملية الفصل بين الوظيفتين.
- - نجد أنه من الضروري تفعيل المخابر العلمية وفرق البحث التابعة لها، مع تقديم تحفيزات معنوية خاصة للطلبة ذوي الطاقات الإبداعية الخارقة.
- - على المسؤولين بالجامعات نشر الوعي بأهمية الإبداع بين كليات الجامعة، خاصة مع التطورات الحادثة مع إقامة شبكة من العلاقات العلمية مع الجامعات العريقة للاستفادة من تجاربها، وبناء وتفعيل حاضنات الأعمال والإبداع بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية.

obeikan.com

المراجع:

1. Jean yves Prax,**le manuel du knowledge management**, polia Editeurs, Paris,2ème édition ,2007,P 195 .
2. صالح مهدي محسن العامري، طاه محسن منصور الغالبي، **الإدارة والأعمال**، دار وائل للنشر، عمان، ط1 2007 ص180.
3. نجم عبود نجم، **إدارة الابتكار**، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص22.
4. حسين حريم، **إدارة المنظمات -منظور كلي**، دار الحامد للنشر، الأردن، ط2003،1، ص305-306.
5. نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص26.
6. خرخاش نادية، **تسيير الإبداع التكنولوجي «دراسة ميدانية لمؤسسة رياض سطيف»**، مذكرة ماجستير، دفعة 2001/200، ص05.
7. سليم بطرس جلدة، زيد منير عبوي، **إدارة المعرفة الإبداع والابتكار**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن ط1، 2006، ص102-103.
8. عبد الباسط محمد دياب، **تطوير الإدارة الجامعية، دراسة حالة كليات التربية في عدة دول**، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص 311-312.
9. حسن حسين البلاوي، سلامة عبد العظيم حسن، **إدارة المعرفة في التعليم**، دار الوفاء، الإسكندرية، ط 1 2007، ص 256.
10. زكريا بن يحي لال، ورقة عمل حول ثقافة التعليم الالكتروني ،2012، ص7
11. Management participatif. **Qualité online**. www.qualiteonline.com
12. Lisa Petrides, A. & Thad Nodine R, **Knowledge Management In Education:Defining The landscape**, The Institute Of Knowledge Management In Education, USA, 2003, p10.
13. خضير كاظم حمود، **إدارة الجودة الشاملة**، دار الميسرة، عمان، 2000، ص121.
14. إسماعيل إبراهيم القزاز وآخرون **six sigma وأساليب حديثة أخرى في إدارة الجودة الشاملة** دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، 2009، ص82.

obeikan.com

obeikan.com

أثر معايير الجدارة الائتمانية المعروفة بـ 5Cs على اتخاذ القرار الائتماني
- دراسة ميدانية على عينة من البنوك الجزائرية -

أ.د. شريط عابد

أ. بنية صابرينة

جامعة تيارت، الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر معايير ومؤشرات الجدارة الائتمانية المعروفة بـ 5Cs على اتخاذ القرار الائتماني، من خلال دراسة ميدانية على عينة من البنوك الجزائرية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وتطوير استبيان لغرض جمع البيانات من أفراد العينة المكونة من 37، وتم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معايير الجدارة الائتمانية للعميل من حيث: شخصيته، قدرته، رأسماله، الضمانات المقدمة، والظروف المحيطة به، وبين القرار الائتماني، وان البنوك الجزائرية تستخدم فعلا هذه المعايير في عملية التحليل الائتماني، مع اختلاف الاهمية النسبية لها.

الكلمات المفتاحية: الائتمان، القرار الائتماني، الجدارة الائتمانية، معايير الجدارة الائتمانية للعميل.

Résumé:

Le but de cette étude est de préciser l'impact de les critères et les indicateurs de la solvabilité du client connue sur 5Cs, pour prendre la décision le l'octroi du crédit, en s'appuyant sur un échantillon des banques algériens ; pour réaliser les buts de cette étude, on a développé un questionnaire pour rassembler les données des individu de l'échantillon de ٣٧, en utilisant le programme SPSS pour analyser les données ; l'études est arrivée une relation à sens statistiques entre les critères de la solvabilité du client dans sa personnalité, sa capacité, son capitale, les garanties données, et ses circonstances, et la décision de l'octroi de crédit; et que les banques algériens utilisent vraiment ces critères dans l'analyse de crédit avec la différences relatives de son importance.

Mots clés : crédit, la décision le l'octroi du crédit, la solvabilité, les critères de la solvabilité du client 5Cs.

المقدمة:

إن الاهتمام بموضوع تقدير الجدارة الائتمانية يعود إلى أن عملية منح الائتمان لا تخلو من المخاطر، اذ يعتبر القرار الخاطئ الخاص بمنح الائتمان خسارة كبيرة على البنك لأنه في حالة الموافقة تكون النتيجة تعثر هذه القروض، وفي حالة الرفض يكون فقدان لفرصة الكسب، لهذا السبب تستدعي عملية اتخاذ القرار الائتماني دراسة وتحليل لجعل المخاطر في حدودها الدنيا، وذلك بالاستعانة بمجموعة من المعايير المساعدة على تقدير الجدارة الائتمانية لعل أبرز منظومة ائتمانية لقيت قبولا عاما لدى محللي الائتمان هي تلك المسماة بـــ5Cs .

بناءا على ذلك تسعى هذه الورقة البحثية الى تحديد أثر معايير ومؤشرات الجدارة الائتمانية للعميل المعروفة بـــ 5Cs على اتخاذ القرار الائتماني بالبنوك الجزائرية

مشكلة الدراسة: نحاول من خلال دراستنا الإجابة عن التساؤل التالي: **ما مدى تأثير معايير الجدارة الائتمانية للعميل 5Cs على القرار الائتماني؟**

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على المعايير المعروفة بـ 5CS المستخدمة من طرف البنوك في التحليل الائتماني لتحديد مؤهلات وقدرات العملاء على التسديد؛
- التعرف على أثر هذه المعايير على القرار الائتماني بالبنوك الجزائرية، وترتيبها وفق اهميتها النسبية من وجهة نظر افراد العينة المدروسة؛
- معرفة مدى قيام البنوك الجزائرية بدراسة العناصر الخمسة لتقييم العميل قبل منح الائتمان؛

فرضيات الدراسة: للإجابة على ما تم طرحه، وأملا في تحقيق أهدافه قمنا بصياغة فرضية رئيسية انبثق منها مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها، وهي:

الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معايير الجدارة الائتمانية للعميل 5Cs والقرار الائتماني.

الفرضية01: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل شخصية العميل والقرار الائتماني؛

الفرضية 02: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل مقدرة العميل والقرار الائتماني؛

الفرضية 03: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رأسمال العميل والقرار الائتماني؛

الفرضية 04: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الضمانات المقدمة والقرار الائتماني؛

الفرضية 05: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الظروف المحيطة والقرار الائتماني.

رابعا مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من عينة من البنوك الجزائرية وهي (القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الجزائري للتنمية الريفية)، اما

obeikan.com

عينة الدراسة فتتكون من جميع مسؤولي ادارة الائتمان والمشاركين في عملية اتخاذ قرار منح الائتمان للعملاء بفروع البنوك المذكورة بولاية تيارت.

الأدوات المستعملة في الدراسة: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصا لهذا الغرض، وتم تفريغ الاستبانة وتحليلها من خلال البرنامج SPSS وقد تم الإعتماد على الأدوات الإحصائية التالية: اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات أداة الدراسة، المتوسطات الحسابية لأجل وصف عينة الدراسة، باختبار Tللفرضيات العدمية.

منهج الدراسة: تمشيا مع متطلبات الدراسة، فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لأنه يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي على أرض الواقع ويصفها بشكل دقيق، ويعبر عنها تعبيراً كيفيا وكميا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح سماتها، أما الكمي فيعطينا وصفا رقميا ويوضح مقدار الظاهرة من خلال الدراسة الميدانية بالبنوك الجزائرية.

المحور الأول: الإطار النظري

أولا: مفهوم الائتمان البنكي

«استمد الائتمان تعريفه من الكلمة الانجليزية «Credit» والتي نجدها ناشئة عن عبارة «Credo» في اللاتينية، وهي تركيب الاصطلاحين: «Cred» وتعني «الثقة»، «do » وتعني «وضع»، وبدمج الكلمتين يصبح المصطلح هو وضع الثقة»[1]. تعرف الائتمانات بأنها «تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها دفعة واحدة او على اقساط في تواريخ محددة حسب العقد «[2].

ثانيا: خطر الائتمان البنكي

ان كلمة خطر «risque» مشتقة من كلمة « re-scass» اللاّتينية والتي تعرف بأنها «التزام مبني على عدم التأكد يتميز باحتمالية الخسارة أو الربح». [3] فيقصد بالخطر «حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة والمتوقعة أو المأمولة».[4]، يشير خطر الائتمان إلى «الخطر الناتج عن التزام البنك بتمويل زبون يصبح بعد ذلك غير قادر على التسديد»[5]. كما يعرف على أنه «عدم السداد الكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية»[6]. وعرف أيضا على أنه:» المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو هما معا وفقا للاتفاقيات المبرمة «[7].

ثالثا: أسس منح الائتمان

يتم منح الائتمان البنكي بناءا على مجموعة من الأسس وهي:

1-الامان: يعود هذا المبدأ إلى ثقة إدارة البنك بأن كل الائتمانات التي تمنحها للعملاء سوف يتم سدادها في الوقت المحدد، ويتم منح الائتمان بالاعتماد على كل ما يتعلق بالمحيط الداخلي والخارجي لطالب القرض.

2-الربحية: المقصود من ذلك حصول البنك على عوائد من الائتمان الذي يمنحه، تمكنه من دفع الفوائد على الودائع، وتحقيق عائد مناسب على راس المال على شكل ارباح صافية.[8]

3-السيولة: هي سرعة وسهولة تحويل هذه العملية الائتمانية الى نقود، وهذا راجع الى قدرة المتعامل على الوفاء بالتزاماته في الموعد المحدد.

4-المواءمة: رغم ان عاملي السيولة والربحية متلازمان، الا انهما ايضا متناقضان، الامر الذي يستوجب ايجاد المواءمة بينهما بحيث لا يضحي البنك بعامل منهما في سبيل تحقيق الآخر، وهذا عن طريق ادارة الاموال وتوظيفها بما يحقق الوفاء بمتطلبات الودائع وتحقيق أكبر عائد ممكن.[9]

5-الالتزام بالسياسة الائتمانية: يعد وجود سياسة ائتمانية واضحة بمثابة اساس تبنى عليه عملية منح الائتمان، ويقصد بها «مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وكذا الشروط وضوابط منحها ومتابعتها وتحصيلها «.[10]

رابعا: معايير الجدارة الائتمانية للعميل المعروفة بـ 5Cs:

لا يمكن منح الائتمان إلا بتوفر مجموعة من المعايير، بالشكل الذي يحفز ويدفع البنك إلى الثقة في الفرد أو المؤسسة ومنحها

القرض، سميت هذه معايير بـ5Cs لان كل معيار يبدأ بالحرف C باللغة الانجليزية وهي:

1-شخصية العميل Character: ويقصد بها دراسة شخصية العميل المقترض وسمعته، وملامح تلك الشخصية ومدى اقتناع المحلل الائتماني بأمان في التعامل كبنك مع هذا العميل، و»تعتبر السمعة الحسنة محصلة عدة سمات في مقدمتها الامانة، الكمال، المثابرة، والاخلاق، هذه السمات اذا توفرت لدى العميل تشكل له الشعور بالمسؤولية اتجاه التزاماته وديونه»[11]

2-قدرة العميل Capacity[12]: وهي تدل القدرة الاقتراضية للعميل التي تتحدد مدى قدرته على توليد الاموال الكافية لخدمة الدين، ولقياس هذا المعيار يجب إجراء دراسة دقيقة يتم من خلالها التعرف على تفاصيل المركز المالي للعميل، ومن خلال هذه الدراسة يقوم متخذ القرار الائتماني باستقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية للعميل.

3-رأس المال Capital: يعبر رأس مال العميل على قدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض

الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حالة عدم قدرة العميل على السداد.

4-الضمان Collateral: يعرف الضمان بأنه " الوسيلة التي تسمح للدائن بتجنب الخسارة الناتجة عن عدم ملاءة مدينه»[13]، ويقصد به الاصول التي يقدمها العميل كضمان بغرض الحصول على القرض، بحيث إذا توقف عن السداد يحق للمصرف البنك التصرف فيها.

5-الظروف المحيطة Conditions: يقصد بها تأثير الحالة الاقتصادية المحيطة بالعميل على النشاط المطلوب تمويله، وكذا الإطار القانوني الذي تعمل فيه المؤسسة، بالإضافة إلى بعض الظروف التي ترتبط مباشرة بالنشاط الذي يمارسه العميل مثل الحصة السوقية.

المحور الثاني: الإطار العملي

من اجل اختبار أثر معايير الجدارة الائتمانية للعميل على القرار الائتماني تم تصميم استبانة تكونت من خمسة مجالات وهي: المجال الاول: شخصية العميل وتكون من 08 فقرات، المجال الثاني: قدرة العميل وتكون من 07 فقرات، المجال الثالث: رأسمال العميل وتكون من 05 فقرات، المجال الرابع: الضمانات المقدمة من طرف العميل وتكون من 07 فقرات، المجال الخامس: الظروف المحيطة بالعميل وتكون من 05 فقرات.

وتم توزيع 37 استبانة عن طريق اجراء مقابلات شخصية مع مسؤولي ادارة الائتمان والمشاركين في عملية اتخاذ القرار الائتماني بمجموعة من البنوك (القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الجزائري للتنمية الريفية)، فروع ولاية تيارت.

أولا: ثبات اداة الدراسة

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) للاستبانة ككل، ولكل مجال من مجالاتها، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة

اسم المتغير	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
شخصية العميل	0.720
قدرة العميل	0.829
رأسمال العميل	0.852
الضمانات المقدمة	0.758
الظروف المحيطة	0.797
الاداة ككل	0.922

اتضح من نتائج الجدول أن قيمة معامل (كرونباخ ألفا) للاستبانة ككل كانت مرتفعة ومقبولة ودالة إحصائيا (0.922)، وكذلك في جميع مجالات الاستبانة (0.720-0.852)، وذلك بالمقارنة مع

النسبة المعيارية المقدرة بـ (0.60)، وبذلك تكون الإستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات وقابلة للتوزيع وصالحة لغايات التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.

ثانيا: تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة

1-نتائج اختبار الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل **شخصية العميل** والقرار الائتماني؛

- النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين حول أثر شخصية العميل على القرار الائتماني:

جدول رقم 02: استجابات أفراد الدراسة لعبارات المجال الاول (شخصية العميل)

رقم الفقرة	العبارات	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة	الاهمية النسبية
01	يهتم البنك بالتعرف على الوضع الشخصي للعميل، أخلاقه، سلوكه، ووضعه العائلي قبل اتخاذ القرار الائتماني.	**4.22**	**عالية**	**04**
02	يأخذ البنك سمعة العميل عند اتخاذ القرار الائتماني بعين الاعتبار.	4.73	عالية	01
03	يهتم البنك بالأهلية القانونية للعميل من خلال الاطلاع على سجلات المحاكم.	3.97	عالية	06
04	تؤثر العلاقات الشخصية القائمة بين ادارة الائتمان والعميل على القرار الائتماني.	2.48	ضعيفة	07
05	يهتم البنك بالمركز الوظيفي ودرجة ثقافة العميل عند منح الائتمان.	4.57	عالية	03
06	يتعرف البنك على معاملات العميل من خلال العملاء والموردين والمؤسسات التجارية التي يتعامل معها.	**4.19**	**عالية**	**05**
07	يتعرف البنك على مدى التزام العميل بشروط والاتفاقيات التي يرتبط بها مع الاخرين.	4.68	عالية	02
08	شخصية العميل	4.15	عالية	02

يعرض الجدول رقم 02 نتائج تحليل البعد الأول من أبعاد المتغير المستقل (شخصية العميل) والذي جاء قياسه عن طريق 07 أسئلة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المتغير (4.15) وبدرجة موافقة (عالية)، وهذا ما يدل على ادراك افراد العينة لأهمية تحليل شخصية

- النتائج المتعلقة باختبارT للفرضيات العدمية:

جدول رقم 03: اختبارT لشخصية العميل

اختبار T	مستوى الدلالة
22.76	0.001

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم 03 إلى وجود علاقة بين المتغير المستقل (شخصية العميل) والمتغير التابع (القرار الائتماني)، استنادا إلى قيمة T التي قدرت بـ (22.76) وهو ارتباط موجب وقوي وبمستوى معنوية قدر بـ (0.001Sig=) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) مما يقتضي رفض الفرضية العدمية والتي تنص على أنه لا توجد علاقة شخصية العميل بين والقرار الائتماني، وقبول الفرضية البديلة.

2-نتائج **اختبار الفرضية الثانية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل **مقدرة العميل** والقرار الائتماني

- النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين حول أثر قدرة العميل على القرار الائتماني:

جدول رقم 04: استجابات أفراد الدراسة لعبارات المجال الثاني (قدرة العميل)

ر قم الفقرة	العبارات	ا لمتو سط الحسابي	د ر جة الموافقة	الاهمية النسبية
08	يقوم البنك بتحليل القوائم المالية بغرض التعرف على القدرات الائتمانية للعميل ومدى احتمالية تحقيق الربح.	**4.82**	**عالية**	**01**
09	يعتبر البنك الخبرة الماضية العميل في مجال عمله مؤشرا هاما في تحديد كفاءته.	4.57	عالية	05
10	يقوم البنك بدراسة وتحليل حجم التدفقات النقدية السابقة، الحالية والمستقبلية للعميل.	4.78	عالية	02
11	يقوم البنك بدراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية لمشاريع المقدمة من طرف العملاء من خلال خبراء مختصين.	**4.29**	**عالية**	**06**
12	يتأكد البنك من مدى توافق مواعيد التسديد مع توفر السيولة لدى العميل من خلال تحديد إمكانيات وحاجات	4.48	عالية	04
13	يقوم البنك بالتأكد من الكفاءة الفنية والإدارية وملاءة المالية العميل قبل منح الائتمان.	4.69	عالية	03
14	يعتبر البنك تطبيق العميل للأساليب الحديثة والمتطورة سواء الفنية أو الإدارية مؤشر جيد لكفاءة العميل.	**3.97**	**عالية**	**07**
15	يمنح البنك الائتمان بعد القيام بزيارة ميدانية لمشروع العميل المراد تمويله.	3.46	متوسطة	08
	قدرة العميل	**4.39**	**عالية**	**01**

يعرض الجدول رقم 04 نتائج تحليل قدرة العميل والذي جاء قياسه عن طريق 08 أسئلة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (4.39) وبدرجة موافقة (عالية)، وهو أعلى متوسط من بين متوسطات معايير الجدارة الائتمانية للعميل، مما يعني أنه حقق مستوى موافقة أفراد العينة حوله بدرجة مرتفعة وهو إشارة إلى إدراك أفراد عينة الدراسة للأهمية كبيرة لقدرة العميل في عملية التحليل الائتماني.

- النتائج المتعلقة باختبار معاملات الارتباط:

جدول رقم 05: اختبارT لقدرة العميل

اختبار T	مستوى الدلالة
22.93	0.001

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم 05 إلى وجود علاقة بين قدرة العميل والقرار الائتماني استنادا إلى قيمة T التي قدرت بـ (22.93) وبمستوى معنوية قدر بـ (0.001Sig=) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) مما يقتضي رفض الفرضية العدمية والتي تنص على أنه لا توجد علاقة بين قدرة العميل والقرار الائتماني، وقبول الفرضية البديلة.

3-نتائج **اختبار الفرضية الثالثة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين **رأسمال العميل** والقرار الائتماني.

- النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين حول أثر رأسمال العميل على القرار الائتماني:

جدول رقم 06: استجابات أفراد الدراسة لعبارات المجال الثالث (رأسمال العميل)

رقم الفقرة	العبارات	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة	الاهمية النسبية
16	يعتبر البنك رأسمال العميل المرتفع عاملا مشجعا على منح الائتمان المطلوب من العميل	3.95	عالية	03
17	يطلب البنك من العميل الاحتفاظ باحتياطي للسيولة لمواجهة الظروف الصعبة وغير المتوقعة.	2.96	متوسطة	05
18	يقوم البنك بتحليل نسب الربحية المتعلقة بمشروع العميل من خلال تحليل القوائم المالية للعميل.	4.32	عالية	02
19	يقوم البنك بقياس قدرة العميل على التسديد من خلال أصوله المتداولة.	3.80	عالية	04
20	يتعرف البنك على مصادر التمويل المختلفة للعميل قبل اتخاذ القرار الائتماني.	4.67	عالية	01
	رأسمال العميل	3.97	عالية	03

يعرض الجدول رقم 06 نتائج تحليل المجال الثالث رأسمال العميل والذي جاء قياسه عن طريق 05 أسئلة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (3,97) وبدرجة موافقة (عالية)، وهذا ما يدل على ان متخذي القرار الائتماني يولون أهمية لرأسمال العميل.

النتائج المتعلقة باختبارT للفرضيات العدمية

جدول رقم 07: اختبارT لرأسمال العميل

اختبار T	مستوى الدلالة
20.56	0.001

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم 07 إلى وجود علاقة بين المتغير رأسمال العميل والقرار الائتماني، استنادا إلى قيمة T التي قدرت بـ (20.56) وبمستوى معنوية قدر بـ (Sig=0.001) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) مما يقتضي رفض الفرضية العدمية والتي تنص على أنه لا توجد علاقة بين رأسمال العميل والقرار الائتماني، وقبول الفرضية البديلة.

4-نتائج اختبار الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين **الضمانات المقدمة من طرف العميل** والقرار الائتماني.

- النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين حول أثر الضمانات المقدمة على القرار الائتماني:

جدول رقم 08: استجابات أفراد الدراسة لعبارات المجال الرابع (الضمانات المقدمة)

رقم الفقرة	العبارات	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة	الاهمية النسبية
21	يقوم البنك بطلب الضمانات عند منحه للائتمان بتشدد حتى من العملاء الموثوق بهم.	4.69	عالية	03
22	يقوم البنك بدراسة وتحليل نوعية الضمانات التي يقدمها العميل قبل اتخاذ القرار الائتماني.	4.74	عالية	02
23	يتأكد البنك من مدى سلامة الضمانات المقدمة من طرف العميل قبل اتخاذ قرار المنح.	4.86	عالية	01
24	يتجنب البنك منح الائتمانات التي تكون بضمانات شخصية.	3.45	متوسطة	06
25	يلجأ البنك إلى التأمين ضد مخاطر الائتمان عن طريق إبرام عقود مع شركات التأمين لنقل وتحمل المخاطر.	3.50	متوسطة	05
26	يسمح البنك للعميل باستعمال الائتمان الممنوح له قبل الحصول على الضمانات المطلوبة.	2.15	ضعيفة	07
27	يعتبر البنك الضمانات المقدمة مصدر احتياطي، وان الضمان الرئيسي يتعلق بمدى تحقيق الأرباح.	3,83	عالية	04
	الضمانات المقدمة من طرف العميل	3,91	عالية	04

يعرض الجدول رقم 08 نتائج تحليل الضمانات المقدمة من طرف العميل والذي جاء قياسه عن طريق 07 أسئلة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (3.91) وبدرجة موافقة (عالية)، أي أن مستوى موافقة عينة الدراسة على أثر الضمانات المقدمة على القرار الائتماني كان مقبول.

- النتائج المتعلقة باختبارT للفرضيات العدمية

جدول رقم 09: اختبارT للضمانات المقدمة من طرف العميل

اختبار T	مستوى الدلالة
20,32	0.001

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم 09 إلى وجود علاقة بين المتغير الضمانات المقدمة من طرف العميل والقرار الائتماني، استنادا إلى قيمة T التي قدرت بـ (20.32) وبمستوى معنوية قدر بـ (Sig 0.001=) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) مما يقتضي رفض الفرضية العدمية والتي تنص على أنه لا توجد علاقة بين الضمانات المقدمة من طرف العميل والقرار الائتماني، وقبول الفرضية البديلة.

5-نتائج **اختبار الفرضية الخامسة:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين **الظروف المحيطة بالعميل** والقرار الائتماني

- النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين حول أثر الضمانات الظروف المحيطة بالعميل على القرار الائتماني:

جدول رقم 10: استجابات أفراد الدراسة لعبارات المجال الخامس (الظروف المحيطة)

رقم الفقرة	العبارات	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة	الاهمية النسبية
28	يقوم البنك بالتنبؤ بالأوضاع الاقتصادية ودراسة مدى تأثيرها على نشاط العميل ومقدرته على السداد.	3.89	عالية	02
29	يقوم البنك بمساعدة العملاء على تجاوز المشاكل التي يواجهونها لتجنب حالات الافلاس.	2.47	ضعيفة	05
30	يقوم البنك بدراسة القطاع الذي يعمل فيه العميل من حيث درجة المنافسة والتطور التكنولوجي ومدى تكيفه مع هذه التطورات.	3.50	متوسطة	04
31	يحدد البنك حجم ونوع الائتمان الممنوح حسب مواءمة السياسة الائتمانية للأوضاع في البلد.	3.98	عالية	01
32	يقوم البنك بتحديد نوع الائتمان الممنوح حسب الظروف الأمنية والسياسية السائدة في البلد.	3.78	عالية	03
	الظروف المحيطة بالعميل	3.55	عالية	05

يبين الجدول رقم 10 نتائج تحليل المجال الخامس والذي تمثل في بعد الظروف المحيطة بالعميل أين جاء قياسه عن طريق 05 أسئلة، بحيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.55) وبدرجة موافقة (عالية) وهو بذلك يحتل المرتبة الأخيرة من حيث تصورات أفراد العينة.

- النتائج المتعلقة باختبارT للفرضيات العدمية:

الجدول رقم 11: اختبارT للظروف المحيطة بالعميل

قيمة T	مستوى الدلالة
10.86	0.001

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم 11إلى وجود علاقة بين المتغير الظروف المحيطة بالعميل والقرار الائتماني، استنادا إلى قيمة T التي قدرت بـ (10.86) وبمستوى معنوية قدر بـ (=0.001Sig) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) مما يقتضي رفض الفرضية العدمية والتي تنص على أنه لا توجد علاقة بين الظروف المحيطة بالعميل والقرار الائتماني، وقبول الفرضية البديلة.

6-نتائج **اختبار الفرضية الرئيسية:** لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين **معايير الجدارة الائتمانية للعميل 5Cs** والقرار الائتماني.

الجدول رقم 12: الأهمية النسبية لعناصر معايير الجدارة الائتمانية 5Cs

اسم المتغير	المتوسط الحسابي	الاهمية النسبية
شخصية العميل	4.15	٠٢
قدرة العميل	4.39	٠١
راسمال العميل	3.97	٠٣
الضمانات المقدمة	3,91	٠٤
الظروف المحيطة بالعميل	3.55	٠٥
الاداة ككل	٤,٠١	-

من خلال الجدول رقم 12 يلاحظ أن متوسطات استجابات أفراد الدراسة حول أثر معايير الجدارة الائتمانية للعميل 5Cs على القرار الائتماني كانت جميعها عالية، وهذا يعني أن مسؤولي ادارة الائتمان أثناء قيامهم بعملية اتخاذ القرار الائتماني يركزون على العوامل الآتية والخاصة بجميع مجالات استبانة الدراسة، مرتبة حسب شدة التركيز عليها:

1-العوامل المتعلقة بمقدرة العميل. 2-العوامل المتعلقة بشخصية العميل. 3-العوامل المتعلقة برأس مال العميل. 4-العوامل المتعلقة بالضمانات المقدمة من طرف العميل 5-العوامل المتعلقة بالظروف المحيطة بالعميل

- النتائج المتعلقة باختبارT للفرضيات العدمية:

الجدول رقم 13:

اختبار T	مستوى الدلالة
22.16	0.001

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم 13إلى وجود علاقة بين المتغير المستقل) **معايير** الجدارة الائتمانية للعميل 5Cs) والمتغير التابع (القرار الائتماني) استنادا إلى قيمة T التي قدرت بـ (22.16) وبمستوى معنوية (=0.001Sig) وهو أقل من مستوى الدلالة (0.05) مما يقتضي رفض الفرضية العدمية والتي تنص على أنه لا توجد علاقة بين معايير الجدارة

الائتمانية للعميل 5Cs والقرار الائتماني، وقبول الفرضية البديلة.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج توصلت الدراسة من خلال اختبار الفرضيات إلى عدة نتائج نذكر منها:

- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معايير الجدارة الائتمانية للعميل 5CS، وبين القرار الائتماني، وأن البنوك الجزائرية تستخدم فعلا هذه المعايير في عملية التحليل الائتماني، مع اختلاف الاهمية النسبية لها؛
- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى أن المشاركين في اتخاذ القرار الائتماني يركزون على العوامل الخاصة بشخصية العميل من حيث سمعته، أخلاقه وسلوكه، التزاماته، ومركزه الوظيفي، ولا يولون أهمية للعلاقات الشخصية القائمة بين ادارة الائتمان والعميل؛
- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية أن مقدرة العميل تحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بين باقي معايير الجدارة الائتمانية، حيث ان البنك يهتم بدراسة القوائم المالية بغرض تحليلها لمعرفة مدى قوة المركز المالي للعميل، كما يهتم بخبرته وكفاءته؛
- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة أن رأسمال العميل ومصادر التمويل التي يعتمد عليها من الاعتبارات الرئيسية التي يجب أن تأخذها إدارة الائتمان في الحسبان عند اتخاذ القرار الائتماني؛
- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة أن العميل يتحصل على الائتمان مقابل ضمانات، وان البنك يقوم بدراسة وتحليل نوعية هذه الضمانات والتأكد من مدى سلامتها، وأنه يتجنب منح الائتمانات التي تكون بضمانات شخصية؛
- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة ان ادارة الائتمان تأخذ بالاعتبار الظروف الاقتصادية والسياسية المؤثرة على نشاط العميل ومدى تواؤمها مع السياسة الائتمانية للبنك عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

ثانيا: التوصيات خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها:

- ضرورة تركيز ادارة الائتمان على العوامل المتعلقة بمقدرة العميل، وذلك لضمان استرداد أموالها حين استحقاقها، لا سيما تلك العوامل المتعلقة بطلب القوائم المالية لنشاط العميل وتحليلها ماليا لمعرفة الوضع المالي للعميل والقيام بدراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية لمشاريع قبل منح الائتمان؛
- ضرورة تعاون البنوك فيما بينها في مجال تبادل المعلومات والاستعلام عن العملاء، بالقدر الذي يحافظ على سرية معاملاتها مع عملائها؛
- ضرورة طلب البنك من العميل الاحتفاظ باحتياطي للسيولة لمواجهة الظروف الصعبة، المفاجئة وغير المتوقعة؛
- ضرورة تبني البنك لسياسة نقل المخاطر عن طريق التأمين ضد مخاطر الائتمان بإبرام عقود مع شركات التأمين؛
- ضرورة صياغة سياسة ائتمانية واضحة ومدروسة تتوافق والظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في البلد؛
- ضرورة قيام البنك بمساعدة العميل على تجاوز المشاكل والمصاعب التي تواجهه لتجنب حالات الافلاس، وعدم السداد.

obeikan.com

المراجع:

1. عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ احمد جودة، ادارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، الطبعة الاولى، 1999، ص31.
2. عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية الإسكندرية، طبعة 2000، ص 104.
3. محمد بن بوزيان، صوار يوسف، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، 18/16 أفريل 2007، ص02.
4. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 26.
5. بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الثانية، 2000، ص 66.
6. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص174.
7. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو القحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت، 1991، ص276.
8. زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة البنوك، الطبعة الثانية، عمان، 1996، ص 21.
9. عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ احمد جودة، ادارة الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص10
10. عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة : عملياتها و إدارتها، مرجع سبق ذكره، ص119.
11. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1998، ص158.
12. رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الطبعة الأولى 2008، ص 87.
13. BENHLIMA.Ammour, Pratique des techniques bancaires, Ed Dahleb, Alger, 1997, p 57.

Openkan.com

دور نظم المعلومات في تحسين الأداء الإداري

أ.حنـك سعيدة

جامعة الجزائر، الجزائر

الملخص:

يتمثل نظام المعلومات في مجموعة منتظمة من موارد تسمح بجمع، معالجة، تخزين، إيصال المعلومات في المؤسسة. إن تألية إجراءات نظام المعلومات تجعله محوسب. فهو يمثل نظام جزئي لنظام المعلومات أين يتم تحويل البيانات عن طريق الحاسوب. لقد ظهرت عدة أنواع من هذه الأخيرة، مطبقة في كافة المستويات التنظيمية بالمؤسسة، والتي تسمح بتحسين الأداء الإداري حسب الهدف الذي صممت من أجله.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحوسب، الأداء الإداري، المستوى الإداري، اتخاذ القرار

Résumé:

Un système d'information est un ensemble organisé de ressources permettant d'acquérir, de traiter de stocker, communiquer des informations au sein de l'entreprise. On appelle système d'information automatisé, l'ensemble des moyens et méthodes se rapportant aux traitements automatisés des données. C'est un sous système du système d'information global de l'entreprise. Il existe plusieurs types de ce dernier, appliqués aux différents niveaux organisationnels de l'entreprise et qui permet d'améliorer les performances de gestion selon le but pour lequel il a été conçu.

Mots clés : Système d'information automatisé, Performance administrative, Niveau administratif, Prise de décision

المقدمة:

تسعى المؤسسات لخلق قيمة من خلال نظام المعلومات والذي يولد مكاسب ملموسة وغير ملموسة. من أجل هذا فهي لا تزال تستثمر في نظم المعلومات لتحسين أدائها وتحقق أيضا نتائج.

ولمساندة هذا الاستثمار، تلجأ المؤسسة إلى استخدام نظام المعلومات المحوسب. وكان نمو هذه الاستثمارات الهائل في السنوات الأخيرة نتيجة لتطبيق تكنولوجيا المعلومات الحديثة والمتمثلة في

obeikan.com

أجهزة الحاسوب الجديدة، بالإضافة إلى تطور الشبكات الداخلية والخارجية والبرمجيات والتي تحتوي على تطبيقات جديدة.

فقد أتاحت نظم المعلومات المحوسبة فرصة كبيرة للمؤسسات في تعزيز قدراتها التنافسية وتحقيق أهدافها المرجوة، كما ساهمت في تحسين وتطوير الأداء الإداري بفعل اعتمادها على تكنولوجيا حديثة تمكنها من تشخيص المشكلات مع القدرة على تحديد البدائل وسرعة إنجاز المهام بكفاءة مع تحسين الأداء.

يختلف استعمال نظام المعلومات المحوسب في عملية اتخاذ القرار حسب المستوى الموجود فيه، فيتم في المستوى الاستراتيجي تحديد الأهداف مع سياسات طويلة المدى لتحقيق هذه الأهداف. أما في المستوى المتوسط، فيقوم المدراء بتطبيق الأهداف والسياسات التي وضعت في المستوى الاستراتيجي. كما يقوم مدراء المستوى التشغيلي بتنفيذ المهام التي وجهت إليهم من طرف مدراء المستوى المتوسط.

من هنا يمكننا صياغة مشكلة دراستنا من خلال الإجابة على السؤال التالي: ما مدى مساهمة نظام المعلومات في تحسين أداء الموظفين في جميع المستويات؟

المحور الأول: مفاهيم عامة عن نظام المعلومات

أولا: مفهوم النظام

سنحاول في البداية تقديم مجموعة من التعاريف ثم نقدم حوصلة لهذه الأخيرة

- **النظام** عبارة عن مجموعة من المركبات مرتبطة فيما بينها والتي لديها مراقب (E.R.M.E.S. , 1994, P 5)
- النظام عبارة عن مجموعة من العناصر المادية وغير المادية المتفاعلة فيما بينها والتي تحول عناصر (المدخلات) إلى عناصر أخرى (المخرجات) من خلال عملية تحويل (Jean Patrik Matheron, 1989, P 1)
- ويعد التعريف الذي ذكره كمال الدين الدهراوي أشمل لكلمة نظام حيث يقول في تعريفه للنظام « هو إطار عام متكامل يحقق عدة أهداف، فهو يقوم بتنسيق الموارد اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات. وهذه الموارد تتراوح من المواد إلى الآلات وعناصر الطاقة الإنتاجية وذلك حسب نوع النظام» (كمال الدين الدهراوي، 1998، ص 16)

من التعاريف السابقة يمكننا القول أن كل الكائنات الموجودة عبارة عن نظام، فهو يعيش في بيئة معينة ويتكون من عناصر محتكة ببعضها البعض فتتأثر وتؤثر. وهذه الأخيرة يجب أن تكون متوازنة لتحقيق هدف معين.

فكل **نظام** يتكون من مدخلات ومخرجات تفصلهما عملية تقوم بتحويل الأولى إلى الأخيرة.

الشكل 1: الشكل العام للنظام

ثانيا: مفهوم المعلومة

لا يمكن تخيل نظام ما دون معلومات. فوجود النظام مرهون بالمعلومات التي يحتويها.

تمثل المعلومة البيانات المحولة حسب صيغة لها معنى بالنسبة للشخص الذي يتلقاها، فلها قيمة حقيقية لقراراته وإجراءاته. فمفهوم **المعلومة** هو مفهوم نسبي أي حسب مستعملها.

يمكن لنفس **المعلومة** أن تمثل مادة أولية، أي مجموعة من البيانات، لشخص آخر. فلا يمكن أن نقول عنها أنها معلومة إلا إذا كان لها تأثير على الشخص المستقبل أي تكون لديها قيمة من وجهة نظره.

تلعب **المعلومة** مجموعة من الأدوار، فهي:

- **التزام قانوني للمؤسسة**: يلزم القانون المؤسسة إصدار المعلومات. فحسب المتطلبات القانونية والتنظيمية، يجب على المؤسسة أن تملك معلومة دقيقة، مراقبة وتصدر حسب شكل معين مثل المحاسبة العامة، الفاتورة
- **قاعدة للقرارات**: فكل قرار يحتاج إلى معلومة ذات نوعية. لها يجب الحصول على المعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار
- **وسيلة تنسيق**: المؤسسة عبارة عن مجموعة من الأشخاص تنجز بعض الوظائف لتحقيق أهداف معينة. تتطلب هذه الوظائف تدخل عدة أشخاص مما ينشأ عنه الاحتياج للتنسيق وهذا حتى نتحصل على الانسجام أي يجب تداول المعلومات بين الموظفين.

لهذا الغرض تنشأ تدفقات للمعلومات بالمؤسسة والتي تمثل مجموعة الاتصالات. بحيث تستعمل هذه التدفقات سلم المنظمة:

- عمودي من الأعلى إلى الأسفل: الأوامر
- عمودي من الأسفل إلى الأعلى: التقارير
- أفقي: تبادل المعلومات في نفس المستوى السلمي

ثالثا: مفهوم نظام المعلومات

لا يوجد تعريف واحد **لنظام المعلومات** ولا يوجد نظام معلومات واحد لكل مؤسسة. فحسب [Raymond et al, 1992] تتمثل وظيفة نظام المعلومات في جمع، تحويل وإرسال المعلومات اللازمة لتشغيل وتسيير المؤسسة.

openkar.com

ويعرف [Reix, 2002, P 75] **نظام المعلومات** على أنه مجموعة منتظمة من موارد: مادية، معلوماتية، عمال، بيانات، عمليات. ...تسمح بجمع، معالجة، تخزين، إيصال المعلومات (في شكل معطيات، نصوص، صور وأصوات...) في المؤسسة.

(أنظر الشكل 1):

الشكل 1: موارد ووظائف نظام المعلومات

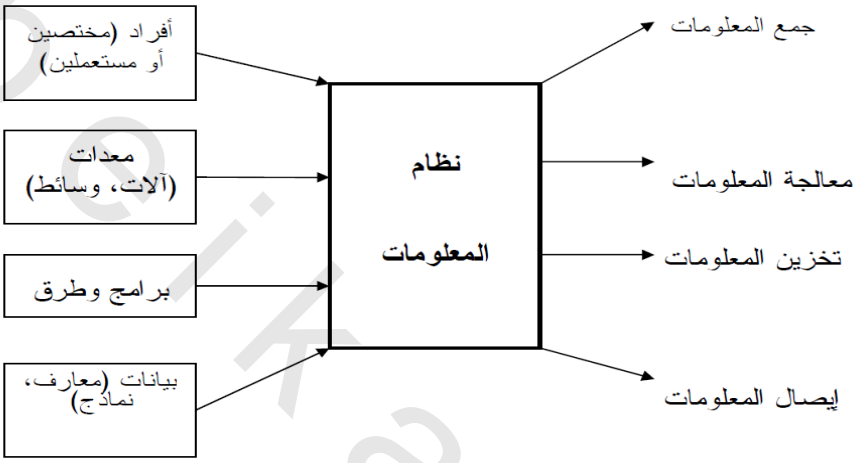

Source : Reix Robert, Systèmes d'information et management des organisations, Vuibert, Paris 2002.

فتتمثل موارد نظام المعلومات في:

- الوسائل البشرية: وهم جميع الأشخاص الذين يستعملون المعلومات والمحللين والمبرمجين والذين تتمثل وظيفتهم في تصميم وتشغيل أنظمة المعلومات
- الوسائل: وتتمثل في الآلات (آلة الكتابة، الحاسوب...)، حوامل المعلومات (الورق، الحوامل الممغنطة...) ووسائل أخرى (المكتب، الهاتف...)
- الطرائق: الخوارزميات أو البرامج، النماذج الرياضية، النماذج المحاسبية...

كما تتمثل وظائف نظام المعلومات في:

- **جمع المعلومات**: كل نشاط يتم بموجبه نقل معلومة يستلزم إدخال معطيات أساسية. فمهما كانت أهمية المعطيات الخامة، إذا لم تحجز لا يمكن القول بأنها قابلة للاستعمال، وبالتالي فهي ليست جزء من نظام المعلومات.
- **وظيفة التخزين**: يمكن أن تظهر المعلومة في وقت يختلف عن وقت استعمالها، إذن يجب تخزيها

بين الوقت الذي تسجل فيه ووقت استعمالها. فلا بد أن توجد المعطيات في مكان يسمح بالعثور عنها بهدف استغلالها.

- **وظيفة التحويل:** تظهر المعلومة في شكل يختلف عن الشكل الذي تستعمل فيه، لهذا يجب تحويلها حتى تكون في شكل معين وهذا عن طريق مجموعة من المعالجات والتي تتمثل في الترتيب، العمليات الحسابية والمنطقية، المراقبة...
- **وظيفة الاتصال:** بعد معالجة المعلومة يجب جعلها في متناول مستعملها.

كما تقوم النمذجة النظامية بتقسيم المؤسسة إلى ثلاثة أنظمة جزئية: النظام العملي، نظام المعلومات ونظام القيادة. (أنظر الشكل 3).

- يقوم النظام العملي بتحويل التدفقات الأولية للإجابة على طلبات الزبائن.
- يجمع نظام القيادة جميع الإداريين الذين يقومون بجمع، ضبط، قيادة وتكييف المؤسسة لمحيطها.
- يسمح نظام المعلومات بجمع، حفظ، معالجة واسترجاع مختلف بيانات المؤسسة وهذا حتى يسمح لنظام القيادة بالقيام بمهامه مع مراعاة تعامله مع النظام العملي.

الشكل 3: نظام المعلومات في المؤسسة

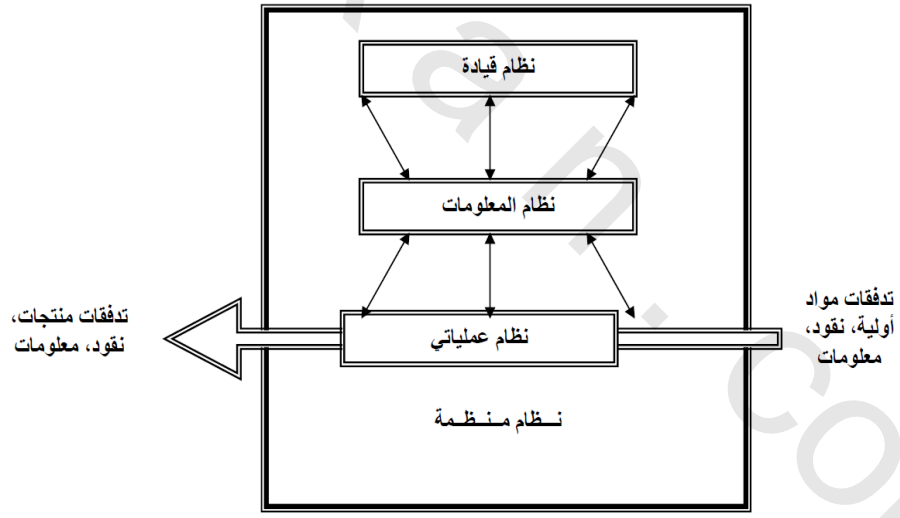

Source : J.T. LE MOIGNE, C. DUMOULIN, Management des systèmes d'information, Paris, 1995, P 123

يقوم النظام العملي بإنتاج بيانات تخزن في نظام المعلومات والذي يقوم بمعالجتها ويحولها إلى نظام القيادة والتي تسمح لهذا الأخير بمعرفة ما يجري في النظام العملي. تنتقل قرارات نظام القيادة إلى النظام العملي عبر نظام المعلومات حتى تسمح له بمراقبة نشاط النظام العملي.

انطلاقا مما سبق يتضح لنا مكانة نظام المعلومات في عملية اتخاذ القرار، فهو يعتبر وسيط بين النظامين: نظام القيادة والنظام العملي. فيحتاج متخذي القرار إلى نظرة شاملة للمعلومات الموجودة بالمؤسسة من أجل توجيه وتكييف عملية اتخاذ القرار.

باستعمال الحاسوب عند تحقيق وظائف نظام المعلومات يصبح لدينا نظام المعلومات المحوسب.

1-نظام المعلومات المحوسب:

إن تألية إجراءات نظام المعلومات تجعله محوسب. فهو يمثل نظام جزئي لنظام المعلومات أين يتم تحويل البيانات عن طريق الحاسوب. ففي هذه الحالة يستعمل نظام المعلومات الحواسيب بالنسبة للجزء الآلي ومن الأشخاص والآلات الأوتوماتيكية بالنسبة للجزء اليدوي. ففي الجزء الأول تخزن المعلومات على الحوامل الآلية وتكون المعالجة آلية، أما في الجزء الآخر فتخزن البيانات على ملفات يدوية وتبقى المعالجة يدوية.

الشكل 4 : نظام المعلومات المحوسب

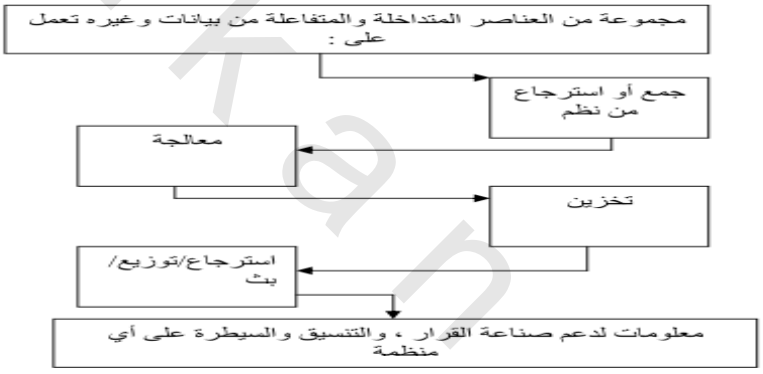

المصدر: قنديلجي عامر، الجنائي علاء الدين، نظم المعلومات الادارية، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، 2005

يربط بين المعالجة اليدوية والمعالجة الآلية عمليتين تتمثل في:

- **عملية الحجز** (جمع أو استرجاع من نظم): أي إدخال البيانات اللازمة للمعالجة الآلية، بحيث يمكن أن تبقى هذه البيانات في الذاكرة، كما يمكن أن تعالج وتخزن.
- **عملية العبور(استرجاع/توزيع/بث)**: تقوم المعالجة الآلية بتحويل البيانات المخزنة إلى نتائج خارجية يمكن استعمالها يدويا.

فيستعمل نظام المعلومات المحوسب من أجل تبسيط وتحسين العمل الإداري بتالية الإجراءات المتكررة والتي تستغرق وقت كبير مع تقليص نسبة الأخطاء مع المساندة في عملية اتخاذ القرار، فيقدم الحاسوب لمتخذ القرار عناصر تساعده في اختيار القرار الأمثل.

2-أنواع نظم المعلومات:

لقد ظهرت عدة نظم للمعلومات مطبقة في كافة المستويات التنظيمية بالمؤسسة وتتمثل هذه النظم فيما يلي :(طارق طه،2008، ص-ص 253-255) (سعد غالب ياسين، 2008، ص-ص 94-135)

2-1-نظم معالجة المعاملات (TPS: Transaction Processing Systems)

فهي عبارة عن نظم محوسبة تخدم المستوى التشغيلي في المؤسسة. هدف هذا النظام هو تحقيق النشاطات اليومية. ترتكز هذه الأنظمة على أجهزة الإعلام الآلي والتي تقوم بجمع وفرز ومعالجة وتخزين البيانات الناتجة عن المعاملات بهدف تمكين مستخدميها من استعمالها لاحقا. عادة ما يكون مستخدم هذه البيانات في الإدارة الدنيا. القرارات الخاصة بهذا النظام هي قابلة للبرمجة.

2-2-نظم المعلومات الإدارية (MIS: Management Information Systems):

هي أنظمة معلومات مبرمجة والتي تقوم بتجميع ومعالجة المعلومات من أجل مساندة متخذي قرارات الإدارة الوسطى والعملية، أو يعتمد عليها في وظائف إدارية مختلفة كالتخطيط والتوجيه والرقابة. كما تهدف هذه النظم إلى خدمة النظم الفرعية والمتمثلة في: الإدارة المالية، إدارة التصنيع، إدارة التسويق...الخ

2-3-أنظمة المكتب الأوتوماتيكي (OAS: Office Automatic Systems) وأنظمة العمل المعرفي (KWS: Knowledge Work System)

تقع هذه الأنظمة ضمن المستوى المعرفي للمؤسسة، فأنظمة المكتب تساعد في معالجة البيانات التي لا تتطلب معرفة جديدة وتعمل على تحويلها إلى معلومات ذات فائدة للأطراف المعنية، وهي تعتمد على التطبيقات والبرمجيات الحاسوبية الشائعة والتي تؤدي إلى السرعة والدقة في إنجاز المهام المختلفة بالمنظمة. أما أنظمة العمل المعرفي فهي تدعم العاملين المختصين كالعلماء والمهندسين لإيجاد معرفة جديدة تسمح لمؤسستهم بالمشاركة بشكل أوسع في الحياة اليومية لمجتمعهم.

2-4-نظم دعم القرارات (DSS: Decision Support Systems):

تقع هذه الأنظمة في المستوى الإداري المتوسط، وهي تمثل تفاعل نظم المعلومات مع الخبرة من أجل استخدامها من قبل المدراء في عملية اتخاذ القرار وتتميز هذه النظم في حل المشاكل المعقدة، وتهتم بدرجة كفاءة وفعالية استخدام الموارد. تعتمد نظم دعم القرارات على قواعد المعرفة والمعلومات والنماذج، البرامج الخاصة بالاستقراء، والبرامج الخاصة بالحوار. ويندرج ضمن هذه النظم مجموعة من النظم الفرعية الأخرى كنظام إدارة قواعد البيانات ونظام إدارة الحوار البيني مع

المستفيد النهائي.فهو يسمح بتحويل الخطط واستراتيجيات المستوى الأعلى إلى مهام.

2-5-نظم دعم قرارات الجماعة (GDSS: Group Decision Support Systems)

تستخدم هذه النظم في المؤسسة بشكل يسمح لأعضاء الجماعة بالتفاعل عبر الاستخدامات الالكترونية للنظام الحاسوبي وبرمجياته، للتواصل مع جماعات أخرى وتبادل المعلومات معها، وعلى هذا الأساس فإن أكثر النظم الجماعية فعالية ونجاحا هي النظم التي تحتوي على برامج فعلي لتكوين الأفكار وتقييم البدائل وإدارة الجماعات...الخ

2-6-نظم دعم التنفيذيين (ESS: Executive Support Systems)

هي النظم التي تساعد على صناعة واتخاذ القرار على المستوى الاستراتيجي، حيث أن أصحاب القرار ومن خلال تفاعلهم مع متغيرات الأعمال وربطها بما يحدث في البيئة الخارجية، يمكنهم أن يجهزوا المخططات وإعداد خطط الاتصالات التي تساعدهم على تحقيق أعمالهم. وتدعى أيضا بنظم المعلومات الاستراتيجية (SIS) ونظم المعلومات التنفيذية (EIS)

2-7-نظم إدارة المعرفة (KMS: Knowledge Management Systems)

هي النظم التي تستند على قواعد المعرفة عوضا عن قواعد البيانات، حيث تم الانتقال من التركيز على «المعلومات والقرارات» إلى التركيز على «الذكاء والمعرفة». تسمح هذه النظم للمؤسسة بمعرفة مجالات المعرفة ومصادرها وكيفية استرجاعها من قواعد البيانات ومن أمثلة هذه النظم: الأنظمة الخبيرة.

الأنظمة الخبيرة: صممت الأنظمة الخبيرة من أجل نمذجة المعرفة الموجودة لدى الخبير وبرمجتها في نظام معلومات مرتبط بحقل متخصص من حقول المعرفة وبنمط معين من الأنشطة، وذلك من أجل أن يحل النظام الخبير محل الخبير الإنساني ويمارس دوره في حل المشكلات الإدارية المعقدة.

تقوم المؤسسة بمعالجة مجموعة من المعلومات منها من تكون ناتجة عنها ومنها ما يتعلق بالمحيط. يعالج هذا الحجم من المعلومات بطريقة قليلة الفعالية فيجب تحويل كثير من التقريبات إلى قليل من الاحتمالات وهنا تكون الأنظمة الخبيرة وسيلة معتبرة فهي تقوم باستعمال عدد كبير من البيانات والأفعال والاستدلالات بسهولة وفي وقت معقول بالمقارنة مع الإنسان. فالخبرة هي موارد نحاول توزيعها داخل المؤسسة باستعمال هذه التكنولوجيا وباستعمال هذه الأنظمة يصبح للمؤسسة معلومات ذات درجة عالية في النوعية وهذا يؤدي إلى تحسين قراراتها. (حنك، 2002)

يلعب كل نوع من أنواع النظم دورا مميزا في خدمة مستوى إداري معين، ويوجد ترابط بينها لخدمة المنظمة ككل. لا يعمل كل نظام منها بشكل مستقل عن الآخر وإنما تعمل من خلال علاقات تبادلية فيما بينها. (الشكل 5)

الشكل 5: علاقات تبادلية بين النظم

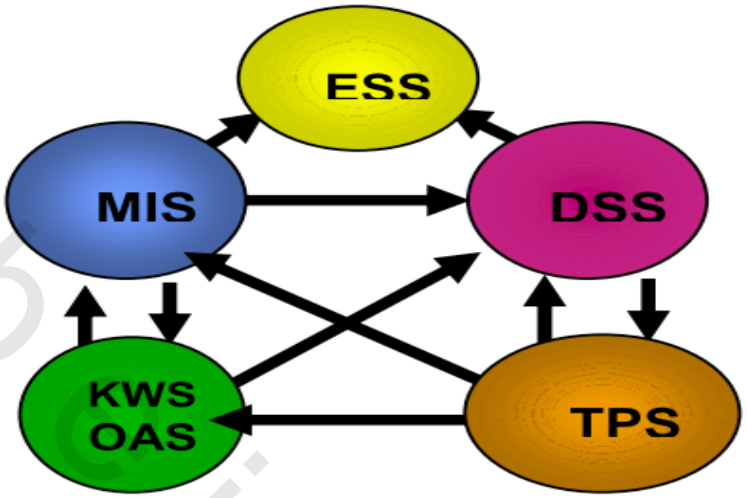

Source :Laudon & Laudon, Management Information Systems," Managing the digital firm", 7th ed. New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 2002, P 46.

المحور الثاني: دور نظم المعلومات في تحسين الأداء

أولا: الأداء

1-تعريف الأداء:

يعد الأداء بأنه: انفجار الناجم عن ترجمة المعارف النظرية إلى المهارات من خلال الممارسة العملية والتطبيقية لهذه النظريات وبواسطة الخبرات المتراكمة والمكتسبة في مجال العمل. (نصر، 2002، ص. 94).

كما أنه: المخرجات أو الهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها. (عبد المحسن، 1997، ص. 5.)

يشير الأداء إلى درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد وهو يعكس الكيفية التي يحقق أو يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة (حسن، 2001).

فيمكن أن نقول أن الأداء هو ذلك النشاط أو المهارة أو الجهد المبذول من طرف الفرد سواء كان عضليا أو فكريا من أجل إتمام مهام الوظيفة الموكلة له.

2-محددات الأداء الوظيفي: (راوية حسن،2003، ص 210)

إن الأداء الوظيفي هو « الأثر الصافي لجهود الفرد والتي تبدأ بالقدرات، وإدراك الدور والمهام ويعني هذا أن الأداء هو إنتاج موقف معين يمكن النظر إليه على أنه نتاج العلاقة المتداخلة بين الجهد

والقدرات وإدراك الدور الهام للفرد

ولهذا نجد أن محددات الأداء توضح في:

- الجهد المبذول من طرف الفرد.
- القدرات التي يتمتع بها الفرد لأداء الوظيفة.
- مدى إدراكه لمتطلبات وظيفته.

3-أبعاد الأداء: (محمد سعيد أنور سلطان، 2003، ص 220)

تعنى بأداء الفرد للعمل القيام بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله ويمكننا أن نميز ثلاثة أبعاد للأداء، وهذه الأبعاد هي:

- الجهد المبذول.
- كمية الجهد.
- نمط الأداء.

أ-كمية الجهد المبذول:

تعبر عن مقدار الطاقة الجسمانية أو العقلية التي يبذلها الفرد خلال فترة زمنية وتعتبر المقاييس التي تقيس سرعة الأداء أو كميته في خلال فترة معينة معبرة عن البعد الكمي للطاقة المبذولة.

ب-الجهد المبذول:

فتعني مستوى بعض الأنواع للأعمال، قد لا يهتم كثيرا بسرعة الأداء أو كميته بقدر ما يهتم بنوعيته وجودة الجهد المبذول ويندرج تحت المعيار النوعي للجهد الكثير من المقاييس التي تقيس درجة مطابقة الإنتاج المواصفات والتي تقسمه درجة خلو الأداء من الأخطاء والتي تقيس درجة الإبداع والابتكار في الأداء.

ج-نمط الأداء:

يقصد به الأسلوب أو الطريقة التي نبذل بها الجهد في العمل، أي الطريقة التي تؤدى بها أنشطة العمل فعلى أساس نمط الأداء يمكن قياس الترتيب الذي يمارسه الفرد في أداء حركات أو أنشطة معينة أو مزيج هذه الحركات أو الأنشطة إذا كان العمل جسمانيا بالدرجة الأولى، كما يمكن أيضا قياس الطريقة التي يتم الوصول بها إلى حل أو قرار لمشكلة معينة أو الأسلوب الذي يتبع في إجراء بحث أو دراسة.

ثانيا: مساهمة نظام المعلومات في تحسين الأداء

انطلاقا من التعاريف السابقة لأنواع نظم المعلومات وللأداء يمكن أن نمثل مساهمة نظام المعلومات في تحسين الأداء بالشكل التالي:

obeikan.com

الشكل 6: مساهمة نظام المعلومات في تحسين الأداء

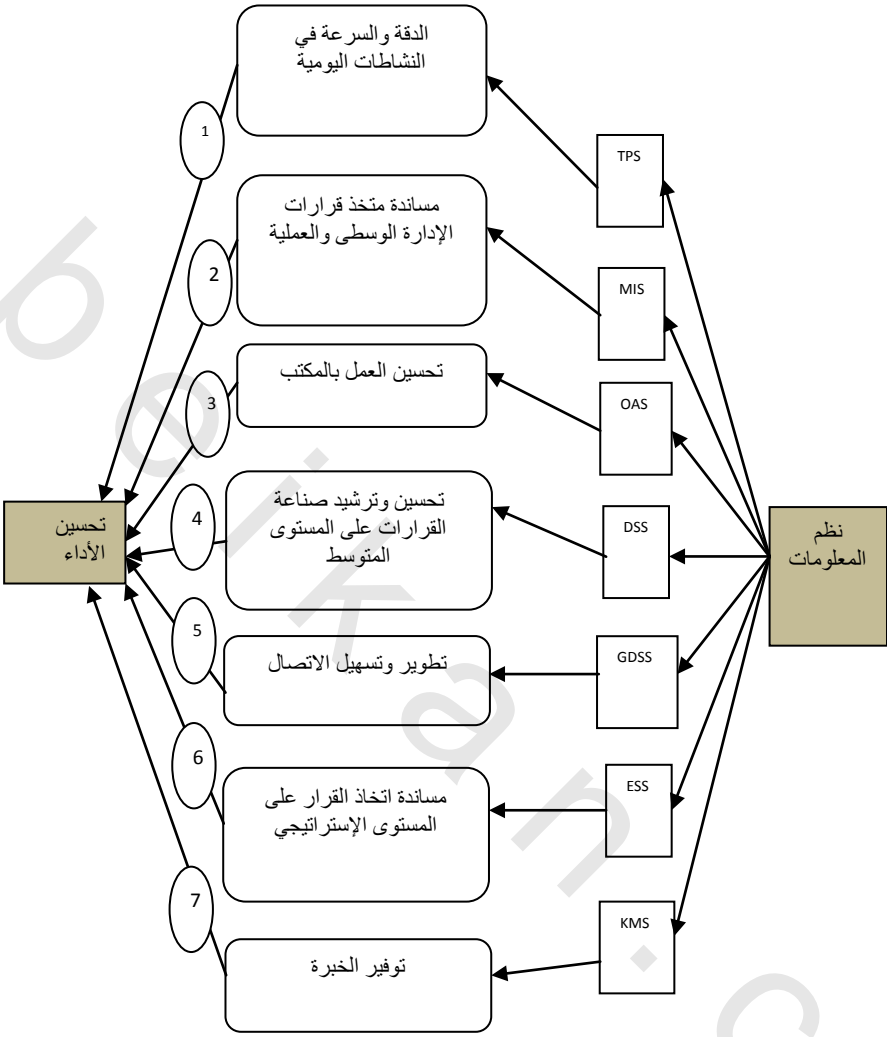

المصدر: من إعداد الباحث

ويكون شرح الأسهم، والتي تحدد مساهمة كل نوع من أنظمة المعلومات في تحسين الأداء، في الجدول التالي:

الجدول (1): شرح علاقات الشكل (4)

رقم العلاقة	مساهمة النظام في تحسين الأداء
1	إنجاز العمل بأكثر سرعة ودقة من خلال استعمال مجموعة من النظم الالكترونية مثل: معالج النصوص والجداول، البريد الالكتروني، البريد الصوتي، الناشر المكتبي...الخ تحسين عملية الاتصال داخل المؤسسة وخارجها تقوم بتسجيل تفاصيل الأنشطة اليومية للأعمال كالبيع والشراء والنفقات اليومية...الخ وتزويد الإدارة بمعلومات روتينية عن أنشطة المنشأة
2	تقدم تقارير مختصرة ومتكاملة ودقيقة ومنظمة للإدارة الوسطى والعملية تمكنهم من: رقابة التشغيل للأنشطة اليومية بالمؤسسة رقابة الوظائف الإدارية بالمؤسسة دعم التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة
3	زيادة الإنتاجية الإدارية وتحسين فعالية الاتصالات والمعلومات داخل المكتب وبين المكتب والبيئة التنظيمية الداخلية والبيئة الخارجية
4	دعم القرارات على مستوى الإدارة الوسطى في المؤسسة من خلال الإمكانيات التي تقدمها لمتخذ القرار مثل النماذج الرياضية والإحصائية والمحاكاة التي تفيد في التنبؤ بنتائج الحلول البديلة وقد تشمل نظم التحليل الاقتصادي والمالي ودراسات الجدوى الاقتصادية وغيرها. فهي تعتمد على قواعد البيانات وقواعد النماذج
5	تطوير وتسهيل الاتصال والذي يؤدي إلى تحسين القرارات حيث أن الاتصال الجيد يضمن تركيز النقاش على المشكلة وتخفيض الوقت الضائع مما يؤدي إلى الحصول على وقت أطول لتحليل المشكلة.
6	توفر هذه النظم مجموعة من معلومات حول البيئة المحيطة بالمؤسسة كالمنافسين والمستهلكين والعمليات الداخلية وعمليات خاصة بالإدارة والتي تستعمل: للتحليل والمقارنة والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للمؤسسة، بالإضافة إلى استخدام الرسوم البيانية والتي تسمح للمستخدم برؤية أوضح للمعلومات وفهم أعمق في وقت قصير. لرقابة أداء المؤسسة والذي يسمح بالتنبؤ بالمشاكل قبل ظهورها ومواجهتها بالإضافة إلى التعرف على الفرص المتاحة أمام المؤسسة وبالتالي إمكانية استغلالها والاستفادة منها.
7	حل المشاكل المتكررة والتي تتطلب اتخاذ قرارات وتساعد في حل مشاكل الأعمال التجارية والعلمية والصناعية والطبية...الخ، وتنشيط اتخاذ القرارات تقديم النصائح والحلول للمشاكل الخاصة بمجال معين تماثل تلك التي يمكن أن يقدمها الخبير البشري في ذلك المجال. تساعد الموظفين الجدد وحديثي العهد بالمهنة في بلوغ مستويات عالية من الإنتاجية في

المصدر: من إعداد الباحث

الخاتمة:

إن نظام المعلومات موجود في عدة أشكال وعلى عدة أنواع وهذا حسب استعماله في المؤسسة. كما يعتبر وسيلة لتسيير المعلومة، فهو يمثل عنصر أساسي في عملية تحسين الأداء الإداري.

فيستعمل نظام المعلومات المحوسب من أجل تبسيط وتحسين العمل الإداري بتالية الإجراءات المتكررة مع تقليص نسبة الأخطاء مع المساندة في عملية اتخاذ القرار، فيقدم الحاسوب لمتخذ القرار عناصر تساعده في اختيار القرار الأمثل فهو يسمح بالحصول على معلومات دقيقة، يساند متخذ القرارات في جميع مستويات الإدارة، يقوم بتحسين العمل بالمكتب، يعمل على تطوير وتسهيل الاتصال مع توفير الخبرة في مجال معين. فكل نوع من أنظمة المعلومات المحوسبة يساهم في تحسين الأداء حسب دوره والمستوى التنظيمي المستعمل فيه.

المراجع:

اللغة العربية

1. كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، 1998
2. نصر محمد، تطوير برامج إعداد المعلم وتدريبه في ضوء مفهوم الأداء، المؤتمر العلمي الرابع عشر- مفاهيم التعليم في ضوء مفهوم الأداء، المجلد الأول، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002
3. عبد المحسن توفيق، تقييم الأداء، القاهرة: دار النهضة العربية،1997
4. حسن راوية، إدارة الموارد البشرية رؤية مستقبلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003
5. حنك سعيدة، «هل الأنظمة الخبيرة هي الخطوة الأولى نحو تحسين تسيير المؤسسة»، مجلة متخصصة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر، العدد: 2002/07، 2382-ISSN :1112
6. طارق طه، نظم المعلومات والحاسبات الآلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008
7. سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات»، دار المناهج للنشر، عمان، الاردن، 2008
8. محمد سعيد أنور سلطان، السلوك التنظيمي، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2003
9. عامر قنديلجي، الجنائي علاء الدين، نظم المعلومات الادارية، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، 2005

اللغة الأجنبية

10. E.R.M.E.S, Systèmes d'information, Edition Masson, Paris, 1994
11. J.T. LE MOIGNE, C. DUMOULIN, Management des systèmes d'information, Edition Vuibert, Paris, 1995

12. Jean Patrik Matheron, Comprendre merise, Edition Eyrolles Paris, 1989
13. Laudon Kenneth C., Laudon Jane P., Management Information Systems,» Managing the digital firm»,7 th ed. New Jersey: Prentice-Hall , Inc., 2002
14. RAYMOND, Louis et BLILI, Samir. "Les systèmes d'information dans les PME : synthèse et apports de la recherche", REVUE ORGANISATION, 1992
15. Reix Robert, Systèmes d'information et management des organisations, Vuibert, Paris, 2002

opeikan.com

دراسة أثر التأمين ضد أخطار الكوارث الطبيعية على اتجاهات المستهلك الجزائري

د. زواوي عمر حمزة

جامعة البليدة 02، الجزائر

الملخص:

أصبح قطاع الخدمات في السنوات الأخيرة يمثل قطاعًا مهماً وحيوي في النشاط الإقتصادي، ذلك أن التطور التكنولوجي حتم ضرورة الإهتمام بهذا القطاع بالنظر إلى مردوديته المعتبرة.

ولأن الجزائر واحدة من بين الدول التي عرف قطاع خدماتها إنتعاشاً كبيراً لاسيما قطاع البنوك والتأمينات، فقد أصبح من الضروري جداً اليوم على المؤسسات العاملة في هذا الميدان أن تدقق مفاهيمها وتطور منتجاتها إنطلاقاً من الدراسة والإهتمام بسلوك الفرد المستهلك، والعمل على فهم توجهاته وخاصة ما تعلق منها بالإتجاهات، التي أضحت اليوم عاملاً أساسي في بناء الإستراتيجية التسويقية للمؤسسة، وذلك إعتماداً على إيجابية أو سلبية هذه الإتجاهات.

فدراستنا لموضوع التأمين ضد أخطار الكوارث الطبيعية بدوره يطرح إشكالاً حول صيغة تبني إجبارية هذا التأمين من قبل المستهلك الجزائري نتيجة إتجاهاته ومعتقداته السلبية نحو هذا المنتج، مما إستوجب علينا قياس هذه الإتجاهات والعمل على تفسيرها للخروج بحلول ونتائج جد منطقية.

Abstract:

In the last few years, the service sector has become more important and vital in the economic activity. This was due to the technological development, which stressed its importance in regard to its considerable benefits.

Algeria is among the countries which service sector knew a remarkable revival especially banking and insurance. For this reason, it has become of a great importance for enterprises belonging to this sector to ameliorate and develop their services by studying the behavior of costumers and understanding their tendencies in order to establish a marketing strategy to their concerns.

Our study of the insurance against natural disasters danger aims at understanding the Algerian's reluctance to adopt this project mainly

because of these tendencies, as well as his negative point of view about it. That is why we try to analyze these factors in order to find solutions to this problem.

المقدمة:

إن دراسة سلوك المستهلك أضحت اليوم ضرورة قصوى لنجاح إستراتيجية أي مؤسسة، خاصة في ظل ما تعرفه هذه الأخيرة من تطور تكنولوجي وزيادة في حجم الموارد المالية مما سوف يؤثر بشكلٍ أو بأخر على حياة المؤسسة، لذا فدراسة وتفسير سلوكات الأفراد المستهلكين والعمل على فهمها سيساعد على إزالة العقبات التي تقف في وجه المؤسسة تجاه زبائنها.

ولعل أن أهم مكون من مكونات سلوك المستهلك تأثيراً على الفرد المستهلك هي ما يعرف بالإتجاهات أو المواقف(Attitudes)، والتي أولى لها الكثير من رجال التسويق والباحثين أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة، خاصة إذا ما تعلق الأمر بوجود نظرة أو إتجاه سلبي نحو منتج أو خدمة معينة.

وبما أن الجزائر واحدة من بين الدول التي عرف إقتصادها تغيراً جذرياً منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، بعد تبنيها للنظام الرأسمالي الذي بدوره فتح المجال للخوصصة، ما أدى إلى زيادة المؤسسات الإقتصادية وكذا تنوعها بين إنتاجية وخدماتية. وأمام هذا الواقع الذي تفرضه الرأسمالية أصبحت السلطات تواجه عدة صعوبات، أبرزها رفع الدعم عن بعض المنتجات والخدمات التي كلفتها ولا تزال تكلفها ملايير الدولارات، وخاصة في مجال التأمين الذي هو بالرغم من إستقلالية مؤسسته في الساحة الإقتصادية، إلا أن هناك بعض الخسائر بقيت على عاتق الدولة جراء الخراب والدمار الذي خلفه الإرهاب وكذا الكوارث الطبيعية التي توالت على الجزائر والتي كانت أبرزها فيضانات باب الوادى (بالجزائر العاصمة) في 2001 وزلزال 21 ماي 2003 ببومرداس، الشيء الذي جعل السلطات تعيد حساباتها وتقرر فرض تأمين إجباري على المواطن الجزائري، مما خلق لدى هذا الأخير إنطباعاً و مواقف جد مهمة تجاه هذا القرار.

انطلاقا من الدراسة الاستكشافية التي قمنا بها على عينة عشوائية من المواطنين، تتبلور معالم إشكالية بحثنا هذا فما يلي:

في ظل تنافر وإعراض المستهلك الجزائري عن تبني صيغة التأمين الإجباري ضد أخطار الكوارث الطبيعية، **كيف يمكن قياس أثر إجبارية هذا التأمين على اتجاهات المستهلك الجزائري؟ وما هي الأسباب والدوافع الخفية وراء ذلك؟**

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يرتبط تكوين الإتجاه لدى المستهلك الجزائري بالبيئة (الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية...إلخ) المحيطة به.

الفرضية الثانية: من الأسباب والدوافع الخفية لتكوين الإتجاه السلبي لدى المستهلك الجزائري تجاه تبني صيغة التأمين الإجباري هو المعتقدات الدينية، وإنعدام ثقافة التأمين لديه.

الفرضية الثالثة: يعتبر أسلوب التقرير الذاتي (الإستقصائي) في قياس إتجاهات المستهلك الجزائري تجاه إجبارية هذا التأمين كافياً لتفسير سلوكه السلبي.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلي:

كونها موضوع من مواضيع الساعة، والتي تطرح إشكالاً على مستوى الإقتصاد الوطني، مما إضطر بالسلطات العمومية إلى إنتهاج سياسات إلزامية من جهة وتعسفية من جهة أخرى حول كيفية تسويق خدمة التأمين ضد الكوارث الطبيعية.

مدى أهمية دراسة الإتجاهات بالنسبة للمؤسسة الإقتصادية وخاصة ما تعلق منها بتسطير وإختيار الإستراتيجيات الملائمة لتسويق منتجاتها أو خدماتها.

القدرة على استغلال معطيات هذه الدراسة وتكييفها مع متغيرات والعناصر البيئية لكل مؤسسة وخاصة منها الخدمية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز دور وتأثير الإتجاهات في حقل سلوك المستهلك، والعمل على تكيفيه مع استراتيجية المؤسسة.
- الربط بين مختلف المفاهيم النظرية والدراسة الميدانية من خلال إبراز وقياس مدى تأثر إتجاهات المستهلكين بالصيغة الإجبارية للتأمين على الممتلكات العقارية ضد أخطار الكوارث الطبيعية.

المحور الأول: مفهوم ومكونات الاتجاه:

يعتبر الاتجاه المكون النفسي لسلوك المستهلك، فهو يتكون لدى الفرد المستهلك أثناء مراحل حياته حول منتج أو خدمة معينة، فمثلاً نجد الكثير من الأفراد المستهلكين لديهم نظرة تجاه علامة أو منتج أو خدمة معينة، وإذا ما سألتهم عن سبب هذه النظرة فإن أجوبتهم تختلف تبعاً لأراءهم نحو هذه العلامة أو المنتج...إلخ، وهذا ما يقصد به الموقف (الاتجاه) والذي إما أن يكون سلبي أو إيجابي لصالح المؤسسة، فما مفهوم هذه الاتجاهات؟ وما هي خصائصها ومكوناتها؟

أولا: تعريف الاتجاهات:

هناك عدة تعاريف فيما يخص الإتجاهات، إذ يمكننا إستعراض أهمها من خلال ما يلي:

الاتجاهات هي:" نظام المعتقدات والمفاهيم والمشاعر التي تؤدي إلى ميول سلوكية نحو مواقف معينة".[1]

كما تُعرف أيضاً بأنها:" تعبيرُ عن المشاعر الداخلية لدى الأفراد والتي تعكس أو تكشف فيما إذا كان لديهم ميول إيجابية أو سلبية نحو شيء معين". ويضيف نفس الكاتب أن الإتجاهات هي:" تلك الميول الناتجة عن التعلم أو الخبرات السابقة التي تجعل الفرد المستهلك يتصرف بطريقة إيجابية أو سلبية ثابتة نسبياً نحو هذا الشيء أو ذاك".[2]

وقد عرفها KATZ وSTOTLAND بأنها:" ميل أو استعداد الفرد لتقييم من زاوية معينة شيء أو رمز لشيء ما"، ويضيف ROKEACH أن:" الإتجاه هو نسق مستديم من المعتقدات، عن شيء أو موقف يهيئ الفرد على الاستجابة بطريقة تفضيلية".[3]

فمن خلال هذه التعاريف السابقة والتي تقاربت من حيث وجهات النظر، نستنتج أن الموقف أو الإتجاه هو تعبيرُ عن الشعور الداخلي للفرد، والذي يعكس قرار هذا الأخير حول الأشياء، كخدمة مثلاً أو منتج أو منبه ما، وذلك من خلال شعور مفضل أو غير مفضل، مهم أو غير مهم...إلخ.

ثانيا: المكونات الأساسية للاتجاهات:

يرى أغلب أخصائيي علم النفس الإجتماعي أن أي إتجاه نفسي ناحية شيء معين يتكون من ثلاثة عناصر أساسية، عنصر إدراكي أو معرفي، وعنصر عاطفي أو تأثيري وعنصر سلوكي، وفق ما يلي:

1-المكون الإدراكي (المعرفي): (Cognitive Component)

يتعلق هذا العنصر بالمعارف والمعتقدات والآراء التي يتبناها الفرد تجاه أشياء ومواضيع معينة، والتي من شأنها أن تساعد في تكوين ردود أفعال على مشاعره وتصرفاته تجاه هذا الموضوع.

2-المكون العاطفي (المشاعر): (Evaluative Component)

بناءً على المعرفة ومعتقدات الفرد تتكون مشاعره (عواطفه) وأحاسيسه نحو الشيء موضوع الإتجاه، فهذا المكون يحدد التقدير العام للاتجاه نحو شيء (أو منبه) معين سواء كان إيجابي أو سلبي، إذ يظهر في شكل تفضيل أو عدم تفضيل، إعجاب أو عدم إعجاب، رضاء أو استياء.... إلخ.

3-المكون السلوكي: Behavioral Component))

يظهر هذا العنصر في شكل ميل أو نية للتصرف بطريقة معينة حول أشياء موجودة في البيئة المحيطة، إذ يمثل هذا المكون السلوك الفعلي ويقيس نية المستهلك للشراء أو التصرف، بحيث يكون السلوك في شكل تعزيز ودفع أو عرقلة وأشكال أخرى.

استخلاصا لما سبق، فإن تكوين الإتجاه يصبح جزءً من شخصية الفرد والذي يظهر بشكل ثابت، ويبقى لفترة من الزمن، حيث أن تغير هذا الإتجاه يحتاج لمجهود كبير وواضح المعالم، كما يعتبر الكثير من الباحثين أن المكون العاطفي هو أساس الإتجاه نفسه، بينما المكونين الآخرين هما بمثابة دعامتين لهذا المكون (العاطفي).

المحور الثاني: التأمين ضد أخطار الكوارث الطبيعية في الجزائر:

يعتبر التأمين ضد أخطار الكوارث الطبيعية من المنافذ الأساسية والهامة لموارد الدولة من أجل تغطية الأضرار الناجمة عن الظواهر الطبيعية، وبالتالي وجود صيغة نظامية لإحداث توازن في الميزانية العامة للدولة في حالة حدوث كارثة طبيعية.

وبما أن الجزائر أصبحت من المناطق الأكثر عرضة لأخطار الكوارث الطبيعية في السنوات الأخيرة بسبب التغير المناخي من جهة والبنية الجيولوجية المكونة للأرض من جهة أخرى، فقد أثر ذلك على سياسة الدولة في تسيير النفقات العمومية وتعويض وترميم المنشآت والبناءات المتضررة جراء حدوث كارثة طبيعية ما.

ولعل أن أهم الكوارث التي توالت على الجزائر والتي كان من أبرزها: فيضانات باب الوادى في نوفمبر2001 وزلزال بومرداس في 21 ماي2003، كانت سبباً في فرض الدولة إجبارية التأمين ضد الكوارث الطبيعية.

فمن هذا المنطلق، ما مفهوم الكوارث الطبيعية؟ وكيف برز وتطور منتج التأمين ضد أخطار الكوارث الطبيعية في الجزائر؟ وما هي الأسس التي يستند عليها هذا المنتج من حيث التطبيق والتسعير والتعويض عن الأضرار؟

أولا: نشأة وتطور التأمين ضد أخطار الكوارث الطبيعية في الجزائر:

قبل الحديث عن نشأة وتطور منتج التأمين ضد أخطار الكوارث الطبيعية، لابد لنا وأن نشير لمفهوم ظاهرة الكوارث الطبيعية، فكلمة «كارثة» تحمل في طياتها الكثير من الدلائل والمعاني (فاجعة، نكبة، مصيبة، حادثة مؤلمة) المتغيرة والمؤثرة على شخصية الإنسان والبيئة المحيطة به.

وقد ذكر المشرع الجزائري أهم أنواع الكوارث الطبيعية من خلال المادة-2-من الأمر 12/03 المؤرخ في 26 أوت2003 والمتعلق بإلزامية التأمين ضد الكوارث الطبيعية، كما يلي:» آثار الكوارث الطبيعية المشار إليها في المادة-1-والمتمثلة في الأضرار المباشرة الناجمة عن حدوث ظاهرة طبيعية بفعل قوة قاهرة تشمل ما يلي: الزلازل، الفيضانات وانجراف التربة، العواصف والرياح الشديدة، الجفاف والحركات الأرضية.

ففكرة التأمين ضد أخطار الكوارث الطبيعية لم تكن مطروحة للوجود في الجزائر قبل سنة 1980، حيث لوحظ آنذاك أن كل العقود المختلفة لأنواع التأمين لدى الشركات المؤمنة كانت تخلو أو تستثني تغطية الأضرار الناجمة عن وقوع كوارث طبيعية، إلا أن الزلزال الذي ضرب منطقة «الأصنام» بمدينة الشلف سنة 1980 والذي كلف الخزينة العمومية أموالاً ضخمة نتيجة الأضرار والخسائر التي ألحقها هذا الأخير بالأرواح والممتلكات، جعل السلطات العمومية تفكر في إيجاد صيغة أو نظام للحد من نفقاتها تجاه هذه الأضرار، وهو ما تجسد فعلاً من خلال القانون 07/80 المؤرخ في 9 أوت1980، والذي سمح لشركات التأمين المتواجدة آنذاك (مؤسسات عمومية) بضمان التعويضات الخاصة بالأضرار

الناجمة عن حدوث ظاهرة طبيعية ما، وذلك من خلال المادة-2- من هذا القانون(07/80)، والذي ينص:» بعد تطبيق هذا القانون أصبح ضمان تغطية الأضرار الناجمة عن الظواهر الطبيعية موجود ضمن عقد التأمين على الحرائق»، أي أن عقد التأمين ضد الحرائق أصبح يغطي أيضاً الأضرار المتعلقة بالكوارث الطبيعية.

بالرغم من أن هذا القانون قد حقق تقدماً نوعياً فيما يخص التأمين ضد الكوارث الطبيعية، إلا أنه بقي يعاني من عدة نقائص رغم ضرورته من أجل ضمان فعالية أحسن لتغطية الأضرار. وقد إستمر العمل بهذا النظام إلى غاية سنة1990، أين تم إنشاء صندوق جديد لتعويض المتضررين جراء حدوث ظاهرة طبيعية ما، وذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 402/90 المؤرخ في 15 ديسمبر1990 والمتضمن إنشاء صندوق الكوارث الطبيعية(FCN)[1]*تحت شكل حساب خاص في خزينة الدولة، بحيث يتم تمويل هذا الصندوق عن طريق رسم بنسبة 1% يقتطع من كل عقد تأمين عن الأضرار المختلفة والذي يدفعه المستأمن ما عدا التأمين على السيارات، وكذا أيضاً بنسبة 10% من النتيجة السنوية قبل الضريبة لمؤسسات التأمين.

عدل وتمم هذا المرسوم بمرسوم تنفيذي آخر رقم 100/01 المؤرخ في 18 أفريل2001 والمتضمن آلية التسيير المالي لكل العمليات من طرف الدولة، وكذا مساعدة ضحايا المأساة الوطنية، ومن أجل التمرن أكثر على هذه المهمة، فإن هذا الصندوق أصبح يستند على شبكة مهيكلة ومكونة من قبل جمعيات بلدية وولائية، هدفها دراسة الملفات وفق لتقارير الخبرة ومحتوى المحضر المقدم من طرف اللجنة الوطنية والتي بدورها تقترح المستويات التعويضية حسب مقدرة الصندوق.[4]

خلال الفترة ما بين سنة1990 و2002، تم تمويل الأخطار المتعلقة بالكوارث الطبيعية بتكلفة إجمالية قدرت بـ 509 مليون دينار جزائري،[5]وهو الشيء الذي جعل الدولة تبحث عن صيغة جديدة لسد هذه الثغرات، لاسيما بعد توالي كارثتي فيضانات باب الوادى في نوفمبر 2001 وزلزال بومرداس في ماي2003، واللتين ألحقتا عجزاً بميزانية الدولة نتيجة الأضرار الكبيرة التي أحدثتها من جهة وعزوف المواطنين عن التأمين ضد أخطار الكوارث الطبيعية بعدما أصبح هذا الأخير مدمجاً ضمن عقد التأمين عن الأضرار بموجب الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي1995 من جهة أخرى، وقد تجسد ذلك فعلاً من خلال صدور الأمر 12/03 المؤرخ في 26 أوت2003 والمتضمن إلزام كل مالك لعقار أو منشأة صناعية أو تجارية باكتتاب عقد التأمين ضد الكوارث الطبيعية مع فرض وجود عقد التأمين في أي عملية لبيع أو كراء العقارات، وبالتالي تم إلغاء الصندوق الخاص بالكوارث الطبيعية وجعل شركات التأمين تتكفل بتغطية أخطار الكوارث الطبيعية وفقاً للأقساط مفروضة على كل شخص طبيعي أو معنوي يملك عقار أو منشأة صناعية أو تجارية.

* 1 FCN : Fond de Calamité Naturelles.

ثانيا: مضمون وخصائص عقد التأمين ضد أخطار الكوارث الطبيعية:

1-مفهوم ومحتوى العقد:

إن الهدف الأساسي لهذا العقد هو ضمان تغطية للأضرار التي قد تنجم بفعل ظاهرة طبيعية ما، لذا فيعتبر عقد التأمين ضد الكوارث الطبيعية كغيره من عقود التأمين الأخرى ما عدا في بعض بنوده المتعلقة بشروط التعويض وحدود التغطية لهذه الأضرار، وهو ما وضحه الأمر 12/03 المؤرخ في 26 أوت2003 والذي حدد أهم أنواع الظواهر الطبيعية المستهدفة بإجبارية هذا العقد، والتي تمثلت أساساً في: الزلازل، الفيضانات وإنجراف التربة، العواصف والرياح القوية (الأعاصير) بالإضافة إلى حركات الأرضية الناجمة عن أمطار أو ثلوج، جفاف.....إلخ.

فالصفة الإجبارية لهذا العقد تشمل جميع الممتلكات العقارية والمنشآت الصناعية والتجارية التابعة للأشخاص (طبيعي أو معنوي) بالإضافة إلى التجهيزات الصناعية و/أو التجارية، وذلك وفقاً لأقساط ثابتة ومحددة من طرف الدولة (وزارة المالية)، كما يفرض على كل شخص (طبيعي أو معنوي) معني بهذا العقد أن يحوز على عقد الملكية للشيء المؤمن و/أو السجيل التجاري لأصحاب المنشآت الصناعية والتجارية. وبالموازاة مع ذلك فإن جميع شركات التأمين العاملة في السوق الوطنية مجبرة على تغطية أضرار الكوارث الطبيعية وفق ما تمليه القوانين، بإستثناء البيانات والمنشآت القاعدية التي شيدت بعد 26 أوت2003 والتي لا تحترم مقاييس البناء المحددة قانونياً.

كما يستثنى من حقل تطبيق هذا العقد، الملكيات والأخطار التالية: الكوارث الفلاحية (هناك إجراءات أخرى تنظم هذه الكوارث)، الأضرار الغير مباشرة، المنشآت والبناءات التي هي في طور الإنجاز، السيارات والأجسام العائمة (البواخر، الزوارق.... إلخ) والطائرة (الطائرات.... إلخ) وكذا السلع المنقولة.

تلعب الدولة دوراً مهم وأساسي في ضمان هذا العقد(النظام) بإعتبارها القائم على توازن هذا الأخير والتكفل بالصعوبات التي قد تعترض تطبيق هذا النظام، وذلك من خلال إعادة التأمين الوطني لجميع شركات التأمين وهذا عن طريق الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)، حيث يسمح هذا الإجراء لجميع شركات التأمين بتكوين إحتياطي يوجه لتمويل الإحتياجات القادمة كموارد أساسية لمواجهة التكاليف الخاصة (الإستثنائية) المسجلة جراء حدوث كارثة طبيعية ما، بحيث يسمى هذا الإحتياطي بـ «مؤونة الأخطار الكارثية» وهي تمول عن طريق مخصص سنوي يعادل 95% من النتيجة التقنية الناشئة عن عمليات التحصيل للكوارث الطبيعية، إذ لا يمكن تحرير هذا الإحتياطي إلا بعد مرور 21 سنة عن تاريخ إنشاءه، وهي تدرج إجبارياً ضمن القيم المالية التابعة للدولة.[6]

2-خصائص وشروط ضمان هذا العقد:

يتميز عقد التأمين ضد أخطار الكوارث الطبيعية عن غيره من عقود التأمين الأخرى بأنه عقد خاص ومرتبط بتحقق كارثة طبيعية ما، والتي وضحها الأمر 12/03 المؤرخ في 26 أوت2003، بشرط أن

يتم إعلان وتحديد المنطقة أو المناطق المنكوبة من قبل السلطات، أي أن دخول التغطية عن الأضرار الناجمة عن كارثة طبيعية ما حيز التنفيذ لا يتم إلا بإعلان السلطات للكارثة، وذلك عن طريق مرسوم وزاري (وزارة المالية- الجماعات المحلية) يثبت بناءً على محضر موقع من قبل ولاة المناطق المنكوبة (وذلك بعد أخذ آراء المصالح التقنية المعنية) وينشر في الجريدة الرسمية (شهرين على الأكثر بعد حدوث النكبة)، ولا يحق لأي شركة تأمين أن تقرر حدوث أو عدم حدوث كارثة ما، وبالتالي تعويض أو عدم تعويض الأضرار الناجمة بفعل الكارثة. وبعبارة أخرى فإن أي شخص يقع خارج حدود المنطقة المنكوبة والمعلنة من قبل السلطات، فهو غير معني بالتعويض عن الأضرار إذا ما لحقته هذه الكارثة رغم دفعه لأقساط هذا التأمين.

يكون التعويض عن الأضرار في حالة حدوث كارثة طبيعية في حدود:

- 80% بالنسبة للبنايات (العقارات) ذات طبيعة سكنية أو مهنية؛
- 50% بالنسبة للتجهيزات الصناعية أو التجارية؛

كما يجب على المستأمن أن يتحمل جزءً من تكاليف هذه التعويضات عند حدوث كارثة ما، وذلك طبقاً للمادة-6- من الأمر 12/03 المؤرخ في 26 أوت2003 والذي يسمح لشركات التأمين بخصم مبلغ مالي لصالحها في حدود 2% من مجموع الأضرار وهو ما يعادل على الأقل مبلغ 30000 دج، أي أن الأضرار التي تلحق المستأمن جراء هذه الكارثة إذا لم تتجاوز مبلغ 30000 دج فإنه لا يحق له أخذ التعويض اللازم، بينما تخضع التجهيزات الصناعية و/أو التجارية، وكذا العقارات ذات طبيعة مهنية إلى خصم مالي مقداره 10% من مجموع الأضرار التي قد تلحق بالعتاد أو التجهيزات...إلخ.[7]

أما عن المدة المحددة للتعويض، فإن شركات التأمين ملزمة بتعويض الأضرار في مدة أقصاها ثلاثة أشهر إبتداءً من تاريخ نشر المرسوم الوزاري المعلن للكارثة في الجريدة الرسمية.

وتعمل الدولة اليوم على إنجاح هذا النظام الجديد والرقابة عليه من خلال فرض القوانين والعمل على تطبيقها بما يخدم تحقيق أهدف وأغراض هذا النظام، وذلك عن طريق فرض توفر عقد التأمين ضد الكوارث الطبيعية في حالة:

- العقود العقارية (حالة البيع أو الكراء)؛
- التصريح الجبائي (بالنسبة لأصحاب المنشآت الصناعية والتجارية)؛
- قد يترتب عن مخالفة تطبيق عقد التأمين الإجباري عدة تبعات منها:
- الإقصاء من كل التعويضات العمومية؛
- فرض غرامة مالية مساوية لمجموع الأقساط التي تدفع إذا تجاوزت الـ 20%.

المحور الثالث: قياس اتجاهات المستهلك الجزائري نحو منتج التأمين ضد الكوارث الطبيعية:

أولا: منهجية تحضير الاستقصاء:

من أجل الإجابة عن معالم الإشكالية الرئيسية لدراستنا هذه، ارتئينا القيام باستقصاء لعينة من أفراد المجتمع وذلك قصد الإلمام بجوانب الدراسة ككل. وفيما يلي نستعرض أهم الخطوات الأساسية في تحضير هذا الإستقصاء:

1-مشكلة الدراسة والهدف من الإستقصاء:

في ظل المعلومات المتحصل عليها من الدراسة النظرية وكذا الدراسة الميدانية التي قمنا بها في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) توصلنا إلى أنه يوجد مشكلة أساسية وراء إنخفاض نسبة المؤمنين ضد أخطار الكوارث الطبيعية بسبب العزوف المتكرر للأفراد الطبيعيين ذوي الممتلكات العقارية، لذا فإننا نسعى للإجابة عن التساؤل الرئيسي والمتعلق بسبب العزوف والإعراض من قبل المواطن الجزائري عن التأمين ضد الكوارث الطبيعية، وذلك من خلال قياس إتجاهاته عن طريق هذا الإستقصاء، وبالتالي فإن الهدف الأساسي لهذا الإستقصاء هو الإجابة عن التساؤل الرئيسي للإشكالية وكذا الجوانب الموضوعية لإتجاهات الفرد الجزائري نحو منتج التأمين ضد الكوارث الطبيعية.

2-تحديد مجتمع الدراسة والعينة:

يمثل مجتمع الدراسة كل أفراد المجتمع الجزائري على إختلاف جنسهم وسنهم، والمستفيدين من عقار ما في إطار ملكية أو إيجار. ولأجل إنجاز هذا الإستقصاء قمنا بإنتقاء عينة ممثلة لمجتمع الدراسة مكونة من 300 فرد، ذلك أن دراسة المجتمع ككل أو عينة كبيرة مكلف من حيث الوقت والجهد والمال.

كما اعتمدنا في تنفيذ هذا الإستقصاء على عينة عشوئية أو ما يعرف بالعينة التيسيرية، والتي تمنحنا حرية التوجه إلى أماكن تواجد أفراد العينة بسبب صعوبة وعدم توفر قاعدة للبيانات، لذا فقد حدد هذا الإستقصاء بحدود زمانية وأخرى مكانية، وهي:

الحدود الزمانية: تم تحديد زمن إجراء هذا الإستقصاء بالفترة الممتدة ما بين 16 فيفري2011 و15 مارس2011.

الحدود المكانية: تم تحديد مكان إجراء هذا الاستقصاء بالولايات التالية: بومرداس-الجزائر-البليدة، وذلك بمعدل 100 إستقصاء لكل ولاية.

وسبب إختيارنا لهذه الولايات راجع لعد إعتبارات متعلقة بموضوع الدراسة، فإختيارنا لولاية بومرداس راجع بالدرجة الأولى لتأثرها بأضرار كارثة طبيعية (زلزال 21 ماي2003)، وولاية الجزائر أيضاً

هي الأخرى بسبب فيضانات باب الوادى في نوفمبر2001، وأما عن ولاية البليدة فهي تبقى كعينة شاهدة حتى تكون نتائج هذه الدراسة أكثر إيجابية للواقع المدروس وبالتالي تعميمها.

3-تنفيذ الاستقصاء واستخلاص النتائج:

3-1-تبويب وتحليل البيانات:

بعد إستكمال كل الخطوات السابقة، قمنا بالتطبيق الفعلي على العينة النهائية وذلك عن طريق المقابلات الشخصية المباشرة مع أفراد العينة، ما مكننا من استرجاع كل القوائم الموزعة (300 استقصاء) وعدم رفض أي منها بسبب الحرص الشخصي على ملأ كل الخانات الواجب ملأها.

ومن أجل تدقيق النتائج قمنا بإستعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية(SPSS) وذلك بترميز كل أسئلة القوائم الإستقصائية وفق نوعها.

وقد كانت نتائج هذا الإستقصاء كما يلي:

السؤال الأول: هل أنت مستفيد من هذا العقار في إطار عقد ملكية أو إيجار؟

الجدول رقم (01): هيكلة العينة حسب الملكية والإيجار

البيان	التكرار	النسبة%
الملكية	261	87%
الإيجار	39	13%
المجموع	300	100%

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن هيكلة العينة مكونة من87% ملاك للعقارات، و13% مستأجرين وهذا ما يعطي للعينة أكثر مصداقية من حيث هدف الدراسة، ذلك أن ملاك العقارات مسؤولون تمام المسؤولية أمام القانون عكس المستأجرين.

السؤال الثاني: ما نوع هذا العقار؟

الجدول رقم (02): نوع عقارات أفراد العينة.

البيان	التكرار	النسبة%
فردي	94	31.3%
جماعي	206	68.7%
المجموع	300	100%

نلاحظ من خلال الجدول(02) أن نوع عقارات أغلب أفراد العينة جماعية أي عمارات وذلك بنسبة 68.7%، بينما الباقي والذي يمثل ما نسبته 31.3% فردي، أي منازل فردية وفيلات.... إلخ، والهدف من هذا السؤال هو تحديد مدى وقوع المسؤولية في حالة العقارات الجماعية أو الفردية،

وكذا مقارنتها مع بعض خصائص التأمين ضد أخطار الكوارث الطبيعية كل حسب نوعه.

السؤال الثالث: هل لديك علم بعقد التأمين ضد أخطار الكوارث الطبيعية؟

الجدول رقم(03): هيكلة العينة حسب درجة العلم بعقد التأمين ضد الكوارث الطبيعية

البيان	التكرار	النسبة%
نعم	100	33.4%
لا	200	66.6%
المجموع	300	100%

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن ما نسبته 66.6% يجهلون عقد التأمين ضد الكوارث الطبيعية، بينما هناك ما نسبته 33.4% لديهم علم بعقد هذا التأمين.

السؤال الرابع: ما هو تقييمك إذن حول بنود ومحتويات هذا العقد من حيث القسط المدفوع؟

الجدول رقم (04): تقييم بنود ومحتويات هذا العقد من حيث القسط المدفوع

البيان	التكرار	النسبة%
ملائم مادياً	59	19.7%
غير ملائم مادياً	41	13.7%
بدون إجابة	200	66.6%
المجموع	300	100%

نلاحظ من خلال الجدول رقم(04) أن ما نسبته 20% يرون أن القسط المدفوع في عقد التأمين ضد أخطار الكوارث الطبيعية هو ملائم مادياً، بينما نسبة 13.7% يرون العكس أي أنه غير ملائم مادياً، وتبقى نسبة 66.6% بدون إجابة وهي مفسرة سابقاً بعدد الأفراد الذين يجهلون هذا العقد تماماً.

الجدول رقم(05): هيكلة العينة من حيث العلم بإجبارية التأمين ضد الكوارث الطبيعية

البيان	التكرار	النسبة%
نعم	180	60%
لا	120	40%
المجموع	300	100%

نلاحظ من خلال الجدول رقم(05) أن هناك ما نسبته 60% من أفراد العينة هم على علم بإجبارية عقد التأمين ضد أخطار الكوارث الطبيعية، مقابل نسبة 40% من أفراد العينة لايعلمونَ بإجبارية هذا العقد، والهدف من هذا السؤال هو التأكد من وجود ثقافة تأمينية لدى الفرد المستهلك حول إجبارية هذا العقد.

السؤال السادس: هل أنت مؤمن ضد أخطار الكوارث الطبيعية؟

الجدول رقم (06): هيكلة العينة من حيث التأمين ضد أخطار الكوارث الطبيعية

البيان	التكرار	النسبة%
نعم	73	24.3%
لا	227	75.7%
المجموع	300	100%

السؤال السابع: (إذا كانت الإجابة عن السؤال السادس بـ لا) هل لآن التأمين ضد أخطار الكوارث الطبيعية في نظرك هو:

الجدول رقم (07): نظرة أفراد العينة للتأمين ضد أخطار الكوارث الطبيعية

البيان	التكرار	النسبة%
نفقة زائدة	38	12.51%
وسيلة إبتزاز	40	13.48%
نوع من الضرائب	10	3.17%
لا يستند للمشروعية الدينية	40	13.3%
أخرى	02	0.62%
بدون إجابة	170	56.91%
المجموع	300	100%

السؤال الثامن: (إذا كانت الإجابة علة السؤال السادس بـ نعم) هل يرجع ذلك إلى:

الجدول رقم (08): أسباب تأمين أفراد العينة ضد أخطار الكوارث الطبيعية

البيان	التكرار	النسبة%
إجبارية التأمين	73	24.32%
وسيلة ضمان	39	13.02%
تأثرك بأضرار كارثة طبيعية ما	23	7.53%
أخرى	02	0.68%
بدون إجابة	163	54.45%
المجموع	300	100%

3-2-إستخلاص نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: من خلال الدراسة النظرية و نتائج الإستقصاء الميداني تبين لنا أن الفرضية الأولى، المتعلقة بإرتباط تكوين الإتجاه لدى المستهلك الجزائري بالبيئة المحيطة به صحيحة، ذلك أن الإتجاه هو تعبيرٌ عن الشعور الداخلي للفرد، والذي يعكس قرار هذا الأخير حول الأشياء إنطلاقاً من البيئة المحيطة به، وبالتالي فإن نظرته السلبية حول إجبارية التأمين ضد أخطار الكوارث الطبيعية كانت من منطلق البيئة المحيطة به نتيجة القرارات السياسية والإقتصادية في فرض هذه الإجبارية، وهو ما أثبتته نتائج الإستقصاء بأن هناك ما نسبته 60% من أفراد العينة هم على علم بإجبارية عقد هذا التأمين ، مقابل نسبة 40% من أفراد العينة لا يعلمون بإجبارية هذا العقد، وعليهَ فصحة هذه الفرضية يجعلنا نعمم مضمونها على سلوكات وإتجاهات المستهلك الجزائري.

الفرضية الثانية: من خلال نتائج الإستقصاء الميداني تين لنا أن الفرضية الثانية و المتعلقة بالأسباب والدوافع الخفية لتكوين الإتجاه السلبي لدى المستهلك الجزائري تجاه تبني صيغة التأمين الإجباري نتيجة المعتقدات الدينية، وكذا إنعدام ثقافة التأمين لديه صحيحة نسبياً، ذلك أن النتائج أثبتت أن ما نسبته 66.51% أي أكثر من نصف أفراد العينة يرجعون سبب عدم تأمينهم ضد أخطار الكوارث الطبيعية للمعتقدات الدينية (الوزع الديني)، كما سجلنا نسبة 47.3% ممن يعتبرون أن التأمين نفقة زائدة، ونسبة 51% كوسيلة إبتزاز ونسبة 12% كنوع من الضرائب، فيما سجلنا نسبة أخرى قدرت بـ 78.4% ممن لا يعتبرون أن التأمين هو وسيلة ضمان ونسبة 62% ممن يعتبرون أن إجبارية هذا العقد لا تهدف لزيادة الإستثمار وتطوير الإقتصاد الوطني، وبالتالي فإن كل هذه المؤشرات توحي بالضرورة إلى غياب وإنعدام ثقافة التأمين لدى المستهلك الجزائري، ومنه تأكيد صحة هذه الفرضية.

الفرضية الثالثة: من خلال نتائج الإستقصاء الميداني بإستعمال أدوات التحليل الإحصائي كمعامل بيرسون(Pearson)، تبين لنا أن الفرضية الثالثة و المتعلقة بإعتبار أسلوب التقرير الذاتي (الإستقصائي) في قياس إتجاهات المستهلك الجزائري تجاه إجبارية هذا التأمين كافياً لتفسير سلوكه السلبي صحيحة نسبياً، ذلك أن النتائج المحققة أثبتت مدى فعالية هذا الأسلوب في قياس إتجاهات الفرد المستهلك، فبالإضافة إلى النسب المحصل عليها من خلال هذا الإستقصاء فإن هناك علاقة معنوية بين عدة متغيرات منها إرتباط معيار العلم بإجبارية هذا التأمين والتأمين ضد أخطار الكوارث الطبيعية في حد ذاته، بحيث بلغت قيمة معامل الإرتباط 0.115- بمستوى معنوية 0.01 وكانت علاقة الإرتباط بين هذين المتغيرين سالبة، مما يفسر العلاقة القوية بينهم، ونفس الشيء بالنسبة للمتغيرات المتعلقة بسبب العزوف عن التأمين ضد الكوارث الطبيعية فقد كانت هناك علاقة معنوية مع معيار الإستناد إلى المشروعية الدينية بمعامل إرتباط 0.199- عند مستوى معنوية 0.01 ، بينما وجدنا علاقة معنوية بين معيار تحمل عواقب حدوث كوارث طبيعية أو لا حيث قدر معامل الإرتباط 0.198+ عند مستوى معنوية 0.01 ما يثبت سلبية أو ضعف العلاقة، وكحوصلة لكل هذه النتائج يمكن تأكيد صحة هذه الفرضية .

التوصيات:

على ضوء النتائج السابقة وإنطلاقاً من جوهر الدراسة النظرية والتطبيقية، لاحظنا بعض النقائص الواجب تداركها، وعليه فإننا نقترح بعض الحلول بالإضافة إلى تقديم توصيات التي من شأنها أن تساهم في حل هذا الإشكال، إذ يمكن إيجازها فيما يلي:

- - العمل على استحداث صندوق الكوارث الطبيعية الذي تم إلغاءه، وذلك في إطار صيغة جديدة تنطوي على أسس التأمين التعاوني بحيث تكون المساهمة في هذا الصندوق على أساس المساعدات الإنسانية المقدمة محلياً ودولياً بالإضافة إلى إقتطاع نسبة محددة عن مختلف عقود التأمين الأخرى.
- تقديم ضمانات أكثر ملائمة مع واقع وآفاق هذا المنتج، وخاصة ما يتعلق بالحقوق والتعويضات المستحقة عند حدوث كارثة طبيعية ما.
- تعديل النصوص القانونية وملأ فراغاته بما يتلاءم ومضمون ومحتويات عقد هذا التأمين، وخاصة ما تعلق منه ببند إعلان المنطقة المنكوبة كشرط لتعويض المستأمنين، ذلك أنه قد يتضرر مستأمن ما جراء حدوث كارثة طبيعية ما، ولكنه قد يحرم من التعويض إذا كان يقع خارج حدود المنطقة المنكوبة المعلنة بمرسوم تنفيذي من قبل السلطات.
- العمل على مراعاة الجوانب النفسية لسلوك المستهلك الجزائري، وعدم إخضاعها لمنطق الإكراه من خلال فرض الإجبارية بقوة القانون التي من شأنها أن تزيد من التعنت والعزوف.
- تقديم مزايا أكثر قناعة وإثارة للأفراد المستأمنين ضد أخطار الكوارث الطبيعية، حتى نضمن التجديد الدوري لعقودهم تجاه هذه الأخطار.
- الاستفادة من تجارب الدول المتطورة كفرنسا وبريطانيا فيما يخص هذا المنتج، دون العمل على الإقتباس الكلي لمحتوياته بما لا يتناسب مع أفكار والمعتقدات الدينية والثقافية للمجتمع الجزائري.
- تطوير وتفعيل دور الاتصال بين المستهلك وشركات التأمين، حتى نطور ثقافة التأمين لدى الفرد المستهلك من جميع النواحي.

Openkan.com

المراجع:

1. أيمن علي عمر، قراءات في سلوك المستهلك، الدار الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية (مصر)، 2006، ص:59.
2. محمد إبراهيم عبيدات، سلوك المستهلك»مدخل إستراتيجي»، دار الوائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2001، ص:216.
3. بن عيسى عنابي، سلوك المستهلك»عوامل التأثير النفسية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 2003، ص:192.
4. 3°Forum des Assurances, **l'Assurances contre les risques de catastrophes naturelles, l'Etat et les risque spéciaux**, 13.14 et15 octobre 2002, P : 04-05.
5. 3°Forum des Assurances, IBID, P : 06.
6. Youcef BENMICIA, **Le Système de Couverture des Catastrophes Naturelles en Algérie**, IV forum des Assurances, 28 &29 novembre 2005, P : 35,42.
7. Revu de la CAAR, **Assurance des Effets des Catastrophes Naturelles**, Visa N° 1, (Du 02 Août 2004), P : 21.

Obeikan.com

obeikan.com

واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات
تكتل النافتا وأزمة الرهون العقارية الأمريكية نموذجا

أ.عقبة عبد اللاوي

جامعة الوادي، الجزائر

أ.د. اعمر عزاوي

جامعة ورقلة، الجزائر

الملخص:

اليوم وأكثر من أي وقت مضى انفلتت الأزمة وحالات اللا استقرار من سمتها الاستثنائية قصيرة الأجل الصحية، وباتت ظاهرة نمطية دورية طويلة المدى تضرب في العمق وملاصقة بشكل عضوي لصيرورة دورات الاقتصاد الرأسمالي، وبات انتشار عدوى تلك الأزمات أسرع مما كان عليه، بسبب غير قليل من قنوات التدويل، والتي أقحمت فيها التكتلات الاقتصادية كجدلية بين ذلك وبين النقيض، أي بين اعتبار التكتلات معبرا لتدويل الأزمات وبين تصنيفها كآلية لصد الانتشار الدولي لاختلالات الرأسمالية الراهنة. ومن خلال هذه الدراسة سنحاول التطرق لأهم الجوانب التي تتعلق بتدويل الأزمات أو ممانعتها ارتكازا على الدور الذي تسهم فيه التكتلات الاقتصادية، متناولين حالة تكتل النافتا زمن أزمة الرهون العقارية الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية، التكتلات الاقتصادية، الصفقات التجارية، الأسواق المالية.

Abstract:

Today, more than ever, crisis and instability cases get away of their health short-term special characteristic, and they become a long term periodic typical phenomenon hits in depth and organically adjacent to the process of capitalist economics cycles, The infection spread of these crises become faster than it was, Because of a few internationalization channels, which economic blocs sandwiched as a dialectic between that and contrast, i.e. between the consideration of blocs as a conduit for the internationalization of crises and its classification as a mechanism to repel the international spread of the current capitalism imbalances.

Through this study, we try to address the most important aspects that relate to the crisis Internationalization or reluctance, based on the role

that the economic blocs contribute, the study dealt with the case of the NAFTA bloc time of the U.S. mortgages crisis.

Key words: financial crisis, economic blocs, commercial transactions, the financial markets.

المحور الأول: مدخل عام

منذ بدايات إرهاصات الفكر الاقتصادي بشكل عام مرحلة التجاريين وصولا للفكر الكينزي مرورا بالكلاسيك برعيليه، وإشكالية الأزمة تتنمط[1] تاريخيا باضطراد صنوا مع تطوره ـ الفكر الاقتصادي ـ حتى بلغت الذروة وأصبح الاقتصاد الوضعي يوصم باقتصاد الأزمات[2].

على مستوى حقل التنظير للفكر الاقتصادي فُتح باب الجدل واسعا حول مدى صحة المرتكزات النظرية وكفاءة الأدوات الاقتصادية المالية والنقدية التي ارتكزت عليها تلكم الأنظمة في معالجة، تجاوز، احتواء وتقليص أثر تلكم الأزمات.

واليوم وأكثر من أي وقت مضى انفلتت الأزمة وحالات اللا استقرار من سمتها الاستثنائية قصيرة الأجل الصحية، وباتت ظاهرة نمطية دورية طويلة المدى تضرب في العمق وملاصقة بشكل عضوي لصيرورة دورات الاقتصاد الرأسمالي، وبات انتشار عدوى تلك الأزمات أسرع مما كان عليه، بسبب غير قليل من قنوات التدويل، والتي أقحمت فيها التكتلات الاقتصادية كجدلية بين ذلك وبين النقيض، أي بين اعتبار التكتلات معبرا لتدويل الأزمات وبين تصنيفها كآلية لصد الانتشار الدولي لاختلالات الرأسمالية الراهنة.

وفي سياق نمطية الأزمات وفي حدود عقد يفصلنا عن أزمة جنوب شرق آسيا، عصفت بالاقتصاد الأمريكي أزمة مالية جديدة كانت بداياتها بشكل غير واضح في أواخر صيف 2007، مع فشل اثنين من صناديق التحوط «لبير ستيرنز» «*Bear Stearns hedage funds*»[3]، ومع نهايات العام بدأت الشكوك تُثار حول الأوراق المالية والموجودات في البنوك الأمريكية والسويسرية والبريطانية والبلجيكية والألمانية

1. يجدر التأشير أنه لا يكاد يخلو عقد من حدوث اضطراب واحد على الأقل سواء في شكل «مشكل»، بصفة «خلل»، أو بسقف «أزمة» هذا ما أشار إليه «تشارلز كيندلبرغر» (Charles Kindelberger) ضمن مؤلفه (Manias, Panics and Crashes: A History of Financial Crises) وهو الأمر الذي حذا بالمنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره لسنة 2008، القول أن «الأنظمة المالية المضطربة» تمثل عقبة وتحديا كبيرا يعصف باستقرار الاقتصاد العالمي.

2. وهو ما حذا بـ «آلن غرينسبان» (Allan Greenspan) (مدير الفدرالي الأمريكي لمدة 19 عاما) باختيار صصف العصر الذي تربعت فيه الرأسمالية على بلاط «التنظير» و«التنظيم» للاقتصاد بـ (The Age of Tur-bulence) وجعله عنوانا لمذكراته التي نشرها سنة 2007.

3 . جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، **الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية**، ترجمة عطية بن كريم الظفيري، ط1، مكتبة أفاق، الكويت، 2013، ص 15 .

والفرنسية، وبدأت المخاوف حول تشكل العجز في ميزانيات هذه البنوك خاصة مع إقدام العديد من شركات التأمين والمستثمرون على التخلص من أصولهم، وبدأت عمليات تسرب كبيرة لرؤوس الأموال خاصة في الدول التي كانت تحتفظ بقدر كبير من الأصول السامة في محافظها المالية[1].

وقد تفاقمت المشكلة من سيء إلى أسوء طوال السنة اللاحقة على الرغم من المحاولات الحثيثة والكثيرة من قبل الحكومات لوقف استفحالها. وأدرك العالم أنها أسوأ انهيار اقتصادي منذ الكساد العظيم، وحقيقة الأمر كما أشار «بول كروغمان» «*Paul Krugman*» الكاتب الاقتصادي في جريدة نيويورك تايمز في أواخر عام 2008 بقوله: «أنها الكساد الكبير الثاني»[2] أما « آلان غرينسبان» «بول كروغمان» «*Alan Greenspan*» رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي فقد تحدث عن الأزمة بقوله: «أنها تحدث مرة في القرن، إنها تسونامي الائتمان» وأضاف «إن الأزمة المالية العالمية حدث تاريخي أكثر منه كظاهرة طبيعية»[3]. إنها تُمثل تطورا مألوفا في تاريخ الرأسمالية، ومن ناحية أخرى فهي حدث غير مسبوق. وقد كانت إرهاصاتها في تاريخ الرأسمالية سلسلة من الهزات الاقتصادية ذات التأثير المتنامي، خلال العقدين الماضيين، وأهمهما انهيار سوق الأسهم الأمريكي عام 1987، وأزمة القروض والادخار في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن المنصرم، والأزمة المالية والركود الاقتصادي الكبير في اليابان في التسعينات، والأزمة المالية الآسيوية خلال الفترة 1997 ــ 1998، وانهيار الاقتصاد الجديد الإلكتروني «دوت. كوم *dot. com* » العام 2000.[4]

خلال هذه الدراسة سنحاول التطرق لأهم الجوانب التي تتعلق بتدويل الأزمات أو ممانعتها ارتكازا على الدور الذي تسهم فيه التكتلات الاقتصادية، متناولين حالة تكتل النافتا زمن أزمة الرهون العقارية الأمريكية، مركزين على أثر الأزمة على الطرف النامي المكسيك، محاولين الإجابة على السؤال الآتي:

هل ساهمت الإقل**يمية الجديدة في صيغتها التطبيقية تكتل النافتا في الحد من آثار أزمة الرهون العقارية الأمريكية على الاقتصاد المكسيكي؟**

المحور الثاني: التكتلات الاقتصادية بين الممانعة والتدويل

على مستوى إدارة الأزمات، وخلال العقود القليلة الماضية تثبت الأحدث أن تصميم إستراتيجية شاملة لمواجهة الأزمات المالية تستدعي على الأقل أن يتم توجيهها على أربع مستويات أساس:[5]

1. Jacques Attali, LA CRISE ET APRES?, Librairie Arrhème Fayard, Paris, 2009, P12.

2 Paul Krugman, Desperately Seeking Seriousness, New Yourk Times, 25October 2008.

3. Alan Greenspan, Testimony on Sources of Crisis, Wall street Journal, 23 October 2008.

4 . جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، مرجع سبق ذكره، ص 15.

5. محمد الفنيش، **البلاد النامية والأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها**، سلسلة

- إجراءات على المستوى الوطني لتقليل من احتمال حدوث الأزمات في المستقبل؛
- وإجراءات على المستوى الإقليمي للحد من انتشار الضرر في المنطقة المجاورة؛
- وإجراءات دولية للتعاون الفعال في مجال منع الأزمات وإدارتها حين تحدث؛
- وأخيراً، إجراءات تقوية الرقابة والقواعد الاحترازية الدولية بهدف دعم الاستقرار العالمي.

ومن خلال هذا العنصر سنتطرق لما نعتقد أنها أطروحات تُنظّر وتُحدد واقع حال التكتلات زمن الأزمات، بإدراج بعض وجهات النظر اتجاه الرؤية التي تعكسها «التكتلات الاقتصادية» في مجال عدوى وانتشار الأزمات، حتى تكون الصورة مكتملة ضمن أطروحة جدلية بحكم أحداث أملاها الواقع بين: ما هو مسكن للآلام وما يمثل فيروساً معدياَ.

الطرح الأول: التكتلات وممانعة الأزمات

منذ نهايات الحرب العالمية الثانية بدايات زمن لحظة العولمة الراهنة، غلب الطرح بكون «التكتلات الاقتصادية» تعد أداةً من بين أهم أدوات تحقيق الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي ـ والذي تقتضيه متطلبات الحاضر ـ بما يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء، ويُعظم المغانم، ويُقلل من المغارم، متيحا لها سوقا داخلية واسعة ومتنوعة تعتبر المخزن الذي يُمون ويُمول حاجات الإنفاق المختلفة: استهلاكية، استثمارية ...الخ، وبما يقلل من التبعية للعالم الخارجي. وبالتالي يدّني من احتمالات التأثر بالاهتزازات الارتدادية المختلفة التي تنشأ عن التعامل المفرط مع عالم خارجي تنخفض فيه سبل التنسيق، وتقل فيه آليات الأمان، وترتفع داخله احتمالات الأزمة والخطر الاقتصادي.

إذا، وبحسب هذا الطرح المتفائل، فإن «التكتل الاقتصادي» يمثل صمام الأمان، يُكسب الدول درجات عالية من المناعة الاقتصادية، ما يمنحها قدرة هائلة على مواجهة مختلف الآثار الناجمة عن أزمات السوق العالمية (اضطراب الأسواق، الإعسار التمويلي، انخفاض الطلب الكلي... الخ) أو التقليل من إرهاصاتها بأقل تقدير. كما أنه وضمن حيز الإقليم المتكتل، تزداد إمكانية المجموعة لممارسة حزم أكبر من الضغوط المناسبة على أعضاءها لانتهاج سياسات اقتصادية سليمة تخدم التكتل، وإتباع وصفات علاج تتناسب مع واقع حال دول الإقليم ومكوناته. وهو ما أغرى الكثير من البلدان النامية بما فيها دول المنطقة العربية للتوجه نحو مشاريع «التكتل الاقتصادي» كخط دفاع أول لمواجهة أزمات السوق العالمية، وتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة تتلاءم والانجازات التي حققتها حركات التحرر خلال النصف الثاني من القرن الماضي، سيما وأنه وإضافة إلى ذلك وكما يقول الدكتور «محمد الفنيش» أن هناك الكثير مما يمكن عمله على المستوى الإقليمي، خاصة من جانب الحكومات المتقاربة في وجهات النظر، والتي هي على استعداد لإنشاء آليات دفاع إقليمية ضد عدم الاستقرار المالي وانتشار عدوى الأزمات المالية[1]، سواء كانت أزمة حدثت خارج نطاق الإقليم المتكتل، أو داخلية عصفت باقتصاد أحد الدول الأعضاء .

محاضرات العلماء الزائرين 17، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2000، ص75.

1. محمد الفنيش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 77 ـ 78.

الطرح الثاني: التكتلات قناة لانتقال الأزمات

إذا كان أعضاء التكتل على درجة عالية من التكامل ومعامل الارتباط فيما بينها مرتفع عبر قنوات الصفقات التجارية والأسواق المالية، فمن المنطقي أن تؤثر حالات اللا استقرار والأزمات في دولة واحدة على معظم المؤشرات الاقتصادية لسائر الدول الأعضاء الأخرى. وعليه يبقى عامل الارتباط بين الاقتصاديات المختلفة المحدد الأكثر أهمية في تحديد مديات الانتقال والانتشار، وكذلك حجم وموقع التكتل ضمن الخارطة الجيو-اقتصادية العالمية، وفي هذا السياق يمكن أن نشير إلى ما حدث في الأزمة الآسيوية ففي ظل وجود ارتباط بين أسواقها والأسواق العالمية كان لابد أن تنتقل آثار الأزمة إلى خارج نطاق المنطقة الآسيوية[1].

وفيما يتعلق بالروابط المحلية لدول المنطقة، فإن المستجدات المالية في كل دولة تؤثر على الدولة الأخرى، وينطبق ذلك على نشاطات أسواق رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر والإقراض المصرفي، وفي هذا السياق قد يبيع المستثمرون الأجانب أصولهم الموجودة في دولة ما نتيجة للخسائر التي تكبدوها في دولة أخرى، وفي منطقة على درجة عالية من التكامل الاقتصادي، يمكن أن تؤدي الروابط المالية بين الدول بصورة تلقائية إلى انتقال الأزمات التي تعيشها الأسواق المالية في بعض الدول إلى دول أخرى، ويضيف (بارك سونغ) إلى ذلك رأي هاماً آخر وهو أنه عندما تكون الأسواق المالية لدول المنطقة على درجة عالية من التكامل يتوقع المتعاملون أن تنعكس التغيرات في أسعار الأسهم على كافة تلك الأسواق في آن واحد وهو ما قد يؤدي إلى اتساع رقعة انتشار الأزمة[2].

المحور الثالث: النافتا والأزمة المالية العالمية الراهنة نموذجا

منتصف الثمانينات بدت ملامح تَحَول تطفو على قسمات المواقف الأمريكية اتجاه التعددية، من خلال الإشادة بمنافع الترتيبات الإقليمية، وإسهاماتها في التنمية. فقامت الولايات المتحدة بالتفاوض حول مناطق تجارة حرة مع كندا ودعوة دول أخرى لمفاوضات مماثلة، خاصة في نصف الكرة الغربي، وإن كان من غير الواضح للعيان وبجلاء السبب في هذا التحول، وإن كان البعض يعزوه إلى ما أسماه «باجواتي» بـ «العلل المتزامنة للعملاق المتهافت»[3] ففي رأيه أن نهوض شرق آسيا، لا سيما اليابان واكتمال مشروع أوربا الموحدة، أدى إلى تدهور وضع أمريكا في الاقتصاد العالمي.

أولا: قراءة في الوضع الاقتصادي المكسيكي قبيل الأزمة

ذلك التراجع في القوة بالإضافة إلى العجز المستمر في الميزان التجاري أثار مشاعر الحمائية في

1. فيما تعلق بأزمة جنوب شرق آسيا، راجع: أمير السعد، الاقتصاد العالمي قضايا راهنة، ط 1، دار الأمين لنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 105 ـ 124.

2. أنور هاقان قوناش، أزمة شرق آسيا عبرة لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2001، ص168.

3. أرفيند سوبرامانيان، المدافع العنيد عن العولمة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 42، العدد 3، سبتمبر 2005، ص4.

الولايات المتحدة الأمريكية، وحركا مطالبات بإنهاء التعددية. ورغم النداءات المعارضة لهذا الاتجاه (نحو الترتيبات الإقليمية)، وأنه سوف يهدم أساس عمل الجات، إلا أن المواقف الرسمية الأمريكية اتجهت عكس ذلك... وفي معرض الدفاع عن التوجه الجديد نحو (النافتا) ذكر المندوب التجاري الأمريكي «ميكي كانتور» أن: الترتيبات التجارية الإقليمية يُمكن أن تؤهل الدول النامية للدخول في النظام التجاري العالمي. ويمكنها أن تكمّل التجارة العالمية وتشحذ المفاوضات حولها[1].

جدول رقم (01)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك للفترة 1988-2007

1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	**1997**
1.2	3.3	4.4	3.6	2.8	0.4	3.5	6.2-	2.5	7
1998	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
4.8	3.7	6.9	0.0	0.8	1.4	4.2	3	4.8	3.3

Source: World Bank World Development Indicators, International Financial Statistics of the IMF

يبين الجدول رقم (1) أعلاه معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك خلال الفترة الممتدة ما بين 1988 إلى غاية 2007. ومن خلاله يتبين أن المكسيك قد سجلت معدلات نمو تتراوح بين 0.0 % سنة 2001 كحد أدنى و7% كحد أقصى لسنة 1997.

ومن أجل مقارنة أكثر شمولية لمعدلات نمو الناتج وتحديد أقرب لآثار النافتا فإننا نستعين بالشكل الآتي بغية الاقتراب من تحليل أدق للآثار النافتا على نمو الناتج.

سجلت المكسيك نمو قياسي سنة 1980 حتى نهايات العام 1981 بحيث تجاوزت معدلات النمو 8%، إلا أن هذا النمو قد انخفض ليسجل نمو سالب وذلك خلال فترة 1982-1984 وهي فترة انفجار أزمة المديونية وإعلان المكسيك عن عدم قدرتها على تسديد ما استحق عليها من ديون، ليعود إلى الانخفاض وتسجيل معدلات نمو سالب بلغ -6.2% بسبب الأزمة التي تعرضت لها المكسيك عام 1995.

ومنذ سنة 1996 بدأ الناتج المحلي في نمو مطرد إلى غاية 1997 وذلك نتيجة لخفض سعر صرف البيزو، وحتى السنة 2000 (مع تسجيل بعض الانخفاض المحسوس). ليبلغ سنة 1998 معدل 4.8% وذلك نتاجا لإفرازات الأزمة المالية الآسيوية التي ترتب عليها كساد في السوق البترولية.

. 1 Mickey Kantor, Predicts Job Gain from Mexico Trade Pact, The Wall Street Journal, May 1993, P11.

نقلا عن محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص412.

ويرتكز أنصار اتفاقية النافتا على النمو السريع للناتج المحلي الإجمالي المسجل بعد أزمة 1995 حتى سنة 1997 وغاية السنة 2000 (وهي السنوات التي دخلت اتفاقية النافتا حيز التنفيذ) في برهنتهم على المقولة المروج لها (تحرير مضطرد/ نمو أكبر)[1].إلا أن هذا النمو ما لبث أن انخفض بعد سنة 2000 ليشكل نمو الناتج تراجع ملموس سنتي 2001 و 2002. وبمعدلات نمو منخفضة للسنوات الموالية. لتكون معدلات النمو تحت عتبة التوقعات ومخيبة لآمال دعاة اتفاقية التجارة الحرة، كونهم توقعوا نمو يلامس 6%.

الشكل رقم (01)

نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك للفترة 1980-2004

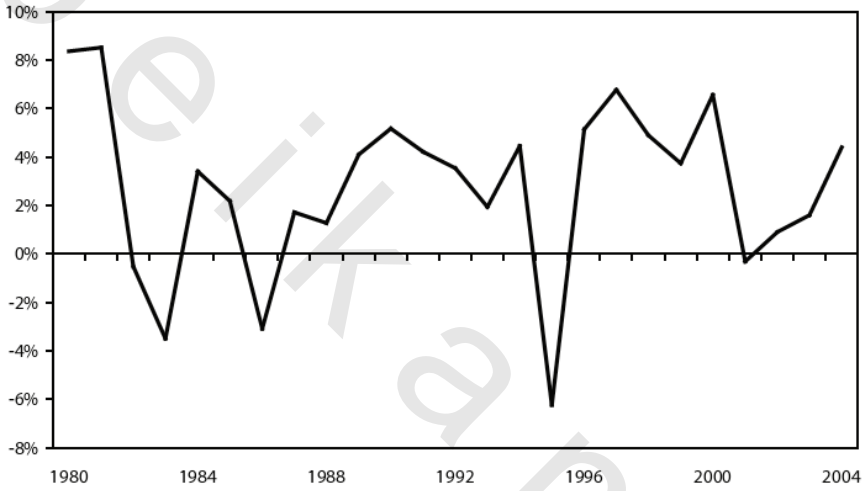

Source: CARLOS SALAS, **between unemployment And insecurity in Mexico NAFTA enters its second decade,** EPI BRIEFING PAPER, Economic Policy institute, BRIEFING PAPER 173, 28-08-2006,P35.

وقد كان من المتوقع فيما تعلق بالاقتصاد المكسيكي عند نشوب الأزمة المالية العالمية العام 2007، أن تكون في موقف أفضل نسبيا لتحمل آثارها وذلك ارتكازا على الحلقات الماضية من الإصلاحات الاقتصادية التي تلت الاضطرابات المالية السابقة، ويرجع ذلك أساسا إلى العوامل الآتية[2]:

1. CARLOS SALAS, between unemployment and insecurity in Mexixo NAFTA enters its second decade, Institute of labor studies and el colegio de tlaxcala, P34.
1. José Sidaoui, Manuel Ramos-Francia and Gabriel Cuadra, The global financial crisis and policy response in Mexico, BIS Papers No 54, P 280 – 282 . www.bis.org/publ/bppdf/bispap54q.pdf

1-على غرار كثير من الاقتصادات الأخرى الناشئة، كانت المكسيك قد انتهجت حزمة من الإصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي، وفي إطار المالية العامة خلال السنوات الأخيرة، وقد ساهمة الإدارة الرشيدة للسياسة المالية في القضاء على ضخامة واستمرارية العجز في الميزانية العامة للدولة، وكمحصلة لذلك تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. وعند البوادر الأولى للأزمة المالية العام 2007 كانت متطلبات الاقتراض تشكل نسبة 28.1 % من الناتج المحلي الإجمالي المكسيكي، مع إجمالي الدين العام الخارجي يقف عند 7.4 %.

كما أنه منذ أوائل 1990، اعتمد عدد غير قليل من الاقتصاديات الناشئة، بما في ذلك المكسيك، مرونة نظم سعر الصرف كنظام لاستهداف التضخم ضمن أدوات السياسة النقدية، هذا الإطار بدعم من ميزانية متوازنة، ونسب منخفضة من الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. الأمر الذي ساهم على حد سواء في الحد من التضخم، ومنح للسلطات النقدية مرونة في استخدام السياسة النقدية كأداة لمواجهة الصدمات في الاقتصاد المحلي.

الشكل رقم (02) معدلات التضخم للمكسيك للفترة 1980-2008

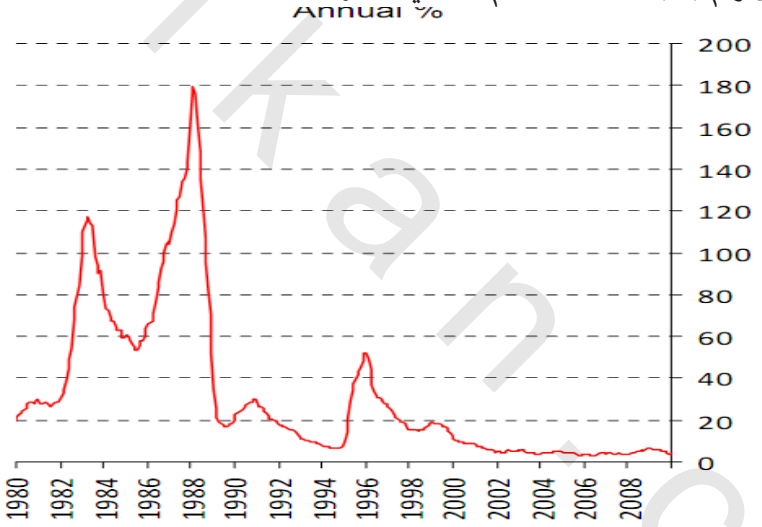

Source: José Sidaoui, Manuel Ramos-Francia and Gabriel Cuadra, **The global financial crisis and policy response in Mexico,** BIS Papers No 54**,** P 281**.**

2-استقرار البيئة الاقتصادية الكلية ساهم في تطوير الأسواق المالية المحلية في المكسيك، ولا سيما مع وضوح المؤشرات المرتبطة بالتضخم المنخفض والمستقر، والمساعد للمؤسسات على تقييم القدرات الكامنة للمدينين بالسداد، وتقليل المشاكل في المعاملات المالية. الأمر الذي ساهم في تطوير أسواق مالية وكذا الأدوات المالية المشتقة سواء متوسطة أو طويلة الأجل. وهذه العوامل جعلت من الموارد المالية متاحة بشكل أيسر في الاقتصاد. ومكنت من توزيع المخاطر بطريقة أكثر فعالية، وساعدت على تحقيق وفورات التخصيص للقطاعات المنتجة، مما جعل الاقتصاد أقل عرضة للصدمات المعاكسة. ومع

بداية إرهاصات الأزمة المالية عام 2007, وظهور حالات الإعسار، وعدم تمكن الشركات المحلية من الحصول على التمويل الخارجي, ساهمت الأسواق المحلية بشكل فعال في تغطية هذه الديون، ومن ثم أغنت الشركات في المكسيك, ولو جزئيا عن الاقتراض الخارجي.

3-كما أن البنوك المحلية كانت تحتفظ بكميات صغيرة جدا من الأصول الأمريكية السامة في حوافظ أصولها.

ثانيا: أثر الأزمة المالية العالمية الراهنة على الاقتصاد المكسيكي

أثرت الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2008 بالولايات المتحدة والركود الاقتصادي الذي صاحبها سلبا على قوة الاقتصاد المكسيكي، ويعود ذلك أساسا إلى العلاقات الاقتصادية العميقة بين البلدين خاصة في ظل الترتيبات الإقليمية الداعمة للتحرير الأعمق، وارتباط واعتماد الاقتصاد المكسيكي على السوق الأميركية.

أثر الأزمة على نمو الاقتصاد المكسيكي:

شهد الناتج المحلي الإجمالي انكماشا بمعدلات قياسية وصلت إلى 6.6% في عام 2009, وهو انخفاض أشد من حالات التدهور في اقتصاديات أمريكا اللاتينية. فالاعتماد على الولايات المتحدة كسوق للصادرات، والأهمية النسبية للصادرات في الأداء الاقتصادي المكسيكي جعلت البلاد بالذات في المناسبات الخارجية ضعيفة أمام تغيير الأوضاع الاقتصادية وعرضة للتقلبات الكبيرة في الاقتصاد الأميركي. وعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في السنوات العشرين الماضية لمواجهة آثار الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، من تحرير للتجارة، والخصخصة، واعتماد نظام سعر صرف عائم، لكن هذه السياسات لم تكن كافية لحماية المكسيك من تقلبات الاقتصاد الأميركي. وينحى العديد من المحللين إلى القول أن الضعف الهيكلي في الاقتصاد المكسيكي لم يسنح للبلد ـ على الرغم من ارتفاع معدلات نموه ـ من خفض الاعتماد على الاقتصاد الأميركي[1].

1.M. Villarreal, U.S.-Mexico Economic Relations:Trends, Issues, and Implications, OP.Cit, p 6 .

الشكل رقم (03) تأثير أزمتي الرهون العقارية واليونانية على نمو الاقتصاد العالمي

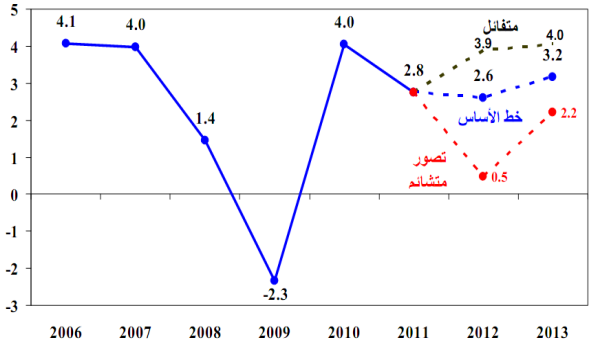

المصدر: الأمم المتحدة، **حالة وآفاق الاقتصاد العالم 2012**، الملخص التنفيذي، ص2.

من الشكل 3 نلاحظ أن الأزمة المالية العالمية قد أثرت بعمق في مسار النمو الاقتصادي العالمي الذي شهد انخفاضا وصل إلى - 2.3 % سنة 2009 بعد أن سجل نمو إيجابي 4 % سنة 2007. ويبقى الانتعاش الاقتصادي المكسيكي المتوقع يعتمد أساسا على الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة وقدرتها على الحفاظ على هذا النمو.

الجدول رقم (02) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية للفترة 2007 إلى 2013

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	توقع 2013
الولايات المتحدة الأمريكية (%)	2	1.1	-2.6	2.9	1.7	0.6	0.3
المكسيك (%)	3.3	1.5	-6.6	5.8	4	0.9	0.3

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، 6 نوفمبر 2008، واشنطن، ص 5.
UN**, World Economic Situation and Prospects 2012,** New York, 2012, P2.

على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك العام 2010 قد ارتفع ليصل معدل نمو إلى 5.8%، لكن التوقعات تتنبأ بأن الاقتصاد المكسيكي لن يعود إلى مستويات ما قبل الأزمة لفترة من الزمن. كما أن المكسيك شهدت أعمق انكماش في منطقة أمريكا اللاتينية[1] بعد الأزمة المالية العالمية إلى حد كبير بسبب اعتمادها الكبير على الصادرات الصناعية في الولايات المتحدة.

1. شهدت مجموعة من دول أميركا اللاتينية نتائج اقتصادية سلبية لكن بدرجة أقل مما حدث بالمكسيك. باستثناء بعض الدول في أميركا الوسطى مثل السلفادور التي عانت من انكماش اقتصادي عميق بنسبة (-6.3%)، اقتصاد الباراغواي (-3.8%)، بينما تدهور النمو الاقتصادي في معظم دول أميركا اللاتينية كان بنسب منخفضة نتيجة انخفاض ماديات الارتباط مع الاقتصاد الأمريكي.

الشكل رقم (04) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1985 إلى 2009

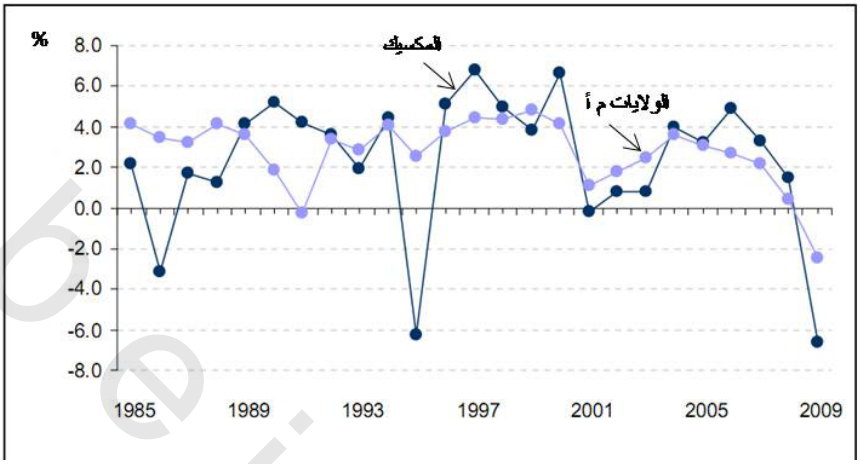

Source: M. Villarreal, The Mexican Economy after the Global Financial Crisis op.cit, P4.

من الشكل 4 يمكن أن نسجل مجموعة من الملاحظات المركزية، أولها أن تدهور معدلات النمو التي شهدها الاقتصاد المكسيكي العام 2009 نتيجة لإفرازات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي أعمق من انخفاض النمو بمركز الأزمة (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ ثانيا: أنه تجاوز ذلك النمو السالب الذي شهدته المكسيك في أزمة 1995 بالرغم من أنها كانت منشأ لأزمة البيزو؛ ثالثا: تتبع مسار النمو الاقتصادي لكل من الدولتين منذ سنة 1985 حتى 2009 تتموضع فيه سنة 1994 كمحور أساسي للعلاقة التبادلية بين الاقتصادين، وهي سنة دخول المكسيك كشريك اقتصادي وكدولة عضو في اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، والمسجل أن الانخفاضات التي شهدها النمو الاقتصادي الأمريكي قبل هذه السنة لم تكن لها آثار وضاحة على الاقتصاد المكسيكي من ذلك الانخفاض المسجل سنة 1991، في حين أن أزمة « فقاعات الانترنت » وما تلاها من أحداث هجمات سبتمبر 2001 والتي أدت إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت كان لها واضح الأثر على انخفاض معدلات النمو الاقتصادي المكسيكي؛ رابعا: أن ماديات التأثير الناتجة عن آثار التغذية العكسية زمن الأزمات لها بالغ الأثر عن الاقتصاد المكسيكي مقارنة بالاقتصاد الأمريكي، ويرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد المكسيكي وما ساهمت فيه « الإقليمية الجديدة » من تركيز ما نصطلح عليه بـ «الاحتباس الاقتصادي» بشقيه «الاحتباس الدولاري» و« الاحتباس التجاري » مُغذية بذلك الآثار التبادلية للصفقات التجارية وآثارها على المكسيك، ومدعمة الاضطرابات النقدية المختلفة. في حين أن كِبر الاقتصاد الأمريكي وارتباطه بمنافذ اقتصادية عديدة سواء المراكز الرأسمالية أو أطراف الاقتصاد العالَمي يقلل من انعكاسات الاضطرابات والاختلالات الاقتصادية المكسيكية على القطب الأميركي.

2-أثر الأزمة على اتجاهات التجارة المكسيكية: تحتل المكسيك المرتبة الثانية بين الأسواق التصديرية الأميركية وهي من أكبر الشركاء التجاريين وما يفوق نسبة 80% من صادرات المكسيك مخصصة للأسواق الأمريكية، في حين ما يتجاوز 48% من واردات المكسيك مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية[1].

1. M. Villarreal, U.S.-Mexico Economic Relations: Trends, Issues, and Implications, Op. cit, P 2.

ومن الجدول 3 نسجل مجموعة من الملاحظات المركزية أولها: يجدر التأشير أنه برغم تمتع المكسيك بتفضيلات تجارية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل إقامة النافتا وذلك في إطار نظام «التفضيلات المعممة»[1] وكذلك من خلال نظام «المكيلادورا»[2] الذي تبنته المكسيك منذ الستينات، إلا أن زيادة التبادل التجاري فيما بينهما تبرز بجلاء بعد اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)[3] خاصة بعد التفكيك الشبه كلي للتعريفات الجمركية وإلغاء كافة القيود النوعية والكمية بعد مرور عقد من الاتفاق، والتي دعمت بعمق أداء التدفقات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في النافتا خاصة الولايات المتحدة والمكسيك، ويُدلل على ذلك الزيادة الكبيرة في التجارة الدولية بين الدولتين بعد إقامة النافتا سواء كحجم مطلق أو كنسبة من التجارة الدولية الكلية لكل منها.

الجدول رقم (03) مؤشرات التجارة المكسيكية للفترة 2003-2009 (مليار دولار)

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نمو الصادرات % *	/	14.00	11.61	15.36	5.48	5.01	-17.60	18.36
واردات المكسيك من و م أ	/	93	101.7	114.6	119.4	131.5	105.7	131.6
صافي تعامل المكسيك مع و م أ*	/	71.5	81.9	97.2	104	103.1	87.6	97.2
نمو صافي التعامل %*	/	/	14.55	18.68	7.00	-0.87	-15.03	10.96
ص إلى و م أ/ ص الكلية *	0.88	0.88	0.86	0.85	0.82	0.80	0.84	/
صادرات إلى الولايات المتحدة	144.3	164.5	183.6	211.8	223.4	234.6	193.3	228.8
صادرات المكسيك الكلية	164.8	188	214.2	249.9	272	292.6	229.6	/

Source: M. Angeles Villarreal, **The Mexican Economy after the Global Financial Crisis**, op.cit, P٧.

M. Villarreal, **U.S.-Mexico Economic Relations: Trends, Issues, and Implications,** op.cit, P5.

* من احتساب الباحثين.

1. هو نظام للتفضيلات التجارية تقدمه دولة متقدمة إلى أخرى نامية ويحتوي على درجة كبيرة من عدم التأكد لأنه يسمح للدولة المتقدمة بوقف هذه التفضيلات في أي وقت وذلك بعكس اتفاقات التكامل الإقليمي.
2. المكيلادورا هي منشآت مرخصة يتم فيها الإنتاج بهدف التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك باستخدام مواد خام وآلات مستوردة من الولايات المتحدة ولا تخضع إلى حماية، بينما تخضع السلع المنتجة والمصدرة إلى الولايات المتحدة إلى تعريفة جمركية على القيمة المضافة فقط داخل المكسيك. ومع بداية الستينات تم تقييد توطين هذه المنشآت في مساحة 20 كلم على الحدود مع الولايات المتحدة إلا أنه تم إزالة هذا القيد عام 1982 وإن ظلت 80% منها مركزة على الحدود.
3. عقبة عبداللاوي، الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2008، ص168.

ثانيها أن ظاهرة «الاحتباس التجاري» المزمن التي يشهدها الاقتصاد المكسيكي مع الشريك التجاري الأمريكي بلغت سقف 88% فيما تعلق بالصادرات، وهو ما يؤشر على ارتباط نمو الصادرات ومن ثم نمو الناتج المكسيكي بقوى الطلب الاستهلاكي بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يُعزز الآثار التبادلية للصفقات التجارية ويجعل منها قناة ومعبرا رئيسيا لنشر وعولمة عدوى الأزمات الأمريكية.

ثالثها في العام 2009, شهد إجمالي التجارة في المكسيك انخفاضا حاد وقد بلغت الصادرات المكسيكية الإجمالية 229.6 مليار دولار مسجلة معدل انخفاض -21.5% مقارنة بالسنة السابقة. ويعتبر التدهور انعكاسا لانخفاض الطلب الاستهلاكي في الولايات المتحدة، التي انخفضت وارداتها من المكسيك بنسبة 17.6%، كما انخفض الطلب المكسيكي على السلع الأمريكية خلال نفس السنة بنسبة -24.4%. والجدول الآتي يبين أن صافي التعامل التجاري مع الولايات المتحدة كان له بالغ الأثر في خفض معدلات نمو الناتج.

الجدول رقم (04) نمو الناتج المكسيكي بحسب طريقة الإنفاق للعام 2009

% الاستهلاك	% الإنفاق الحكومي	% الاستثمار الخاص	% تراكم رأس المال	% صافي الصادرات
5 -	2.3	6.1 -	10.1 -	15.03 -

Source: UN, ECLAC, **Economic Survey of Latin America and the Caribbean, The distributive impact of public policies**, 2009, 2010, p 176.

من الجدول 4 نُسجل أن انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك للعام 2009 يرجع أساسا وبدرجة أولى إلى انخفاض نمو صافي التعامل مع العالم الخارجي، كما عزز هذا الانخفاض تدهور نمو الاستهلاك الخاص وكذا انخفاض معدلات نمو الاستثمارات وكذا التغيرات في المخزون وتراكم رأس المال الثابت. ووفقا للتحليل السابق فإن الخطاب المروج لـ:« حرية التجارة » والذي يستمد شرعيته من توليفة ركبت عمداً لتجمع بين (التجارة / التنمية) ضمن أطروحة تتعلق بالتبشير لوجود علاقة سببية متينة، عضوية ومباشرة بين التحرير العميق لـ «التجارة الخارجية» بكامل مستويات تدفقها، وبين ارتفاع معدل «التنمية الاقتصادية» بأهم مؤشراتها الناتج المحلي الإجمالي وتوازن عدالة توزعها كونياً ومن ثم النزول إلى مستوى الهرم الداخلي للاقتصاد، قد وجدت ما يبررها لسنوات من اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) خاصة بعد مرور عشر سنوات بدخول العام 2004 والتفكيك شبه التام للرسوم والعوائق الجمركية، إلاّ أن هذه الهبة تحولت إلى نقطة ضعف في الاقتصاد المكسيكي، وشكلت قناة رئيسية لانتقال عدوى الأزمات التي تعصف بالاقتصاد الأمريكي، وهو ما تؤكده ماديات انتشار الأزمة العالمية الراهنة.

الخاتمة:

تجدر الإشارة أن الإقليمية الجديدة المجسدة تطبيقيا في شكل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، أو ما يُصطلح عليه اختصارا باتفاق النافتا، قد ساهمت بشكل واضح في زيادة الصادرات البينية خاصة ما تعلق بالولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، فقد شكلت هذه الصادرات، وكذا الاستثمارات المباشرة الأمريكية لفترات القاطرة التي تجر نمو وتطور الناتج الوطني للمكسيك. إلاّ أن هذا الارتباط وخاصة ما تعلق بالاحتباس التجاري الحاصل الذي تصل نسبته إلى 80% من تجارة المكسيك الموجهة للمسار الأمريكي، والمدعم ببنود التحرير التجاري ضمن طيات اتفاق النافتا قد شكل قناة جعلت من الإقليمية الجديدة المجسدة قناة لانتقال الأزمة من المراكز إلى الأطراف.

فقد سجلت المكسيك تدهورا حادا في صادراتها وكذا ميزانها التجاري، وانخفاضا ملموسا في قيمة الاستثمارات الأمريكية المباشرة في فترة الأزمة. كما أثرت الأزمة الأمريكية على نمو الناتج الوطني للمكسيك، وقد ساهمت في انخفاض الدخل الوطني، وكذا أهم مكونات الاقتصاد الكلي سواء ما تعلق بالاستهلاك العائلي أو الاستثمار أو الإنفاق، الأمر الذي كان له بالغ الأثر على معدلات النمو الاقتصادي وكذا معدلات البطالة في المكسيك.

وبذلك وبرغم الهبات التي منحتها الاتفاقية للمكسيك زمن الرخاء الاقتصادي الأمريكي، شكلت الاتفاقية عبء وقناة لانتقال الاختلالات والاضطرابات زمن الأزمات التي تعصف بالقطب الأمريكي.

openkan.com

المراجع:

1. جون بيلامي فوستر، فرد ماغدوف، الأزمة المالية العالمية وأزمة الرأسمالية، ترجمة عطية بن كريم الظفيري، ط1، مكتبة أفاق، الكويت، 2013.
2. محمد الفنيش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين 17، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2000.
3. أمير السعد، الاقتصاد العالمي قضايا راهنة، ط 1، دار الأمين لنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
4. سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط 2، ج 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999.
5. أرفيند سوبرامانيان، المدافع العنيد عن العولمة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد42، العدد3، سبتمبر 2005.
6. أنور هاقان قوناش، أزمة شرق آسيا عبرة لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2001.
7. حنان حسين رمضان نظير، التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع، مذكرة تخرج للحصول على شهادة ماجستير علوم اقتصادية (غير منشورة)، جامعة القاهرة، القاهرة 2005، ص104.
8. عقبة عبداللاوي، الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2008.
9. الأمم المتحدة، حالة وآفاق الاقتصاد العالم 2012، الملخص التنفيذي.
10. صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، 6 نوفمبر 2008، واشنطن.
11. 11. Jacques Attali, LA CRISE ET APRES?, Librairie Arrhème Fayard, Paris, 2009.
12. [12.] Mickey Kantor, Predicts Job Gain from Mexico Trade Pact, **The Wall Street Journal**, May 1993.
13. [13]. CARLOS SALAS, **between unemployment and insecurity in Mexixo NAFTA enters its second decade,** Institute of labor studies and el colegio de tlaxcala.
14. [14] . José Sidaoui, Manuel Ramos-Francia and Gabriel Cuadra, **The global financial crisis and policy response in Mexico,** BIS Papers No 54**.** www.bis.org/publ/bppdf/bispap54q.pdf **.**
15. **15.** UNCTAD: TRADE AND DEVELOPMENT REPORT, 2007, **Regional cooperation for development** United Nations, New York and Geneva, 2007.
16. **16.** CARLOS SALAS, **between unemployment And insecurity in Mexico NAFTA enters its second decade,** EPI BRIEFING PAPER, Economic Policy institute, BRIEFING PAPER 173, 282006-08-.

17. 21. UN**, World Economic Situation and Prospects 2012,** New York, 2012.
18. 22. UN, ECLAC, **Economic Survey of Latin America and the Caribbean, The distributive impact of public policies**, 2009,2010.
19. 23. Paul Krugman, Desperately Seeking Seriousness, New Yourk Times, 25October 2008.
20. 24. Alan Greenspan, Testimony on Sources of **Crisis**, Wall street Journal, 23 October 2008.

obeikan.com

برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
-دراسة تقييمية -

أ.بن مكرلوف خالد

جامعة البليدة 02، الجزائر

الملخص:

يعتبر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاسم المشترك لمختلف الاهتمامات الاقتصادية في الدول النامية، حيث حظي باهتمام كبير في الآونة الأخيرة نظرا لما يحققه من أهداف تجعل هذه المؤسسات تتميز بتنافسية عالية تمكنها من الدخول إلى الأسواق العالمية، وإمكانية الصمود أمام المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية، حيث أن هذه البرامج منها ما كان بمبادرة من الحكومة، ومنها ما نتج عن اتفاقيات الشراكة، خاصة مع الاتحاد الأوروبي الممثل في برنامج ميدا (ED-PME) الذي يهدف إلى تعزيز وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عملية التأهيل، برنامج ميدا ED-PME

: Abstract

The rehabilitation of small and medium-sized enterprises, the common denominator for various economic interests in developing countries, which received considerable attention due to achieve objectives make these institutions characterized by high competitiveness, enable them to access to global markets, and the possibility to stand in front foreign products in local markets, that these programs including what was the initiative of the government, and the resulting partnership agreements, especially with the European union representative in the MEDA program (ED-PME) which aims to improve competitive of small and medium-sized enterprises in Algeria.

Key words : Small and medium-sized enterprises, Rehabilitation process, MEDA program ED-PME

المقدمة:

في إطار التعاون الأورو متوسطي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر برنامج ميدا (MEDA) أو أورو- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (ED-PME) من أهم برامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، حيث يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تأهيلها وتأهيل محيطها، حيث يكون على شكل تقديم خبرات تسييرية وتقنية وتجارية ومالية بالإضافة إلى المساعدة التقنية الوطنية وكذا الدولية ذات مستوى عال، والقيام

بتكوينات للمؤسسة وملتقيات بين المؤسسات كما أنه يمكن أن يكون في شكل تقديم معلومات حول المنتجات، التكنولوجيا، الموردين والأسواق، أو مساعدات للبحث عن شركاء، بدأ البرنامج نشاطه في أكتوبر 2000 وانتهى في سبتمبر 2007 حيث يغطي عدة مجالات تتمثل في التطور الاستراتيجي، التسويق، الإدارة والتنظيم، تسيير المورد البشري، الإنتاج (التحكم في التكاليف، الجودة، الصيانة، التموين والتخزين)، المالية والمحاسبة، مراقبة التسيير.

من خلال هذا المدخل البسيط نطرح التساؤل التالي: هل تم الوصول إلى الأهداف المسطرة من طرف برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وللإجابة على الإشكالية، قمنا بتقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين:

المحور الأول: الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الثاني: برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2002-2007

المحور الأول: الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف المؤسسات من حيث الحجم ومستوى التقدم والنظم المستخدمة ومن هنا كان من الطبيعي وجود مؤسسات كبيرة وأخرى صغيرة ومتوسطة، بحيث تسعى جميع الدول المتقدمة منها والنامية إلى تحقيق تنمية اقتصادية انطلاقا من تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب المشروعات كبيرة الحجم [1]، حيث اختلفت مفاهيم هذه المؤسسات، فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (55) تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة، إلا أنه يرتبط بعدة معايير منها، حجم العمالة المستخدمة، حجم الاستثمار أو رأس المال المستخدم، حجم الإنتاج، مدي تطور التقنية المستخدمة[2] اختلاف مستويات النمو وتنوع الأنشطة الاقتصادية.

أولا: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

كانت عن طريق المشرع الجزائري حيث صدر القانون رقم 18-01 المؤرخ في27 رمضان 1422هـ والموافق لـ 12 ديسمبر سنة 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التعريف القانوني والرسمي للجزائر.

والجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب تعريف المشرع الجزائري

جدول رقم: (01) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف القانوني الجزائري

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دينار	أقل من 10مليون دينار
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دينار	من 10 إلى 100 مليون دينار
متوسطة	من 50 إلى 250	أقل من 02 مليار دينار	من 100 إلى 500 مليون دينار

المصدر: من إعداد الباحث استناد على معطيات الجريدة الرسمية، مرجع سابق.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص نذكر منها:

- مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تكون ذاتية، حيث لا يستطيع المشروع في معظم الأحيان الحصول على قروض كبيرة وخارجية، بل يعتمد على مدخرات شخصية؛[3]
- الاستقلالية: فأصحابها مسؤولون عن نتائج أعمال مؤسساتهم، ويتمتعون بحرية مطلقة في اتخاذ القرارات المناسبة، لتحقيق طموحاتهم وتجسيد أفكارهم من خلال استغلال الموارد المتوفرة لديهم بعقلانية، وبكل موضوعية مستعينين بالطرق العلمية؛[4]
- انخفاض رأس المال اللازم لإقامتها: فهي لا تحتاج لاستثمارات ضخمة بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛[5]
- مرونة الإدارة: لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواء مع العاملين أو العملاء، بساطة الهيكل التنظيمي ومركزية القرارات؛[6]
- العلاقات الشخصية: غالبا ما تربط أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علاقات شخصية جيدة مع العملاء والموردين والعمال، مما يولد الثقة بينهم؛[7]
- تتميز بكبر أعدادها المنشأة سنويا وكذلك كبر الأعداد التي تفلس سنويا.[8]

ثالثا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمثل هذه المؤسسات إحدى دعائم التنمية في أي دولة، وأهميتها نابعة من الأمور التالية:[9]

- ارتفاع حجم مساهمتها في القيمة المضافة؛
- أهمية حجم استثماراتها في تكوين الاقتصاد الحر؛
- دورها في التوظيف؛[01]
- التعرف على أحوال السوق لقربها من المتعاملين؛
- تستقطب هذه المؤسسات في الدول الصناعية ما بين 60 إلى 70% من اليد العاملة.
- للمؤسسات الصغيرة دور في تحقيق التكامل الصناعي مع المؤسسات الكبيرة،[11] كما تعتبر بذور أساسية للمشروعات الكبيرة كشركة بنيتون وبناسونيك.[21]

المحور الثاني: برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2002-2007

قبل التكلم عن البرنامج يجب توضيح مفهوم عملية التأهيل، لأن محتوى البرنامج يرتكز على هذه العملية

أولا: مفهوم عملية التأهيل (La mise à niveau (man

يعرف بأنه «عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن تصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي»[31]، ويمكن القول كذلك « أن التأهيل يقتصر على زيادة ورفع القيم، وتطبيقات التسيير، وتحسين الأداء لبلوغ مستوى المنافسين المستقبليين وذلك ضمن آجال محددة ودقيقة». [41]

ويمر التأهيل بثلاث مراحل وهي التشخيص الأولي للتعرف عن واقع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بهدف إدراجها ضمن البرنامج بواسطة عملية تأهيل أولية ملائمة، يتبعه عملية التشخيص بنية التعرف العميق بالمؤسسة، معرفة نقاط الضعف ونقاط القوة والفرص والتهديدات ومن ثم إعداد مخطط التأهيل النهائي.

ثانيا: دوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

أهم الأسباب التي أدت إلى تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة ما يلي: [51]

- تحديات المنافسة العالمية نتيجة الشراكة الأورو-جزائرية والانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية؛
- قصور الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، وذلك بسبب سيادة الإدارة الفردية التي تقوم على الاجتهادات الشخصية لا على أسس علمية، وغياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة، ونقص الروح المقاولاتية لدى هذه المؤسسات؛
- عدم تلاؤم نمط التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع مثيلاتها في الخارج بحيث بقي نظام تسييرها قديم لا يتماشى مع متطلبات الاقتصاد التنافسي؛

مشكل العقار، صعوبة الحصول على التمويل، الصعوبات الجبائية والإدارية المتمثلة في بطء وتعقيد الإجراءات، وضعف التكوين وانتشار القطاع الغير رسمي.

ثالثا: برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ED-PME

بدأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالدخول في برنامج ميدا سنة 2002، يتم إدارة البرنامج من جهة الاتحاد الأوروبي عن طريق اللجنة الأوروبية La Commission européenne ومن جهة الجزائر ممثلة بوزارة الشؤون الخارجية وذلك بمقر رئيسي بالجزائر العاصمة، حيث تم تنصيب

وحدة تسيير برنامج (UGP) متبوع بـــ 05 فروع جهوية: الجزائر، عنابة، سطيف، وهران وغرداية.[61] يستفيد البرنامج من ميزانية قدرها 62.90 مليون أورو لمدة خمس سنوات، حيث يقدم الاتحاد الأوروبي نحو 57 مليون أورو وتساهم الدولة الجزائرية بمبلغ قدره 2.5 مليون أورو، أما2.5 مليون أورو فهي تمثل حصة المؤسسات المنخرطة والمستفيدة من البرنامج.

ويتضمن برنامج ميدا خصوصا:[71]

- استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتوفر فيها الشروط من البرنامج؛
- مؤسسات الدعم المتكونة من تجمعات المؤسسات ومراكز التكوين الخاصة والمراكز التقنية والغرف التجارية وكل مؤسسة معنية بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات المالية المتخصصة في تمويل هذه المؤسسات في كل مراحل نموها (مرحلة شروع، مرحلة قيد الإنجاز أو مرحلة الاستغلال)؛
- مؤسسات التأطير العمومية كالوزارات.

1- أهداف البرنامج: وتقسم إلى هدف إجمالي وأهداف خاصة:

أ-الهدف الإجمالي: تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.[81]

ب-الأهداف الخاصة: وتتمثل فيما يلي:[91]

- تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لتتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق؛
- تحسين طرق الحصول على المعلومة المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص؛
- الإشباع الجيد للجانب التمويلي؛
- تطوير المحيط المقاولاتي بواسطة المنشآت والمنظمات التي تختص مباشرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- نشاطات البرنامج: تدور ضمن النقاط الثلاثة الآتية:

أ- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

- التشخيص الشامل للمؤسسات مرفقا بعمليات التأهيل؛
- وضع مخططات التمويل الموجهة للحصول على قروض بنكية؛
- الاهتمام بتكوين وتدريب أصحاب ومسيري المؤسسات.

ب- مساعدة المؤسسات والهيئات المالية التي تقدم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

- تطوير وسائل تمويل المؤسسات المالية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء صندوق لضمان القروض للمساهمة في تمويل المخططات الاستثمارية.

ج - مساعدة المؤسسات والهيئات العمومية والخاصة التي تقوم بالدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقوية ودعم الجمعيات المهنية وجمعيات أرباب العمل.

3- شروط الاستفادة من البرنامج:

إن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس بإجراء إجباري وإنما هو خيار تتخذه المؤسسات بإرادتها المطلقة، لكن يجب أن تتوفر في المؤسسة عدة شروط حتى تتمكن من الاستفادة من البرنامج ممثلة فيما يلي:([20])

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تنشط في القطاع الصناعي؛
- إثبات دخول المؤسسة مرحلة الاستغلال لمدة تفوق 03 سنوات؛
- أن توظف ما لا يقل عن 20 عاملا وما لا يزيد عن 250 عاملا؛
- أن تقوم بالتصريح وتسديد ضرائبها بشكل عادي، ومنخرطة في صندوق الضمان الاجتماعي؛
- حفظ على الأقل 60% من رأس مالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية؛
- الالتزام بدفع مشاركة قدرها 20% من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة لأجل التأهيل التنافسي أما الباقي يمول من طرف الاتحاد الأوروبي.

بالنسبة لهيئات الدفع: لا بد أن:

- تقدم مشروع لإنشاء شركة مالية؛
- أن تكون مسجلة على المستوى الجبائي والاجتماعي؛
- الالتزام بدفع نسبة 20% من التكلفة الكلية مع 80% مقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي

4- مسار عملية تأهيل برنامج ED-PME

المرحلة الأولى: بعد التأكد من رغبة المؤسسة (المستوفية للشروط) في الانضمام للبرنامج، تخضع بعضها إلى تشخيص أولي pré-diagnostic مجاني من قبل خبراء من البرنامج، يتم من خلاله تحديد ثلاث نقاط رئيسية: التعرف على المؤسسة عن قرب (نشاطها، عدد عمالها، إطاراتها، سوقها....)، التعرف على رئيس المؤسسة لأنه مفتاح العبور لمعرفة ثقافة المؤسسة، التعرف على إشكالية تنمية المؤسسة، والشكل الموالي يوضح مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج

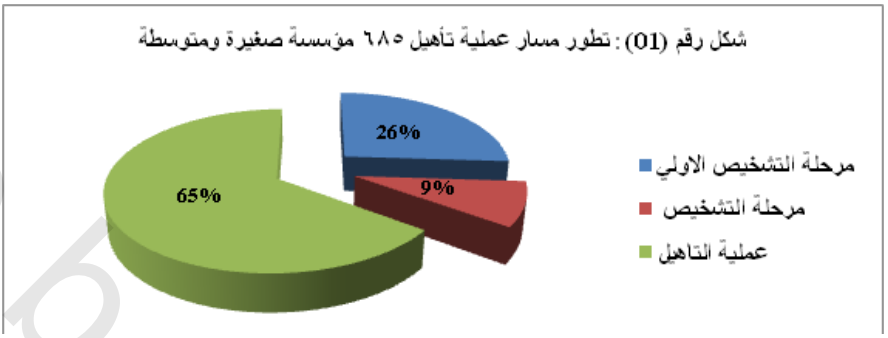

المصدر: على موقع الوزارة http://www.mdipi.gov.dz/

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الصناعية المبرمجة في عملية التأهيل في إطار برنامج ميدا 2150 مؤسسة، إلا أن 685 منها أي نسبة 32% فقط من استفادت من التشخيص الأولي، بعد هذه المرحلة قررت 179 مؤسسة أي ما نسبة 26% من إجمالي 685 مؤسسة أن تتوقف عن متابعة البرنامج بعد عملية التشخيص الأولي، لتبقى 506 مؤسسة كلها استفادت من عملية التشخيص إلا أن 61 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي بنسبة 09% لم تمر إلى المرحلة الموالية، ومنه فقط 445 مؤسسة دخلت في عملية التأهيل أي بنسبة 65% من إجمالي 685 مؤسسة، أما عن طبيعة نشاط هذه المؤسسات فسنوضحها في الشكل الاتي:

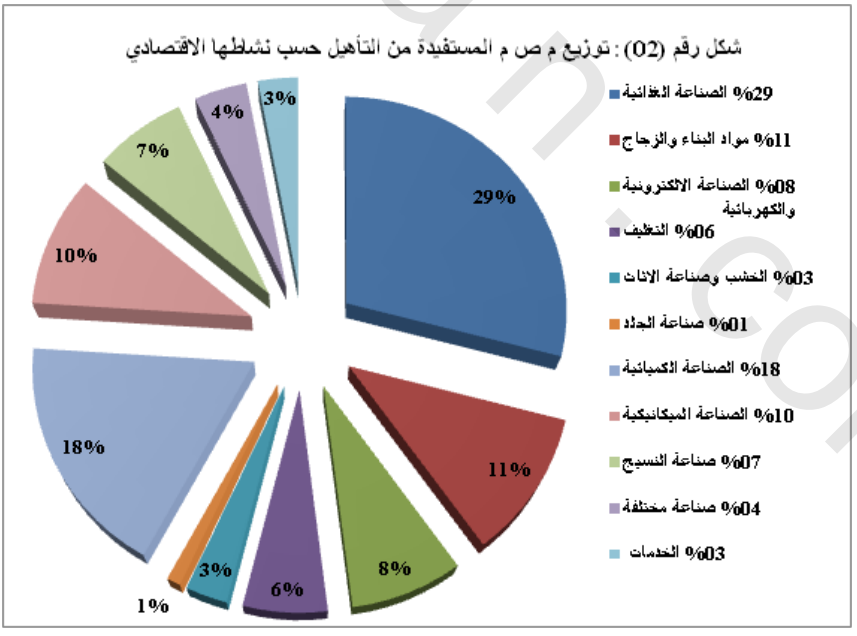

المصدر: على موقع الوزارة http://www.mdipi.gov.dz/

نلاحظ من الشكل أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في قطاع الصناعات الغذائية هي المستفيد الأكبر من عملية التأهيل وهذا بنسبة 29% أي 129 مؤسسة، تليها الصناعة الكيميائية ثم مواد البناء والزجاج بنسب 18% و11% على التوالي، ليحتل في المرتبة الأخيرة قطاع الخدمات بنسبة 03%.

أما عن تركيبة العمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج فكانت كالتالي:

شكل رقم (03): توزيع 445 م ص م حسب عدد العمال

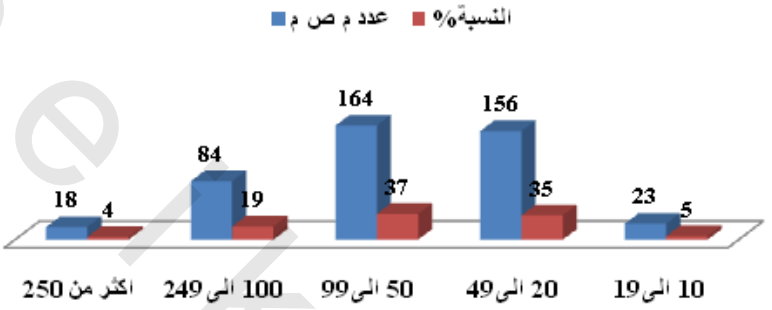

المصدر: على موقع الوزارة http://www.mdipi.gov.dz/

ما هو ملاحظ من الشكل أن ما نسبته 35% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من برنامج «ميدا» هي المؤسسات التي تحتوي من 20 إلى 49 عامل، أي مؤسسات صغيرة، وهذا حسب التعريف القانوني الجزائري، أما المؤسسات المتوسطة التي تشغل من 50 إلى 250 عامل فقد كان عددها 248 مؤسسة أي بنسبة 56%.

يوضح الشكل الموالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج (445 مؤسسة) حسب المناطق الجغرافية

شكل رقم (04): توزيع م ص م المستفيدة من البرنامج حسب الجهات

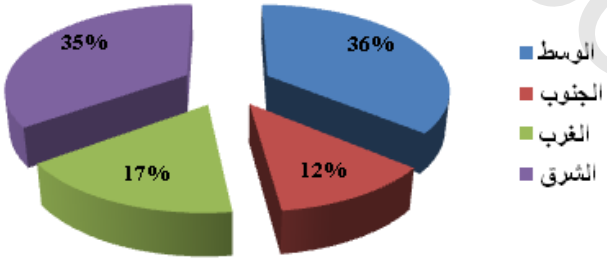

المصدر: على موقع الوزارة http://www.mdipi.gov.dz/

رغم أن البرنامج اتبع سياسة اللامركزية عن طريق فروعه الجهوية الخمسة: الجزائر، عنابة، سطيف، وهران وغرداية، إلا أن الوسط والشرق عرف عدد كبير من المستفيدين بنسبة 36% و35% على التوالي، وهذا راجع لتمركز الأقطاب الصناعية بهذه المناطق وتوفر بيئة أعمال مناسبة مقارنة بباقي الجهات.

المرحلة الثانية: بعد عملية التشخيص الأولي يقوم الخبراء بتشخيص معمق مقرون بنشاط تأهيل أولي شرط أن يكون مبسط وله اثر، وهذا لما له اثر ايجابي على زيادة إقناع رئيس المؤسسة بفائدة التأهيل، بعدها يتم تحديد المجال التأهيلي المناسب (حسب نوع المشكل) من قبل خبراء متخصصين سواء في التسويق، الإنتاج، التسيير، التمويل، وهذا في ملف مدروس ومحدد بدقة للتكاليف والمهام اللازمة للعملية، يسمى هذا الملف بملف المصطلحات المرجعية les termes des références، ومن هنا يقوم الخبير والمحدد ضمن شروط (المستوى العلمي، الخبرة، الكفاءة) بدورات تكوينية لرئيس المؤسسة وفريق عمله وهذا حسب نوع المشكل الذي تعاني منه المؤسسة، كما يمكن أن تكون الدورات التكوينية جماعة شرط أن تكون المؤسسات تعاني نفس المشكل.[12] والشكل الموالي يوضح توزيع مجالات التأهيل المعتمدة في البرنامج على الخبراء المحليين والأجانب

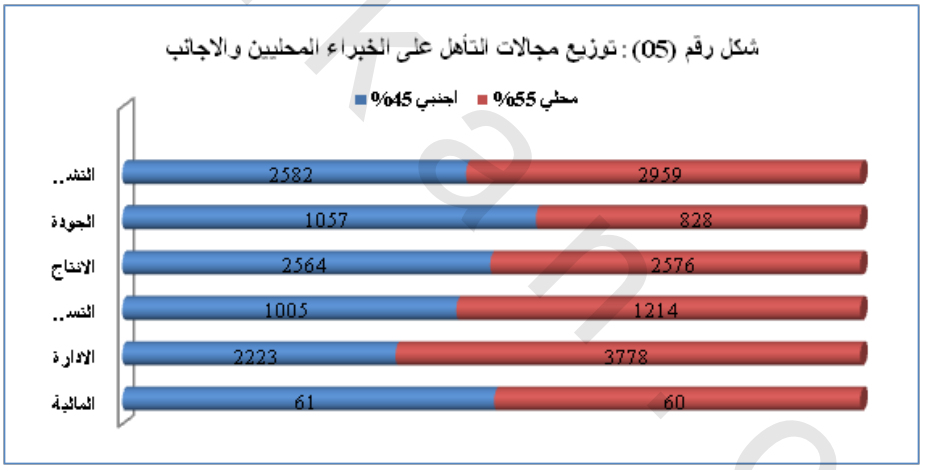

المصدر: على موقع الوزارة http://www.mdipi.gov.dz/

الشكل يوضح أن عدد مجالات التأهيل الخاصة بالبرنامج تقريبا كانت موزعة بشكل عادل بين الخبراء الأجانب والمحليين، فبالنسبة للإنتاج تحصل الخبراء المحليين على 2576 مجال، أما الأجانب فكانت 2564 مجال، تقريبا نفس الحصيلة بالنسبة للمجالات الأخرى كالمالية، الإدارة، التسويق والجودة، تقريبا كلها كانت مناصفة، وهذا دليل على رغبة الدولة في إشراك الخبراء الجزائريين في البرنامج، لأنهم أدرى بخصوصيات المؤسسات الجزائرية.

أما مجالات التأهيل التي ركز عليها البرنامج فكانت 38% لترقية الإدارة، 35%لتطوير الإنتاج، 15% للجودة و01% للمالية، أما التسويق فقد قدر بـــ11% [22]، كما هو موضح في الشكل التالي:

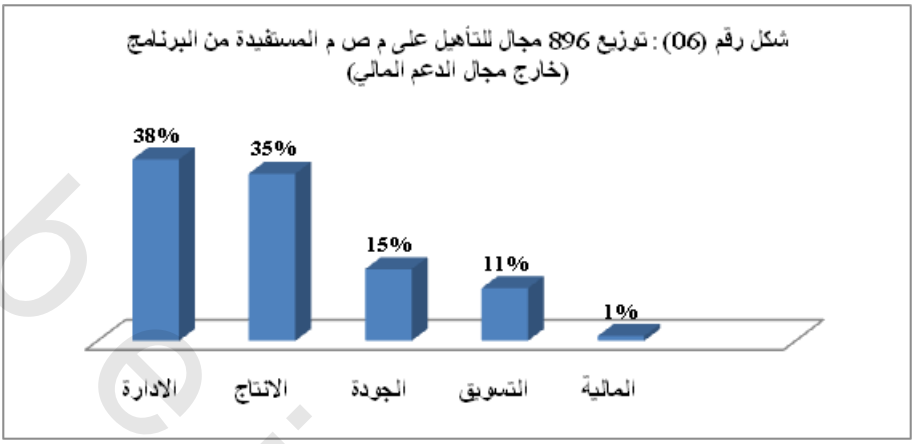

المصدر: على موقع الوزارة http://www.mdipi.gov.dz/

الشكل أعلاه يوضح مجلات التأهيل التي استفادت منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستثناء الدعم المالي، حيث يبين الشكل أن المؤسسات المستفيدة تعاني من نقص كبير في جانب الإدارة والإنتاج لهذا كانت نسبة الاعتماد عليها في برنامج التأهيل كبيرة، حيث بلغت نسبة الإدارة 38% والإنتاج 35% وهذا ما يمثل ثلاثة أرباع عدد مجلات التأهيل، لتحتل المالية في المرتبة الأخيرة بنسبة 01%، وإذا تعمقنا في مجالات التأهيل نجد أنها تتفرع إلى مجالات أخرى حسب الشكل التالي:

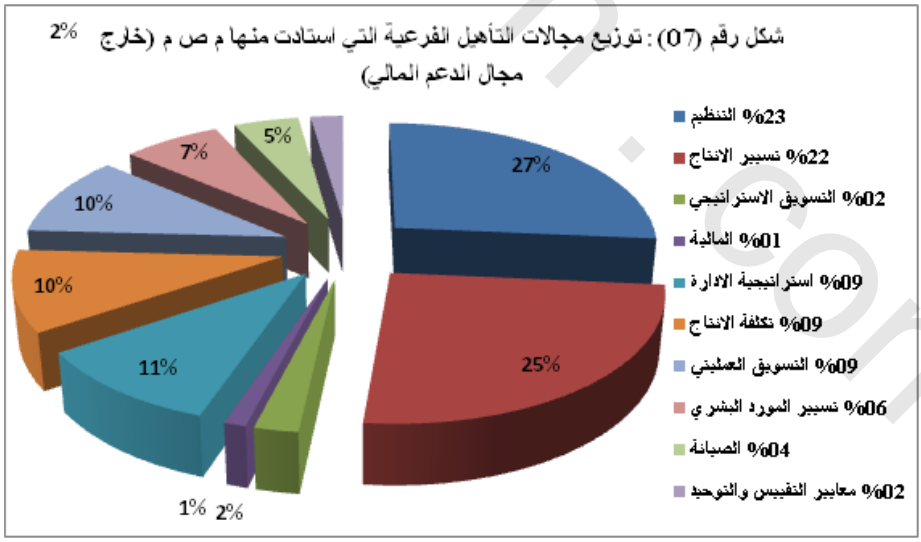

المصدر: على موقع الوزارة http://www.mdipi.gov.dz/

يبين الشكل التالي المجالات الفرعية لعملية التأهيل، حيث قمنا بالتعمق أكثر في المجالات السابقة، خاصة ما تعلق منها بالإدارة والإنتاج، حيث لاحظنا أن التنظيم وتسيير الإنتاج كان لهما نسبة كبيرة من عملية التأهيل حيث بلغت نسبتهما 23%، 22% على التوالي، وهذا راجع للنقص الكبير في هذا النوع من المؤسسات من حيث الإدارة (التنظيم) وتسيير الإنتاج، لأن معظم هذه المؤسسات ذات طابع عائلي، ومسيريها هم نفسهم المالكون، لهذا فهم يفتقرون إلى طرق التسيير وإدارة الأعمال، أما عن المسار الزمني لتطبيق مجالات تأهيل البرنامج فكانت كالتالي:

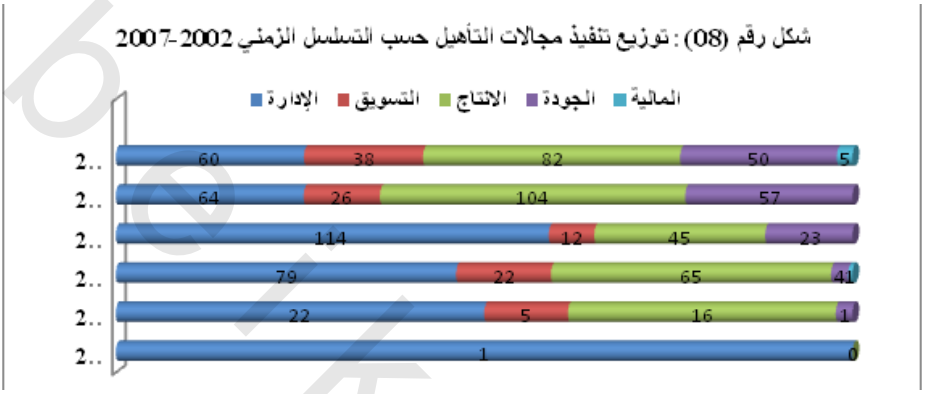

المصدر: على موقع الوزارة http://www.mdipi.gov.dz/

بعد أن كانت الانطلاقة للبرنامج صعبة وحرجة وهذا من خلال تنفيذ مجال تأهيلي واحد سنة 2002 الخاص بالإدارة، بدأت الأمور تتحسن حيث زادت في السنة الموالية بـ 44 مجال كانت في الإدارة، التسويق، الإنتاج والجودة، لتصل إلى 251 مجال سنة 2006، لكن كان هناك تفاوت في تطبيق مجالات التأهيل من طرف المؤسسات المستفيدة من البرنامج كما هو ممثل في الشكل التالي:

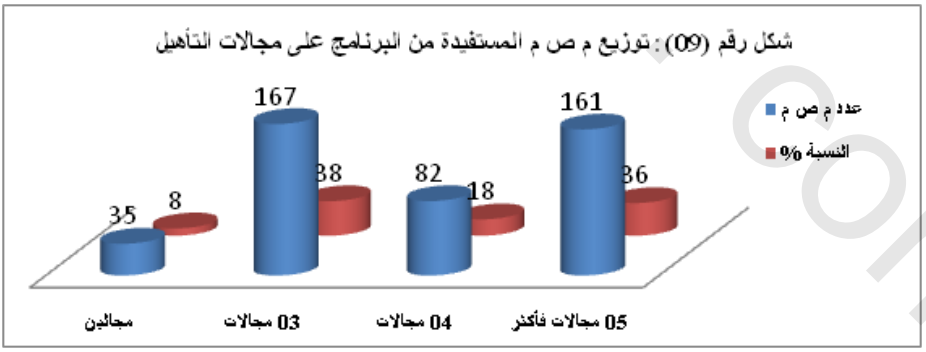

المصدر: على موقع الوزارة http://www.mdipi.gov.dz/

نلاحظ من الشكل أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من عملية التأهيل (445) مؤسسة قد استفادت على الأقل من مجالين للتأهيل، حيث بلغ عددها 35 مؤسسة أي بنسبة 8%، أما المستفيدة من ثلاثة مجالات فعددها 167 مؤسسة، 05 مجالات فأكثر 161 مؤسسة بنسبة 38% من إجمالي 445 مؤسسة، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر مؤسسات ذات هيكلة جيدة لاستفادتها أكثر من 05 مجالات للتأهيل.

1- العراقيل التي تعرض لها البرنامج:

لقد تعرض البرنامج لجملة من عراقيل نوجزها فيما يلي:([23])

أ-التأخر في الانطلاق: لقد أمضت الجزائر مع المفوضية الأوروبية على برنامج ED-PME سنة 1998، إلا انه لم يدخل حيز التنفيذ إلا في شهر سبتمبر سنة 2000 حيث كان على اتصال ب 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة صناعية خاصة جزائرية، وفي مارس 2003 استطاعوا الوصول إلى 80 مؤسسة، لتصل الى 685 مؤسسة سنة 2007، لكن فقط 445 مؤسسة استفادت من التأهيل، كما أن تأخر دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ (سبتمبر 2005) كان له الأثر السلبي على البرنامج.

ب-عدم وضوح الصورة في نظر رؤساء المؤسسات: إن المعنى الحقيقي لمفهوم التأهيل غير واضح لدى رؤساء المؤسسات المعنية، بالإضافة إلى صعوبة إقناعهم بأهمية التأهيل بسبب عدم وجود أدوات إعلامية تحسيسية فعالة ومكثفة.

ج-عدم أداء الهيئات الممثلة والداعمة للدور المنتظر منها: لا تكفي إجراءات التأهيل وحدها لتنمية وتطوير تنافسية القطاع الصناعي الخاص، دون وجود محيط اقتصادي وسياسي واجتماعي مساعد ومشجع على ذلك.

أما النتائج التي كانت منتظرة من البرنامج فتتمثل في الاتي: ([24])

- تحسين قدرة 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من القطاع الخاص للتأقلم مع التغيرات الجديدة للاقتصاد الجزائري؛
- دعم الجمعيات والهيئات المعنية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التمويل المناسب؛
- تحقيق عملية حصول هذه المؤسسات على المعلومة الاقتصادية؛
- تحسين قدراتها التنافسية على مستوى النوعية والسعر؛
- مساعدتها التحكم في التطور التكنولوجي؛
- تسهيل دخولها إلى الأسواق العالمية.

2- نتائج برنامج ED-PME:

في نهاية البرنامج وحسب التقرير النهائي الصادر في ديسمبر 2007 فقد تقدمت 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام للبرنامج، بعد ما كانت 2150 مؤسسة مستهدفة من طرف السلطات، ولقد تم الدخول الفعلي لـــ 445 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل بما يمثل نسبة65% من إجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول للبرنامج، وتعود الأسباب الرئيسية لتخلي باقي المؤسسات عن المواصلة في إجراءات البرنامج في تردد مسئولي المؤسسات في متابعة الإجراءات، إضافة إلى الصعوبات المالية، وكذا سوء تنظيم هذه المؤسسات وعدم شفافية التسيير[52]، ومن خلال عينة شملت المؤسسات التي استفادت من عمليات التأهيل (التشخيص، التشخيص الأولي، والتأهيل) وجد أن تلك المؤسسات تحسنت على المستوى التنظيمي والإداري، إلا أن معظم أصحاب تلك المؤسسات يرون أن هدف ترقية القدرة التنافسية لازالت غير محققة [62]، كما تم إبرام اتفاقية للشروع في تطبيق برامج ميدا 02 ابتداء من مارس2009 ، تمتد على أربع سنوات بقيمة إجمالية تقدر بـــ 44 مليون أورو[72]، تنص الاتفاقية على تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة يساهم بموجبها الاتحاد الأوروبي بـــ 40 مليون أورو، الجزائر بـــ 03 ملايين أورو، ومليون أورو من إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويهدف هذا البرنامج إلى تدعيم إنجازات البرنامج الأول «ميدا» من خلال تيسير مهمة المؤسسات في اعتماد التقييس وإدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة من أجل تعزيز التنافسية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية باعتبارها حتمية لمواجهة الانفتاح الاقتصادي.[82]

وحسب تصريح وزير القطاع السيد مصطفى بن بادة فإن الاتحاد الأوروبي أشاد كثيرا بنجاح برنامج ميدا01، الأمر الذي شجع على الدخول في برنامج ميدا 02. [92]

الخاتمة:

حاولنا في هذه الورقة البحثية إظهار الدور الذي لعبه برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «ميدا» في تحسين من مستوى هذه المؤسسات، والوقوف عند النتائج المحققة فعلا، وما كان مسطرا له، لنصل في الأخير إلى جملة من النتائج:

- من خلال الإحصاءات المقدمة حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نلاحظ أن القطاع الخاص في توسع مستمر مقارنة بالقطاع العام، وإن المؤسسات تساهم فعلا في توفير مناصب العمل؛
- التوزيع الجغرافي غير عادل في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يهدد تحقيق التنمية المحلية؛
- إن النتائج المحققة من برنامج التأهيل جد ضئيلة مقارنة بأهمية هذا البرنامج والميزانية المخصصة له؛
- برنامج ميدا لا يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، والدليل على ذلك جملة المشاكل والمعوقات التي تعرض لها؛
- ضعف درجة تجاوب المؤسسات مع البرنامج (32% من المؤسسات المستهدفة وهذا بغض النظر

عن الذين انسحبوا في المراحل الأولى من العملية)؛

- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص كبير في وظائف الإنتاج والإدارة، ما جعل البرنامج يركز على هاتين الوظيفتين بنسبة 73% من إجمالي مجالات التأهيل.
- الطابع العائلي لهذه المؤسسات جعلها تفتقد إلى طرق التسيير الفعالة؛
- رغم أن البرنامج اتبع سياسة اللامركزية، إلا أن النسبة الأكبر من المؤسسات المشاركة في البرنامج كانت من الوسط والشرق بنسبة 71%.

التوصيات:

- على مسيري ومالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن تدرك الدور الذي تلعبه عملية التأهيل في مواجهة تحديات البقاء، وتحسين المنافسة.
- التعريف أكثر بالبرامج المسطرة من خلال البرامج التحسيسية، وهذا من أجل طمأنة أصحاب المؤسسات لان اغلبهم لم يتعرفوا جيدا على البرنامج مما جعلهم يعزفون عن الدخول فيه.
- لا يكفي تقديم برنامج واحد لهذه المؤسسات والتوقف، بل يجب المتابعة المستمرة والتكوين وخاصة ونحن نشهد عصر اليقظة التكنولوجية المتميزة بحدوث تطورات وتغيرات سريعة.
- يجب القيام بالعديد من الدراسات لتقييم برامج التأهيل التي قامت بها الجزائر، للوقوف على ما تم تحقيقه مقارنة مع ما كان مسطر له.

obeikan.com

المراجع:

1. أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة «مدخل بيئي مقارن»، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 13.
2. www.alolabor.org/nArabLabor/images/stories/Tanmeya/dwrat/jordon16221206/smes.doc. Consulté le 082013-08-
3. مروة أحمد، نسيم برهم، الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة،2008، ص 96-97.
4. عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر، القاهرة، 2002، ص 17.
5. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، عمان، دار الصفاء، 2002، ص 24.
6. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سابق، ص 26.
7. نفس المرجع، 27-28.
8. صرامة عبد الوحيد، آليات ومشاكل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي 13 و14 نوفمبر2007 ص 252.
9. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2007مرجع سابق، ص 11 (بتصرف)
10. OCDE, perspectives de l'OCDE sur les PME et l'entreprenariat, Edition OCDE, 2005, p 07
11. أيمن علي عمر، مرجع سابق، ص 132.
12. ماهر حسن المحروق وإيهاب مقابله، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، 2006، ص 04.
13. صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03 سطيف، 2004، ص 42.
14. Abdelhak lamiri, Management de l'information, redressement et mise à niveau des entreprises, OPU, Alger, 022003-, p 171.
15. غدير احمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر» دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مجلة الباحث، العدد 09، ورقلة، الجزائر، ص 135.
16. Journée d'information sur le programme MEDA d'appui PME /PMI organisée par le Ministère de la PME et De l'Artisanat, 5 Décembre 2006.
17. عبد المجيد تيماوي، تقييم تجربة الجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المعوقات والحلول، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، يومي 18-19 ماي 2011، بومرداس، الجزائر، ص 69.

18. Dispositions techniques et administratives, Appui au développement des PME en Algérie, ministère de la PME et de l'Artisanat, commission européenne, 2007, P.19.

19. الشريف بقة عبد الرحمان العايب، مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص 17-19

20. Journée d'information sur le programme MEDA d'appui PME /PMI organisée par le Ministère de la PME et De l'Artisanat, 5 Décembre 2006.

21. سليمة غدير أحمد، مرجع سابق، ص 137

22. M.EL-Hachemi, P.M.E : un vecteur de création de richesses et d'emplois, Magasine l'actuel international, N°87, janvier 2008, p27.

23. Journée d'information sur le programme MEDA d'appui PME /PMI organisée par le Ministère de la PME et De l'Artisanat, 5 Décembre 2006.

24. الشريف بقة عبد الرحمان العايب، مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يومي 13-14 نوفمبر 2006، سطيف، ص 22.

25. Programme d'appui aux PME/PMI : Des résultats et une expérience à transmettre, Rapport final : Euro Développement PME, Ministère de la PME, Algérie, Décembre 2007, P27

26. www.reme.info/projets/algerie-mise-a-niveau

27. تصريح وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام مجلس الأمة، بتاريخ 04 جوان 2009.

28. السعيد دراجي، التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها للجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18-19 افريل 2012، ورقلة، ص 17.

29. مصطفى بن بادة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منتدى الشروق، استحداث 200 ألف مؤسسة مصغرة توفر مليون منصب شغل، على الموقع: www.echoroukonline.com/ara/37548.html.200-national تاريخ الاطلاع: 01-09-2013.

الجاذبية الضريبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي

أ.د قدي عبد المجيد

أ. كساب أمينة

جامعة الجزائر 03، الجزائر

الملخص:

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تغييرات في اتجاهاتها خلال سنوات الألفية الثالثة فبعدما كانت تستحوذ عليها الدول المتقدمة أصبحت تنحاز إلى الدول النامية بنسب متفاوتة نتيجة انتشار العولمة التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية في صيف 2007 التي عرفتها الساحة الاقتصادية العالمية. تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحديد موقع العامل الضريبي ضمن محددات جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لهذا قمنا باختيار العامل الضريبي لتحديد مدى تأثيره على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب).

الكلمات المفتاحية: الجاذبية الضريبية، النظام الضريبي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

Résume :

Nous savons que les flux des Investissements directs étranger avaient un changement au cours des années du troisième millénaire, après son acquisition par les pays développés, sont devenus sollicité pour les pays en développement à des degrés divers, en vertu des récents événements qui ont touché la scène économique mondiale, faisant l'objet de cette recherche, afin de tenter d'identifier les facteurs qu'ils attirent les IDE, pour ce la, nous devons choisir le facteur fiscal à mesure de son impact sur l'attractivité de l'investissement direct étranger dans les pays du Maghreb Arabe. (Alger-Tunisie-Maroc).

Mots clés : attractivité fiscale, le système fiscaux, investissement direct étranger.

المقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مظهراً من مظاهر انتشار العولمة الاقتصادية نظرا لزيادة تدفقاته عالمياً. حيث كلما زادت العولمة انتشاراً ساهم ذلك في رفع المزيد من القيود على حركة رؤوس الأموال الدولية.

ونظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر المتمثلة في توفير التمويلات الضرورية لإقامة مشاريع انتاجية ونقل تكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات الدخول والمعيشة. إضافة إلى خلق فرص عمل وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق. اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر مما أدى إلى احتدام التنافس بين هذه الدول لزيادة نصيبها من هذه التدفقات.فعملت على تحرير أسواقها من القيود التي تعيق هذه التدفقات واتبعت سياسات اقتصادية مناسبة لخلق مناخ استثماري جاذب.

إضافة إلى استخدام العديد من الحوافز لجذبه من بينها الحوافز الضريبية والتي أثبتت من طرف عدة دراسات ميدانية في الدول النامية «على أن لها تأثير قليل في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بل كانت لها تأثيرات معاكسة. فعلى سبيل المثال في البرازيل أدى حجم الحوافز الضريبية إلى خسارة في مداخيل الدولة تفوق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي جاء بها، كما تعد الإعفاءات الضريبية في ماليزيا ضخمة بالنسبة للشركات المستهدفة وفي تايلاند المشاريع التي تمسها الحوافز وبها معدلات فائدة مرتفعة حدثت دون حوافز هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يكون للحوافز الضريبية والمالية تأثير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول ذات البيئة الاقتصادية المتشابهة والمتقاربة»[1]

على ذلك يهدف هذا البحث إلى إبراز قدرة الضرائب على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول مختارة تنتمي إلى بيئة اقتصادية متشابهة ومتقاربة. لذلك سنقوم بافتراض أن جميع العوامل الأخرى المكونة لمناخ الاستثمار هي ثوابت. هذا من أجل تسهيل خطوات الدراسة وإبراز ما إذا كانت الضرائب عامل أساسي في اتخاذ المستثمرين الأجانب لقرار الاستثمار بدول أخرى. كما نقتصر دراستنا على الجزائر، تونس والمغرب بحكم تقاربها اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا دون التطرق إلى ليبيا وموريتانيا.

فمن خلال ما سبق ذكره، يمكن صياغة الاشكالية في السؤال التالي: ما مدى قوة الأنظمة الضريبية المغاربية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

المحور الأول: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تعتبر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الاستثمارات الدولية وهو الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على إدارة المؤسسة

1. Easson .A, Tax incentives For Foreign Direct investment, Part 1: Recent Trends and Countertrends. Bulletin For international fiscal Documentation, 2001, Vol 55, P 266-274.

بواسطة المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل بنسبة لا تقل عن 10% من رأسمالها، إضافة إلى انشاء وتوسيع مؤسسة أو فروع[1]

لقد تعاظمت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدراً مهماً من مصادر التمويل في الدول المضيفة من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بوسائل التمويل الخارجي أمثال المنح والإعانات والقروض بكثير من المزايا، فقد أثبتت الشواهد التطبيقية تميزه بالاستقرار في الأزمات المالية (أزمة المكسيك ودول شرق آسيا)، وتمويل غير مكلف فهو لا يولد أقساط أو فوائد كما في حالة القروض، كذلك يترتب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انتقال للقدرات التكنولوجية والخبرات الإدارية والتسويقية والتي تكون الدول النامية بأمس الحاجة إليها لتحقيق تنميتها الاقتصادية[2]

كما يظهر تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا من خلال تقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة التي ترصد سنويا حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. إذ سجل انتقال التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من1.089.597 مليون دولار سنة 1999 إلى 1.402.680 مليون دولار سنة 2000 بزيادة قدرها 313.966 مليون دولار ما يعادل29%. ثم بدأ في التراجع خلال السنوات الثلاثة الموالية (2001 و2002 و2003) إذ انخفض إلى 572.790 مليون دولار سنة 2003 أي بحوالي النصف عما كانت عليه سنة 2000 ويرجع ذلك إلى استمرار تراجع عمليات الاندماج وشراء الشركات عبر الحدود، وتباطؤ النمو الاقتصادي في معظم أنحاء العالم وتراجع الأسواق العالمية. ليرتفع من جديد خلال السنوات الأربعة الموالية (2004 و2005 و2006 و2007) إذ ارتفع إلى 1.970.940 مليون دولار سنة 2007 وهو مستوى يفوق التدفقات التي حصلت سنة 2000 ذلك راجع إلى تحسن الأداء الاقتصادي العالمي وعودة الزخم النسبي لعمليات الاندماج وتنامي فرص الاستثمار الجديدة. ليعاود الانخفاض مرة ثانية سنتي 2008 و2009 ليصل إلى مستوى 1.744.101 مليون دولار و1.185.030 مليون دولار على الترتيب. يرجع ذلك للتأثيرات التي سببتها الأزمات المالية والائتمانية التي بدأت في النصف الثاني سنة 2007. لنسجل ارتفاع طفيف سنة 2010 حيث قدرت الاستثمارات الأجنبية بـ 1.243.671 مليون دولار.

أما سنة 2011 فقد تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر متوسط ما سجل قبل الأزمة لتصل إلى 1.5 تريليون دولار على الرغم من الاضطراب الذي شهده الاقتصاد العالمي. غير أنها ظلت أقل بنسبة 23% من الذروة المحققة سنة 2007[3] لتعاود الانخفاض بنسبة 18% أي 1.35 تريليون دولار سنة 2012 نتيجة الهشاشة الاقتصادية العالمية[4]

1. OCDE, Définitions des références détaillées des investissements internationaux, Paris, 1983, P14

2- طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، ص 315.

3 تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2012، ص 51.

4 تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2013، عرض عام.

كما تتوقع الأونكتاد أن يظل الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2013 قريبا من مستواه سنة 2012 وفي حدود أقصاها 1.45 تريليون دولار سنة 2014 و1.8 تريليون دولار سنة 2015[1]

بما أن التدفقات الواردة عالميا من الاستثمار الأجنبي المباشر عرفت تطوراً ملحوظاً خلال سنوات هذه الألفية. ارتأينا دراسة نفس التدفقات المعنية على مستوى الدول النامية. فقد تم اختيار دول معينة من دول المغرب العربي[2]

المحور الثاني: اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي: سيتم التطرق إلى حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى دول المغرب العربي (كل دولة على حدة) ومن ثم تحديد تقسيم حجم تلك الاستثمارات قطاعياً.

أولا: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول المغرب العربي:

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (01) أدناه نحاول تحديد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل بلد من البلدان المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب).

فبالنسبة للمغرب تعتبر أكثر دولة مغاربية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث استقطبت سنة 2003 قيمة 2314 مليون دولار أي نسبة 65,17% من الاستثمارات الموجهة إلى دول المغرب العربي. نتيجة التفاوض الذي قامت به المملكة المغربية مع نادي باريس على مليار فرنك فرنسي من الديون المغربية فتم إلغاء 400 فرنك فرنسي والباقي تم تحويله إلى مساهمات في الشركات المغربية.

الجدول رقم (01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر والمغرب وتونس للفترة 1999-2012

الوحدة: مليون دولار

الدول	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	292	280	1 108	1065	634	882	1081	1795	1662	2594	2761	2291	2571	1484
التغير السنوي (%)*	_	4-	296	4-	40 -	39	23	66	07 -	56	06	17-	12	42-
المغرب	1364	422	2808	481	2314	895	1654	2449	2805	2487	1952	1304	2568	2836
التغير السنوي (%)*	_	69-	565	82-	381	61-	85	48	14	11-	21-	33-	97	10
تونس	368	779	487	821	584	639	783	3308	1 616	2758	1688	1513	1148	1918
التغير السنوي (%)*	_	112	37-	69	29-	9-	23	322	51-	71	39-	10-	24	67

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013، الملحق الإحصائي: FDI inflows, by region and economy, 1999-2012

* التغير السنوي للتدفقات حسب من طرف الباحثة بالاعتماد على نفس معطيات الجدول.

1 المرجع السابق.

2 تم الاقتصار على دراسة الجزائر، تونس والمغرب بحكم تقاربها اقتصاديا، سياسيا وجغرافيا...الخ.

لتنخفض تلك الاستثمارات إلى 895 مليون دولار سنة 2004 وتعاود الارتفاع سنة 2005 أين استقطبت 1654 مليون دولار مما جعل المغرب تفرض نفسها(1) كأول بلد يستقطب الاستثمارات على مستوى دول المغرب العربي ورابع بلد على الصعيد الإفريقي.كما أفادت الوكالة الفرنسية للاستثمارات الخارجية أن المغرب حصل على أكبر حجم من التدفقات الاستثمارية المباشرة الموجهة إلى دول شمال إفريقيا والتي بلغت 12 بليون يورو حصلت الرباط على نصفها، فيما حصلت تونس على 3,8 بليون يورو والجزائر على 2,3 بليون يورو.(2) لقد كان ذلك نتيجة قيام اتصالات المغرب** (Maroc Telecom) ببيع 16% من رأسمالها إلى فيفاندي يونيفرسال* ** (vivendi Universel) إضافة إلى خوصصة المصانع الأربع المهمة في إنتاج السكر.

خلال سنتي 2006 و2007 نسجل زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث استقطبت المملكة المغربية قيمة 2449 مليون دولار و2805 مليون دولار على التوالي مقابل متوسط سنوي في الفترة 1997-2004 قدره 1,27 مليون دولار. نتيجة عمليات الخوصصة التي عرفتها المنطقة.

ابتداءً من سنة 2008 نسجل بداية تنازل تلك الاستثمارات نتيجة تأثرها بالأزمة المالية والائتمانية المندلعة في صيف 2007 كونها تتعامل مع أغلب الدول الأوروبية.كما استمر ذلك الانخفاض إلى غاية سنة 2010 حيث قدرت بـ 1304 مليون دولار نتيجة تواصل تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي انبثقت عنها أزمة الديون السيادية. أما سنة 2011 فقد سجلت تلك التدفقات قفزة نوعية حيث أنها حققت زيادة قدرها 97% عن سنة 2010، وسنة 2012 كذلك حققت زيادة قدرها 10% عن سنة 2011.

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس تبقى ضعيفة فلم تتعدى 3314 مليون دولار لمدة خمس سنوات (من 2001 إلى 2005). ذلك بالرغم من أن هذا البلد يعتبر أول البلدان المغاربية السباقة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. لكن سرعان ما فاقت تلك الاستثمارات حاجز المليون دولار ابتداءً من سنة 2006 أين سجلت قيمة 3308 مليون دولار نتيجة عمليات الخوصصة التي مست قطاع الاتصالات. مقابل 639 مليون دولار سنة 2004 والتي ارتفعت بنسبة 23% أي 783 مليون دولار سنة 2005 نتيجة زيادة بيع المؤسسات التونسية للمستثمرين الأجانب خاصة المنتمية لقطاع البنوك» حيث قام البنك التجاري وفاء المغربي بشراء حصة تبلغ 33% من رأسمال المؤسسة المالية التونسية بنك الجنوب (**Banque du sud**)»[5].

كما أن سنة 2008 استقطبت قيمة 2758 مليون دولار مقابل 1616 مليون دولار سنة 2007 نتيجة عملية بيع 60% من رأس مال البنك التونسي الكويتي بـ 30 مليون دينار نصفها من نصيب تونس. وسنتي 2009 و2010 نسجل انخفاض في قيمة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغت 1688 مليون دولار و1513 مليون دولار على التوالي. نتيجة أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك الأول للاقتصاد التونسي والذي تجرى معه 75% من مبادلاتها التجارية. غير أن الاتحاد الأوروبي عرف أزمة شديدة تعرف بأزمة الديون السيادية. أما سنتي 2011 و2012 فقد سجلت زيادة على مستوى التدفقات محل الدراسة بنسبة 24% و67% على التوالي.

1 www.mhu-gov.ma consulté le : 12/06/2013 à 18 :40

2 www.albawaba.com/ar consulté le: 162013-05- à 13 :53

أما إذا نظرنا إلى حجم التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى الجزائر نجدها ضعيفة مقارنة مع تونس والمغرب. فقد استقطبت 1108 مليون دولار سنة 2001 أي بزيادة 296% مقارنة بسنة 2000 وذلك نتيجة البدء في تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي لسنة 2001 واعتماد جملة من التحفيزات والمزايا للمستثمرين من خلال مراجعة وتعديل قانون الاستثمار لسنة 1993 المعدل والمتمم بالأمر رقم 01-03 لسنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

كما أن تلك التدفقات محل الدراسة تسجل قيمة تتجاوز عتبة المليار دولار في أغلب سنوات الدراسة ماعدا ثلاث سنوات 2000،2003 و2004. حيث تم تسجيل سنة 2005 مبلغ 1081 مليون دولار ما يعادل زيادة بنسبة 23% مقارنة بسنة 2004 أين سجلت مبلغ 882 مليون دولار نتيجة تحسن الأداء الاقتصادي من خلال تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو الثاني. ابتداءً من 2006 نسجل تواصل زيادة تلك التدفقات فقد تم تسجيل 1795 مليون دولار أي زيادة بنسبة 66% مقارنة بسنة 2005 نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط. أما سنة 2010 تسجل تلك التدفقات انخفاض بنسبة 17% مقارنة بسنة 2009 التي سجلت تدفقات بقيمة 2761 مليون دولار جراء تزايد استثمارات الشركات العالمية في القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية. وزيادة بنسبة 12% سنة 2011 مقارنة بسنة 2010. أما سنة 2012 فقد سجلت انخفاض بنسبة 42% مقارنة بسنة 2011 نتيجة تراجع سعر البرميل النفط.

وعليه يحتل المغرب المرتبة الأولى في استحواذه على أكبر عدد من المشاريع إذ بلغ عددها سنة 2006، 159 مشروعاً مقابل 102 مشروع للجزائر و46 مشروعا لتونس.

ثانيا: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول المغرب العربي قطاعيا

لتحديد تمركز تلك الاستثمارات، سوف نتطرق إلى التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات في كل دولة على حدة.

1-بالنسبة للمغرب:

بالنظر إلى الجدول رقم (01) (الملحق الاحصائي) نجد أن حصة قطاع الاتصالات عرفت انخفاضا حاداً سنة 2002 حيث سجلت تدفقات استثمارية بنسبة 0.1% من الناتج المحلي الاجمالي لنفس السنة بعدما كانت تقدر بـنسبة 6.88% من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2001. ومن ثم عرفت ارتفاعاً سنة 2003 حيث تم تسجيل نسبة 0.15% من الناتج المحلي الاجمالي لنفس السنة لتستمر تلك الاستثمارات محل الدراسة في الارتفاع سنة 2004 إلى نسبة 0.16% أما سنة 2005 فتم تسجيل أكبر حجم من هذه التدفقات قدر بـنسبة 3.32% من الناتج المحلي الاجمالي.

بعد ذلك بدأت تلك التدفقات في الانخفاض لتسجل سنة 2008 ما يقدر بـ 230.1 مليون درهم مغربي ما يعادل 0,033% من الناتج الداخلي الخام ومن ثم لتعاود الارتفاع سنتي 2009 و2010 حيث

بلغت 0,7% و1,35% من الناتج الداخلي الخام على التوالي. ترجع تلك التغيرات إلى عمليات الخوصصة التي خصت شركة اتصالات المغرب (**Maroc Telecom**) والتي استمرت إلى غاية سنة 2004.أما بالنسبة لحصة القطاع الصناعي هي الأخرى عرفت حجماً مهماً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة عمليات الخوصصة التي مست العديد من شركات هذا القطاع. حيث بلغت تدفقات سنة 2003 ما يقدر بـ 18791.2 مليون درهم مغربي أي نسبة 80,8% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لنفس السنة أي نسبة 4.5% من الناتج المحلي الاجمالي. لتسجل انخفاض سنتي 2004 و2005 إلى نسبة 0.4% و0.6% من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي. أما سنة 2006 نسجل عودة الزخم النسبي لهذا القطاع حيث سجلت ما قيمته 8972.6 مليون درهم مغربي أي 1.54% من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة عمليات الخوصصة التي عرفها هذا القطاع حيث كان للشركات الفرنسية حضور أوسع. أما خلال الفترة (2007-2010) كانت حصة التدفقات من هذا القطاع تتراوح بين 6% و11%.

قطاع الخدمات ممثلا بقطاع العقارات والسياحة عرف هو الآخر تدفقات مهمة مست أنشطة الفندقة والنقل. فبالنسبة للعقارات فقد عرفت تدفقاتها نسبة تتراوح بين 7% و33% خلال الفترة (2001-2010) كما بلغ متوسط النسبة المئوية للفترة 18,48% وهذا بدوره أدى إلى انتعاش السياحة في المغرب فقد بلغ متوسط النسبة المئوية للفترة محل الدراسة 14,01% نتيجة تنفيذ خطة المخطط الأزرق**** (Plan Azur).

شهد القطاع البنكي في المغرب تدفقات مهمة سنوات 2004 و2008 و2009 و2010 نتيجة خوصصة أكبر المؤسسات البنكية والتأمين ذلك من خلال الاستحواذ على البنك المغربي للتجارة الخارجي* **** BMCE واستحواذ Crédit Mutuel خلال عام 2005 على حصة 10% من رأس مال مؤسسة التأمين المغربية RMA Watanya.

من خلال ما سبق ذكره نلاحظ هيمنة قطاع الاتصالات بمتوسط نسبة مئوية للفترة (2001-2010) تقدر بـ21,80% ثم يليه قطاع الصناعة بمتوسط نسبة مئوية للفترة (2001-2010) تقدر بـ20,77% ثم القطاع العقاري بمتوسط نسبة مئوية للفترة (2001-2010) تقدر بـ 18,48% وحصل قطاع السياحة على متوسط نسبة مئوية للفترة (2001-2010) تقدر بـ 14,01% أما قطاع البنوك فقد حصل على متوسط نسبة مئوية للفترة (2001-2010) تقدر بـ 8,46%.

2-بالنسبة لتونس:

من خلال الجدول رقم (02) في الملحق الإحصائي نلاحظ هيمنة قطاع الطاقة على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع سنة 2001 ما يقدر بـ 327.3 مليون دينار تونسي أي ما يعادل نسبة 46,75% من مجموع الاستثمارات الواردة في نفس السنة. لترتفع إلى 427.5 مليون دينار تونسي سنة 2002 أي بنسبة تعادل 36,62% من مجموع الاستثمارات.أما سنتي 2003 و2004 نسجل انخفاض في قيمة التدفقات الاستثمارية الواردة من نفس القطاع حيث قدرت بـ315.9 مليون دينار تونسي و274.1 مليون دينار تونسي أي بنسبة 42,01% و34,43% على التوالي.

ابتداءً من سنة 2005 نسجل عودة ارتفاع التدفقات الاستثمارية حيث أنها سجلت نسبة تقارب 70% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى الفترة (2007-2011) ذلك نتيجة مجموعة التحفيزات التي أقرتها تونس في مجال الطاقة سنة 2000 بحيث بدأ العمل بالقانون الجديد للطاقة الذي يخفض الضرائب للمستثمرين الأجانب من 75% إلى 50%.

يأتي قطاع الصناعة المعملية في المرتبة الثانية إذ تحقق نسبة نمو تتراوح بين 17% و39% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس على مستوى فترة الدراسة بمتوسط نسبة مئوية للفترة 26,3%. « كونه يتمتع بقدرات إنتاجية عالية فلقد رتبت تونس من قبل المنتدى العالمي دافوس 2007 في المرتبة 29 فيما يخص القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في العالم ضمن 128 دولة».[01]

كما استحوذ على قطاع الصناعة المعملية قطاع الميكانيك-الالكتريك والالكترونيك (**Mecanic electric et electronic**) خلال الفترة 2006-2012 بمتوسط قيمة تقارب 150.26 مليون دينار تونسي. ومن ثم يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة بمتوسط نسبة مئوية لفترة الدراسة 21,52%.

من خلال ما سبق ذكره نلاحظ هيمنة قطاع الطاقة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إذ يستحوذ على نسبة تفوق 55% ويليه قطاع الصناعة المعملية بنسبة تقارب 26% ومن ثم يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة بنسبة 21,52% ثم قطاع السياحة في المرتبة الرابعة وأخيراً قطاع الفلاحة الذي لم تتعدى نسبة الاستثمارات المتواجدة به نسبة 1,27%.

3-بالنسبة للجزائر:

بالنظر للشكل رقم(01) أدناه نلاحظ أن حصة قطاع الصناعة هيمنت على أغلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر خلال الفترة (2002-2010) حيث استحوذت على نسبة 38,62% نتيجة الانتعاش الذي عرفه القطاع في الصناعة الميكانيكية والغذائية «كإعلان شركة دانون الفرنسية عن فتح مصنع لإنتاج البسكويت في منطقة الرغاية، إضافة إلى الشركة السعودية **savola** المتخصصة في الصناعة الغذائية والتي فتحت مصنع لإنتاج الزيت الغذائي ابتداءً من سنة 2007»[11]. إضافة الى صناعة الحديد والصلب.

الشكل رقم(01): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2002-2010)

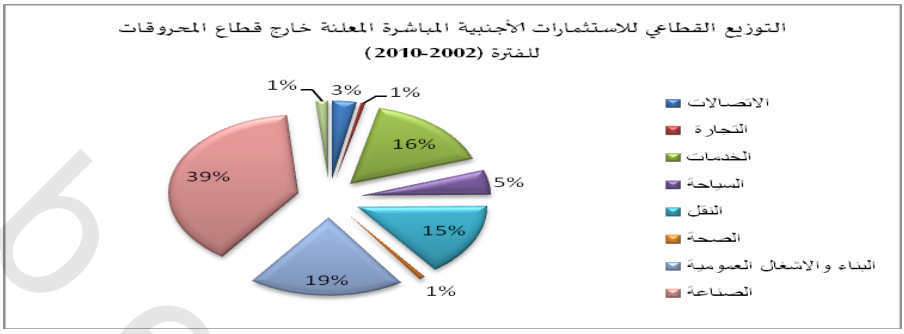

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI.

ومن ثم يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة حيث استحوذ على نسبة 19,34% خلال الفترة (2002-2010) نتيجة إطلاق برنامج الانعاش الاقتصادي ممثلا في مشروع الطريق السيار شرق-غرب ومشروع بناء مليون وحدة سكنية. يليه قطاع الخدمات بنسبة 16,15% خلال الفترة (2002-2010).

أما بالنسبة لحصة قطاع الفلاحة والصيد وقطاع السياحة وقطاع الاتصالات من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نجدها جد ضئيلة طيلة فترة الدراسة. حيث أن قطاع الفلاحة والصيد استحوذ على نسبة 1,42% بالرغم من أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، إضافة إلى أن قطاع السياحة استحوذ على نسبة 5,05% من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة بالرغم من أن الدولة الجزائرية وضعت تحفيزات ضريبية لتشجيع هذا القطاع.

وعليه نستنتج أن الاستثمارات الموجهة للقطاعات خارج المحروقات هي محتشمة وضئيلة.إضافة إلى اقتصار تطورها في قطاعات محددة دون الأخرى ممثلة في القطاع الصناعي والقطاع الخدماتي وقطاع البناء والأشغال العمومية.

أخيراً يمكننا استخلاص أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول المغرب العربي مازالت دون المستوى المطلوب نظراً لمختلف الامكانات الهائلة المتوفر عليها. حيث تركزت في عدد قليل ومحدود من القطاعات الاقتصادية. ففي الجزائر تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في قطاعات الطاقة والصناعة والخدمات والبناء والأشغال العمومية حيث تعتبر أكثر القطاعات جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما بالنسبة لتونس نجد قطاعات الطاقة، الصناعة المعملية والخدمات والسياحة من أكبر القطاعات استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر. أما المغرب فتمثلت أهم هذه القطاعات في الصناعة، السياحة، العقارات والبنوك.

المحور الثالث: العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يكتسب مناخ الاستثمار أهمية نابعة من أثره على جلب أو طرد الاستثمارات الوطنية والأجنبية. كون أن هذا الأخير يشتمل على جميع الجوانب الضرورية لنجاح الاستثمارات. « حيث يتضمن مناخ الاستثمار بعدين أساسين في الدول المضيفة حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يتعلق الأول بمختلف العوامل الأساسية المؤثرة في القرار الاستثماري من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقوانين الاستثمار، وسياسات العمل وطبيعة السوق وآلياته والاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر وبرامج الخصخصة والسياسات التجارية والأنظمة الضريبية ويتعلق الثاني بسمعة الدولة ونوعية الحياة ومستوى الاستثمار بتقديم الحوافز المالية والتمويلية»[21].

وعليه يمكن توضيح تلك العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال العوامل الآتية:

أولا: العوامل الجاذبة الاقتصادية:

وتمثل مجموعة عناصر تدل على أداء الاقتصاد الوطني والمتمثلة في:

1-استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية: تتمثل السياسات الاقتصادية في كل من السياسة النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط العمل والتأمين، والشفافية في المعاملات المالية. فالمناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمتاز باستقرار ووضوح ومصداقية للحكومات بعدم التراجع عن السياسات السابقة للدولة (الخوصصة) يكون عاملاً محفزاً للاستثمار الأجنبي المباشر. فتغير القوانين عشوائيا وبدون مبرر يعتبر مؤشراً على عدم استقرار النظام الاقتصادي[31].

2-درجة الانفتاح الإقتصادي: والمقصود منها التعامل مع العالم الخارجي يستوجب عدم وجود قيود لحركة التبادل التجاري. فكلما كانت درجة الانفتاح مرتفعة دّل ذلك على تحسن أكثر في المناخ الاستثماري والعكس صحيح.

3-توفر البنية الأساسية: تتمثل في شبكات النقل وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات الطاقة. فهي تعتبر محدداً هاماً ورئيسياً في جذب الاستثمار الأجنبي للدول المضيفة حيث أنها تسهم في تخفيض تكلفة العمال للمستثمر ومن ثم ترفع معدل عائد الاستثمار.

4-حجم السوق واحتمالات النمو: من المقاييس المستخدم لقياس حجم السوق المحلية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان. فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشر للطلب الجاري، أما الثاني فيعد مؤشراً للحجم المطلق للسوق أي لاحتمالاته المستقبلية. فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط الفرد من (GDP) وعدد سكان مرتفع، تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

5-قوة الاقتصاد المحلي ونموه: لقياس قوة اقتصاد ما يجب الأخذ بعين الاعتبار مقدار الموارد الطبيعية المتاحة في البلد؛ ومدى كفاءة الجهاز المالي والمصرفي إضافة إلى حجم ونوعية الخدمات التي يقدمها؛ مستوى التقدم التكنولوجي؛ درجة المنافسة داخل السوق المحلية؛ قدرة مواجهة المنافسة الخارجية وغيرها[41]. فتوفر هذه العوامل يجعل من الاقتصاد ينمو وهو بدوره يساعد المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

6-معدل التضخم: إن انخفاض تكاليف الانتاج يعتبر حافزا للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بالخارج. فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف الانتاج من جهة، وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى. وعليه معدلات التضخم تساعد على جذب الاستثمارات[51].

7-درجة مخاطر الاستثمار: تختلف مخاطر الاستثمار من بلد آخر، مما يجعل المستثمر يفضل الاستثمار الأقل مخاطرة. لهذا كلما قلت هذه المخاطر ساهم ذلك في تحسين مناخ الاستثمار وكلما ارتفعت ساهمت في تنفير المستثمرين الأجانب خاصة.

ثانيا: العوامل الجاذبة السياسية: أوضحت دراسة **Basi** سنة 1963 أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية. ودراسة **Pertrochilas** سنة 1984 في اليونان للفترة (1955_1978) وأعمال **Schneider** وFrey التي شملت 54 دولة نامية.[61]

كما يعتبر الاستقرار السياسي ضمان الحفاظ على رأس مال المستثمر الأجنبي وعدم تعرضه إلى مختلف المخاطر السياسية.

ثالثا: العوامل القانونية والتنظيمية: تلعب العوامل القانونية والتنظيمية دوراً مهماً لا يقل أهمية عن العوامل الأخرى. فهو يمثل الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار. كما يجب أن يشتمل الجانب القانوني على التشريعات المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، ومنع الاحتكار ودعم المنافسة ومحاربة القطاع الموازي وقوانين الشركات والخصخصة، وقوانين التجارة ورأس المال.

1-الحوافز الضريبية والمالية: تقوم العديد من الدول بتقديم حزمة من الحوافز الضريبية والمالية بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. والمتمثلة فيما يلي:

- وضوح النظام الضريبي وربطه بالأولويات الاقتصادية؛
- الاعفاءات الجمركية للواردات من الأجهزة والمعدات؛
- تخفيض الرسوم المتعلقة باستغلال المرافق العامة كالمياه والكهرباء والغاز؛
- منح قروض منخفضة لتمويل مشاريع الاستثمار الأجنبي.

المحور الرابع: الجاذبية الضريبية في دول المغرب العربي

لتحديد مدى جاذبية الضرائب للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) سنقوم بمقارنة الأنظمة الضريبية المغاربية للدول المختارة، ذلك بالتركيز على الضرائب الأساسية لكل نموذج ضريبي؛ متمثلة في ضريبة الدخل وضريبة الشركات وضريبة القيمة المضافة. كون أن البلدان المختارة للدراسة كلها عرفت إصلاحات جبائية معمقة مما جعلها تتسم بخصائص تكاد تكون متقاربة وبهيكلة تكاد تكون نفسها في كل هذه الدول. كما أنها تشترك في سعيها لنفس الأهداف وإتباعها قواعد تقنية متشابهة، واعتمادها أدوات حديثة في تحديد الأوعية الضريبية وطرق التصفية والتحصيل والمراقبة الجبائية. لكن تبقى المشكلة في كيفيات استعمال هذه الأدوات الحديثة.

الجدول رقم(02): مقارنة الضرائب الأساسية للنظام الضريبي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)

البلدان	ضريبة الدخل* (%)	ضريبة الشركات (%)	ضريبة القيمة المضافة (%)
الجزائر	35	19 و25	7 و17
تونس	35	10 و35	6 و10 و18 و29
المغرب	38	17,5 و30 و37	7 و10 و14 و20
متوسط دول OCDE			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الأنظمة الضريبية المغاربية للجزائر، تونس والمغرب.

*ضريبة الدخل تمثل أقصى نسبة معتمدة.

أولا: الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين: بالنظر للجدول رقم(02) أعلاه نلاحظ أن أقصى النسب الضريبية على دخل الأشخاص الطبيعيين في الدول الثلاثة المختارة تتراوح بين 35% و38%، فنجدها متطابقة في الجزائر وتونس ومتقاربة مع المغرب. إضافة لذلك إن عدد شرائح الدخل المعتمدة هي الأخرى متقاربة فبالنسبة للجزائر لها أربع شرائح وستة شرائح بالنسبة لتونس والمغرب. أما بالنسبة للحدود الدنيا المعفاة من ضريبة الدخل نجدها كلها تصب في طريق تدعيم وإعفاء الفئات المحرومة الشبابية المستفيدة من برامج تنموية خاصة بالإضافة إلى المهن الحرفية الفلاحية والمهن الصغيرة. أي أنها تختلف حسب طبيعة ومستوى المعيشة في كل بلد مغاربي.

عند مقارنة ضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين في دول المغرب العربي ودول OCDE نجدها متقاربة نوعا، فعلى سبيل المثال نأخذ فرنسا هي تطبق معدل 41% كأقصى نسبة ضريبية، إضافة إلى اعتمادها خمسة شرائح.

ثانيا: الضريبة على الشركات: بالنسبة لهذا النوع من الضرائب فان تطبيقه في الدول المغاربية المختارة (الجزائر، تونس والمغرب) يتطلب نفس التقنيات في تحديد الربح الخاضع للضريبة مع اختلاف طفيف في الأعباء القابلة للاقتطاع[17]. أما من حيث المعدلات المطبقة فنجدها كما تظهر في الجدول رقم (02) أعلاه أنها متقاربة فيما بينها على مستوى الدول الثلاثة وهي تتراوح بين 25% و37%.

لكن ما يلفت الانتباه أن المغرب تعتمد عدة معدلات لضريبة الشركات فنجد معدل عام يقدر بـ 30% ومعدل خاص بمنطقة التبادل الحر الواقعة بطنجة يقدر بـ 17,5% بغية ترقية وتحفيز المؤسسات والنشاطات بهذه المنطقة. ومعدل آخر محدد يقدر بـ 37% وهو يتعلق بمؤسسات القرض-بنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير وشركات التأمين وإعادة التأمين وشركات القرض-الايجاري.

بينما الجزائر وتونس تعتمدان معدلين الأول (المعدل الخاص) ويطبق على المؤسسات التي ترغب الدولة في ترقيتها، أما المعدل الثاني وهو المعدل العام.

عند مقارنة تلك المعدلات المطبقة في دول المغرب العربي مع دول OCDE نجدها متقاربة نوعا ما، مثلا: ألمانيا تطبق معدل 37% وبلجيكا تطبق معدل 33,99% واسبانيا تطبق معدل 35% أما لكسمبورغ 29,25% وفرنسا تطبق معدل 35,43%. لكنها تختلف من حيث تطبيق عدد المعدلات فدول OCDE تطبق معدل ضريبة على أرباح الشركات واحد عام عكس دول المغرب العربي التي تطبق من معدلين فأكثر بهدف تشجيع الاستثمارات.

وعليه نستنتج أن الدول المغاربية المختارة (الجزائر، تونس والمغرب) متقاربة نوعا ما مع دول OCDE، كما أنها تقدم إعفاءات بهدف تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية التي بدورها تقوم بتشجيع الاستثمارات في مناطق معينة. غير أن النظام الضريبي المغربي يتميز بكثرة منح هذه الاعفاءات.

ثالثا: الرسم على القيمة المضافة: بالنظر للجدول رقم(02) أعلاه نلاحظ أن النظاميين الجبائيين المغربي والتونسي يتعاملان بأربع معدلات. فبالنسبة لتونس تعتمد أربع معدلات للأداء على القيمة المضافة بمعدل مخفض 6% قصد تشجيع الصناعات التقليدية والفلاحة ومعدل 29% يخص المنتجات الكمالية ومعدل 10% خاص بقطاع السياحة ونقل البضائع، مواد التجهيزات...الخ. ومعدل 18% معدل عادي يشمل ميدانه قائمة لمختلف المواد منها: اللحوم والكتب والطوابع البريدية...الخ.

بخصوص النظام الجبائي المغربي فانه يعتمد أربع معدلات أدناها 7% معدل مخفض يتعلق بالمواد واسعة الاستهلاك، 10% معدل مخفض آخر خاص بقطاعات الفندقة والمطاعم، 14% معدل خاص بالأشغال العقارية، القطاع البنكي وعمليات النقل، خدمات الكهرباء...الخ، 20% معدل عادي يطبق على جميع العمليات الأخرى.

أما بالنسبة للنظام الجبائي الجزائري فهو يأخذ بمعدلين اثنين فقط هما: 7% المعدل المخفض الخاص بالمواد واسعة الاستهلاك، و17% المعدل العادي وهو تقريبا نفس ما يطبق في ألمانيا: معدل مخفض 7% يخص بعض المواد الغذائية والماء، إضافة إلى معدات المعوقين. و19% يخص قطاع التأمينات، الخدمات والسكن، إضافة إلى الكهرباء والغاز والالكترونيات...الخ. وفترة تقادمها أربعة سنوات.

إضافة لذلك فإن فترة تقادم ضريبة القيمة المضافة تتراوح بين أربع سنوات لكل من الجزائر والمغرب وثلاث سنوات لتونس. فهي متقاربة نوعا ما.

بخصوص الاعفاء من ضريبة القيمة المضافة في الدول المغاربية فنجد طبيعتها تتباين بين اعفاءات ذات طابع اجتماعي وثقافي واقتصادي. إضافة إلى تباين عدد تلك الاعفاءات فيما بين الدول المختارة للدراسة كالآتي:

بالنسبة للجزائر: تتمثل مختلف الاعفاءات من ضريبة القيمة المضافة فيما يلي[18]:

- المواد الأساسية الأولية، الأدوية، السيارات ذات المنفعة والمقتناة كل 5 سنوات من طرف معطوبي حرب التحرير والذين يتجاوز عجزهم 60%؛
- الملزمين الصغار الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم 50.000دج بالنسبة للخدمات، 80.000دج بالنسبة للملزمين الآخرين؛
- التظاهرات الثقافية والفنية والرياضية، العروض المسرحية ومشاهد البالي؛
- الورش البحرية والأشغال المتعلقة بتربية الأسماك، إضافة إلى التجهيزات الخاصة بشركة سوناطراك؛
- استيراد تجهيزات صناعية في إطار المقايضة، الحلي المصنوعة من المعادن النفيسة.
- بالنسبة لتونس: تتمثل مختلف الاعفاءات ممن ضريبة القيمة المضافة فيما يلي:91
- المواد الأساسية الأولية، مستغلو حمام الرشاشات، عمليات نقل المعاقين، صناعة سيارات النقل للمعاقين، اضافة إلى عمليات كراء الدور المفروشة للطلبة،
- استيراد وصنع المنتجات الرياضية،
- عمليات تسخين الماء باستعمال الطاقة الشمسية،
- استيراد وإنتاج وبيع الورق الخاص بطباعة الجرائد والورق الخاص بوكالة الأنباء التونسية،
- المواصلات الهاتفية وأعمال البث الإذاعي من طرف الشبكة العمومية،
- الورش البحرية، استيراد المعدات البحرية، استيراد اللوازم والتجهيزات التي لا توجد بتونس والمستعملة في الصناعة التقليدية، تصفية وتلفيف الزيوت النباتية الخاصة بغذاء الإنسان،
- استيراد وصنع وبيع العناصر التي تدخل في صنع محطات السقي بالنفط، اضافة إلى استيراد وبيع التجهيزات الخاصة بالتنقيب على النفط،
- اللوازم الفلاحية بصفة عامة، الخدمات المنجزة من طرف الخواص لصالح الفلاحين،
- الأشغال المنجزة من طرف وكالات الأسفار والفنادق.
- بالنسبة للمغرب: تتمثل مختلف الاعفاءات ممن ضريبة القيمة المضافة فيما يلي:02
- المواد الأساسية الأولية كالحليب، والخبز، البيوع والخدمات التي يقوم بها صغار الصناع الذين لا يفوق رقم أعمالهم السنوي 180.000 درهم؛
- عمليات القرض العقاري والقرض المتعلق بالسكن الاقتصادي؛
- الورق الخاص بطباعة الجرائد، الدخول المتعلقة بالعروض السينمائية؛
- الورش البحرية؛
- إعفاءات مع الاستفادة من حق الخصم للمنتجات المسلمة والخدمات المقدمة من طرف الخاضعين لأجل التصدير، إضافة إلى البضائع والأشياء الجارية عليها الأنظمة الجمركية بالمغرب؛
- عمليات كراء القرى السياحية والفنادق.

وعليه الأنظمة الضريبية المغاربية تتميز بكثرة الاعفاءات الممنوحة لقطاعات معينة. إضافة إلى انفراد النظام الجبائي التونسي في منح الاعفاء لاستعمالات الطاقة الشمسية. كما أن المغرب وتونس تقوما بتشجيع السياحة فعلى الجزائر اتباع نفس الشيء الذي عملا به.

الخاتمة:

من خلال ما سبق التطرق إليه توصلنا إلى:

- ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة عرفت تطوراً ملحوظاً خلال سنوات الألفية الثالثة، فقد احتلت المغرب المرتبة الأولى مغاربيا من حيث استقطابها للاستثمار محل الدراسة ومن ثم تأتي تونس وبعدها الجزائر.
- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول المغرب العربي مازالت دون المستوى المطلوب نظراً لمختلف الامكانات الهائلة المتوفر عليها. حيث تركزت في عدد قليل ومحدود من القطاعات الاقتصادية. ففي الجزائر تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في قطاعات الطاقة والصناعة والخدمات والبناء والأشغال العمومية حيث تعتبر أكثر القطاعات جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما بالنسبة لتونس نجد قطاعات الطاقة، الصناعة المعملية والخدمات والسياحة من أكبر القطاعات استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر. أما المغرب فتمثلت أهم هذه القطاعات في الصناعة، السياحة، العقارات والبنوك.
- تعتبر الأنظمة الضريبية المغاربية جد متطابقة إضافة الى تميزها بكثرة الاعفاءات الممنوحة لقطاعات معينة مع وجود بعض الفروقات التقنية الجبائية اليسيرة والتي بدورها تفسر لنا تلك التباينات الطفيفة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعليه تعد الحوافز الضريبية عنصراً ثانوياً في تحديد جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي. فيجب الأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى أهم للقيام بالدراسة فالمستثمر الأجنبي تعوقه معوقات أخرى لاتخاذ قرار الاستثمار في بلد ما.

الملاحق الاحصائية:

جدول رقم(01): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة 2001-2010

الوحدة: مليون درهم مغربي

القطاع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاتصالات	7. 26 376	425.7	618.7	717.7	15 311.1	27.4	3 086.9	230.1	5 340.7	10 284.3
العقارات	810.7	1 824.9	1 685.0	2 039.6	2. 2 422	4 116.8	7 590.8	9 152.0	5 554.6	7 406.1
البنك	6, 165	64,4	56,3	1 524,9	0, 44	1 463,7	1 823,7	4 959,6	6 444,8	4 168,0
الصناعة	2 264,3	1 176,1	18 791,2	1 796,1	2 734,8	8 972,6	3 314,4	1 784,0	2 724,9	3 341,0
السياحة	332,4	408,6	186,2	1 430,8	3 080,9	7 828,3	12 421,7	5 674,9	2 872,7	3 310,6
متنوعة	2 536,4	1 976,1	1 919,5	1 975,6	3 114,9	3 661,4	9 721,5	6 162,4	312 2	3 816,8
المجموع	32 486,1	5 875,8	23 256,9	9 484,7	26 707,9	26 070,2	37 959,0	27 963,0	25 249,7	32 326,8

Source :http://www.oc.gov.ma/portal/flux_invEtranger_secteur.php consulté le: 11/05/2013 à 10 :52

جدول رقم(02): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس خلال الفترة 2001-2012

الوحدة: مليون دينار تونسي

القطاع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصناعة المعملية	251	255.4	282.6	311.8	374.9	347.4	485.7	641.6	771.6	573.6	330.6	531.6
الطاقة	327 .3	427.5	315.9	274.1	385.8	940.3	1359.0	1933.9	1233.5	1317.1	1063.41	1378.1
السياحة والعقارات	97.2	21.9	18.8	22.1	16.8	18.3	72.0	198.6	85.5	95.0	22.9	77.0
الفلاحة	8.9	10.51	04	10	7.1	14.1	7.7	20.1	16.9	2.8	2.3	4.6
خدمات وقطاعات أخرى	15.6	452.0	130.60	177.9	231.3	3082.8	146.4	604.5	171.2	176.5	196.7	1004.8
المجموع	700	1167.31	751.9	795.9	1015.9	4402.9	2070.9	3398.7	2278.7	2615 .0	1615.9	2996.1

Source : http://www.investintunisia.tn/site/en/article.php?id_article=841 consulté : 10/05/2013 à 22 :52

المراجع:

** شركة اتصالات المغرب هي شركة مساهمة ذات مجلس إدارة جماعية ومجلس رقابة، أنشئت سنة 1998 إثر فصل القطاعين «البريد والاتصالات». وتتولى شركة «اتصالات المغرب» المهام المنصوص عليها في القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات، وعلى الخصوص: توفير الخدمة الأساسية؛ وإحداث أو استغلال واحدة أو أكثر من الشبكات العامة للمواصلات أو هما معا.كما تتمتع شركة اتصالات المغرب بحقوق استخدام الترددات الراديو كهربائية المتعلقة باستغلال الشبكات والخدمات.

*** فيفاندي يونيفرسال هي واحدة من المجموعات الأولى في عالم وسائل الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية.

-ANIMA, Guide investir dans la région MEDA, Note et étude n°22, Avril 2007, P6.

**** الخطة الزرقاء هي خطة أطلقها المغرب لاستقطاب 10 مليون سائح بحلول عام 2013. وتتضمن هذه الخطة بناء ستة منتجعات.

***** البنك المغربي للتجارة الخارجي هو بنك مغربي، تأسس سنة 1959 ويُعد من أعرق البنوك المغربية.

[10]- المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية لسنة 2007 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، أكتوبر 2007. متاح على الرابط: www.weforum.org

[11] - المرصد الأوروبي لمشاريع الاستثمار (ANIMA) :.متاح على الخط: www.anima.org 2013/06/consulté le : 12 à 16 :50.

[12]- زايري بلقاسم، زيدان محمد، مداخلة بعنوان" الحكم الراشد ونوعية المؤسسات، هل هي المحددات الحقيقية للاستثمار الأجنبي؟"، الملتقى العلمي الدولي: الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس(الجزائر)، 22-23 أكتوبر 2007، ص 02.

[13]- بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق تقييمها – دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2012/10، ص 102.

[14]- خير قدور، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 88.

[15] - سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992، ص 66.

[16] - صقر عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، 2000-2001، ص 54 و55.

[17] - عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبة إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2005، ص 148.

[18]- المديرية العامة للضرائب، قوانين جبائية، طبعة 2012، ص 173.(المادة 8 معدلة بموجب المادة 15 من ق م ت لسنة 2009).

[19]- بوعزة عبد القادر، أثر التنسيق الجبائي على التنافسية الجبائية في إطار الاتفاقيات الجبائية المغاربية دراسة حالة: الجزائر، المغرب وتونس، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، مقدمة للمدرسة العليا للتجارة-الجزائر، 2006-2009، ص 187.

[20]- نفس المرجع.

obeikan.com

إشكالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر

أ . عمروش شريف

جامعة البليدة 02، الجزائر

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى بيان أهمية قضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في البلدان المتقدمة و النامية على حد السواء ، خاصة في ظل ارتفاع مستوى التضخم وعجز الميزانية العامة و نسبة الدين العام و كذا ارتفاع معدل البطالة كنتيجة لتعارض السياستين في الكثير من هذه الدول، ولعل ما أفرزته الأزمة المالية العالمية الراهنة من تهديدات للنظام الرأسمالي، أمر من شأنه رد الإعتبار لمسألة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وبالتالي تحسين المؤشرات الإقتصادية السابقة الذكر من خلال ترتيبات مؤسسية تأخذ في الحسبان ضرورة توفر المزيد من التوافق و التنسيق وعدم التعارض بين السلطتين المالية والنقدية .

الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية، السياسة المالية، السلطة النقدية، السلطة المالية، التنسيق، تمويل عجز الميزانية العامة.

Abstract :

This paper aims to demonstrate the importance of the issue of coordination between fiscal and monetary policies in developed and developing countries alike , especially in light of the high level of inflation and the deficit of the public budget and public debt ratio , as well as the high rate of unemployment as a result opposes the two policies in many of these countries , perhaps what is excreted by the current global financial crisis of threats to the capitalist system would order restitution to the issue of coordination between fiscal and monetary policies , and thus improve the aforementioned economic indicators through institutional arrangement that take into account more compatibility and coordination and avoid conflicts between fiscal and monetary authorities .

Key words : Monetary policy, Fiscal policy, Monetary authority, Financial authority, Coordination, The financing of the deficit public budget .

المقدمة :

شهد بداية العقد الثاني من القرن الواحد و العشرين ، أكبر الهزات التي أصابت النظام الرأسمالي ، حيث هناك العديد من الخبراء الإقتصاديين من يؤكد على تشابه الأزمة المالية العالمية الراهنة بأزمة الكساد العالمي لسنة 1929 نظرا لآثارها السلبية الخطيرة على ظاهرة البطالة ، بالرغم من اختلاف

بعض أسبابها ، إلا أنه لا شك من أن الحلول المقترحة لمعالجة أزمة الكساد و المتعلقة باستخدام أدوات السياسة المالية التوسعية ، لا تتوافق اليوم مع الأزمة المالية الراهنة ، حيث أن المتفحص لأساليب معالجة هذه الأخيرة ، يجدها تصب في خانة الحد من عجز الميزانية العامة للدولة و تخفيض الدين العام كنسبة من الناتج الداخلي الخام و تخفيض الأجور و زيادة سن التقاعد . و لعل ما يؤكد هذا الطرح ، الإجراءات العلاجية التي اتبعتها الدول التي استفحلت فيها الأزمة مثل اليونان بالدرجة الأولى و إيطاليا و إسبانيا، هذا بالإضافة إلى المباحثات المكثفة التي أجراها الرئيس الأمريكي باراك أوباما من أجل زيادة الضرائب على الطبقات الميسورة و تخفيض بعض بنود الإنفاق العام كإجراء ضروري لتخفيض عجز الميزانية و نسبة الدين العام المرتفعة .

لقد اعتبرت النظرية النقدية التقليدية أن توازن الميزانية العامة للدولة هدف لا بد من الوصول إليه من خلال حيادية الدولة اتجاه النشاط الإقتصادي ، و هو ما يضمن في النهاية الوصول إلى التوازن الإقتصادي الكلي ، إلا أن النظرية الكينزية، بينت من خلال أزمة الكساد العالمي ، أن الميزانية العامة لا تعدو إلا أن تكون كأداة لتحقيق التوازن الإقتصادي الكلي . لكن مع وجود أزمات جديدة كظاهرة التضخم الركودي ، وكذا انتشار الأزمات المالية ، أعيد النظر في محتوى النظرية النقدية المنادية بضرورة توازن الميزانية كإجراء ضروري لبلوغ التوازن الإقتصادي الكلي و لكن في ثوب جديد من خلال التنسيق بين السياستين المالية و النقدية. ومن هنا ، فإن تبادل الأدوار بين السياستن يؤكد على ضرورة تزايد الإهتمام بقضية التنسيق بين السياستين .

سنحاول من خلال هذه الدراسة قياس مدى صحة فرضية مفادها أن غياب التنسيق بين السياستين المالية و النقدية يؤدي إلى تزايد عجز الميزانية العامة للدولة و نسبة الدين العام ، و ارتفاع معدلات التضخم .

المحور الأول: الطرح النظري لقضية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية :

يقتضي التنسيق الكفء بين السياستين المالية و النقدية ترتيبات مؤسسية على مستوى كل سلطة، بالإضافة إلى مجموعة من الترتيبات التي ترتبط بشكل العلاقة بين السلطتين النقدية و المالية ، و فيما يلي نحاول عرض أهم الترتيبات اللازمة التي تحكم قضية التنسيق بين السياستين المالية و النقدية .

أولا: ترتيبات على مستوى السلطتين النقدية و المالية (ترتيبات تنفيذ التنسيق) :

تشمل هذه الترتيبات الشروط الرئيسية المحددة لدور و مسئولية كل من السلطة النقدية والسلطة المالية، حيث تتضمن استقلالية السلطة النقدية و الحد من الإقتراض الحكومي المباشر من السلطة النقدية و توازن الميزانية أو الحد من العجز المالي ، فضلا عن الترتيبات المرتبطة بشكل العلاقة بين السلطة المالية و السلطة النقدية و كذا تشكيل لجان التنسيق.

1-إستقلالية السلطة النقدية :

من حيث الماهية ، تعني استقلالية السلطة النقدية ، حريتها في تحديد أهدافها ، و اتخاذها للقرارات المتعلقة بإدارة النظام النقدي ، و استخدام ما تراه مناسبا من أدوات لتفعيل سياستها، بعيدا عن الضغوط و التدخلات الخارجية ، مهما كانت طبيعتها (تدخل الحكومة أو البرلمان، أو أي طرف آخر داخلي كان أم خارجي) . و هذا مع التأكيد على أن هذه الإستقلالية لا تعني انفصاما تاما ، و حيادا كاملا عن السياسة الإقتصادية العامة للبلاد و عن الأوضاع الإقتصادية بصفة عامة ، و ذلك انطلاقا من وجوب كون السياسة النقدية متكاملة و متناسقة مع مختلف السياسات الإقتصادية الأخرى ، و كونها تخدم مع السياسات الأخرى ، بصفة متجانسة و متوازية ، نفس الأهداف بدون تداخل أو أي تأثير في القرارات 1 .

لا شك أن استقلالية السلطة النقدية تدعم مسألة تخفيض معدل التضخم ، إلا أن تحقق هذه الإستقلالية لا يعني عدم وجود تنسيق في العمليات بين السلطتين النقدية و المالية سواءا في الأجل القصير أو الطويل ، حيث يعتبر عنصر استقلالية السلطة النقدية عامل حاسم لنجاح السياسة النقدية ، و التي تعتمد أيضا على تطوير الوسائل المناسبة للتنسيق بين السلطة النقدية و السلطة المالية . و إذا وجد هناك إطار عمل لا يشتمل على استقلالية السلطة النقدية، مع وضوح هدف استقرار الأسعار ، فإن الوضع يصبح خطرا جدا ، لأنه في حالة وجود تعارض بين السياسات النقدية و المالية ، قد تقع السلطة النقدية تحت ضغوط حكومية لاعتبارات قصيرة الأجل ،و يكون لذلك تأثيرات خطيرة في الأجل الطويل.

لقد أكدت العديد من الدراسات الميدانية على وجود علاقة دالة و مستقرة بين التضخم والنمو الإقتصادي ، و لعل مسألة استقلالية السلطة النقدية من شأنها أن تعزز هذه العلاقة دون خلق تشوهات في البنيان الإقتصادي . ففي الأجل القصير ، يؤدي انخفاض أسعار الفائدة و زيادة المعروض النقدي إلى زيادة الطلب و الناتج الحقيقي ، على أنه إذا لم يكن الناتج أقل من المستوى الممكن تحقيقه ، فإن ذلك سيكون على حساب ارتفاع معدلات التضخم ، و تعمل معدلات التضخم المرتفعة بدورها على تخفيض الناتج مرة أخرى ، و في الواقع يمكن أن تكون للتأثيرات طويلة المدى للتضخم المرتفع انعكاسات سلبية على الإقتصاد، ففي خلال فترات تزيد على عشر سنوات ، بينت بعض الدراسات الحديثة ، أنه عادة ما يرتبط التضخم المرتفع خاصة المعدلات الأعلى من10 % بنمو اقتصادي منخفض.[2]

2-الحد من الإقتراض الحكومي المباشر من السلطة النقدية :

تلجأ بعض الدول التي تعاني من ضعف أسواقها المالية إلى الإقتراض المباشر من السلطة النقدية حيث يعتبر هذا الإقتراض المصدر الرئيسي للتمويل المحلي لعجز الميزانية ، و قد يضر توسيع حجم هذا الإقتراض المباشر بالإستقرار الإقتصادي الكلي . و بالتالي فهناك حتمية لاستقلالية السلطة النقدية لإيجاد ترتيبات مؤسسية للحد من الإقتراض الحكومي المباشر من السلطة النقدية ، بسبب تهديد

هدف التضخم . و في هذا الإطار حددت بعض الدول سقف للدين العام لا تتجاوزه كل من السلطة النقدية و الحكومة . و من المهم ملاحظة أن كفاءة أي سقف محدد للسلطة النقدية و الحكومة ليست تامة ، خاصة إذا كان هناك إمكانية للإلتفاف حوله ، حيث يجب التأكيد على السلطات بعدم الإقتراض بطرق غير مباشرة، و عدم الإلتفاف على أهداف السياسات النقدية و المالية [3] .

خلصت معظم السلطات النقدية في الدول المتقدمة إلى تقليص التسهيلات النقدية المباشرة للحكومة لتمويل العجز المالي إلى أدنى مستوى ، إلا أن البعض الآخر من الدول – خاصة النامية منها – فقد تسمح بتمويل العجز المالي بعد موافقة الجهاز التشريعي ، كما أن هناك منها من يضع سقفا محددا لهذه التسهيلات في شكل نسبة من حجم الإنفاق العام أو نسبة من إيرادات الدولة ، أو في شكل نسبة من مطلوبات البنك المركزي.

3-توازن الميزانية العامة أو الحد من العجز المالي :

هناك مجموعة من القواعد المرتبطة بالسياسة المالية و التي تنصرف إلى القيود المتعلقة باستخدام الحكومة لأدواتها المالية المختلفة ، بهدف تنظيم العجز المالي و ضمان قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية ، و بالتالي تحقيق الإستدامة المالية للدولة في الأجل الطويل . و لقد تم ترتيب هذه القيود في صورة مؤشرات تنقسم إلى ثلاث مجموعات [4] :

- قواعد عجز الميزانية : والتي تستهدف خفض عجز الميزانية إلى مستوى معين ، ثم تحويل هذا العجز إلى فائض؛
- قواعد الإقتراض : و التي تهدف إلى إدراك مفهوم الرشادة و العقلانية في اختيار طرق التمويل العام.
- قواعد الدين: والتي تهدف إلى تحديد سقف آمن لإجمالي الدين العام .

إذا نظرنا إلى مضمون القواعد السابقة ، فمن الأهمية بمكان أن تمارس دورا محوريا يتضمن علاج عجز الميزانية على ضوء منهج تنموي من خلال القضاء على التضخم و تحقيق الإستقرار النقدي و تخفيض أعباء الدين العام المحلي و الأجنبي و خفض سعر الفائدة واستقرار سعر الصرف و حماية الإحتياطات الدولية . و لهذا يجب ألا تمس إجراءات خفض عجز الميزانية العامة للدولة ، تخفيض معدل الإستثمار بالقطاع الخاص ، أي لا تؤدي سياسة زيادة الضرائب إلى التأثير بشكل سلبي على حوافز الإدخار و الإستثمار .

ثانيا: ترتيبات على مستوى شكل العلاقة بين السلطتين المالية و النقدية:

يمكن إيجاز طبيعة أو شكل العلاقة بين السلطتين المالية و النقدية ، فيما إذا كان هناك تعارض بين السياستين المالية و النقدية ، حيث تقتضي قضية التنسيق الحد من هذا التعارض من جهة ، و كذا بيان السلطة الموكل إليها وظيفة إدارة الدين العام من جهة أخرى .

1-الحد من التعارض بين السلطتين المالية و النقدية:

في بعض الأحيان ، قد يحدث تعارض في المصالح بين واجبات البنك المركزي كسلطة نقدية ، و بين واجباته كوكيل للحكومة ، و في حالة التعارض ، فإن البنك المركزي يعطي الأولوية لواجباته كسلطة نقدية ، و تتغير الترتيبات بين البنك المركزي (السلطة النقدية) و وزارة المالية (السلطة المالية) في بعض الدول عبر الوقت ، حسب درجة التقدم الإقتصادي والتنمية التي تم فيها تحرير القطاع المالي أو إعادة هيكلته [5].

إتجهت العديد من الدول نحو اعتماد و تطبيق سياسة استهداف التضخم كإطار لصياغة السياسة النقدية، حيث اعتبرت هذه الأداة بمثابة دعامة هامة لتحقيق عدم التعارض بين السياستين المالية والنقدية و بالتالي تحقيق الإستقرار الإقتصادي. و في هذا السياق، فقد تم الإتفاق على ضرورة الأخذ بالقواعد المالية الآنفة الذكر في سبيل تحقيق الإنضباط المالي. و لإبراز مسئولية كل من السلطتين المالية و النقدية اتجاه معدل التضخم المعلن ، غالبا ما تحدد السلطة النقدية معدل التضخم المستهدف والحدود المسموح بها تجاوز المعدل الفعلي للمعدل المستهدف و ذلك بعد التشاور مع السلطة المالية و في حالة عدم إدراك المعدل المستهدف يكون على محافظ البنك المركزي شرح أسباب الفشل ، و طرح بدائل و سياسات جديدة لبلوغ الهدف المنشود [6].

2-تسكين وظائف إدارة الدين العام :

هناك اتجاه حاليا نحو الفصل بين وظيفة إدارة الدين العام ، و السياسة النقدية ، و معنى ذلك اتجاه نحو تخفيض واجبات وظيفة البنك المركزي ، و عدم تحمله عبء قرارات سياسة إدارة الدين العام في مجال التمويل الحكومي .

المسألة التي تستحق الإهتمام و الدراسة في إطار استراتيجية إدارة الدين العام المعتمدة على السوق هي إنشاء مكتب (هيئة) منفصل لإدارة الدين العام ، و الذي يسمح بالفصل الرسمي للأهداف ، و الأدوات و الوظائف . و يتبع هذه الطريقة العديد من الدول التي طورت أسواق للمال تسمح بتدنية التكاليف كهدف أساسي لإدارة الدين العام .

تهدف إدارة الدين العام إلى تلبية الإحتياجات التمويلية للحكومة و سداد التزاماتها بأقل تكلفة ممكنة في المدى المتوسط و الطويل من خلال وضع و تنفيذ استراتيجية لهذا الدين تشمل ما يلي [7] :

- توفير المبالغ المطلوبة لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة ،
- التأكد من قدرة الإقتصاد الوطني على تحمل أعباء هذا الدين أخذا بعين الإعتبار تكلفة مصادر تمويله المختلفة ،
- قدرة الدولة على خدمة هذا الدين من مواردها العادية المختلفة و ليس عن طريق الإقتراض، خاصة من الجهاز المصرفي ،

ثالثا: تشكيل لجان التنسيق:

يتم تنفيذ التنسيق بين السياستين المالية و النقدية من خلال لجان تنسيق رسمية أو غير رسمية بهدف إدارة الدين العام، و تتضمن هذه اللجان أعضاء من البنك المركزي و وزارة المالية ومكتب إدارة الدين العام . و يتقابل أعضاء هذه اللجان بطريقة منتظمة لتبادل المعلومات، مع الأخذ في الإعتبار متطلبات التمويل الحكومية ، و مناقشة و تحليل نتائج الأرصدة النقدية للحكومة ، و السيولة ، و تطوير السوق ، و مناقشة استراتيجية إنجاز الدين العام ، و إدارة الأهداف النقدية .

و عن المهام الأساسية للجان التنسيق ، فيمكن إيجازها فيما يلي [8] :

- تخطيط البيع المنتظم للأوراق المالية بوضع أهداف ربع سنوية على أساس احتياجات الحكومة من التدفقات النقدية ، و تقييم القدرة الإستيعابية للسوق مع الأخذ في الحسبان اعتبارات السياسة النقدية ،
- إجراء تغييرات في ترتيبات السوق الأولية (مثل إجراء مزادات الأوراق المالية و تواتر العروض و إدخال أدوات جديدة و مناقشة نتائج المشاورات مع المؤسسات المالية بشأن أفضلياتها حول الأدوات القائمة و المخططة للدين) ،
- إجراء تغييرات في ترتيبات السوق الثانوية (مثل المقاصة و التسوية و التسيير الآلي و المسائل التنظيمية و الرقابية)،
- إجراء الدراسات و إصدار التوصيات حول الأهداف المتوسطة و الطويلة الأجل للسياسة النقدية و استراتيجية إدارة الدين العام ، و استعمال أدوات محددة للدين لأغراض الإدارة النقدية و تحديث أسواق الأوراق المالية الحكومية .

المحور الثاني: الواقع العملي لقضية التنسيق بين السياستين المالية و النقدية – عرض تجربة الجزائر –

سنحاول في هذا الجانب من الورقة البحثية إسقاط الجزء النظري المدروس المتعلق بإجراءات التنسيق بين السياستين المالية و النقدية على حالة الجزائر ، معتمدين في ذلك الإختصار في التحليل .

أولا: ترتيبات تنفيذ التنسيق :

و تتعلق هذه الترتيبات بالمسئوليات المحددة لعمل كل من السلطة النقدية (بنك الجزائر) والسلطة المالية (وزارة المالية) بشكل منفرد، وسنوضح ذلك فيما يلي :

1-إستقلالية بنك الجزائر :

وفقا للقانون 90/10 الصادر بتاريخ 14/04/1990 و المتعلق بالنقد و القرض ، يعد بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و هو يخضع للأحكام القانونية المنصوصة

في هذا القانون الجديد ، حيث يعتبر تاجرا في علاقته مع الغيركما أن مقره الرئيسي حدد في مدينة الجزائر العاصمة . و تظهر استقلالية بنك الجزائر من خلال طريقة تعيين كل من المحافظ و نوابه ، و كذا تشكيل مجلس النقد و القرض، فيتم تعيين المحافظ بمرسوم من رئيس الجمهورية وكذا تعيين نوابه و رتبة كل واحد منهم لمدة ستة سنوات و خمس سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة ، أما مجلس النقد و القرض فيتم تشكيله من المحافظ رئيسا ، نواب المحافظ الثلاث كأعضاء ، ثلاثة موظفين سامين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة [9].

يعد الأمر 11/03 المتعلق بالنقد و القرض الصادر في 2003/08/26 عن طريق أمر رئاسي بمثابة قانون جديد يلغي في مادته 142 قانون النقد و القرض 10/90 ، و جاء ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي و المصرفي و استجابة لتطورات المحيط المصرفي الجزائري ، و إعداد المنظومة المصرفية للتكيف مع المقاييس العالمية و خاصة بعد إفلاس بنك الخليفة و البنك التجاري الصناعي الجزائري (bcia)، و يهدف هذا التعديل إلى:
- تعزيز العلاقة بين بنك الجزائر و الحكومة: و ذلك من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر و وزارة المالية لتسيير الاستخدامات الخارجية و الدين الخارجي
- دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته : و تظهر معالم الأمر 11/03 في هذا المجال من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس النقد و القرض و صلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر، و كذلك توسيع صلاحيات مجلس النقد و القرض و هذا بإضافة عضوين بواسطة مرسوم رئاسي مع المحافظ و نوابه الثلاثة، و ثلاثة موظفين ساميين لهم خبرة و دراية بالشؤون النقدية و المالية (المادة 52 من الأمر)، بالإضافة إلى تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية و تفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافة أمانة عامة لها.
يمكن تأكيد درجة استقلالية بنك الجزائر من خلال المادة 35 من الأمر رقم 03/11 و التي تشير إلى أن مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد و القرض و الصرف تتمثل في توفير أفضل الشروط و الحفاظ عليها لنمو سريع للإقتصاد مع السهر على الإستقرار الداخلي و الخارجي للنقد ، و لهذا الغرض ، يكلف بتنظيم الحركة النقدية و يوجه و يراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القروض و يسهر على حسن تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج و ضبط سوق الصرف .إلا أنه و بالنظر إلى الأهداف المتعددة لبنك الجزائر في إطار إدارته للسياسة النقدية يبقى استقرار الأسعار يمثل الهدف الأول ثم يأتي الهدف الثاني الصريح للسياسة النقدية و المتمثل في الإستقرار المالي ، و هو ما يتوافق مع زيادة درجة استقلالية السلطة النقدية .

2-الحد من الإقتراض الحكومي المباشر من بنك الجزائر :

يمكن لبنك الجزائر ضمن الحدود و وفق الشروط التي يحددها مجلس النقد و القرض ، أن يتدخل في السوق النقدية و أن يشتري و يبيع على وجه الخصوص سندات عمومية و سندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو منح تسبيقات، و لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو الجماعات المحلية المصدرة لهذه السندات [10] .

كما يمكن لبنك الجزائر أن يمنح للخزينة مكشوفات بالحساب الجاري على أساس تعاقدي وفي حدود قصوى تعادل 10 % من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة الميزانية المنصرمة ، و لا يمكن أن تتجاوز مدة هذه المكشوفات 240 يوما متتاليا أو غير متتالي خلال سنة تقويمية . يتم منح المكشوفات مقابل عمولة إدارة تحدد نسبتها و طرق تسديدها بالإتفاق مع الوزير المكلف بالمالية و يجب تسديد هذه التسبيقات قبل نهاية السنة المالية [11].

يرخص كذلك لبنك الجزائر أن يمنح للخزينة العمومية بصفة استثنائية تسبيقا يوجه حصريا للتسيير النشط للمديونية العمومية الخارجية ، و تحدد كيفيات تنفيذ هذا التسبيق و تسديده لا سيما جدول استحقاق التسديد ، عن طريق اتفاقية بين بنك الجزائر و الخزينة العمومية وذلك بعد الإستماع إلى مجلس النقد و القرض ، كما يتم إخطار رئيس الجمهورية بذلك . ومن هنا نستنتج أن إمكانية منح بنك الجزائر تسبيقات للخزينة العمومية بهدف تسيير المديونية العمومية الخارجية أمرا من شأنه التقليص من استقلاليته ، خاصة إذا سمح بتمويل العجز المالي من خلال ضريبة التضخم ، حيث يظهر هذا العجز حين لا تكون الموارد المالية كافية لتغطية النفقات العادية و خدمة الديون العمومية الداخلية [12].

3-توازن الميزانية العامة أو الحد من العجز المالي :

من بين المزايا التي أعقبت صدور قانون النقد و القرض لسنة 1990 ، مسألة الحد من تبعية الفضاء النقدي للفضاء المالي ، حيث كرس هذا القانون مبدأ الفصل و الإستقلالية بين بنك الجزائر و الخزينة العمومية ، و تعويض علاقة التبعية بعلاقة التنسيق و التكامل على النحو التالي [13]:

- أجبرت الخزينة العمومية على تسديد ديونها اتجاه بنك الجزائر خلال مدة 15 سنة بالتنسيق بين الطرفين ، و لكن هذا التنسيق لم يتم إلا منذ سنة 1997 ، كما أن مدة 15 سنة ألغيت في الأمر 11/03 و استبدلت بجدول زمني يوضع بالتنسيق بين الطرفين ،
- ألغي التمويل النقدي التلقائي لعجز الميزانية تفاديا للآثار السلبية لهذه العملية على ظهور التضخم و أصبح التمويل النقدي مقيد من حيث القيمة و من حيث آجال التسليف ،
- ألزم القانون الخزينة بأن تفتح حساب جاري بريدي لدى بنك الجزائر برصيد يناسب حاجياتها التي تتوقع حدوثها ، و تكمن أهمية التنسيق هنا عندما لجأت الخزينة إلى جلب مبالغ مالية لتغطية عجز الميزانية سنتي 1998 و 1999 ، و هي عبارة عن تسبيقات على الحساب الجاري البريدي لدى بنك الجزائر ،
- أصبحت البنوك غير ملزمة بالإكتتاب الإجباري في سندات الخزينة ، لأن بنك الجزائر له من الأدوات غير المباشرة ما تمكنه من مراقبة سيولة البنوك ، مثل إدراج أداة الإحتياطي الإجباري لمراقبة سيولة البنوك .

الجدول رقم 01 : تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر للفترة (2003 – 2011)

الوحدة : مليار دج

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الميزانية	% الرصيد إلى PIB
2003	1730.9	1520.5	210.4 -	3.99 -
2004	1860.0	1599.3	260.7 -	4.25 -
2005	2105.1	1719.8	385.3 -	5.14 -
2006	2543.4	1835.5	707.9 -	8.44 -
2007	3143.4	1900.3	1243.1 -	13.21 -
2008	4882.2	2763.0	2119.2 -	19.19 -
2009	5191.5	2786.6	2404.9 -	23.73 -
2010	5661.5	2838.9	2822.6-	25.35-
2011	6225.0	2911.5	3313.5-	26.15-

Source : Ministère des Finances , Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2012 ,Aout 2011 .

لقد تجلت مظاهر التنسيق بين السياستين المالية و النقدية أثناء تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي مع صندوق النقد الدولي ، فالأهداف الداخلية التي تضمنها البرنامج (تخفيض عجز الميزانية والتحكم في التضخم)، تجسدت في شكل تطبيق سياسات نقدية ومالية تم تنفيذهما بشكل حازم ومنسق ، ولذلك نجد أنه قبيل تنفيذ برنامج التعديل ، أصدر بنك الجزائر تعليمة تتعلق باستعمال أدوات السياسة النقدية بالتنسيق مع أدوات السياسة المالية لتحقيق الأهداف الإقتصادية . غير أنه بداية من سنة 2003 و إلى غاية سنة 2011 ، حدث تزايد مستمر في عجز الميزانية العامة ، حيث يمكن تبرير ذلك العجز المستمر في الميزانية، خاصة خلال السنوات الأخيرة باعتماد الدولة لبرنامجي الإنعاش و دعم النمو الإقتصاديين للفترتين (2001 – 2005) و(2005 – 2009) على التوالي، واللذان يهدفان إلى تحفيز الطلب الداخلي عن طريق الزيادة في النفقات الموجهة للإستثمار في مجال البنى التحتية والهياكل القاعدية و مشاريع الإسكان و تحسين ظروف المعيشة (زيادة في الأجور) و هذا ما أدى إلى زيادة النفقات العامة بمعدل أكبر بكثير من زيادة الإيرادات العامة ، مع العلم أنه يتم إعداد الميزانية على أساس سعر مرجعي لبرميل النفط و الذي يقدر بـ 37 دولار للبرميل ابتداءا من سنة 2009 ، و بالتالي فإن ارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات لم يكن له تأثير إيجابي على وضعية الميزانية ، على اعتبار أن الفارق بين السعر المرجعي و السعر الحقيقي لبرميل النفط تم وضعه في صندوق ضبط الموارد .

ثانيا: ترتيبات على مستوى شكل العلاقة بين السلطتين المالية و النقدية:

حاولت السلطات الجزائرية من خلال هذه الترتيبات وضع إطار مؤسسي يضمن تخفيض مستوى التعارض بين السياستين المالية و النقدية ، بالإضافة إلى تحديد الهيئة الموكل إليها وظيفة إدارة الدين العام .

1-الحد من التعارض بين السلطتين المالية و النقدية :

لأجل حل التعارض بين أهداف السياستين المالية و النقدية و تحديد الهدف الرئيسي الأول للسياستين ، نص القانون على أنه يمكن للحكومة أن تستشير بنك الجزائر في كل مشروع قانون و نص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية و النقدية، كما يمكن لبنك الجزائر أن يقترح على الحكومة كل تدبير من شأنه أن يحسن ميزان المدفوعات و حركة الأسعار و أحوال المالية العامة و بشكل عام تنمية الإقتصاد الوطني ، كما يطلع الحكومة على كل طارئ من شأنه المساس باستقرار النقد [14] .

فيما يتعلق بالأهداف الكمية للسياسة النقدية و وسائل إدارتها ، يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد و القرض ، في بداية كل سنة التوقعات الخاصة بتطور المجاميع النقدية و القرضية ، كما يقترح بنك الجزائر أيضا وسائل السياسة النقدية التي من شأنها ضمان تحقيق الهدف المحدد بالنسبة للمتغيرات الوسيطة و بلوغ الهدف النهائي للسياسة النقدية ، الذي يتمثل في توفير أفضل الشروط في ميادين النقد و القرض و الصرف و الحفاظ عليها لضمان نمو سريع للإقتصاد مع السهر على الإستقرار الداخلي و الخارجي للنقد . و يتعلق الأمر هنا بعملية إرساء قانوني للتكفل بالإستقرار المالي باعتباره يمثل الهدف الثاني الصريح للسياسة النقدية ، علما و أن الأهداف الكمية النقدية و القرضية المستهدفة تحدد سنويا ، حيث يبقى استقرار الأسعار يمثل الهدف الأول في هذا المجال [15].

الجدول رقم 02: تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (2003 – 2012)

الوحدة : ٪

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل التضخم	2.6	3.6	1.38	2.31	3.68	4.85	5.74	3.91	4.5	8.9

المصدر : بنك الجزائر .

لا يمكن اعتبار المادة 36 من الأمر رقم 11/03 ملزمة التنفيذ لبلوغ الهدف الرئيسي للسياسة النقدية و المتمثل في استهداف معدل مناسب للتضخم سنويا ، نظرا لكون هذا المعدل المستهدف أصبح يتغير من سنة إلى أخرى استجابة للظروف و الصدمات الخارجية مثل التضخم المستورد ، أو من خلال تأثره بأهداف السياسة المالية في حد ذاتها و التي تكون في كثير من الأحيان مستقلة عن الهدف النهائي للسياسة النقدية ، خاصة في ظل النفقات المتزايدة لتنفيذ البرامج الإقتصادية الضخمة ، أو في ظل الإضطرابات الإجتماعية المتكررة المنادية بتحسين ظروف المعيشة و زيادة مستويات الأجور و التي تكون ملزمة التطبيق و آنيا تفاديا لحدوث الإنزلاقات الإجتماعية .

و من هنا لا بد من بذل المزيد من الجهود لحل التعارض بين السياستين في اختيار الأدوات المالية و النقدية المناسبة لتحديد الهدف النهائي الأول المراد إدراكه ، مع ضرورة العمل على احترام تطبيق الآليات و السياسات التي من شأنها تحقيق هذا المسعى من خلال نص قانوني أو تنظيمي ملزم التطبيق .

الجدول رقم 03 : تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2003 – 2012)

الوحدة : %

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل البطالة	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10.0	9.9	9.7

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات .

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه خلال الفترة (2003 – 2012) و المتضمنة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي و برنامج دعم النمو ، نجد أن الحكومة بدأت تركز على معالجة ظاهرة البطالة في الإقتصاد الجزائري من خلال برامج إنفاق ضخمة تشجع على زيادة الطلب الكلي و زيادة حجم الإستثمار في جميع القطاعات ، و بالتالي خلق فرص عمل جديدة ، و هذا ما أدى شيئا فشيئا إلى تراجع معدل البطالة الذي انخفض من 23.7 % سنة 2003 إلى 9.7 % سنة 2012 ، و لكن دون إهمال هدف السياسة النقدية الأساسي و المتمثل في استهداف معدل للتضخم في حدود 3 % و لا يتجاوز 04 % كأقصى تقدير ، و هو ما تم تحقيقه خلال الفترة (2001 – 2007) ، و بالتالي يمكن القول أن السلطتين المالية و النقدية قد نجحتا إلى حد كبير خلال هذه المرحلة بإدراك أهدافهما الأساسية المتمثلة في تخفيض معدل البطالة مع وجود معدل مناسب للتضخم ، و هو ما يؤشر على تحقيق عملية التنسيق بين السياستين المالية و النقدية ، إلا أنه مع تجاوز معدلات التضخم ابتداءا من سنة 2008 و إلى غاية سنة 2012 معدل التضخم المستهدف و المحصور بين 03 % و 04 % ، لا بد من تعزيز أدوات السياسة النقدية بالتنسيق مع أدوات السياسة المالية حتى لا يلتهم التضخم الإنجازات المحققة على مستوى الإقتصاد الكلي بصفة عامة و على مستوى ظاهرة البطالة خلال عشرية من الزمن .

2-تسكين وظيفة إدارة الدين العام :

في إطار الحد من المديونية العمومية ، اعتمدت الجزائر صندوق لضبط الموارد بداية من سنة 2000 ، و هو صندوق مستقل عن الميزانية العامة للدولة ، فهو لا يخضع لقواعد و مبادئ إعداد و تنفيذ هذه الأخيرة ، كما أنه لا يخضع لرقابة السلطة التشريعية (البرلمان) . و قد أنشئ هذا الصندوق بموجب المادة العاشرة من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000 و الذي ينص على ما يلي : يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان " صندوق ضبط الموارد "و يقيد في هذا الحساب [16] :

- في باب الإيرادات :

- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية ،

- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق .

- في باب النفقات :

- ضبط نفقات الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي و الحد من المديونية العمومية ،

- تخفيض الدين العمومي ،

- إن الوزير المكلف بالمالية هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب ،

- تحديد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم .

تبين الفترة اللاحقة لإنشاء الصندوق انخفاض في مستوى المديونية العمومية ، خاصة بداية من سنة 2006 ، حيث انخفضت المديونية العمومية من 601.3 مليار دج سنة 2006 إلى – 1011.8 مليار دج سنة 2008 (أصبحت الخزينة دائنة اتجاه الجهاز المصرفي) .

لقد أدت مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الخزينة العمومية بداية من سنة 2006 إلى ارتفاع مستويات التضخم مقارنة بالفترة السابقة ، أين كان يتم تمويل عجز الخزينة العمومية من خلال السوق الداخلية و بنسبة كبيرة من التمويل البنكي مقارنة بالتمويل غير البنكي ، حيث تساعد هذه السوق على امتصاص جزء من السيولة البنكية و توجيهها إلى تمويل عجز الخزينة العمومية ، و من هنا لا يزداد حجم السيولة المحلية الإجمالي ، بينما في حالة تمويل عجز الخزينة العمومية من خلال موارد الصندوق ، فستتم عملية تنقيد للعملة الصعبة المتأتية أساسا من عوائد المحروقات (الجباية البترولية) ، و هو ما يؤدي إلى زيادة السيولة المحلية و زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة المستوى العام للأسعار . و في هذا الإطار لا بد من ابتكار وسائل جديدة غير تضخمية لتمويل عجز الخزينة أو عجز الميزانية العامة و التي لا بد أن تستند إلى تطوير السوق المالية .

ثالثا: ضرورة تشكيل لجان التنسيق :

من خلال دراسة متأنية للمواد 36 ، 37 ، 49 و 50 من الأمر رقم 11/03 ، يمكن ملاحظة الرابطة التي تجمع بين بنك الجزائر و وزارة المالية ، إلا أن هذه العلاقة لم ترق إلى مستوى تشكيل لجنة تنسيق ضمن إطار مؤسسي بين السلطتين . يعتبر بنك الجزائر العون المالي للدولة بالنسبة لجميع عمليات الصندوق و العمليات المصرفية و القرضية، و يتولى بدون مصاريف مسك الحساب الجاري للخزينة ، و يقوم مجانا بجميع العمليات المدينة و الدائنة التي تجرى على هذا الحساب ، حيث ينتج الرصيد الدائن للحساب الجاري فوائد بنسبة تقل عن 1 % مقارنة بنسبة الرصيد المدين ، و يحدد هذه النسبة مجلس النقد و القرض كما يتولى بنك الجزائر مجانا توظيف القروض المصدرة و المضمونة من قبل الدولة لدى الجمهور ، و يقوم بدفع قسائم السندات التي تصدرها أو تضمنها الدولة بالتعاون مع الصناديق العمومية [17] . هذا بالإضافة إلى توليه الخدمة المالية لقروض الدولة و كذا حفظ الأموال المنقولة التابعة للدولة و تسييرها ، فضلا عن توليه الخدمة المالية بالنسبة للجماعات و المؤسسات العمومية و توظيف قروضها و دفع قسائم السندات المالية التي أصدرتها [18] .

يحق يحق لبنك الجزائر ، أن يطلب من البنوك و المؤسسات المالية و كذا الإدارات المالية بأن تزوده بكل الإحصاءات و المعلومات التي يرى فائدة منها لمعرفة تطور الأوضاع الإقتصادية و النقد و القرض و ميزان المدفوعات و الإستدانة الخارجية ، كما يحدد كيفيات عمليات الإقتراض من الخارج و يرخص بها ، باستثناء القروض التي تقوم بها الدولة أو لحسابها ، مع جمع كل المعلومات المفيدة لمراقبة و متابعة الإلتزامات المالية نحو الخارج و يبلغها للوزارة المكلفة بالمالية [19]. كما يساعد بنك الجزائر الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف و الدولية و يمكنه عند الحاجة أن يمثل الحكومة لدى هذه المؤسسات و في المؤتمرات الدولية ، كما يشارك في التفاوض بشأن عقد اتفاقيات دولية للدفع و الصرف و المقاصة و يتولى تنفيذها ، و يعقد كل تسوية تقنية تتعلق بكيفيات إنجاز هذه الإتفاقيات و يقوم بتنفيذها لحساب الدولة [20].

تبرز المواد السابقة الذكر ، غياب مجلس تنسيقي لتحقيق أهداف السياستين المالية و النقدية دون حدوث تعارض ، و من هنا تظهر الضرورة الملحة لتشكيل لجان التنسيق بين السلطتين المالية و النقدية في الجزائر ، و التي لا بد أن تستجيب إلى متطلبات التنسيق ، ضمن إطار مؤسسي و تشريعي ، بهدف التزام السلطتين بقرارات المجلس التأسيسي .

الخاتمة:

تكمن أهمية التنسيق بين السياستين المالية و النقدية من خلال توافر الإطار المؤسسي الذي يسمح بتحقيق أهداف السياستين دون تعارض ، حيث أن المجال الرئيسي للتداخل بين السلطتين المالية و النقدية هو ذلك الجزء المرتبط بتمويل عجز الميزانية العامة الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى التضخم . و لكن ذلك يعتمد على حجم العجز المالي و طريقة تمويله، حيث يؤثر موقف السلطة النقدية على قدرة السلطة المالية في تمويل العجز من خلال الأثر على تكلفة خدمة الدين أو من خلال تنويع أو توسيع الموارد المتاحة للتمويل ، و هنا تلعب السوق المالية دورا هاما جدا في مسألة تمويل العجز المالي و تعزيز التنسيق بين السياستين .

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ، يمكن اقتراح التوصيات التالية :

- العمل على تأكيد استقلالية السلطة النقدية و عدم تغليب الأهداف السياسية القصيرة الأجل على الإستقرار النقدي ،
- محاولة التركيز على تخفيض عجز الميزانية العامة إلى مستويات مقبولة ، من خلال مراجعة النظام الضريبي ، و ترشيد النفقات العمومية ،
- تخفيض حجم الدين العام و تكلفته بالإستعانة بتطوير السوق المالية كأداة لا غنى عنها في هذا الجانب ،
- العمل على مواصلة سياسة استهداف التضخم ، من خلال توفير المتطلبات اللازمة لذلك ،
- زيادة درجة التنسيق بين السياستين المالية و النقدية – خاصة في البلدان النامية – بهدف بلوغ الأهداف النقدية و المالية دون حدوث تعارض ، و لا يتأتى ذلك إلا باعتماد لجان التنسيق بين السلطتين المالية و النقدية .

لمراجع:

1. شاكر عطاء الله، السياسة النقدية والتوجهات الحديثة، دراسة للسياسة النقدية في تونس، مطبعة تونس، قرطاج، 2009، ص 83.
2. Pierre – Richard Ag′enor , " Monetary Policy under Flexible Exchange Rates : An Introduction to Inflation Targeting " , World Bank Working Papers , N^0 2511 , December 2000 , p 03 .
3. كمال منى، الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية:In www.mpra.ub.uni-muenchen.de/2010/11/ , consulté le 12
4. فاطمة عبد الله أحمد، الإصلاح النقدي وتأثيره على أسعار الصرف في مصر، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس، مصر، 2006، ص: 491، 492.
5. عصام السيد علي خطاب التنسيق بين السياسات النقدية و المالية و أثره على المتغيرات الإقتصادية الكلية للدول النامية ، أطروحة دكتوراه فلسفة في الإقتصاد ، كلية التجارة و إدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، 2004 ، ص 40 .
6. Pierre – Richard Ag′enor, op.cit , p 45 .
7. ارجع إلى: السيد عبد العزيز دحية وآخرون، إدارة الدين العام المحلي وتمويل الاستثمارات العامة في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 158، معهد التخطيط القومي، مصر، جويلية 2000، ص 144.

- صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، دراسة أعدها خبراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، 21 مارس 2001.

8. فاطمة عبد الله أحمد أحمد ، مرجع سابق ، ص ص : 489 – 490 .
9. المواد من 01 إلى 07 من قانون النقد و القرض 10/90 الصادر بتاريخ 1990/04/14 .
10. المادة 45 من الأمر رقم 11/03 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 52 بتاريخ 26 أوت 2003 .
11. المادة 46 من الأمر رقم 11/03 .
12. المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، مشروع تقرير حول نظرة السياسة النقدية في الجزائر، 2005 ، ص 38 .
13. معيزي قويدر ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي ، حالة الجزائر (1990 – 2006) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، فرع تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008 ، ص 318 .
14. المادة 36 من الأمر رقم 11/03 .
15. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص 209.

16. قانون المالية التكميلي لسنة 2000، المؤرخ في 27 جوان 2000 والمتعلق بإنشاء " صندوق ضبط الموارد، الجريدة الرسمية رقم 37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000.
17. المادة 49 من الأمر رقم 11/03.
18. المادة 50 من الأمر رقم 11/03.
19. المادة 36 من الأمر رقم 11/03.
20. المادة 37 من الأمر رقم 11/03.

obeikan.com

obeikan.com

سياسة سعر الصرف وأثره على بنية التجارة الخارجية
حالة الجزائر
دراسة نظرية وقياسية

أ.مقراتي عبد العزيز

جامعة بومرداس، الجزائر

الملخص:

من خلال هذه الدراسة سنحاول أن نسلط الضوء على العلاقة التي تربط بين سياسة سعر الصرف الجزائري وأثره على بعض المتغيرات الكلية المرتبطة ببنية التجارة الخارجية ,و الذي عرف في السنوات الأخيرة تذبذبا في قيمة الدينار الجزائري من خلال سياسة عمليات تخفيض قيمة الدينار الجزائري, واسقاطات نتائجه على بنية التجارة الخارجية باستخدام تقنيات القياس الاقتصادي, وفي هذا الصدد نعتمد على تقنية شعاع الانحدار الذاتيVAR لدراسة استجابة متغيرات الدراسة للصدمات التي تتعرض لها متغيرة القرار-سعر الصرف- باستخدام معطيات سنوية للفترة (1970-2011).

Abstract:

This study evaluates the impact of exchange policy on structural exchange rate in Algeria. The structural exchange rate is become an important phenomenal in Algeria. We use for evaluated to relationship between the determinants of exchange rate (of exchange policy).

The –VAR- model and responses impulsion for period 1970 to 2011.

المقدمة:

إن سياسة سعر الصرف هي من بين السياسات الاقتصادية التي تهتم على الخصوص بالمحافظة على استقرار سعر الصرف، لان تقلباته تنعكس على التبادلات التجارية وكذا توفير جو المنافسة للمؤسسات الوطنية بالنسبة للمنافسين الأجانب. لقد جاء نموذجي -**مارشال ليرنر والكسندر**-من اجل تشخيص ومعالجة الاختلالات الناجمة عن الصدمات التي يتعرض لها سعر الصرف، وذلك باختيار الوسائل و النماذج التي من شانها إعادة الاقتصاد لحالته التوازنية المطلوبة. إن هذين النموذجين في

openkan.com

دراستهما لأهمية تخفيض قيمة العملة في تحقيق التوازن و بالرغم من تباين فرضياتهما,إلا أنهما يتفقان في إن عملية تخفيض قيمة العملة لا تأتي بثمارها إلا إذا كان هيكل التجارة الخارجية للبلد المعني مرنا, حيث تبرز أهميتها من خلال وضع أسعار السلع المستوردة بالعملة المحلية في وضع اقل تنافسية مع السلع المحلية مما يحول جون اللجوء للاستيراد أي تقلص الواردات أليا, وإن التسعير بالعملة الصعبة بالنسبة للمواد المصدرة يزيد من تنافسية السعر للسلع الموجهة للتصدير, ومن ثم يؤدي تدريجيا إلى التوازن الخارجي.

لهذا، فان اختيار هذا الموضوع جاء للمساهمة في الإثراء والإجابة على الانشغالات الكثيرة والمطروحة، وطلب المتعاملين في كثير من المواقع بإعادة تقييم سعر صرف العملة الوطنية. **فهل للصدمات التي تحدث لسعر الصرف أثارا على بنية التجارة الخارجية؟**

المحور الأول: التحليل النظري

يتسع مجال التحليل النظري لهذا الموضوع بتعدد الجوانب، وذلك لان الأدبيات الاقتصادية في هذا الميدان تجمع في طياتها أمورا لها صلة بخارج حدودها الوطنية، إذ انه من الواضح أن سعر الصرف هو مقابلة عملة بعملة أخرى وهذا يقتضي وجود نسبة مبادلة بينهما، فإحدى العملتين تعتبر سلعة والأخرى ثمنا لها. ومنه فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة لقاء الحصول على وحدة من عملة أخرى[1].كما يمكن أن نعرفه بطريقة عكسية أي انه عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية للبلد.[2]

إن الهدف المركزي لهذه الدراسة هو تحليل أساسيات تخفيض قيمة العملة وأنظمة الصرف، وهذا منذ سنوات 1970 إلى سنة 2011, مع التطرق لتثبيت سعر الصرف الدينار الجزائري وتطبيق هذا النوع من السياسات على اقتصاديات الدول النامية, وبالأخص في الجزائر أين تقودنا إلى اللجوء لتقديرات قياسية في المدى القصير والمتوسط.

أولا: أسباب تخفيض قيمة العملة

التخفيض هو قرار سياسي اقتصادي والذي يهدف للتصحيح الإرادي لقيمة سعر الصرف لتعديل اختلال التوازن الأساسي، هذا ما ذهب إليه الباحث[3] -**لافون 1982**-. ومن جملة الأسباب التي تستدعي تخفيض قيمة العملة ما يلي:

- تقليص كمية الواردات والحفاظ على سير السوق وإقامة صناعة احلالية للاستيراد، والذي ينجر عنه تغيير مسر الاستثمار نحو قطاعات لا تعود بأية فائدة، ويكون إذا توزيع هذه الموارد على حساب الصناعات الموجهة للتصدير.
- اتخاذ الإيداعات الموجهة للاستيراد كإجراء تكميلي لتقليص حجم القروض، ذلك أن العملية تتم عن طريق رفع تكاليف الواردات وتقليص سيولة المستوردين.

- دعم الصادرات تدفع إلى زيادة تدفق السلع والخدمات إلى الخارج، وهو إجراء منطقي ومعقول بالنسبة للشركاء التجاريين إذا كان للإجراءات التجارية أثر أكبر وأسرع على التوازن الخارجي من إجراءات تعديل الطلب، فان هذه الإجراءات لا تكون كافية لتصحيح الاختلال، إذا يجب أن تصحب بسياسة الاستقرار الداخلي.

ثانيا: اختيار معدل التخفيض

إن اختيار معدل التخفيض مرتبط بعدد معين من القيود، فغالبا ما تكون متناقضة نذكر منها درجة عجز ميزان المدفوعات وحجم التجارة الخارجية، ومدا خيل ونفقات العوامل الاقتصادية. لكن في الحقيقة توجد صيغة الاعتناء الجيد من طرف السلطات والتي تمكن من تثبيت المعدل الأكثر مدلوليه للتخفيض هذا بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في مراعاة عوامل عدة كالقدرة الشرائية والاحتياطات الخارجية...الخ.

ثالثا: شروط نجاح عملية التخفيض

يرتبط نجاح عملية التخفيض أو إعادتها بآثار الأسعار وأثار الدخل أو الأثرين معا. حيث إن على نسبة تخفيض قيمة العملة امتصاص ارتفاع الأسعار غير المباشرة الراجعة إما إلى ارتفاع حجم الواردات وإما إلى إجراءات المرافقة للعملية.

إن التخفيض رهان يكون حسبه انخفاض أسعار الصادرات معوضا بارتفاع حجمها مع العلم انه, ولكي يزيد حجم الصادرات يجب تصدير الفائض فعلا, إذ لا يكفي بقاءه كفائض فقط, وبعبارة أخرى, هذا معناه أن النسبة الفعلية للتخفيض قد سمحت بتسجيل أرباح إنتاجية وأن الفائض كان كافيا وسمح بتغطية الطلب الخارجي للصادرات مهما كان مستواه, وبهذا يكون رصيد الميزان التجاري موجبا, مما يحتم على مرونة الطلب على الصادرات أن تكون اكبر من مثيلتها على الواردات, هذا الطرح شكل محور دراسة سمحت في الأخير بوضع نظرية المرونات الحرجة ويعود الفضل بالدرجة الأولى للسيدة **روبنسون**، حيث وضعت هذه النظرية فرضية المرونة الغير متناهية للعرض الوطني لصادرات البلد المعني بالتخفيض.

المحور الثاني: الدراسة القياسية

لإيصال الفكرة وإيضاحها فيما يتعلق موضوع دراستنا هذه، سنقوم بتبيان أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على بعض المتغيرات الكلية، أي متغيرات النظام بمفهوم القياس الاقتصادي.وهو ما لا يتحقق إلا باستعمال تقنيات القياس الاقتصادي، والتي تحتل موقعا هاما في الدراسات الاقتصادية الحديثة[4].

لقد وجه كل من **قرانجر**(1969) و**سيمس**(1980)عدة انتقادات للنماذج الاقتصادية البنيوية بسبب هشاشتها في مواجهة الاختلالات الاقتصادية، مما أدى إلى إعادة صياغة وتقدير نماذج أكثر دقة وفعالية واستخدامها للتنبؤ. وباللجوء إلى دراسات معمقة ومكلفة، توصلوا من خلالها إلى نظام واحد

يشمل معادلات خطية آنية أو ما يعرف بنموذج شعاع الانحدار الذاتي، فكان **سيمس**(1980)[5] أول من جاء به، وذلك من خلال دراسته لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية، إذ يقترح معالجة كل المتغيرات بصفة مماثلة دون شرط أو إقصاء وإدخال معامل التأخير لكل المتغيرات وفي كل المعادلات.

وسنحاول تطبيق تقنية شعاع الانحدار الذاتي على المتغيرات المختارة لهذه الدراسة وهي معطيات سنوية تشمل الفترة من سنة 1970 إلى غاية 2011، إلا أن التحليل القياسي يستند على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الوطني للفترة (1970-2002) وهي الفترة التي اختيرت بعناية وقصد، حتى لا تفقد الدراسة القياسية قوتها العلمية، ذلك لان آخر عملية تخفيض رسمية لقيمة الدينار الجزائري كانت سنة1997، وتشمل المتغيرات:

- الإيرادات الحقيقية الإجمالية للدولة.R
- الصادرات الحقيقية للدولة.X
- الواردات الحقيقية للدولة.M
- سعر الصرف وهي متغيرة الهدف.TCH

بعد الفراغ من تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج، نقوم بتقييم المعلمات المقدرة وذلك بتحديد مدلولها من الناحية الاقتصادية، ومدى توافقها مع النظرية وفق معايير ثلاثة (اقتصادية، إحصائية، قياسية).

-تتحدد المعايير الاقتصادية وفق مبادئ النظرية الاقتصادية، ويتعلق بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، فالنظرية قد تضع قيودا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات، فإذا جاءت المعلمات المقدرة عكس ما تقرها النظرية مسبقا، فان هذا قد يكون مبررا لرفض هذه المعلمات المقدرة ما لم يوجد هناك من المبررات المنطقية القوية ما يؤدي للتسليم بصحة التقديرات ورفض ما تقره النظرية.

- أما المعايير الإحصائية، فإنها تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بالمعلمات (معامل التحديد، اختبار المعنوية)[6].
- أما المعايير القياسية تهدف إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطقية في الواقع، فإذا كانت الافتراضات متوفرة في الواقع فان هذا يكسب المعلمات المقدرة صفات معينة أهمها عدم التحيز والاتساق. أما إذا لم تتحقق هذه الافتراضات فان هذا يؤدي فقدان المعلمات المقدرة لبعض الصفات السابقة، بل ويؤدي إلى عدم صلاحية المعايير الإحصائية نفسها لقياس مدى الثقة في المعلمات المقدرة. وهذا يعني أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار المعايير الإحصائية ومن بينها نذكر (معيار الارتباط الذاتي، معايير الامتداد الخطي المتعدد، معايير التعرف ومعايير ثبات التباين).[7]

أولا: اختبار المتغيرات الأساسية للنموذج:

بعد الدراسة الأولية لمختلف المتغيرات المذكورة سابقا، فان نموذج شعاع الانحدار الذاتي المتكون من:

متغيرات داخلية Y_t= (LRT, LXT, LMT)،
متغيرات خارجيةX_t=(LTCH)

حيث يمثل Lاللوغاريتم، وقد اجري التحويل لغرض تصحيح اللاتجانس الممكن تواجده في المتغيرات.

الشكل رقم01: اختبارات متغيرات نموذج شعاع الانحدار الذاتي

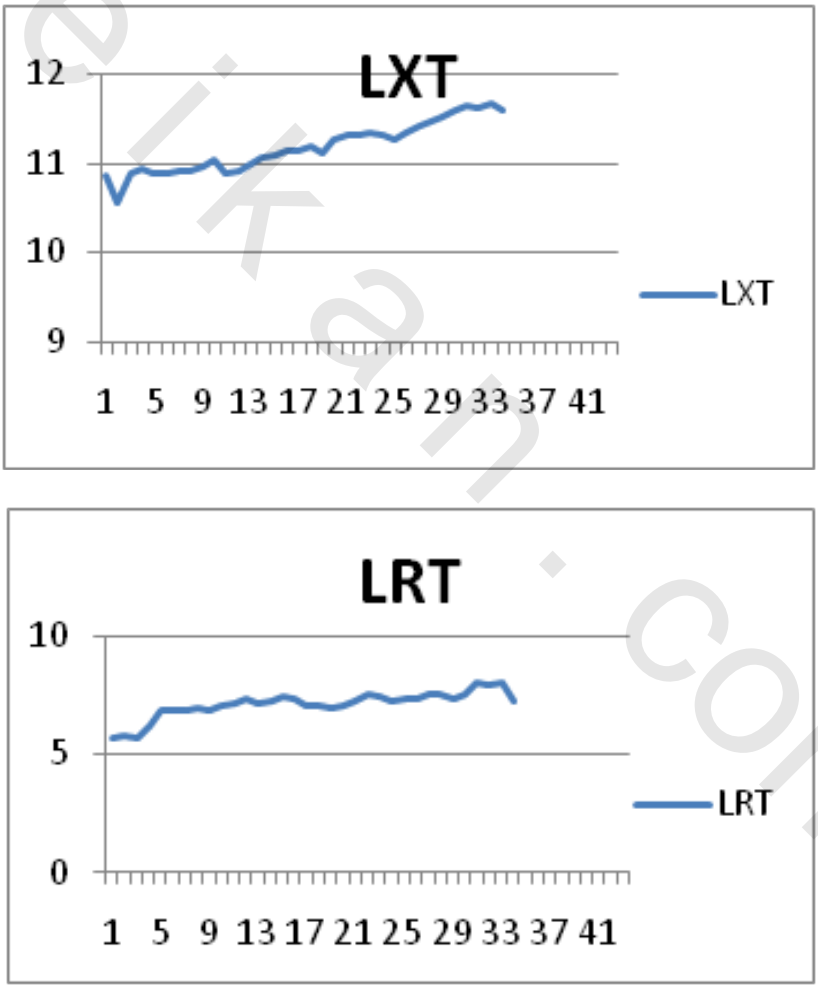

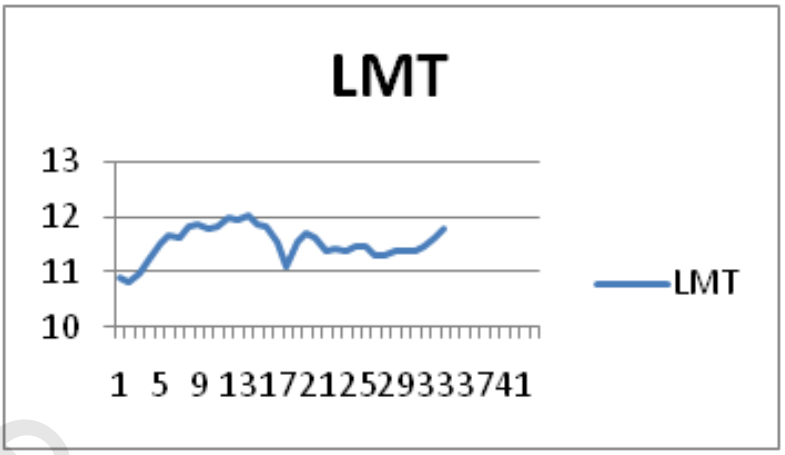

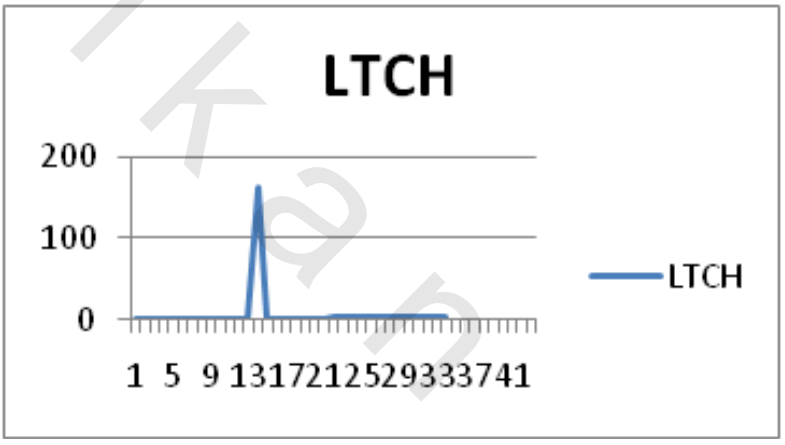

ثانيا: دراسة استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات

قبل القيام بأي عملية تقدير، نجري تحليلا على خصائص السلاسل الزمنية الأحادية في الدراسة، والتأكد استقرارها من عدمه، وذلك من خلال:AKAIKE et SCHWARTZباستعمال معياري

اختبار ديكي فولر الصاعد ADF

لقد أظهرت النتائج أن كل متغيرات الدراسة غير مستقرة وذلك لان قيمة **ديكي فولر** المجدولة أكبر من القيم الحرجة عند مستويات (99,95, 90) بالمائة. وهذا ما استدعى إجراء الفروق من الدرجة الأولى على كل متغيرات السلسلة الزمنية، أين أصبحت مستقرة إلا متغيرة سعر الصرف.

الجدول رقم 02: نتائج اختبار ديكي فولر الصاعد

المتغيرات	اختبار ديكي فولر الصاعد		اختبار ديكي فولر الصاعد للفروق الأولى		اختبار ديكي فولر الصاعد للفروق الثانية		عدد التأخيرات
	tقيم ديكي فولر	القيم الحرجة 5%	tقيم ديكي فولر	القيم الحرجة 5%	tقيم ديكي فولر	القيم الحرجة 5%	
LMT	-2.328	-3.556	-4.752	-3.561			1
LRT	-2.564	-3.556	-5.281	-3.567			1
LXT	-3.243	-3.561	-6.606	-3.567			1
LTCH	-1.919	-3.561	-1.285	-3.573	-8.312	-3.571	2

اختبار التكامل التزامن:

اختبار الجذر الأحادي أو دراسة استقرارية السلاسل كما رأينا، اثبت أن السلاسل متكاملة من نفس الدرجة، وتنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل، وبالتالي إمكانية وجود تكامل متزامن بينها. إن تطبيق طريقة المرحلتين"**لأنجل وقرانجل**»أثبتت عدم وجود تكامل متزامن بين هذه السلاسل، لأن قيمة **ديكي فولر** الصاعد المحسوبة أكبر من تلك المجدولة عند مستوى معنوية 99%، كما أن السلاسل مجتمعة مثنى مثنى.وبالتالي فإننا لن نطبق شكل تصحيح الأخطاء: في مرحلة التقدير، كما هو موضح في الجدول التالي

الجدول رقم 3: مخرجات اختبار التكامل الزمني

المعادلة	المحسوبةADF	99% القيم الحرجة
الأولى	-2.425	-2.639
الثانية	2.052-	-2.645
الثالثة	-0.932	-2.642
الرابعة	0.656	-3.666

تخصيص النموذج:

بعد الدراسة الأولية لمختلف المتغيرات السابقة، يعطى نموذج الانحدار الذاتي على الشكل التالي:

متغيرات داخلية Y_t = (LRT, LXT, LMT)

متغيرات خارجيةX_t=(LTCH)

إن الاكتفاء بتثبيت السلاسل المدروسة وعدم إزالة مركبة الاتجاه العام للسلاسل من شانه أن يؤدي بنا إلى القيام بانحدار زائف، وهذا حتى إذا كان معامل التحديد للعلاقة المقدرة عاليا، وقيم **ستيودنت** المحسوبة كبيرة، وبذلك نحصل على علاقة اقتران أو ارتباط وليست علاقة سببية، ومن بين المؤشرات التي تكشف عن احتمال وجود انحراف زائف هو كون قيمة **داربن واتسون** أكبر من قيمة معامل التحديد.

تقدير النموذج:

لتقدير النموذج توجد عدة طرق، فالأولى تعتمد على حذف الجذور الأحادية عن طريق الفروق، إلا أن هذه الطريقة لديها عيوب، بحيث تحذف المعلومات المتواجدة على مستوى المتغيرات وهذه بطبيعة الحال تؤثر على نوعية التنبؤ حتى في المدى القصير. والثانية التي تعرف بأعظم احتمال بمعلومات كاملة بدورها حساسة جدا لكونها تحدث تقديرات تقاربية مثالية، وتتأثر بأخطاء التخصيص.[8]

في حين تبقى طريقة المربعات الصغرى العادية الأسهل للتطبيق، لهذا الغرض استعملت لتقييم نموذج شعاع الانحدار الذاتي الأصلي.

وبعد عدة محاولات تقدير، وبالاعتماد على معايير**AKAIKE ET SCHWARTZ**وقع اختيارنا على درجة التأخير والتي توافق أصغر قيمة لهما وهي **-2**، في حين أننا سنقوم بإدراج النتائج مع التحليل لكل معادلة على حدي.

معادلة الإيراداتLRT:

LRT=-14.35+0.5LRT(-1)-0.33LRT(-2)+1.21LXT(-1)+0.57LMT(-1)+0.01LTCH

(3.75) (0.19) (0.13) (0.40) (0.22) (0.10)

R^2=0.91 □^{2}=0.89 SSR=0.0097 n=25

معادلة الصادراتLXT :

LXT=6.74+0.08LRT(-2)+0.38LXT(-1)-0.06LMT(-2)+0.07LTCH

(2.03) (0.08) (0.26) (0.14) (0.07)

R^2=0.87 ◘^{2}=0.84 SSR=0.09 n=25

إن نتائج تقدير هذه المعادلة توحي بقبولها من الناحية النظرية، كون الإيرادات تتأثر بصفة مباشرة بإيرادات الفترة السابقة، كما انه وفي حالة تغير سعر الصرف بوحدة واحدة، ترتفع الإيرادات ب 0.01، وبطبيعة الحال فان تخفيض قيمة الدينار الجزائري يعني زيادة إيرادات الدولة بصفة غير مباشرة. وعموما فان 89% من المشاهدات مشروحة عن طريق التغيرات المتأخرة والباقي ضمن الأخطاء، ولكن سنحول تحسينه عند معايرة النظام.

نلاحظ إن الصادرات مشروحة بدلالة قيمه السابقة، وبمتغيرة الإيرادات المتأخرة. كما أنها تتأثر بالواردات وهذا من الناحية النظرية مقبول.

معادلة الواردات LMT :

LMT=11.28+0.45LRT(-1)-0.37LXT(-2)+0.54LMT(-1)-0.40LMT(-2)0.14-LTCH

(6.37) (0.26) (0.61) (0.26) (0.25) (0.13)

R^2=0.73 $\bar{R}^2$=0.66 SSR=0.49 n=25

تشرح لنا هذه المعادلة الواردات بدلالة قيمه السابقة، والقيم السابقة لكل من الصادرات والإيرادات، كذا متغيرة سعر الصرف وهذا مقبول نظريا لان الواردات تتأثر بالأسعار التنافسية وهذا ما يؤكده معامل سعر الصرف، والتي تأخذ معلمته الإشارة السالبة، لوجود العلاقة العكسية بينهما. ومع هذا سنقوم بتحسين همن خلال عملية المعايرة كون 66% من الواردات مفسرة بالمتغيرات المتأخرة إضافة إلى متغيرة سعر الصرف.

دوال الاستجابة، تحليل التباين:

يسمح لنا تحليل الصدمات العشوائية في الجدول 6 بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات.

الجدول رقم 04: معطيات النموذج خلال مراحل فترة الدراسة

PEROID	SE	LXT	LRT	LMT
1	0.057324	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.065043	97.45604	0.986266	1.557694
3	0.069672	96.73275	0.864390	2.402861
4	0.072997	95.67230	0.802765	3.524938
5	0.075766	95.76339	0.958277	3.278385
6	0.077213	95.80041	1.015851	3.183742
7	0.077932	95.76937	0.997207	3.233428
8	0.078520	95.70792	0.982740	3.309336
9	0.078987	95.73957	0.990068	3.270358
10	0.079254	95.75829	0.991253	3.250453

إن المتغيرات الهيكلية للنموذج الأصلي والمتمثلة في الإيرادات والصادرات والواردات تجيب وتستجيب بصفة قوية لمختلف الصدمات، كما أن النتائج بينت أن الصدمات كانت قوية خلال المراحل الأولى لتنخفض بعد ذلك حتى أصبحت شبه معدومة. إذ انه وبعد تطبيق الصدمة على سعر الصرف قدرت بـ 0.01 كانت قيمة استجابة الإيرادات تقدر بـ0.99، بينما الواردات بـ 0.12 والصادرات ب 0.95، وهذا يعني أن أي تغيير يحدث في سعر الصرف (زيادة أو نقصان) قد يؤثر حتما على كل متغيرات النظام.

- هذه هي ميزة نماذج شعاع الانحدار الذاتي، بحيث تقدم لنا جملة التداخلات بين المتغيرات وتأثيرات هذه الأخيرة بمختلف الصدمات التي يواجهها النموذج، وبالتالي يعطينا نظرة على العلاقات الموجودة بين المتغيرات.

- من خلال النموذج المقدر أعلاه، لاحظنا وجود سببية بين متغيرات النموذج، إلا انه بعد الدراسة الإحصائية للنموذج، لاحظنا عدم معنوية بعض المعالم الشيء الذي لا ينفي وجود السببية، وإنما يقلل من قوتها. ومحاولة منا الوصول إلى نموذج صحيح ونتائج جيدة، ارتأينا معالجة النموذج عن طريق المعايرة لغرض المحاكاة.

وقد خلصنا إلى أن نموذج شعاع الانحدار الذاتي الخاضع للدراسة بمتغيراته الداخلية عموما يشرح لنا جانبا مهما من الاقتصاد الوطني، والأثر الهام لسعر الصرف في الهيكلة العامة للاقتصاد، وكذا أثر تقلباته على مختلف متغيرات الدراسة خاصة وعلى الاقتصاد الوطني عامة. إلا أن النموذج في مرحلة

التقدير وبفضل مختلف الاختبارات الإحصائية، بينت عدم معنوية بعض المعالم والتي يجب إعادة النظر فيها من جديد من خلال إقصاء بعض المتغيرات ذات المعالم الغير معنوية، وهذا لغرض وضع نموذج كامل وشارح لحقيقة الاقتصاد الوطني.

Pair wise Granger Causality tests Sample:1970-2002			
Null Hypothesis	Obs	F-statistic	Probability
LMT does not Granger Caus	31	1.51726	0.23810
LXT does not Granger Cause LMT		0.81375	0.45417
LRT does not Granger Cause **LXT**	31	1.87071	0.17416
LXT does not Granger Cause **LRT**		6.16067	0.00646
LTCH does not Granger Cause **LXT**	31	3.64495	0.04023
LXT does not Granger Cause **LTCH**		1.88540	0.17194
LRT does not Granger Cause **LMT**	31	0.87990	0.42681
LMT does not Granger Cause **LRT**		0.50013	0.61217
LTCH does not Granger Cause **LMT**	31	1.34475	0.27813
LMT does not Granger Cause **LTCH**		0.11904	0.88825
LTCH does not Granger Cause **LRT**	31	1.65437	0.21071
LRT does not Granger Cause **LTCH**		1.09259	0.35025

معايرة النموذج:

في هذه المرحلة سنقوم بجملة من التعديلات على النموذج كإقصاء بعض المتغيرات، وهذا باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية:

معادلة الإيراداتLRT

LRT=-15.21+0.43LRT(-1)-0.32LRT(-2)+1.22LXT(-1)+0.67LMT(-1)+0.05LTCH

(3.25) (0.15) (0.12) (0.29) (0.16) (0.05)

R^2=0.92 □^{2}=0.91 F_t=65 DW=2.38 n=31

معادلة الصادراتLXT

LXT=5.65+0.53LXT(-1)+0.09LRT(-2)-0.11LMT(-2)+0.05LTCH

(1.40) (0.13) (0.05) (0.07) (0.02)

R2=0.94 □2=0.93Ft=108.37 DW=1.30 n=31

معادلة الواردLMT

LMT=9.77+0.65LMT(-1)-0.37LMT(-2)+0.34LRT-0.32LXT(-2)-0.09LTCH

(4.60) (0.20) (0.17) (0.18) (0.37) (0.05)

R2=0.75 □2=0.70 Ft=15.14 DW=2.04 n=31

نلاحظ بعد المعايرة أن النموذج تحسن بشكل ملحوظ مقارنة بما كان عليه، وبذلك نكون قد توصلنا إلى نظام يمكننا من شرح جانب أساسي للاقتصاد الوطني.

محاكاة النموذج:

سنحاول الآن تطبيق طرق المحاكاة والتي هي جملة من التقنيات اللازمة لإعادة مسار ما أو نموذج ما في ظروف معينة، حيث نقوم باختبار مدى صلاحيته في التفسير والتنبؤ للظاهرة المدروسة على مرحلتين كما تنص عليه التقنية.

سوف نقوم في المرحلة الأولى بحل النموذج المحاكي في الفترة(1970-1996) بهدف التحقق من التناسب بين النموذج والواقع، وأهم معايير اختبار المحاكاة التي يمكن الاعتماد عليها في التحليل موضحة في الجدول(5) التالي:

الجدول رقم 05: نتائج اختبار نموج المحاكاة خلال الفترة 1970-1996

	LMT	LXT	LRT
EM	0.00152781	0.00131198	-0.00021583
EMP	0.00033051	0.00084698	2.48434-05
MSE	0.02608892	0.01947135	0.00582336
MSEP	0.00229399	0.00274118	0.00052585
RMSE	0.16152066	0.13953978	0.07631085
A	11.54237	3.3271	6.9501
B	11.54199	11.072736	6.25039
U	0.033617	0.03677	0.02046778

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال النتائج نستطيع أن نستشف انه كلما كانت قيمة الأخطاء قليلة، كلما كانت نتيجة المحاكاة جيدة. أما معامل **ثايل** فهو ضعيف جدا لأنه محصور بين الصفر والواحد، فهو إذن قريب من الصفر وبالتالي فالسلسلة الحقيقية قريبة جدا من السلسلة المحاكية. ومنه يمكننا القول إن السلسلة الحقيقية قريبة جدا من الواقع.

وفي المرحلة الثانية نقوم بمحاكاة النموذج في فترة معلومة(1997-2002)، فكانت أهم النتائج مدونة في الجدول (6) التالي:

الجدول رقم 06: نتائج محاكاة النموذج خلال الفترة 1997-2002

	LMT	LXT	LRT
EM	-0.03073881	-0.022953	-0.0536209
EMP	-0.00267675	-0.001964239	-0.0067421
MSE	0.00659677	0.0028671	0.0253638
MSEP	0.00057214	0.00024643	0.003196
RMSE	0.08122048	0.0535453	0.015926018
A	5.316699	5.4127136	3.513596
B	5.3820757	5.46130505	3.6294309
U	0.0361661	0.07034202	0.02917987

بملاحظة الأشكال البيانية للسلسلة المحاكية والسلسلة الأصلية، وجدناهما متقاربتان غير أننا لا نكتفي بها كتحليل، بل سنعتمد على معايير اختبارها وهي موضحة في الجدول أعلاه. ويظهر من خلال الجدول أن المعاملB الذي يقيس تحيز الخطأ بين السلسلة الأصلية والسلسلة المتنبأ بها أكبر من الواحد، بالتالي فالسلسلة المحاكية اقل من السلسلة الأصلية مما يدل على وجود تنبؤ اقل، أما معامل **ثايل** فهو ضعيف لمجمل المعادلات، وهذا يعني أن النموذج مقبول للتنبؤ المستقبلي.

بعد تقييم النموذج الخاضع للمحاكاة، سوف نقوم بإدخال متغيرة القرار والتي يرتكز دورها في تغيير متغير واحد أو عدد من المتغيرات الخارجية بوحدة واحدة أو نسبة مئوية، وقياس أثر هذا التغير على المتغيرات الداخلية. فالصدمات إما تكون نقطية أو مستمرة، ثم إن غرض بحثنا هو تخفيض قيمة الدينار الجزائري أي التغير في سعر الصرف على متغيرات اقتصادية كلية.

ثالثا: أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري:(الصدمات المستمرة والنقطية-1997-2002)

نقوم في المرحلة الأولى بتطبيق صدمات مستمرة وأخرى نقطية(منقطعة)باختيار سنة(1997)، كما سنختار نسبة 10 % لتخفيض قيمة الدينار الجزائري، تكون بإضافة نسبة (0.10) على القيمة المشاهدة للمتغير، ثم نقوم بحل النموذج المقدر فتحصلنا على النتائج والأشكال البيانية التالية الجدول(7):

الجدول رقم 07: المتغيرات الحقيقية والخاضعة للصدمات المستمرة(1997-2002)

ANNEE	LRTF	LRTCC	LXTF	LXTCC	LMTF	LMTCC
1997	7.3784	7.4482	11.4509	11.4431	11.2765	11.2791
1998	7.4147	7.4048	11.4659	11.4785	11.2806	11.2913
1999	7.4474	7.4413	11.4809	11.4987	11.2691	11.2588
2000	7.4642	7.4811	11.4919	11.5042	11.2658	11.2345
2001	7.4737	7.4826	11.5014	11.5132	11.2677	11.2419
2002	7.4857	7.4853	11.5078	11.5227	11.2682	11.2526

الجدول رقم 08: المتغيرات الحقيقية والخاضعة للصدمات المنقطعة(1997-2002)

ANNEE	LRTF	LRTCP	LXTF	LXTCP	LMTF	LMTCP
1997	7.3784	7.4482	11.4509	11.4431	11.2765	11.2791
1998	7.4147	7.4038	11.4659	11.4716	11.2806	11.3050
1999	7.4474	7.4392	11.4809	11.4891	11.2691	11.2795
2000	7.4642	7.4796	11.4919	11.4926	11.2658	11.2557
2001	7.4737	7.4795	11.5014	11.5003	11.2677	11.2616
2002	7.4857	7.4788	11.5078	11.5093	11.2682	11.2714

إن الملاحظة الأولى التي يمكن استنتاجها بالنسبة لكلتا الحالتين هي أن نسبة التخفيض بالرغم من قلتها مقارنة مع نسبة التخفيض الرسمي الذي بلغ 42.17 بالمائة إلا أنها أثرت في المتغيرات الداخلية للنموذج كما كان متوقعا.

ثم بمقارنة المتغيرات الحقيقية والتي نتجت عن عملية المحاكاة، لاحظنا أن تغير سعر الصرف أدى إلى انخفاض الإيرادات ثم إلى ارتفاعها إلى غاية نهاية الفترة. أما بالنسبة للصادرات، فأخذت في الارتفاع منذ الصدمات الأولى إلى آخر الفترة، كما نجد أن الواردات أخذت هي الأخرى في الارتفاع ثم غيرت من اتجاهها حتى نهاية الفترة. إلا أن الاختلاف بين نتائج الصدمات جاء في المتغيرة الخاصة بالواردات وحيث وفي سنة(2000) أخذت في الارتفاع التدريجي وببطء، وهذا راجع ربما إلى انتهاج بعض السياسات من طرف الحكومة آنذاك.

إن عملية المحاكاة لدراسة أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري مرة ثم عدة مرات على سعر الصرف، بينت أن نسبة التخفيض بنسبة 0.10 يؤدي إلى زيادة الإيرادات والواردات كذا الصادرات.

الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة، إيضاح الأثر الذي تمارسه سياسات سعر الصرف على مكونات التجارة الخارجية الجزائرية، وذلك باللجوء إلى قناة تخفيض قيمة الدينار الجزائري. مما سمح لنا من تبني جوانب للإشكالية المطروحة باعتمادنا على المنهجين الوصفي والقياسي.

إن ميكانزمات التجاوب المقترحة من طرف النظرية الاقتصادية الخاصة بعمليات التخفيض تبقى غير متوقعة بالنسبة للاقتصاد الوطني، كون أن عدم مرونة الطلب المحلي للواردات والخارجي للصادرات كانا عائقا لتحقيق الآثار الايجابية للتخفيض، بالإضافة إلى وضعية قطاع المحروقات الذي يمثل 97 % والذي يعتبر القطاع الأوفر حظا لان تخفيض قيمة الدينار الجزائري يترجم بزيادة في مداخليه بالعملة المحلية. أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات التي تمثل 3% راجع إلى عدم مرونة الطلب الخارجي، ومن جهة أخرى فان الواردات تتمثل في مجملها من سلع التجهيز والمواد النصف مصنعة والتي تعكس ضعف وهشاشة الآلة الإنتاجية الجزائرية.

كل هذا يجرنا إلى القول بان كل سياسة تخفيض تدريجية للدينار الجزائري تكون سببا في عرقلة تنمية الاقتصاد الوطني، كما إن العمليات المستمرة والتدريجية لتخفيض الدينار الجزائري كانت تهدف إلى عودة التوازن الخارجي، غير انه لم يكن كذلك وكدليل على ذلك ميزان العمليات الخارجية الذي سجل حالة عجز من سنة 1986 إلى غاية سنة 1989، ولم يسجل فائضا إلا في سنة 1990 تاريخ أزمة الخليج التي غيرت أسعار البترول.

في الأخير، نقول إن عملية تخفيض قيمة الدينار الجزائري غير فعالة في إطار الاقتصاد الوطني، ولا تعتبر قناة من قنوات التعديل النشاط الاقتصادي. بالمقابل فهي قد تساهم في عملية التنمية الاقتصادية في المدى القصير إذا كانت في إطار إصلاحات هيكلية كلية تهدف إلى رفع الحواجز لتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وتطوير نشاطات إحلاليه بالنسبة للاستيراد، وإعادة النظر في بنود نظام الأسعار النسبية من شانه إعادة تنظيم آلية عمل البنوك بشكل يحفز الأفراد على الادخار، واعتباره مصدر لتمويل الاستثمارات بالإضافة إلى تحسين تسيير الأنشطة الاقتصادية والمالية حسب ما تقتضيه الوضعية التي نكون فيها.

المراجع:

1. أسامة محمد (ألغولي) ومجدي محمد شهاب"العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة للنشر.1997. ص292
2. Philippe Avoyo,Et Autres, «Finance appliquée »,Paris dunod.1993.P53.
3. Ph.Berton,et Armand Denis schor « théorie et pratique des dévaluations et de la réévaluation »,4eme Ed,bouchene-Algérie.1993.P15.
4. Ahmed dafimani, « L`Algérie a l`épreuve, économie politique des reformes 19801997- », Ed l`harmattan, paris .1999.PP3555-.
5. A.Azouigh, « dévaluation du dinar : à cote de la solution », In ; l`évènement, Numéro 121.P5.
6. Med Cherif, « de la crédibilité du dinar » mutation, Numéro 2.PP1314-.
7. A.khadr, et J.parks, « Alegria: inflation in the transition "In,internal discussion paper, la banque mondial, février 1991.P47.
8. A.monfort, « les axes de développement des méthodes macroéconomiques », Insee, document de travail, Numéro 9014.

Openkan.com

obeikan.com

Bibliographie :

1-Ahmed Dahmani. (1999). L'Algérie à l'épreuve économique politique des réformes 1980-1997, (P.175). L'harmattan. Paris

2-Annick Cohen-Haegel. (2010). toute la fonction Ressources Humaines. (p.206). Dunod, paris.

3-Abdellatif Benachenhou, Algérie : la modernisation maitrisée, Alger Ministère des finances, 2008.

4-Ben Saada Mohamed Tahar. (1990). le régime politique Algérien. (P45). Exal. Alger.

5-B. Stora. (2004). Histoire de l'Algérie depuis l'indépendance, 1962-1988, Tome 01. (4e éd.). La Découverte. Paris.

6-Errements Marc. (1986). indépendance politique, et libération économique, OPU, Alger.

7-Hafsi Tayeb. (1990). gérer l'entreprise publique, (P.327), Alger.

KAPUR, J.-P. LEWIS, R. WEBB. (1997), The World Bank, Its first Half Century, (P12) (vol.02), Brookings Institution Press, USA.

M. Saouli, « Algérie : une économie atypique», Arabies, n° 213, janvier 2005, p. 16-19.

8-Marc Cote. (1996). l'Algérie espace et société, (P68), Masson, Armand Collin. Paris

9-Michel Chatelus. (1999, déc.) Nouvelle orientations de la politique pétrolière Algérienne, (1-21) in monde arabe Maghreb, Macherek, (N°166).

10-Smail goumeziane, préface d'Alain. (1994). le mal Algérien, économie politique d'une transition inachevée 1962-1994.Paris.

11-Yamine Boudjenah. (2002). Algérie décomposition d'une industrie, la restructuration des entreprises publiques (1980-2000) l'état en question, (P.55).L'harmattan, Paris.

12-Rapport final du Programme MEDA II de l'Union Européenne pour les pays du Sud & Sud Est de la Méditerranée. (2009). Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE. (P.10), (lot. 11) Contrat Cadre Europe Aid/119860/C/SV/MULTI.

Obeikan.com

entretenue, et permettre ainsi la construction de capacités domestiques susceptibles de couvrir les besoins des populations.

Les contraintes liées au poids de la démographie et à l'urbanisation accélérée s'accordent mal avec des taux d'emploi trop faibles et une économie non pétrolière insuffisamment créatrice de valeur ajoutée.

10. Conclusion :

L'Algérie sera pendant plusieurs décennies encore marquée par la prédominance de ses ressources en hydrocarbures qui ont incontestablement eu jusqu'à présent des effets pervers sur le développement du pays, au système de monopole étatique. Aujourd'hui le pays dépend trop de ses ressources en hydrocarbures, d'où la nécessité d'examiner quel peut être leur rôle dans une stratégie qui viserait, à terme, à en réduire l'importance et les effets pervers.

Il apparaît clairement que l'état de ces fonctions, comme son fonctionnement et les résultats qu'il connaît, appellent à un réexamen en profondeur de ce secteur dans sa globalité. Réexamen devant, de notre opinion, conduire à un quasi mise à plat et un reingeniering, de l'ensemble des fonctions .relevant de ce secteur. Ce que d'autres pays, avant nous, n'ont pas hésité à opérer, du moins pour certaines de ces fonctions.

Toutefois cette démarche de reingeniering devra nécessairement être précédée d'un diagnostic approfondi et aussi objectif que possible. Diagnostic dont les résultats serviront de base à une rencontre intersectorielle de haut niveau dont l'objectif à afficher de façon claire, sera de doter, aussi rapidement que possible, le pays, d'un secteur commercial fiable, à même de contribuer, de façon efficiente, au développement économique et social du pays.

D'où la fragilité qu'il y a à s'appuyer exclusivement sur le secteur des hydro carbures pour assurer le fonctionnement du reste de l'économie, la part des hydrocarbures reste pourtant prépondérante dans la structure des exportations.
Les effets d'une valorisation excessive des hydrocarbures sont pervers mais la solution qui permettrait de « maximiser les bénéfices potentiels de la rente tout en apprenant à ne plus en dépendre reste à découvrir, et pas seulement en Algérie ». D'ailleurs plus qu'une logique d'une rente, il s'agirait plutôt d'une logique d'accumulation. (1)

8. La rente pétrolière le moteur du développement :

En analysant l'économie Algérienne, on est tout de suite frappé par la permanence et le rôle fondamental joué par les énergies en particulier le pétrole et le gaz, dans la stratégie du développement du pays, et afin de mieux valoriser ces ressources (ressources minérales et énergétique), deux axes essentiels sont choisis : l'appropriation de la rente pétrolière maximale, ainsi que son investissement dans l'industrialisation et dans la conservation et le développement de la rente pétrolière elle-même.
Une stratégie qui portera ses fruits puisque les exportations de celles-ci passeront de 3milliards de dinars en 1973 à 36 milliards de dinars en 1979, soit une multiplication par douze en moins de dix ans, une stratégie entièrement favorable pour l'Algérie et qui semble réussir, depuis cette date de 1973 qui symbolise les chocs pétroliers, et qui pousse, par la même occasion les pays consommateurs à s'organiser pour récupérer une partie importante de cette rente, tout en maîtrisant leurs consommations d'énergie, (diversification des ressources d'énergie, réduction de la consommation, politique de stockage des hydrocarbures…etc.)(2)

9. Comment mettre les hydrocarbures au service de l'efficacité économique :

De manière générale, en dépit des investissements considérables réalisés au cours des dix dernières années, l'Algérie pays exportateur d'hydrocarbures, n'a pas réussi à trouver dans la manne pétrolière une issue au sous-développement.
Si l'on retient les critères de la Banque Mondiale, la combinaison entre un taux élevé d'accumulation et une croissance faible du revenu par tête, classe la majorité des pays producteurs à forte capacité d'absorption dans le groupe des pays à performances médiocres.
À cet égard, pour ce qui concerne les économies méditerranéennes, l'Algérie représente un exemple de cette difficulté à assurer la conversion des revenus d'exportation tirés des hydrocarbures en moyens de production suffisamment performants et diversifiés pour engager une croissance cumulative et auto-

1 Michel Chatelus, « nouvelle orientations de la politique pétrolière Algérienne, in monde arabe Maghreb, MACHERK, N°166, octobre -déc.1999, P6
2 Smail goumeziane, le mal Algérien, économie politique d'une transition inachevée 1962-1994, préface d'Alain Coha, librairie Arthéme Fayard, 1994, p36

souligne l'extrême vulnérabilité de l'économie Algérienne par rapport au marché mondial[1].

5. **Décomposition de l'industrie :**

Le développement Algérien était caractérisé par une industrialisation massive, symbolisé par la création de puissantes sociétés nationales. Des sociétés étatiques ont été édifiées telles la SONATRACH dans les hydrocarbures, la SONACOME dans la construction mécanique, ou la SNS dans la sidérurgie… L'objectif poursuivi était double : élever la production de façon à répondre à la demande et absorber la main d'œuvre. Toutefois depuis plus de trois décennies le secteur public productif est l'objet de restructuration, réhabilitation, remise à niveau, assainissement, filialisation, dissolution, privatisation…, qui aboutissent à un véritable démantèlement, voire une déconstruction du tissu industriel.

6. Le poids du secteur des hydro carbure :

L'Algérie est un vieux pays producteur de pétrole et de gaz naturel. L'importance de ses ressources ont permis à L'Algérie de financer sa large industrialisation, mais cela a fini par introduire une dépendance des différentes branches industrielle vis-à-vis du secteur des hydrocarbures.

En20 ans (1962-1982), les politiques publiques ont placé l'économie dans une Situation de dépendance vis-à-vis de la rente gazière et pétrolière, qui représente Alors 97%des recettes d'exportation et près des deux tiers des ressources budgétaires. Un pilier financier colossal mais hautement volatil. D'autant que les revenus de la rente sont engloutis par des équipements très coûteux destinés à accroître les capacités de production du pays. Parallèlement, en l'absence d'augmentation du rendement agricole et de la productivité industrielle, les Algériens creusent leur endettement extérieur.[2]

7. Un secteur dépendant des prix mondiaux :

A la différence d'un produit manufacturé le prix du baril du pétrole n'est pas fixé selon son coût de revient global incluant l'exploitation le développement et la production, l'évolution du prix du brut dépend de plusieurs facteurs politiques et économiques.

Sur le plan strictement commercial, la moindre chute des prix se solde par un manque à gagner important, même si parfois les exportations augmentent en volume. C'est d'ailleurs ce qui s'est produit en 1986. La chute vertigineuse du cours du pétrole, prive l'Algérie de la moitié de ses revenus en devises et remet en cause l'Etat providence. Une situation qui fragilise fortement un système politique et économique déjà affaiblis. [3]

1 Ben Saada Mohamed Tahar, le régime politique Algérien, Alger Exal, 1990, p45

2 Il s'agit de crédits à court terme à fort taux d'intérêt, voir M. Saouli, « Algérie : une économie atypique», *Arabies*, n° 213, janvier 2005, p. 16-19.

3 B. Stora, Histoire de l'Algérie depuis l'indépendance, 1962-1988, tome 1, Paris, La Découverte, 2004(4e éd.).

en œuvre de cursus de formation devant former les ressources aptes à couvrir les besoins identifiés.

En Algérie ces identifications et évaluations des besoins, restent à faire. En ce qui concerne les cursus de formation aux domaines du commerce extérieur, en cours en Algérie, il y a lieu de noter, pour nombre d'entre eux, leur faible niveau d'adéquation aux métiers du commerce extérieur, comme à ceux relevant des fonctions connexes. En effet et en ce qui concerne les formations de longue durée, qu'elles soient réputées qualifiantes ou diplômantes, elles sont de caractère académique. Ainsi il apparaît que l'offre en formation, en faveur du secteur commercial, reste pour le moins faible, face à des besoins réputés énormes. Besoins qui restent encore à identifier avec précision et à évaluer, pour fonder les actions de formation et de spécialisation à conduire.

4. Les échanges commerciaux

L'examen de la balance commerciale, doit être conduit de façon à neutraliser l'effet hydrocarbures. C'est ainsi que, au niveau global, il sera procédé à une double lecture : une première intégrant, les hydrocarbures, puis une seconde en hors hydrocarbures.

Tableau 02 : Balance commerciale de l'Algérie en 2010 (M. $US)

		Exportations		Importations		Solde
GU	LIBELLE	Valeur	part %	valeur	part %	
1	ALIMENTATION	315	0,55	6 058	15	-5743
2	ENERGIE ET LUBRIFIANTS	55527	97,33	955	2	54572
3	PRODUITS BRUTS	94	0,16	1 409	3	-1315
5	DEMI-PRODUITS	1056	1,85	10 098	25	-9042
6	BIENS D›EQUIPEMENTS AGRICOLES	1	0,002	341	1	-340
7	BIENS D›EQUIPEMENTS INDUSTRIELS	30	0,05	15 776	39	-15746
8	BIENS DE CONSOMMATION NON ALIMENTAIRES	30	0,05	5 836	14	-5806
TOTAL		**57 053**	**100**	**40 473**	**100**	16580

Source : ministère du commerce Algérie

Dans le cas de la prise en compte des hydrocarbures à l'exportation et au niveau global, pour la période considérée (2005-2009), les données statistiques révèlent, des taux de couverture des importations par les exportations se situant entre 110% (2009) et 254 % en 2006. Taux dont la moyenne annuelle, pour la période, se situe à environ 195%[1].

L'équilibre de la balance des paiements n'est pas un objectif en soi, mais une contrainte de politique. Idéalement la meilleure situation est celle dans laquelle un pays peut se permettre de négliger cette préoccupation ». Ce triple déficit

1 Errements Marc, indépendance politique, et libération économique, Alger, OPU, 1986

exportateurs régulièrement opérationnels. A titre de simple comparaison et pour le secteur des exportations, nous citerons le cas de la Tunisie qui, compte, pour 15 millions d'habitants, environ 4 000 entreprises exportatrices, ce qui conduit à supposer que l'Algérie, devrait afficher un nombre d'environ 8000 opérateurs exportateurs. A comparer aux 250 identifiés. Ce rapide examen montre les dispositifs mis par l'Etat pour encadrer le secteur commercial, mais qui demeurent insuffisant.

3.3 Les accords commerciaux :

En Algérie le recours aux accords commerciaux bilatéraux était, une pratique courante, jusqu'aux années 1990. Depuis lors, suite aux différentes libéralisations telles : l'abrogation de la réglementation portant contrôle des échanges extérieurs, la convertibilité commerciale du Dinar Algérien, le désarmement douanier, etc…, ces pratiques se sont progressivement atténuées. Aussi et en l'état actuel, du fait que tout est réputé libre, il est généralement considéré qu'il n y a plus rien à négocier. Toutefois une réserve de taille demeure, c'est que, malgré les libéralisations, il apparaît à l'examen, qu'on Algérie tout rentre librement, alors que chez nos partenaires l'introduction de nos produits, sur leurs marchés, connaît de très nombreuses contraintes. Qui font que nos produits ne peuvent rentrer que très difficilement.

Au niveau multilatéral, les accords signés, par l'Algérie, au plan multilatéral, semblent avoir été conçus sur la base de concepts mal définis (cas de la définition de l'origine, de la valeur ajoutée nationale et de sa constatation, du calendrier de désarmement ; de l'impact à terme de ces accords notamment en ce qui concerne l'investissement, la production et l'emploi.), comme en l'absence de concertations préalables avec les acteurs de l'économie nationale.

3.4Les ressources humaines

Les hommes constituant, les ressources en charge de la conception et de la mise en œuvre, des politiques, des stratégies, comme des activités commerciales, la disponibilité de ces ressources, ainsi que leur mise en œuvre, constituent un point focal de toute approche ciblant la promotion et le développement du commerce extérieur.

A cet effet et de façon générale, le management de ces ressources se fait, compte tenu d'une évaluation pertinente des besoins, en ressources aptes, que manifestent les différents métiers relevant de ce secteur. Car pour les entreprises les enjeux d'un système d'évaluation sont multiples, il permet de mettre en place une ressource humaine en phase avec les besoins de l'entreprise[1].C'est ainsi que ces besoins sont d'abord identifiés, en ce qui concerne leur nature et leurs profils, puis évalués, au plan quantitatif, par domaine de compétence et de spécialisation. Identifications et évaluations qui concernent les besoins actuels et futurs de l'économie. Identifications et évaluations qui sont suivis de la mise

1 Annick Cohen-Haegel, toute la fonction Ressources Humaines, Dunod, paris, 2010, p206

promotion des exportations hors hydrocarbures et aussi le soutien aux efforts des entreprises sur les marchés extérieurs[1].

Le « CNCPE » Conseil National pour la Promotion des Exportations, créé par décret, présente de nombreuses insuffisances, notamment : au niveau de sa composition, qui ne reflète que faiblement les professions et accorde plus de poids aux institutions qu'aux opérateurs.

Pour le volet soutien aux exportations, l'état a créer le FSPE[2], par une disposition de la loi de finances pour 1996, mais cela reste à ce jour, non organisé et ne fonctionne que de façon sporadique, selon des procédures peu claires et pour des objectifs peu précis.

Au niveau régional, des Chambres de Commerce et d'Industrie sont créées ; toutefois leurs activités devraient converger vers des objectifs clairement définis et se situer en synergie avec celles des autres institutions.

Schéma 01 : nouvelle structure de la D.G du commerce extérieur

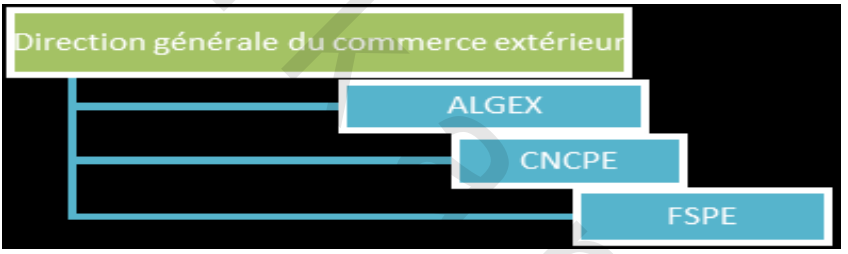

Source : ministère du commerce Algérie

S'agissant de la représentation commerciale nationale à l'étranger, elle reste, à ce jour, absente. En effet, exception faite des ambassades, dont les statuts, l'organisation et le fonctionnement, sont inadaptés pour les activités commerciales, il n'existe aucune structure en charge des intérêts commerciaux de l'Algérie à l'extérieur (à titre de comparaison, la France dispose, à coté de ses ambassades, de 166 postes économiques avancés, alors que les pays voisins du Maghreb affichent des dizaines de représentations commerciales agissant indépendamment des ambassades). Ce qui, pour l'Algérie, constitue un déficit important.

En ce qui concerne les opérateurs commerciaux, il y a lieu de considérer le nombre d'importateurs[3], entre 30 et 40 000, contre environ 200 à 250

1 Programme MEDA II de l'Union Européenne pour les pays du Sud & Sud Est de la Méditerranée, Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE, Contrat Cadre EuropeAid/119860/C/SV/MULTI – Lot 11, rapport final, 2009, P10

2 ***L***e FSPE (Fonds Spécial Pour l'Exportation) Institué par la Loi de finances pour 1996 a connu une refonte globale de ces rubriques par la Loi de Finances complémentaire pour 2007.

3 Ministère du commerce Algérien

les convoitises pour le contrôle du secteur.(1)

En 1994 s'inscrit le libéralisme à contre cœur. L'Algérie se doit de négocier avec le FMI un accord pour le rééchelonnement de la dette extérieure, avec l'application d'un programme d'ajustement structurel (PAS), signant ainsi la fin du mythe de la souveraineté économique. Les ajustements du FMI ont incontestablement permis d'entamer la redynamisation et la modernisation de l'outil économique algérien. En une décennie (1998-2008), tous les indicateurs de l'activité macro-économique algérienne (inflation, déficits, croissance, produit national brut, commerce extérieur) sont positifs ou excédentaires. De 400 millions en 1989, les réserves en devises disponibles de la Banque d'Algérie s'élèvent en 2003 à 32 milliards de dollars (Md$).(2)

La libéralisation s'accompagne aussi d'un affaiblissement des barrières douanières. Le taux maximal des droits de douanes applicables aux importations fait l'objet de deux réductions et passe de 60٪ en 1994 à 50٪ en 1996 et à 45٪ en 1997.
Enfin les difficultés du secteur public à exporter sont importantes du fait du manque de dynamisme de l'économie. Cette dernière est mono exportatrice. Les produits manufacturés représentent environ 3٪ des exportations Algérienne hors hydrocarbures(3).

3.2 Encadrement institutionnel et ses acteurs :
Au niveau des institutions publiques il y a lieu de citer d'abord le Ministère du Commerce, qui est en charge du commerce extérieur. Toutefois cette structure a vu ses missions largement modifiées par l'ordonnance 03 - 04 du 19 juillet 2003 qui dispose que «la politique de promotion du commerce extérieur est mise en œuvre par l'Agence de promotion du commerce extérieur » en l'occurrence « ALGEX »(4), qui aura pour charge la mise en œuvre de la politique nationale en matière de promotion du commerce extérieur, qui vise essentiellement à encourager et à diversifier l'exportation des produits nationaux. Dans ce cadre la ALGEX aura pour principales missions, l'alimentation des entreprises en informations commerciales et économiques sur les marchés extérieurs, la gestion des instruments de

1 Ahmed Dahmani L'Algérie à l'épreuve économique politique des réformes 1980-97 L'HARMATTAN, Paris 1999, P175.

2 Voir le rapport du ministre algérien des Finances, Abdellatif Benachenhou, *Algérie : la modernisation*
Maîtrisée, Alger, ministère des Finances, 2008.

3 Yamine Boudjenah Algérie décomposition d'une industrie, la restructuration des entreprises publiques (1980-2000) l'état en question, l'harmattan, 2002, P55

4 L'Agence Algérienne de Promotion du Commerce Extérieur, créée par le décret exécutif n°04-174 du 12 Juin 2004, est un établissement public à caractère administratif sous la tutelle du Ministère du Commerce.

monopolisation, et sa prise en charge par l'Etat, réalisée pour une large part, à travers des sociétés publiques. Lors de cette période les actions entreprises cibleront la protection du potentiel de production du pays et du marché de l'emploi, la recherche d'une allocation optimale des ressources du pays.

- 1980-2000 : durant ces trois décennies, la position dominante occupée par l'Etat au sein de ce secteur, a été jugée par les prescripteurs du libéralisme, comme un contre-sens économique et la raison de tous les déboires que pouvait connaître l'Algérie.
- 2000-2010 : Abandon du monopole (commerce extérieur). fonction qui sera alors exercée, par des opérateurs privés[1]. avec retrait du secteur public de la gestion de ces fonctions ; Gestion qui sera confiée aux agents privés. Acteurs présentaient, comme étant la seule catégorie d'opérateurs économiques à même de porter le développement du pays[2].

Concernant les résultats affichés par le secteur du commerce extérieur, ils sont depuis l'avènement de cette nouvelle politique, (contraire aux intérêts du pays). Ce que montre : le développement rapide du commerce d'importation, l'émergence d'un marché informel qui atteint un seuil critique, le cantonnement des exportations dans des niveaux très bas.

3. Inventaire du secteur commercial.

3.1 La libération du commerce Extérieur :

Il s'agit d'un des éléments les plus sensibles des réformes engagées, le système économique dépend en effet pour beaucoup, des importations, vitales dans plusieurs secteurs.

Le monopole de l'état sur le commerce Extérieur, avait été institué en 1974, sous la forme de délégations de pouvoir d'importer que l'état accorde aux sociétés nationales[3].

En 1989[4], marque la fin du monopole, La confirmation formelle de l'ouverture du commerce extérieur est établie à tous les intervenants potentiels, qui doivent négocier avec les banques l'accès aux services.

L'année 1993 marque le déploiement des tentatives de libéralisation, suscitant

1 Les accords de Bretton Woods sont des accords économiques ayant dessiné les grandes lignes du système financier international après la Seconde Guerre mondiale. Leur objectif principal fut de mettre en place une organisation monétaire mondiale et de favoriser la reconstruction et le développement économique des pays touchés par la guerre.

2 The World Bank, Its first Half Century, D. KAPUR, J.-P. LEWIS, R. WEBB (sous la dir. de), 2 vol., Brookings Institution Press, 1997, p. 12.

3 Les autres entreprises publiques et l'ensemble des entreprises privées étaient soumises à l'autorisation préalable de la Banque Centrale afin d'assurer le paiement des biens et services importer.

4 Le décret d'application n°88-101 est daté du 18 octobre 1988, il porte obligation de toutes les dispositions réglementaire conférant aux entreprises socialistes à caractère économique l'exclusivité d'une activité ou le monopole de la commercialisation.

Le Secteur commercial, otage d'une économie rentière. Cas de l'Algérie

Dr. Nadir SI-AHMED

Université de Blida 02, Algérie

1. INTRODUCTION :

L'Algérie occupe une place importante au Maghreb. L'importance de son territoire, des ressources naturelles de son sous-sol, lui confèrent naturellement une position de choix dans l'échiquier commercial international.

S'agissant de l'importance que peut revêtir, au sein de l'économie nationale, le domaine du commerce international, il y a lieu de relever le fait que, de façon générale, ce secteur est considéré, au niveau de tous les pays, comme une des hauteurs stratégiques de l'économie. Positionnement qui apparaît comme confirmé par la récente crise économique et financière que connaît le monde.
L'Algérie comme beaucoup d'autres pays n'est malheureusement pas à l'abri d'une contagion qui émane de la crise mondiale. Le pire a certes été évité, sans toutefois régler l'essentiel du problème qui concerne la dépendance de l'économie nationale au secteur des hydrocarbures.

Dans ce contexte, Ce travail se veut d'être d'abord une réflexion autour du secteur commercial en Algérie, L'examen de ce domaine comportera un rapide état des lieux, complété par la formulation de la problématique que connaît ce secteur.

2. L'Algérie et le choix des politiques commerciales :

La stratégie de développement choisie par l'Algérie, se structure essentiellement autour d'une organisation économique et sociale fondée sur le monopole de l'état. Un monopole qui fonctionne de plus en plus grâce à la rente pétrolière .Cette stratégie permet-elle réellement l'accumulation et le développement ? Pas si sûr au vu des difficultés économiques que continue de rencontrer l'Algérie. Pour ce faire et afin de mieux en cerner la problématique, il est important de connaître les grands moments qui ont marqué ce secteur.
En Algérie il est difficile de donner une appréciation sur l'importance qu'accorde, ou non la politique économique à ce secteur (commerce international). En effet il est à relever que le commerce extérieur a connu plusieurs phases :

- 1965-1980 : à d'abord été considérée, au moins de façon formelle, comme un domaine stratégique. Ce positionnement explique sa

obeikan.com

References:

1-Abubakar A.I, (2013) Nahaj dulls primary power, http://www.arabtimesonline.com/NewsDetails/tabid/96/smid/414/ArticleID/177978/reftab/96/t/Nahaj-dulls-primary-power/Default.aspx, (viewed: 20 Jan 2013).
2-Daimi, K. and Snyder, K., James. R. (2006), "Requirement Engineering for E-voting systems", Proc of the Int. Conf. on Software Engineering Research and Practice, SERP 2006, Las Vegas, Nevada, USA, June 26-29, 2006, Volume 1. CSREA Press 2006, ISBN 1-932415-90-4
3-Estonian National Electoral Committee (2007b) Parliamentary elections 2007: statistics of e-voting. [Online]. Available: http://www.vvk.ee/english/Ivotingstateng.pdf` (viewed 05 May 2011).
4-Gritzalis, L. Katsikas, S. (2002) "Revisiting legal and regulatory requirements for secure e-voting", Proc. of the 16th IFIP International information security conference (IFIP/SEC-2002). Egypt, 6-8 May
5-Maaten, E. (2004) "Towards Remote E-Voting: Estonian Case.",Proc. of Electronic Voting in Europe – Technology, Law, Politics and Society: Workshop of the ESF TED Program Together With GI and OCG,July 2004, Vol 47, pp. 83-90, Schloß Hofen / Bregenz, Austria, Prosser, A. and Krimmer R. (Eds.).
6-Peters, J. and Pedrycs, W. (2000) "Software Engineering - An Engineering Approach". Wiley, New York
7-Phillips,D., Von Spakovsky H. (2001) «Gauging the risk of Internet elections.» Communication of the ACM, vol.44, no.1, pp. 73-85.
8-Skagestein, G., Haug, A.V., Nødtvedt, E., Rossebø, J. (2006) "How to create trust in electronic voting over an untrusted platform". Proc. Electronic Voting, August 2-4, 2006, Castle Hofen, Bregenz, Austria, 107-116
9-Slovak, M., Pettai, V. (2008) "The parliamentary election in Estonia», March 2007, Notes on Recent Election/Electoral Studies, vol.27, no.3, pp, 547 - 577.
10-Spycher,O., Volkamer, M., Koenig, R. (2011) Transparency and Technical Measures to Establish Trust in Norwegian Internet Voting,VoteID›11, 3rd International Conference on E-Voting and Identity, Tallin, Estonia,,SVK11.pdf.
11-VotingNews (2011) "Don›t push panic button on e-vote", Edmonton Journal, Dec 14, 2011, http://thevotingnews.com/dont-push-panic-button-on-e-vote-edmonton-journal/, viewed (20 Jan 2013).

Kuwaiti people. E-voting at a polling station provides an intermediate stage to employ electronic voting without moving completely to internet voting. Such a system would build confidence in the technology to allow internet voting at a later stage.

For future work, a series of pilot experiments should be implemented for each stage of the development of e-voting and internet voting systems until a system similar to the Estonian system is eventually developed.

obeikan.com

digital signatures and a public key infrastructure should be used, similar to the system used in Estonia. Also more security features should be enforced in order to prevent hacking or virus attacks.

6. If the Internet voting system is successful it could be rolled out to the whole country.

At each stage, surveys should be conducted after each election to determine if the Kuwaiti people are happy that the electronic voting system is working adequately before moving to the next stage. The surveys should also check to see if coercion and illegal primary elections are still a problem, to see if the e-voting system is succeeding in improving the democratic process, and to check to see if the voters are more satisfied and confident in the new system than they were for the current voting system.

Conclusions:

In this paper, we first gave an overview of the paper ballot system that has been used for many years in the state of Kuwait. Then we identified some of the drawbacks of the current voting system which the new suggested system should resolve.

For Kuwaiti people to trust the e-voting system, it has to be secure, reliable and satisfy all voting requirements of a modern democracy. Thus, we have identified the e-voting principles and secure steps that should be followed when implementing the e-voting system in Kuwaiti with emphasis on the social issues that can have an effect on the Kuwaiti election environment. A survey was conducted to check the acceptance of e-voting for parliament elections and to replace the paper voting system currently used in Kuwait. The result shows the following:

- The majority of participants have little trust on the current paper voting system.
- Most of the participants would like to change to an e-voting system
- Most of the participants would prefer to vote at polling station rather than at home as they believe it would be more secure
- Most of the participants would like to have the chance to confirm their vote electronically and also have a printed paper confirmation which can be counted.

From the survey it was found that although there was a willingness to move to a more electronic system, a lack of confidence would be a major issue if an internet voting system was introduced. This paper has therefore suggested a new e-voting system that incorporates many features and principles of the old paper system to help the Kuwaiti citizens to accept the new system and feel acquainted with it.

An analysis of the voting system in Estonia was carried out to see if this working system would be suitable for Kuwait. However, it was concluded, based on the result of the survey, that a more cautious, step by step move towards full internet voting would be necessary to build confidence in the system by the

system. Experts would need to review the e-voting system under the supervision of the election officials to determine the causes of any discrepancy.

Step 9. Recounting the Votes

Due to the fact that the physical paper copies exist this ensures that a recount can be made as many times as desired.

Future Work

The survey shows the majority of the participants (65%) who prefer e-voting at a polling station, think it is good idea to consider the voting at the polling station as a preliminary stage for implementing the full I-voting system in the future [figure-10].

A pilot trial can be suggested for future work or implementation to the proposed e-voting system with a number of suggested steps to introduce the e-voting and I-voting systems to a population that is not yet ready for it.

Thus, the suggested steps are as follows:

1. The e-voting system at a polling station is tried in a single district. Manual identification on entry to the polling station would be used as well as electronic identification with the Swipe reader at the polling booth. A paper version of each vote should be printed and put in a ballot box and then both the paper and electronic votes could be counted to see if they match. The electronic votes would also be transported to the central location by two means, the Internet, and a physical transportation of the vote storing media. Again the results from the two methods would be compared to check that they match.
2. On the next parliament election, the e-voting system is again tried, but this time in more areas and this time only the electronic version is counted unless the vote is challenged by one of the candidates, in which case the paper vote is used for the recount. The two transportation methods should be continued at this stage to demonstrate the Internet can be trusted when appropriate security software is used. The manual identification of voters at the polling station should continue.
3. The e-voting system should then be used throughout the country. Manual identification of voters should continue until all areas had used the double checking system proposed at least once.
4. Once the trust of the e-voting system has been gained, it may be possible to drop the printing of the votes when people realize the electronic count is just as reliable as the paper count. This would be a big step forward as it would make the system much faster to process and more reliable if it does not depend on printer equipment. Similarly, the manual checking of voter identity could be dropped in favor of the cryptographic identification methods.
5. Also, once the trust had been gained in e-voting, an internet voting system could be trialed in one area. If the user interface on the Internet system is similar to that on the voting machine it will be better trusted by the people. When the I-voting system is implemented, the strongest cryptographic methods based on

a system with the ability to request vote confirmation such as a printed paper (figure-10). These two features should enhance the user trust and confidence of the system. In order to comply with the system requirements of democracy, the system must ensure the voter has to vote only once, and the paper ballot is only printed if the voting process is done.

Uncoercibility and prevention of vote buying and extortion can be improved by the proposed e-voting system but it also requires the help of the government officials to ensure that no one takes the original printed paper or a copy of it outside the polling station. As some people argue, coercion cannot be totally prevented by technology alone (Gritzalis & Katsikas, 2002).

Step 8. Tallying the Votes

This process is performed to validate votes and determine the number of votes each candidate has received, along with any canceled votes. This process should take place at the end of the election day, in every main polling station, and finishes when all votes have been directly validated and tallied electronically by e-voting machines. In the first elections using this system it will also be necessary to count the votes manually by the election officials using the paper copies. Although this will be time consuming, it will build confidence in the electronic system so that in later elections the votes can be counted by only the electronic system, with the paper votes being counted only if the losing candidates challenge the result.

In the case of the e-voting machine, the voting information could clearly be transported to the central location more quickly and more reliably using an electronic network. However, confidence in the system must be maintained, so in the first elections using the system, once voting has closed, the officials should transport the vote storage devices from each machine to centralized locations for vote counting, much like they would do with paper-based systems. The electronic votes transmitted via the network would not be officially recognized until verified by tabulating the results which are stored on the storage devices from the e-voting machines.

The paper copies of votes can be handled in the traditional way, with all boxes brought to the main polling station, the boxes are opened under the supervision of the election officials and the candidates' representatives to validate each vote. Valid votes from all parts of the same district are then added together. At the end of this process the results of the network transmission of votes and the manually transported electronic votes can be compared to the result of the paper votes for verification purposes. If the results are the same, the supervisor of the main polling station can announce the result to the public through the available media. The electronic vote storing devices and the paper copies of votes should then be kept safe for as long as the state law designates.

If there is no match between the two system results then the result of paper system should be approved as this is similar to the existing, traditional voting

Police and military employees are eliminated from voting by the Kuwaiti state law.

Step 3. Setting-up Election Centers:

This process is performed after elections districts have been defined and before the voting time period is announced. Its goal is to provide the infrastructure, which allows for the election process. During this process the authorized election centre staff, along with individuals authorized to supervise the election process for each election centre, are identified. This process, again, already exists, but the staff authorized to supervise the centre will need additional training to cover the electronic systems provided.

Step 4. Setting-up the Polling Stations:

The aim of this process is to setup the polling stations for each district. Each polling station should be equipped with many e-voting touch screen machines, based on the room size and number of voters in the district. These e-voting machines should employ a card swipe system for use with the voter's ID card.

Step 5. Identification and authentication of the voter

On the election day, to ensure that the voter votes him or herself, the voter should show their identification card to the officials in order to enter the polling station. The officials would check and verify the picture and district of the voter before directing them to an available e-voting machine.

Step 6. Verifying the voter electronically before they cast their vote

Going to the polling booth alone to use the voting machine to cast their vote, enables the voter to cast their vote freely and anonymously without any coercion. At the polling booth the voter must swipe their digital ID card to give a second, electronic identification of the voter's name, district and eligibility to vote, matched to the government registration list. The screen will then show the candidate list for that district only.

Step 7. Casting the Vote:

Once the voter chooses their candidates, they must submit their votes with a press of a button which takes them to another screen which shows confirmation of the chosen candidates. The voter then has to choose one of the two options, either to confirm the selection and exit the system, or to modify their choices by going back to the previous screen to modify their selection. This confirmation process is proposed to comply with survey result that shows 57% of participant said it is essential and 30% said it is nice to have a screen to confirm their candidate selection before it was made final (figure-9).

Votes are then stored in the system. Once the voter confirms their selection, a paper ballot is printed to confirm their voting selection. The voter has to take the paper ballot, check his/her selected candidates and then insert it in the ballot-glass box in front of the adjudicator as in the traditional paper voting system. The printed paper is also added as feature to comply with survey result that shows 74% of participants said it is essential and 20% said it is nice to have

different social issues to those of Estonia. These different issues do not support the use of the same system as was used in Estonia, these issues are:

- tribal families
- family-oriented culture

These two issues could have a significant effect on the Estonian I-voting system if it was to be implemented in Kuwait society. Tribal families often hold primaries in order to coordinate their votes (against the Kuwaiti Law) so that they can win a seat in the parliament (Abubakar, 2013). Also Kuwait is a family-oriented country where family values are very high and sometimes this might affect a family member's decision, for example, one family member can sometimes decide or influence the voting choice of other family members.

Therefore, because of the Kuwaiti social issues, the risk of using an internet voting system in an uncontrolled environment, and the result of the survey conducted, we suggest a new proposed system.

A proposed E-voting system for Kuwait.

Based on the survey result discussed before, we have suggested introducing a new e-voting system which can meet the Kuwaiti population's requirements. The new system proposed is an e-voting system at a polling station with the use of a paper trail feature combined with some features and procedures of the paper based system that has been used for many years in Kuwait. The purpose of this combination is twofold, one is to enhance the confidence and trust of the new system by giving voters the ability to check that their printed copy matches their electronic vote before inserting the paper into the ballot box, and the other is to use the paper copies for a manual recount if any candidate files a complaint over the vote counting. In addition, people will also find the system easy to deal with because most of the old paper-based system procedures and principles will exist in the new system.

Although e-voting may seem the perfect application for technology, in reality, it is difficult to achieve (Daimi, Snyder & James. 2006). In any electronic voting system, security and reliability are important attributes (Spycher, Volkamer & Koenig, 2011). The steps to achieve this reliable and secure proposed e-voting system for Kuwaiti elections are as follows:

Step 1. Definition of Election Districts:

This process already exists and is carried out by the government officials before the election campaign, to define the district boundaries and the number of candidates to represent each district.

Step 2. Determining the Voters:

This process also already exists and is also carried out by the government to determine all the eligible voters for the state of Kuwait. In general, all adult persons at the age of 21 years and above have the right/obligation to participate.

Summary of the Estonia I-voting System

The survey suggests that I-voting system would not be appropriate for Kuwait at this stage. Yet Internet voting has been implemented elsewhere, and in particular Estonia's experience of I-voting is well reported (Maaten, 2004)
The Estonian e-voting system uses the internet voting as well as the traditional paper-based voting system. A voter has three options to cast their ballots :

1. Voting through the internet in an advance period before the election day.
2. Casting a paper ballot during the advance voting period, or
3. Voting on the election day with the paper ballot

Internet voting is only available for a certain period, usually from four to six days prior to advance voting days, and therefore not on election day. Electors are able to change their vote as many times as they like as long as the on-line polls are open and can still vote by paper ballot on election day, although this would disqualify their electronic ballot. The last voting cast is the only one that is counted, which replaces all the previously cast votes.
The main components of the Estonian e-voting system are a smart card reader, a voter application run on windows, MacOS or Linux operating system, and an Internet connection. When voting, the voter inserts their valid ID card into the card reader and opens the webpage for voting. After the voter is verified using the PIN1 of their ID-card, the voter is shown a candidate list appropriate to their electoral district and the voter can only make one choice. The voting system uses a "double envelope" schema (Skagestein et al., 2006) the vote is put into an inner envelope which itself is wrapped by an outer envelope that contains the digital signature of the voter. This process is designed to ensure voter privacy and security. Once the voter makes their voting decision, which is encrypted by the voting application, the voter confirms their choice with a digital signature (by entering the PIN2-code) and receives confirmation that the vote has been counted (Estonian National Electoral Committee (2007a and 2007b). At the vote count the voter's digital signature (outer envelope) is removed and the anonymous encrypted vote (inner envelope) is placed in the ballot box.

Reasons for choosing the e-voting system at a polling station.

It can be seen that there are some similarities between Estonia and Kuwait, such as:

- both are small countries in size and population
- both have ID cards for all citizens
- most of the people have access to the internet

These similarities give an indication that Kuwait could adopt the Estonian I-voting system rather than create their own. However, Kuwait has

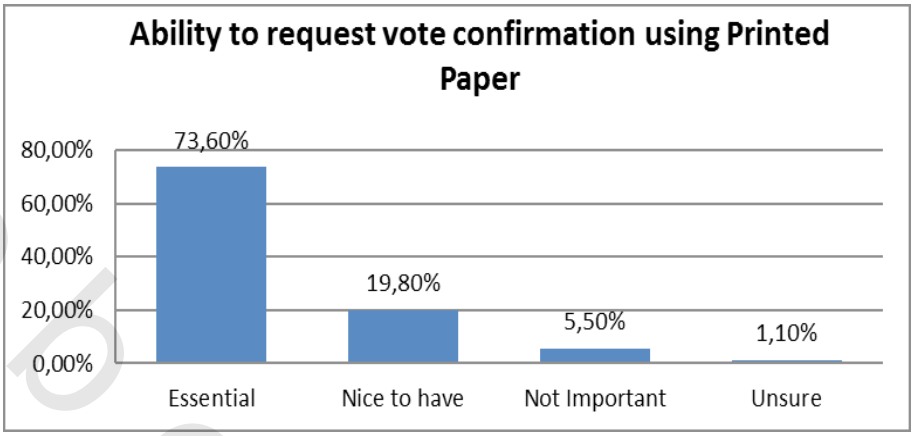

Figure 12: Ability to verify votes with a printed paper copy

Survey Results Overview

The survey result shows that more than half of the participants don't trust the way the current paper-based system is managed and not even the way the tallying process is done. A significant number of participants (64%) said they would prefer to use e-voting over paper-based voting and most of them would prefer voting at a polling station because they think it is more reliable than voting via the internet at home. However, almost the same number of participants who prefer to use e-voting at the polling station also wanted to consider it as a preliminary stage for a complete I-voting project at a later stage.

It is also interesting to note the following:

- Figures [2-4] shows slightly more of the participants said they would prefer e-voting than those who were comfortable to use it. This means that they are willing to use the e-voting system even if they don't know how to use it. This shows that they are willing to learn and take the necessary training in order to be able to use the e-voting system.

- The large majority of the participants (74%) who wanted the feature of printed paper as a means for vote verification and to make sure that their vote is counted shows that while they are willing to move towards electronic voting, they are still not 100% in favor of a purely electronic system.

- In general, responses indicate a willingness to change the current paper-based voting system to an e-voting system at a polling station, but this is as far as their confidence in such a system would permit at this stage. Such a system could be seen as a preliminary stage or as trial experiment until the Kuwaiti people are ready to implement a full internet voting system.

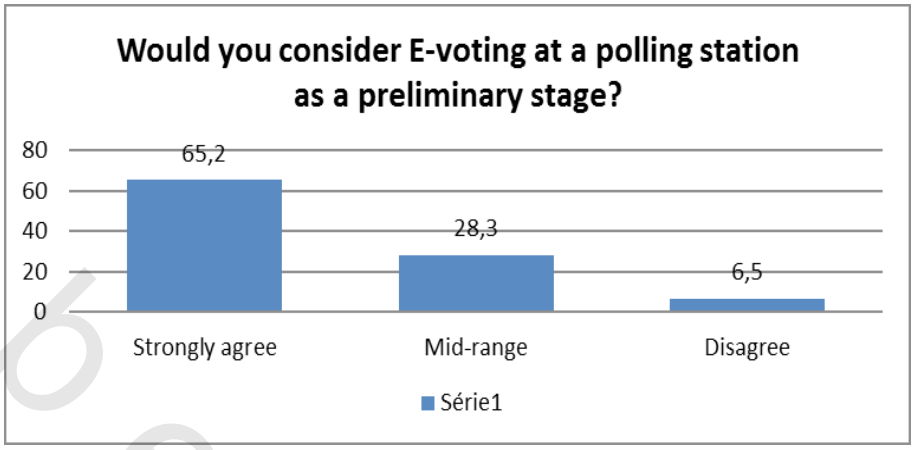

Figure 10: Considering E-voting at a polling station as preliminary stage

Additional E-Voting Features

There may be addition features that could be added to an e-voting system in order to enhance the acceptance process of the e-voting system. Two features that the survey investigated are:

- Confirmation of the candidate selection before the vote is recorded
- The ability to verify votes through printed paper

Participants were asked if they thought either of these features would be desirable.

In general, over half of the participants responded that these e-voting features were essential, especially the printed paper confirmation which nearly three quarters thought essential. Most of the remainder thought these features would be nice to have and only about 8% thought the features were unimportant. This result reflects the need for confirmation and verification through different channels to ensure the vote casting is correct.

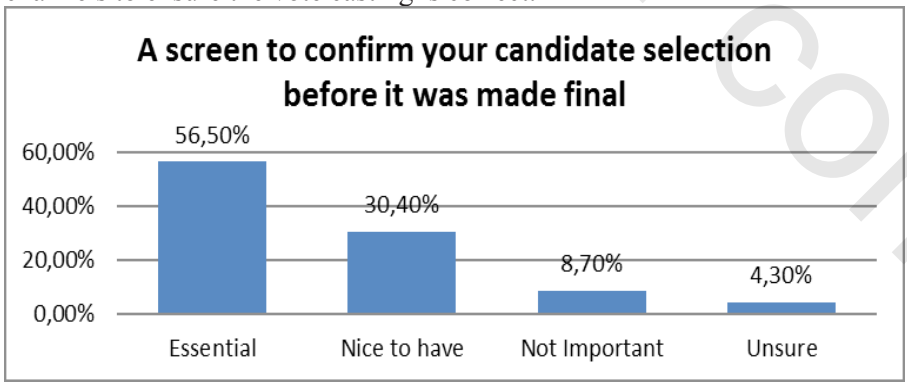

Figure 11: Confirmation of candidate selected before the vote is recorded

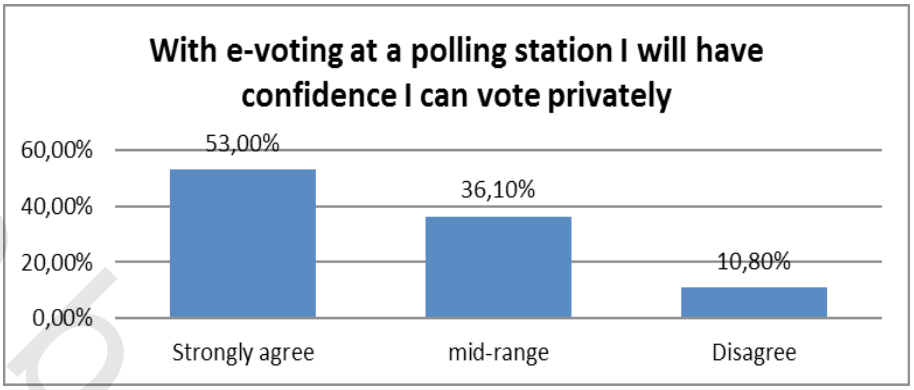

Figure08: Confidence in e-voting at a polling station providing privacy

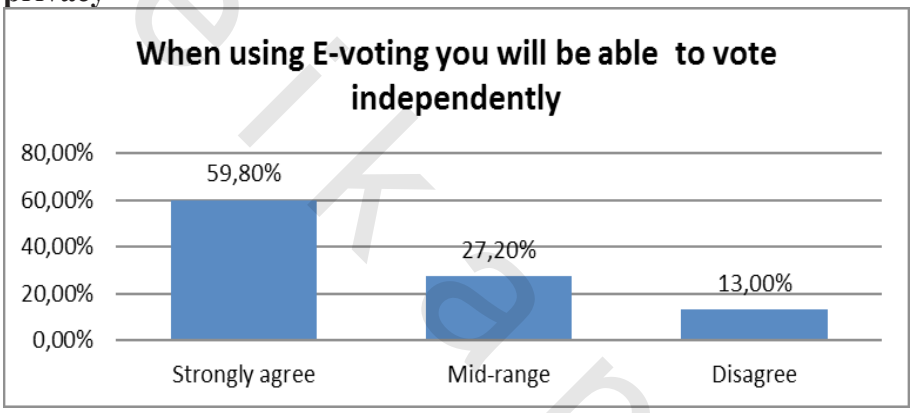

Electronic voting at a polling station is also likely to affect the incidence of coercion by family members. Figure-9 shows that 60% of participant thought that, when they vote electronically at a polling station, they can vote independently. Only 13% disagreed.

Figure٠٩: Confidence that e-voting can ensure independent voting

Figure 10 shows that 65% of the participant would like to consider the implementation of the e-voting at a polling station as preliminary stage.

Openkapi.com

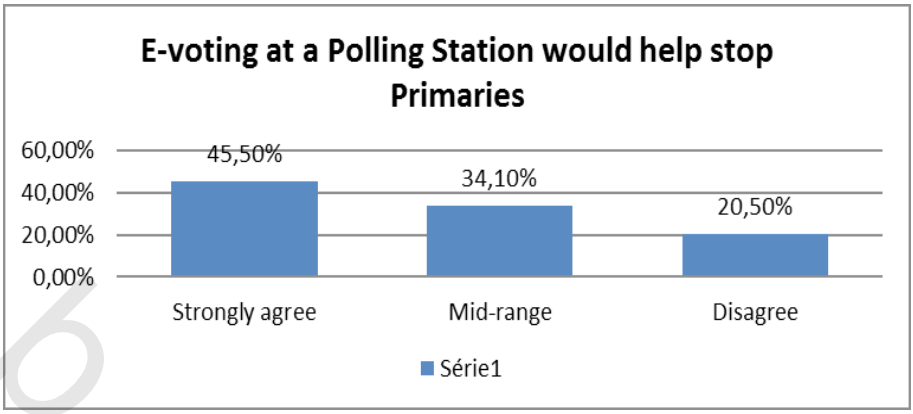

Figure 06: Belief in the effect on illegal primaries

Another potential benefit of voting at a polling station is that help can be available when needed. When participants were asked if voting at a polling station would give an advantage in providing help and assistance when problems arise, Figure 7 shows that 52% strongly support the idea.

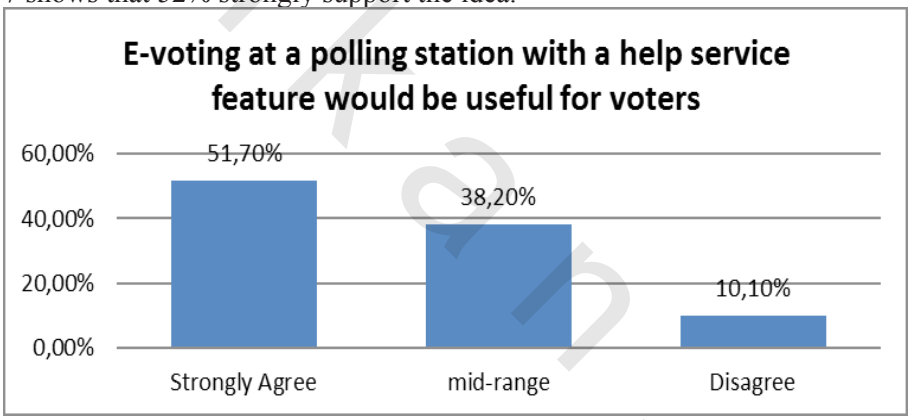

Figure 07: Respondents belief that available help at polling stations would be an advantage.

When participants were asked if anonymity can be provided at a polling station, 53% were confident that an e-voting system would provide the necessary anonymity and privacy with only 11% disagreeing (see Figure 8).

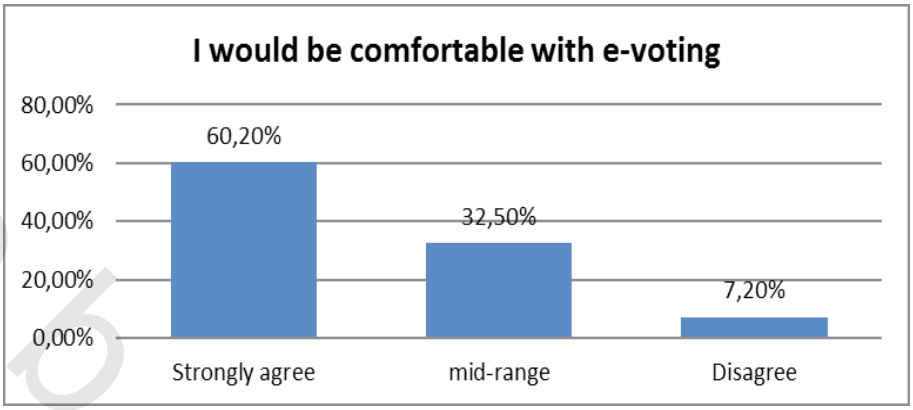

Figure 04: Comfortable with e-voting:

3- Reasons for Preferring Electronic Voting at a Polling Station:

Over half (52%) of participants strongly believed using e-voting at a polling station rather than using the internet at home would be more reliable as is shown in Figure 5.

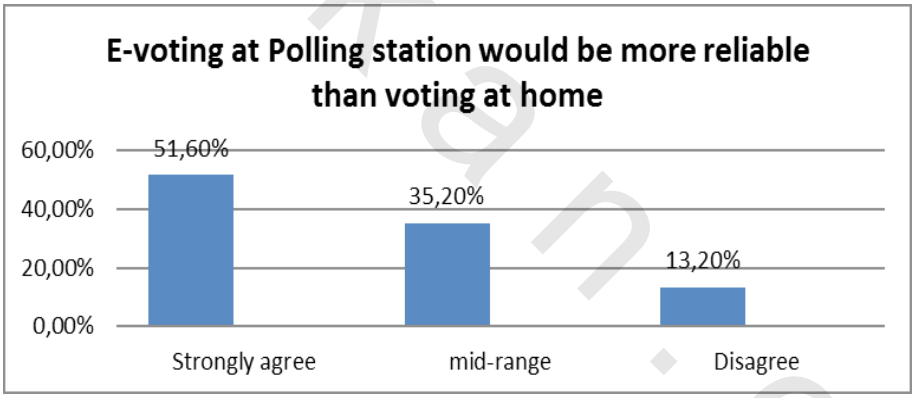

Figure 05: Belief in the reliability of e-voting at a polling station

One of the other potential advantages of voting at a polling station is that it could help to stop the illegal use of primaries. The illegal nature of these primaries means that all candidates remain on the ballot paper and the primaries rely on voters acting on the primary outcome. The primary elections are not subject to any official scrutiny so coercion and family pressures can affect the outcome. However, any improved anonymity in the voting system means a voter could break their commitment to the group and vote freely, ignoring the primary outcome, arguably rendering the primaries ineffective. When participant were asked if they agree that e-voting could help prevent primaries, Figure 6 shows 45% of respondents indicated they strongly agree, 34% thought it might help prevent primaries, and 21% didn't think it would.

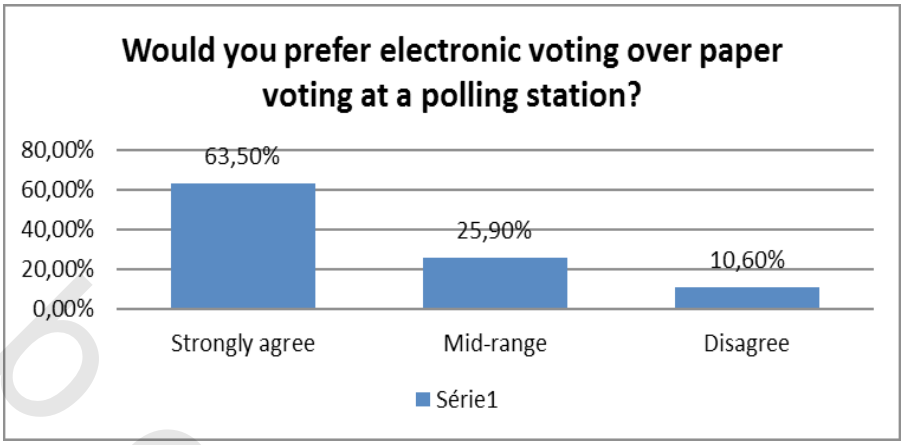

Figure 02: Preference of e-voting system at a polling station over paper voting

The next question was asked to find out from those people who are not satisfied with the current system, whether they would prefer to vote online rather than using the paper voting system. Figure 2 shows that the majority of the participants (64%) indicated they would prefer using an e-voting system rather than using the paper voting system.

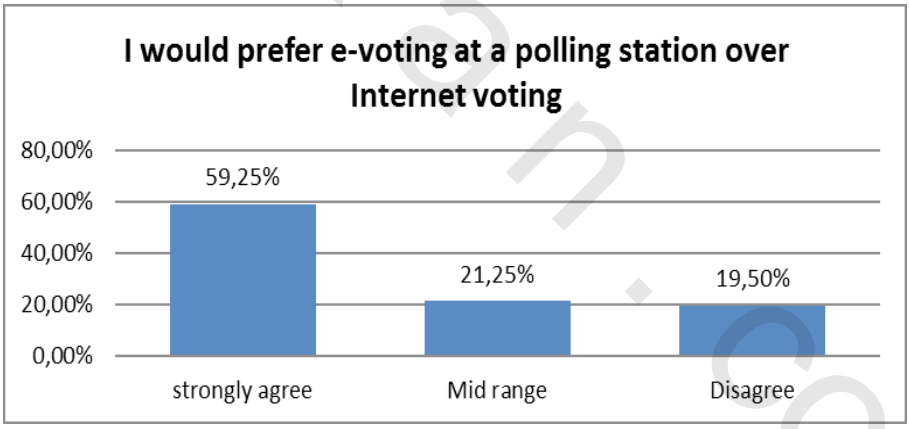

Figure 03: Preference for I-voting at a polling station.

Figure 3 shows, however, that 59% of the participants would prefer e-voting to be conducted at the polling station rather than using internet voting (I-voting) in an uncontrolled computer environment. Figure 4 shows 60% of the participants indicated they would feel comfortable with the idea of electronic voting at a polling station.

Frequency	118	13	2	4	137
percentage	86.1	9.5	1.5	2.9	100

Table 4 shows that 86% of participants use the internet and the e-services daily. This question was again asked to predict whether the population would be likely to know how to use an e-voting system.

2- Preferences Towards Voting Methods:

The participants who have taken part in the Kuwaiti election system were asked to rate how confident they are in "the current Kuwaiti Election system based on how voting is managed and the votes counted". This question covers both the way the election process is carried out and the way vote counting is managed. Figure 1 shows that just over half of the respondents have no confidence in the current election system in Kuwait. Only 14% of participants have confidence in the Kuwaiti Election process. This is a strong indication that a change in the voting system is needed to maintain confidence in the democratic process.

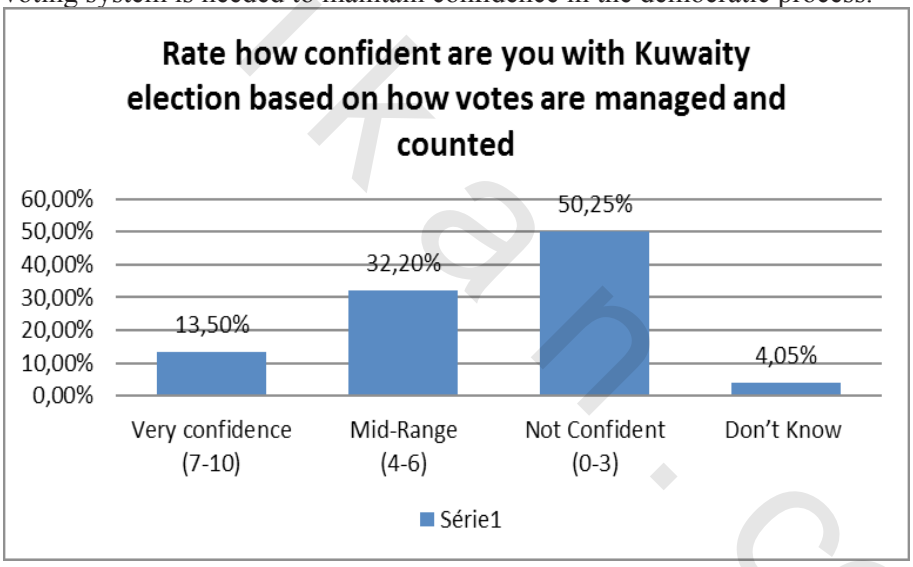

Figure 01: Confidence in the current election process in Kuwait

21 – 40 years old, the reason most of the participant were selected from this age category, was because these people are most likely to use the internet and may already have an understanding about the e-voting concept.

Table 01: Age of respondents

Age	21-30	31-40	41-60	61-65	+65	Total
Frequency	53	41	39	3	1	137
Percent	38.7	29.9	28.5	2.2	0.7	100

Table 02: Education Level of respondents

	High School	Diploma	Bachelor	Post graduate	Others	Total
Frequency	9	21	78	26	2	136
Percent	6.6	15.3	56.9	19.0	1.5	100

Table-2 shows that the largest group of participants (57%) were in or had completed education to bachelor degree level and a further 19% had completed post-graduate education. Less than 7% only had high school qualifications and 15% had a diploma educational level. These results reflect the fact that the majority had already completed their education and probably have used the internet before.

Table 03: Computer Knowledge of Respondents

	Novice	Average	Above Average	Excellent	Total
Frequency	9	39	56	33	137
Percent	6.6	28.5	40.9	24.1	100

Table-3 shows that, in their own self-assessment, 65% of the participants have computer knowledge ranging from being above average to expert, and about 29% had some or average knowledge level. Less than 7% considered themselves to be absolute beginners. The reason for asking this question was to have an indication of whether the population has the knowledge and vision to appreciate E-voting.

Table 04: E-service use rate

	Daily	Once a week	2-4 a month	Don't use	total

Obeikan.com

has attended the election station. The voter is then given a paper ballot with all the candidates name listed for that district only. The voter then has to go to the polling-booth alone to cast their vote securely where nobody can see or coerce him or her. The paper ballot is then inserted in a glass ballot-box in front of the adjudicator. The anonymity is achieved by using the polling booth and the glass ballot box.

At the end of the voting period, the election officials for each polling station within the same district will take the voting ballot-boxes to the main polling station for counting all votes for that district. The counting of the votes is run by government officials and judges. Vote collecting, counting and tabulating are done in front of observers (candidates representatives) and is broadcasted on television and radio stations simultaneously so that all citizens can watch the result live.

A paper ballot is considered cancelled if a voter chooses more than four candidates or writes their name or puts any suspicious mark on the ballot paper.

A Survey to Determine Attitudes Towards E-Voting in Kuwait

A survey was carried out to investigate the voter trust and satisfaction with the paper-based voting system that have been used in Kuwait for many years and the willingness to change this system to an electronic voting system. The survey was distributed using a hard copy paper to participant in two categories:

1- Young educated adults (age 21 or more) who can represent the current and future election process in Kuwait and who are mostly familiar with using the internet. These participant were chosen randomly from young employees who work in government ministries and the private sector. For each ministry and company visited, the department's manager was asked if he could give a permission for the survey representative to distribute the survey to his employees at the end of the working day.

2- Older, generally less educated people who have used the paper-based system before and rarely use the internet. These participant were chosen from the Kuwaiti families that agreed to participate in the survey.

Approximately 200 people were sampled from the Kuwaiti eligible voters of which 130 responded, this represents a 65% response rate.

All questions were asked in Arabic, but are translated into English for this paper. The information gathered from the survey was analyzed qualitatively and quantitatively. The results are given in the next sections.

Demography and Internet Knowledge of Respondents

Table 1 shows that the majority of participants (70%) were young adults aged

cautious about electronic voting systems and are not ready for a full internet enabled voting system.
This paper proposes a step by step approach to introducing electronic voting, starting with an e-voting system at polling stations that can adapt to the generic and specific requirements for Kuwaiti elections.
Key words : voting system, electronic voting system, paper ballot voting.

Introduction:

While the voting system in Kuwait has helped establish a lead in democraticracy amongst the nations of the area, the system is clearly far from perfect. This motivated this research to examine electronic voting systems in the hope that election campaigns would connect more directly with the voter, deterring any corrupt practices and enabling campaigns based on ideologies rather than family and tribes loyalties.
The literature shows (Phillips & Von Spakovsky, 2001; Voting News, 2011; Slovak & Pettai, 2008) some countries have cancelled their e-voting system before implementation because people didn't trust the system. This indicates that not all e-voting projects have succeeded in delivering a good result. For example, mistrust towards the Irish voting machine culminated in the cancelation of the respective project shortly before going live and, for the same reason, Germany and the Netherlands have persistently banned their voting machine from use at political elections (Phillips & Von Spakovsky, 2001). Estonia is currently the only nation using E-voting successfully for national elections (VotingNews, 2011).
In this paper, we propose an e-voting system for Kuwait which involves electronic voting at a polling station, rather than through the Internet.

1- The Current Voting Procedure in Kuwait

Citizens are only eligible to vote within their own district, each district will have one or more polling station depending on the size and number of towns and cities it covers. One of these polling stations will be the main station for consolidating all votes from other secondary polling stations in order to tally and count all the votes in the district.
Authorities have to register eligible voters before the election day. When the election day is determined and announced by the Kuwaiti government then, on that day, citizens can only vote at the polling station where their name is registered, and cannot go to any other polling station to vote for their candidates. On arrival, they must first show their identification card (digital ID card) to the polling official to enter the polling station, then they should go directly to the adjudicator to verify their name, district and their eligibility to vote. After all personal information and their eligibility to vote are verified and accepted by the adjudicator, the voter has to sign the record list to indicate that he or she

Towards a Trusted e-election in Kuwait: Requirements and Principles

Dr.Asaad Alzayed
Dr.Abdulaziz Alkandari
Public Authority of Applied Education, Business College, Information Systems Department, Kuwait
Pr.Ray Dawson
University, Loughborough LE11 3TU, United Kingdom

الملخص:

يعتبر نظام التصويت الالكتروني في وقتنا الحاضر عنصرا أساسيا للعملية الديمقراطية في الدول المتقدمة. لذلك نرى ان الكثير من هذه الدول حاولت تغيير نظامها الانتخابي القديم الذي يستخدم التصويت الورقي الى نظام التصويت الالكتروني، ولكن القليل من هذه الدول التي نجحت في تطبيق نظام التصويت الالكتروني بالطريقة الصحيحة. دولة الكويت هي دولة ديمقراطية تستخدم نظام التصويت الورقي منذ فترة من الزمان وبالرغم أن الكثير من المواطنين اعتادوا على استخدام هذا النظام الا انه من خلال نتائج الاستبيان اتضح ان هذا النظام يحتوي على العديد من المشاكل التي جعلت العديد من المواطنين يفقدون الثقة به ويفضلون تغيره بنظام الكتروني يستطيع التغلب على معظم المشاكل الموجودة به. لذلك تقوم هذه الورقة بشرح كيفية تطبيق النظام الالكتروني المقترح الذي يناسب نظام الانتخابات المتبع في دولة الكويت على ان يكون استخدام النظام الالكتروني داخل مواقع الاقتراع فقط وليس خارجها وذلك لحل المشاكل الناتجة من استخدام النظام الانتخابات الورقي الحالي.

الكلمات المفتاحية: نظام الانتخابات، نظام التصويت الالكتروني، التصويت الورقي.

Abstract:

Electronic voting (E-voting) system must be considered as a highly desirable factor for enhancing the democracy process in any developed country. Some countries have tried to replace their paper ballot voting system with an e-voting system but, unfortunately, only a few countries have managed to do so. Kuwait is a democratic country that has been using the paper ballots for its parliament elections for many years. Although many people have confidence in the paper ballot system, a survey shows that this system has some problems and drawbacks, which has made some people lose their confidence in the current voting system and would prefer a replacement with an electronic system to overcome these problems. However, the survey also shows that voters are

openkeen.com

obeikan.com

Règles de Publication dans la revue

La revue d'économie et de développement humain publie les travaux de recherches, les études scientifiques non publiées auparavant, et n'étant pas en cours de publication dans d'autres revues ou d'autres colloques scientifiques, et ce, dans toutes les spécialités des sciences économiques, commerciales et de sciences de gestion (Management), et dans les langues suivantes : Arabe, Français et Anglais , et s'intéressant aux études pratiques et statistiques, et les études de cas, sous réserves de réunir les conditions ci après :

• L'article doit être transmis par internet au directeur de la revue, dans la limite des quinze pages suivant la pagination de la revue.

• L'article doit être écris en utilisant le Microsoft Word, Format A4, Marge haut : 5cm, Bas : 4cm, Gauche et Droite : 4.5 et avec une police de Times New Roman, taille 12 et interligne Simple Les titres et les sous titres doivent être écrits en gras.

• La première page doit contenir le titre de l'article, le nom du chercheur, son rang scientifique et son organisme universitaire de rattachement, son site électronique, et deux résumé dans la limite de 80 mots ou 05 lignes, le premier résumé doit être écris dans la même langue de l'article et le deuxième dans l'une des deux autres langues restantes, avec obligation que l'un des deux résumés soit en langue arabe.

• Les références bibliographiques doivent être mentionnées dans le texte et à la fin de l'article, conformément aux normes scientifiques.

• Les tableaux et les figures doivent être numérotées dans l'ordre de leur apparition dans l'article.

• Tout article transmis à la revue est soumis à une évaluation scientifique objective, et son auteur sera avisé du résultat de cette évaluation et des corrections éventuelles y afférentes qu'il est tenu d'apporter. Aucun recours n'est tolérer.

• Les articles transmis à la revue ne sont pas retournés à leur titulaire, même en cas de refus de publication.

• Les articles publiés deviennent la propriété de la revue, et ne doivent en aucune manière être republiés dans une autre revue ou d'autres colloques.

• Les opinions émises dans les articles publiés dans la revue n'engagent que la responsabilité de leurs auteurs.

• Le comité de rédaction peut apporter certaines modifications formelles dans l'article présenté chaque fois que la nécessité l'oblige, sans toucher au fond de l'article.

Directeur de publication

Professeur Kamel Rezig

Rédacteur en chef

M. Rahmoun Boualem

Comité de rédaction

Pr. Khadraoui Sassia
Dr. Mansouri Zine
Dr. Ammoura Djamel
Dr. Lellouchi Mohamed
Dr. Merrakchi Med Lamine
Dr.Ameur Bachir
M. Kaci Yassine

Conception et Impression

Dar EL TEL

Comité Scientifique :

Pr Souici Abdelouaheb Université d'Alger 3 - Algérie
Pr Khales Safi Saleh Université de Blida 2 - Algérie
Pr Sakhri Omar Université Alger 3- Algérie
Pr Ali Abdellah Université Alger 3 -Algérie
Pr Taib yassine Université Alger 3- Algérie
Pr Keddi Abdelmadjid Université Alger 3- Algérie
Pr Benhamouda Mahboub Université Alger 3- Algérie
Pr Farid Kourtel Université de Skikda- Algérie
Pr Saleh Salhi Université de Sétif- Algérie
Pr Boudjellal Mohamed Université de Msila- Algérie
Pr Haouari Maaradj Université de Ghardaia- Algérie
Pr Zekan Ahmed INPS- Algérie
Pr Zairi Belkacem Université d'Oran- Algérie
Pr Taib Daoudi Université de Biskra- Algérie
Pr. Benazouz Benali Université de Chleff- Algérie
Pr Ratoul Mohamed Université de Chleff- Algérie
Pr Abderrezak Benhabib Université de Tlemcen- Algérie
Pr Abirat Mokadem Université de Laghouat- Algérie
Pr Ramdan Echerrah Université de Koweit- Koweit
Pr Abdelhafid Belarbi Université El Ain-Les Emirats A.U
Pr Ghaleb Ioued Elrifai Université El Ain-Les Emirats A.U
Pr Tarek El Hadj Université Ennadjah- Palestine
Pr. Zaghdar Ahmed Université de Médéa- Algérie
Pr. Allache Ahmed Université de Blida 2 - Algérie
Pr. Madi Belkacem Université d'Annaba - Algerie
Pr. Hamel Ali Université de Batna - Algerie
Pr. Dermane Soulaimen Sedek Université D'ahouk - Irak
Pr. Haider Ahmed Abbas Université de Damas- Syrie
Pr. Bachi Ahmed Université Alger 3 - Algérie
P.r. Ait Ziene Kamel Université Khemis Meliana - Algérie
P.r. Ousrir Menouer Université Boumerdes - Algérie
P.r. Bouksani Rachid Université Bouira - Algérie
P.r. Kaouter Abadji Université Benisouif - Egypt
P.r. Benabdelfeteh Dahmane Université Adrar - Algérie
Pr. kamel benmoussa u. alger 3
Pr kaouter elabjadi u. beni souife egypte
Dr. Ghezazi Omar Université de Blida 2 - Algérie
Dr. Djelid Nouredine Université de Tipaza - Algérie
Dr. Abdelkarim Ahmed Guendouz Université du roi Faiçal- Arabie Saoudite
Dr. Samira Sandouga Institut Moudjez d'Apprentissage et de formation- Arabie Saoudite
Dr. Mohamed El kadhi Université Zaitouna- Jordanie
Dr. Hassan Taoufik Université Ezzerkaa- Jordanie

REVUE D'ECONOMIE ET DE DEVELOPPEMENT HUMAIN

Périodique International Scientifique indexé

Correspondances et informations
Toutes les correspondances doivent être transmises au
Professeur Kamel Rezig
Directeur de la Revue d'Economie et de Développement Humain
Laboratoire de Développement Economique et Humain en Algérie
Université Blida 2 – Algérie
dehalg.revue@yahoo.fr

obeikan.com

Université Blida 02
Laboratoire Développement Economique et Humain en Algérie

REVUE D'ECONOMIE ET DE DEVELOPPEMENT HUMAIN

Périodique International Scientifique indexé

Dépôt légal :65-2011
ISSN : 0827-2253

N° 08 - Décembre 2013
Tome 01

openkan.com

Université Blida 2 - Algerie
Lounici Ali

Laboratoire Développement Economique et Humain en Algérie

REVUE D'ECONOMIE ET DE DEVELOPPEMENT HUMAIN

Périodique International Scientifique indexé

N° 08 - Décembre 2013

Tome 1

ISSN 2253-0827 ر.د.م.ك

رقم الإيداع القانوني:65-2011

دار التل للطباعة

obeikan.com